هو الكتاب شرح الشرح المصباح في النحو وشرحه فيه باب منه
في الكلمة الباب الدول في
الاصطلاحات النحوية الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية ٥
في العوامل المعنوية

947

هو الكتاب شرح للشريف المصباح في النحو وشرح فيه باب منه
لبيان ... الكلمة الباب الاول في
الاصطلاحات النحوية الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية ٥
... الحقير محمود ...

٩٤٧

يا طالب العلم علمك حارس • وغيرك راجل وانت فارس
يحشر الناس يوم القيمة عريانا • العالم بثوب العلم لابس
ويوضع لجهل بني منبر • والعالم تحت ظل العرش جالس
يا طالب العلم لا تكن غافلا • فان الغافل لا يكون عالما ثم
خرجنا عن ديار الدنيا • لكسب العلم صرنا طالبينا
لعل الله يرزقنا علوما • ويرجعنا الينا سالمينا
اذا كنت ذا علم وانت معرد • وقولك مقبول وامرك جائز
واذا كنت ذا جهل وانت مؤمل • وقولك مردود وامرك فاسد
العلم في الصغر كالنقش في الحجر • والعلم في الكبر كالنقش على المدر
الناس يفتخرون بالمال والحسب • لكن فخرنا بالعلم والادب
ليس اليتيم الذي قد مات والده • ان اليتيم يتيم العلم والادب
فان المال يفنى عن قريب • وعلم الله باق لا يزال
اذا وقع المشيب على الشباب • فقد قرب الرحيل الى التراب
خلقت من التراب بغير ذنب • اعدت الى التراب مع الذنوب
اصل العلم التوادي مسعود • والحذر جنة الفردوس
العلم عز والتقوى النعيم محرم • والجاهل والجبل مطرود •

ابكار الافكار
لقاضي ...

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اي قول المص اما بعد حمد الله اما كلمة فيها اي مقاولها معنى الشرط او هو في الاصل مهما يكن من شيء وقد اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب ومن تابعه الى الاول حيث قال في كافيته وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط فتابعه الشارح والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور والتوفيق بينهما بانه اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط يؤدي الى الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد بها ما عدا المركبة بشعر به قوله كلمة فهي مركبة او كلمة برأسها وهي المقصودة بالنظر فيها ههنا فلذلك اي لكونها كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لها اي لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل هو الثبوت الاكثري ويمكن حمله على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من اول الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يعطي اليقين على ان ظهور لزوم الفاء بناء على ان ثبوته في جميع موارد استعماله في محل المنع ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول اما المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم تكن

قوله اي قول المص اما بعد حمد الله اما كلمة فيها اي في مفهومها معنى الشرط او هو مهما يكن من شيء فقد اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب ومن تابعه الى الاول حيث قال في كافيته وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط فتابعه الشارح والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور والتوفيق بينهما بانه اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط يؤدي الى الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد بها ما عدا المركبة يشعر به قوله كلمة فهي مركبة او كلمة برأسها فهي المقصودة بالنظر فيها ههنا فلذلك اي لكونها كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لها اي لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل هو الثبوت الاكثري ويمكن حمله على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يعطي اليقين اذ كان ملة لم يوجد المعلول بها على ان ظهور لزوم الفاء بناء على ثبوته في جميع موارد استعماله في محل المنع ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم تكن متضمنة لمعنى الشرط لما كانت الفاء لازمة لجوابها

لكنها لازمة فيكون منفية له وهذا كما يقال ليس في الارض والاسما
آلهة غير الله ولذلك لم يفد اسعناه لو كان فيهما غير الله لفسدتا لكن
الثاني منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب
الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا
ولا ينكر هذا الا من ليس له ذوق والى معرفة المقصود شوق
ولا يردان في ذهنك فخطه فيعطي قال سيبويه قال ذكر
قوله تحقيقا وتبيانا بان فيهما معنى الشرط اذ هو في هذا الفن مشار اليه
بالبنان وموضع بقوله في التحقيق والبيان وما قيل انه دليل
نقلي للزوم الفاء كان قوله فلذلك دليل عقلي لذلك بعيد قولهم
مبتدا اما زيد فمنطلق مقول لقولهم معناه ثان خبره مهما يكن من شيء
فزيد منطلق والجملة خبر المبتداء الاول مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن
مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما من شيء بيان له
لابهام وفزيد منطلق جزاؤه والمجموع جملة اسمية مبتداءها مهما وخبرها
الجملة الجزائية او هي مع الجملة الشرطية وستعرف الاختلاف في
ذلك معناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فزيد منطلق وهذا اقطع
بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لابد من وقوع شيء فيها بالضرورة ثم
حذف مهما يكن من شيء لكثرة استعمالها مع كونها موضوعة للتفصيل
المقتضي للتكرار المقتضي للاستثقال الموجب للحذف وهذا يشعر بذكر
اما في تقدير المعنى والتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع
بعدها لا الفعل فاقيم مقامه ثم زحلقت الفاء الى الخبر فصار اما زيد
فمنطلق واما زحلقت وقعت الفاء الى الخبر كراهة ان يوالي بين

حرفي

٣

حرفي الشرط والجزاء لفظا كراهة نصب على المفعول له زحلقت وهي
مضافة الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير انما زحلقوا الفاء الى
الخبر لكراهتهم ان يوالي وهو فعل مجهول والقائم مقام فاعله مصدره
اي ان يقع الموالات ولا يجوز ان يكون بين لانه لازم للظرفية فيكون
منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا
فع وانه مح هكذا قالوا اقول لو لزم لما جر ووقع لكن بين ايديهم ولما ر
ح ووقع كقول ابي الطيب لاني كلما فارقت طرفي بعيد بين جفني والصبا
ولو سلم فالاستثناء انه عند اتحاد الجهة ولعله يكون زائدا كالفوق
وانتصاب لفظا على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا موالات
في المعنى قيل ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها
معنى الشرط اقول لا لانه كما يقال قد حرف نفي او اشارة الى المذهبين
المذكورين وانما كرهوا ذلك لان حقها التوسط بين المفردين و
بين المفردين وبين الجملتين لان وضعها للاتباع شيء بشيء فاخرت
الى الخبر وجعل جزء الجملة عوضا عن الجملة الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال
بعض المحققين وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها وعلى ما ذهب
صفها اليه غيره العوض اما الكلم ويادمه الشارح ولتضمنها معنى الابتداء لم يلا
فعل فلا يليها الا الاسم يريد بيان انه لا يقع بعدها الا الاسم فحصل
مطلوبه من القياس مفصول تقديره اما متضمنة لمعنى الابتداء وكل ما هو
متضمن لمعناه لم يلاصقها فعل ولا حرف ولم يذكره لظهوره اما الصغرى
فظ مما مر واما الكبرى فلانه لما دفع موقع اسم هو المبتداء لزم ما الصحيح
الاسم اللازم للمبتداء قضاء بحق ما كان وابقاء له بعد الامكان ولا الابتداء

من حصان وقوع الاسم ولهذا قالوا في يضرب زيد انه مرفوع لوقوعه موقع
الاسم باعتبار وقوعه في ابتداء الكلام ينتج من اول الشكل الاول ان
اما لم يلاصقها فعل ولا حرف وينعكس المقدمة لنا وهي وكل ما لم يلاصقه
فعل ولا حرف لا يليه الا الاسم قيل ان كان المراد من الابتداء الاصطلاحي
يلزم ان لا يقع بعدها الا الاسم المبتدا وان كان اللغوي يلزم وقوع كل نوع
من انواع الكلم اقول نوقف بجواب عن اختيار الشق الاول ما سبق ان تامله
واما عن الشق الثاني فالمراد الابتداء اللغوي الذي هو وضعه الاسم بدليل وقوعه
موقع الاسم المبتدا والمراد الابتداء مطلقا ولا يلزم من بطلان قسميه بطلانه
اذا فرق بين الارادة والتحقق الاجزان جدليان والتحقيق هو الاول
واما مثل قوله تعالى واما ان كان من المقربين وقولك اما ضرب فقائل
الاول واما المتوفى وتاويل الباب اما لفظ ضرب واما في الكلام فيستعمل
على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمل اي لتفصيل
انواع جنس او افراد نوع اجملها المتكلم وهو ايراد الكلام على وجه يحتمل
امورا متعددة والتفصيل تعيين تلك المحتملات او بعضها على طريق
الاستيناف يجوز تعلقه بيستعمل وبالمصدر وتعلقه باجمل على ما ظن
مما يأباه سوق الكلام والاستيناف ايراد الكلام جوابا للسؤال
تضمنه ما قبله كما تقول جاءني اخوتك وهو كلام مجمل حامل للمخاطب على
السؤال بان تقول ما فعلت بكل منهم فتقول في جوابه اما زيد فسبعنا
فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه ومنه قوله وجوب
لها والستجن بطينة رقيبين وعندي ستر او باد بانا فاما الذي يخفى
فشوقا اجنه واما الذي يبدو فمن معي جاريا وقولك انا اعلم اما اعلم
من فلان

من فلان واما اغنى فغني فلان ولهذا لا يجي الا متعددا واما قوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية فقدر فيه اما الاخرى وحذفها في الكلام
لا ينافي كونها للتفصيل لكونه في نفس المتكلم فيذكره تارة ويترك الباقي
واخرى يذكر الاقسام والآية من قبيل الاول اذ فيها صيغة الجمع
فقوله تعالى وهو الذي انزل عليك الكتاب واما التقسيم فقوله منه
ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات واما التنويع فقوله
واما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد من حصل والراسخون فيتبعون المحكم ويردون
المتشابه ويقولون كل من عند الله في بقطع الراسخون عن العطف على
الله والثاني ان يستعملها المتكلم اخذا ايشارعا في كلام مستانف اعنيانها
لغوا بغير تقدمها كلام ومنه اي من الوجه الثاني ما يأتي في اوايل الكتب
مثل اما بعد حمد الله وبعد من الظروف الزمانية وان كان في الاصل
من الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا اليه فالتقدير
اما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا قيل اقول فيه بحث لان اصحاب
اللغة قالوا هو من ظروف الزمان لا شكن ولو كان في الاصل
من الجهات الست لبنيوه لا سيما صاحب الصحاح وكثيرا ما منصوب
على انه ظرف او مفعول مطلق على اختلاف الرايين وما عوض
عن المحذوف وفايدته التوكيد والعامل فيه الفعل بعده اعني يحذف اي
لحذف جزء او حذف فاكثر امنه المضاف اليه وينوى ويبنى على الضم لعلم
انه مبني اذ الضم لا يدخله اعرابا اذ لا يصلح وقوعه فاعلا ولا مبتدا ولا
وهذا على انه من الظروف الغير المتمكنة وتفسير هذا الوجه وسياتي في موضعه
ان شاء الله تعالى وانما قيدنا بقولنا وينوى وان تركه الشارح

لظهوره واشتهاره لانه اذا لم يكن منويا كان معربا ويسمى غاية لان
غاية المضاف المضاف اليه واذا حذف المضاف اليه يكون هو غاية
وههنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك
منصوبا على الظرفية فلابد في الظروف يكون عاملا فيه فنبه الشارح و
قال العامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين كالزجاج والمازني
وغيرهما او فرد سيبويه وقدمه اشعارا بمزية فضله واللام في النحويين
للعهد او للجنس على عدم اعتداد بخلاف المرجوح لانه انما نيابتها عن الفعل
تعمل في الظروف خاصة لانحطاط رتبتها عن رتبة الفعل قوله نيابتها متعلق
بتعمل فقدم للتخصيص وخاصة مصدر كعافية وكاذبة يقال خصصت
الشيء بكذا اخصه خصوصا وخاصة وخصيصى وخصوصية بالفتح والضم
وانتصابها على مفعول المطلق فالتقدير اخص اما بالعمل في الظروف
خصوصا ويجوز ان يكون حالا لا بمعنى خصوصية نحو اخذته سمعا اعلم انهم
اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا
فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا وبعضهم الى انه جزء مطلقا و
بعضهم قالوا ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام فمن الاول والا
فمن الثاني وجه الاول ان الفاء مانع كان في العمل والمرفوع محمول
على المنصوب فارتفاع الاسم وانتصابه بعده بفعل محذوف
وانت اذا تحققت معنى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقولك
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقولك اما زيد فمنطلق المقتضي للنصب في
الاولين وللرفع في الثالث عرفت ان هذا المذهب فاسد و
ايضا على هذا المذهب يلزم التحكم ووجه الثالث انه اذا وجد المانع
امتنع

ف امتنع ان يكون جزءا والا فلا فاعراب الاسم بحسب العامل الموجود
عند وجوده وارتفاعه بالابتداء وانتصابه بما يصلح بعد الفاء ناصبا
عند ارتفاعه يرد عليه ان مانعية بعض الصور ثابت في جميعها الشارح
ن الفاء وان في المنع فتخصيص الجواز بالبعض تحكم فاذا بطل المذهبان
قلت تعين الباقي فان قلت لم كان هذا المذهب حقا مع وجود المانع
لوجود الغرض القوي الموجب لعدم اعتداده قال ابن الحاجب ان
وضع اما للتفصيل وما ذكر بعدها احد الانواع المرادة وذكره باعتبار
ما تعلق به في الجملة الواقعة واما قصد والتقديم تنبيها على انه هو
لك النوع المراد تفصيل جنسه وكان القياس بالرفع بالابتداء لو
كان الرفع او في قولك اما زيد فقد ضربت في النصب ولولاه
م لكان الاولى اياه ولكنهم خالفوه في بعض المواضع ايذانا من اول الامر
بان تفصيله باعتبار صفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء
فهذا هو الغرض في وقوع الاسماء بعد اما على حسب معناها و
اعرابها الذي كانت عليه اقول هذا انما يستقيم في القسم الثاني
الاول واما في الباب فلا نعم لو قال الغرض الاعلام اولا بان
المقصود هو الحكم بعده المتعلق به على الوصف الذي كان عليه
قبل تقدم لذلك لكان شاملا لهما واذا عرفت هذا فظاهر
كلام الشارح ان ما قاله مذهب رابع غيرها فالعامل على المذهب
الاول والثالث الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني
الفعل الواقع بعده ولا لازم في كلامه سؤال وهو امتناع عمل
اما عند وجود اردت او الملفظ لانعدام اثر الضعيف عند وجود

اردت او المط لانعدام القوى كالشمع مع الشمس فنوعل اما
يلزم ترجيح الضعيف على القوى وانه بط اشار الى جوابه بقوله
ولا يجوز ان يعمل فيه اى في بعد اردت بناء على معنى اردت
بعد الفراغ في حمد الله ولا يجوز ايضا ان يعمل فيه المط بناء على
معنى اردت ان المط بعد الفراغ في حمد الله لان ان تقطع ما
بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام لكونها للابتداء
او للتاكيد فلو جاز العمل لبطل فلا يقال يوم الجمعة ان زيدا
منطلق وعلم ذلك في تنصيصاتهم حتى نص على ذلك القطع سيبويه
فلم يجز وفي بعض النسخ فلم يجوز كلاهما يعني في اما اليوم فاني
خارج ان يعمل في الظرف يعني اليوم لانهم اذ كانوا ممن يمنعون تقدم بم
معمول ان عليها فهم منه ان زيدا ولتقديم معمول معمولها تعلق
بخبره وهو امتنع وان كان معه الظرف لانه في معنى اجح وا اما اذا قلت
اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت في اليوم
اما وان شئت اعملت فيه خارج لعدم المانع اعني ماله صدر الكلام
وهذا احرح في ان الفاء ليس بمانع لكن لما كان ما قبله حكمه
ولكان خارجا واقعا بعده ومتاخرا حصل له ضعف فحينئذ
يتساويان اما على المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف
وعلى المذهب الثاني والثالث خارج فقط واما اذا قلت
اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل
في المفعول به لما عرفت انها لا تعمل الا في الظرف كذا على
المذهب الثاني والثالث واما على المذهب الاول فالعامل
الفعل المحذوف واما اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة
ممتنعة

خارج وجعله متعلقا بها اما
وذلك اى عدم جواز اعمال
خارج في الظرف

ممتنعة عند جميع النحويين لامتناع عمل اما وضارب لما مر وفيه نظر لان عند
ابي العباس المبرد وكذا الفراء وابن درستويه فانه اجاز نصب
زيد بضارب لحصول تقديم لا ما حاجية تصحح التقديم لا يمتنع تقديمه
وانما قال حاجية ولم يقل حاجته تنبيها على ان سبب حصول تقديم
بالممتنع تقديمه جائز امر خفي في حاجية تستعمل فيما يظهر في الاشياء
مع خفاء السبب ولهذا يقال حاجية المقناطيس جذب الحديد
واحسن الكلام وجعل تصحح التقديم لا يمتنع تقديمه حاجية لا ما فتصحح
التقديم مفعول اول وما لا يمتنع متعلق بالتقديم وان كان مقصودا
اذ صحح جوازه وحاجية مفعول ثان وانما قدم لا ما عليها للاهتمام
والباعث الاول طلبا للاستيناس بالقرب وهجرانا عن الاستيحاش
بالبعد وقد نقله اى حكم هذه المسئلة بعض المتاخرين يعني السكاكي عن
سيبويه بهذا اى شيء ما قال ابو العباس المبرد ولعل قول ابي الدرداء واو
رضي الله عنه اما بادي بدي معناه مهما يكن من شيء فاني احمد الله
تبدءا بكل شيء مما يعضد يقوي خبر لعل هذا المذهب اي مذهب
ابي العباس المبرد فان انتصاب بادي على الحال من الضمير
المستكن في احمد والعامل فيه هو يعني احمد وهذا غير مذكور في بعض
النسخ واذا كان احمد عاملا وهو واقع في خبر ان فقد ثبت
انه عمل مع وقوعه في خبر ان وبه اى يعمل متعلق فيما تقدمها
في بادي بدي ولما لاح في كلامه سؤال تقريره ان يقال لا نم ان
قول ابي الدرداء يقوي هذا المذهب وانما يقويه لو كان العمل
لاحمد لا لغيره وهو ممنوع لجواز ان يكون العامل اما لكون كلا

شابهما الظرف اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز ان يكون العامل
في الحال يعني في بادي بهما اما لانها لمشابهتها الظرف لا تعمل الا
في الظروف وفاقا والحال ليس بظرف وكون الحال بمنزلة الظرف ف
في الاتساع بحيث يعمل فيه كل عامل ضعيف او قوي لا يسوغ على اعمالها
فيها لانه يؤدي الى اختلاف العامل بين الحال وذيها وهو
ممتنع فان قلت يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية فقد قال الجوهري
معناه اول شيء فلا يقويه وعلى تقدير الحال كذلك لانه ليس بمفعول
به والكلام فيه قلت الاحتمال ووقوعه لا ينافيان التقوية وانما
ذلك لو كان يوافع ويجعل جوازه ممتنعا وليس كذلك والكلام في
امتناع المسئلة التي فيها الاسم المنصوب الغير الجائز نصبه
بأما ولا تفعل واقع بعد ان مطلقا والتمثيل بأما زيدا فاني ضارب
لا يستلزم ان يكون الكلام في المفعول به والسر في عدم الجزم
بالتقوية هذا فافهم ولا عمال المظ في بعد مانع اخر وهو وقوعه
في صلة ان الموصولة وانما سميت موصولة لانها مع ما في حيزها شيء
واحد حيث جعلته في تاويل المصدر فيكون بمنزلة الجزء من الشيء
وجزء الشيء لا يتقدمه فلذا امتنع وهذا معنى قوله وشيء مما في حيزها
لا يتقدم عليها قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام قال الشارح ح
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو اي وجه التشبيه بينهما هو
الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في
الطعام صلح بفتح اللام يقال صلح صلوحا مثل دخل دخولا وقال
الفراء حكى اصحابنا فيه الضم ايضا والا اي وان لم يستعمل الملح

في الطعام

في الطعام فسد اي الطعام وكذا الخبر والنحو مبتدا وذا اشارة الى الملح
والكاف اما اسم بمعنى المثل او حرف معناه كالملح النحو وانما قطع لكونه
جوابا مستانفة وقوله ان استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهيم
المراد مصدر من تفهم الكلام اذا فهمه شيئا بعد شيء مضاف الى المفعول
م والفاعل محذوف اي من تفهم المخاطب مراد المتكلم او المراد من الكلا
على هذا التقدير ايضا جملة مستانفة فلذا قطعت ويحتمل ان يكون
معناه كاستعمال الملح فعلى هذا يكون النحو مبتدا والجملة ما بعده وكذا صفة
لمصدر محذوف اي ان استعمل النحو استعمالا كاستعمال الملح وح
م يكون الجملة المقطوعة واحدة وفيه ما فيه واذا لم يستعمل النحو في الكلا
فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول او يرفع المفعول او بان يرفعا
او ينصبا فسد اي الكلام لخروجه عن الاستفادة به والفاء في قوله فلم
لـه يرفع اما عاطفة او للاعراض اعلم ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة
به امر لامر في معنى بواسطة اداة التشبيه فله اربعة اركان المشبه والمشبه
به ووجه التشبيه وهو المعنى الخاص الذي يشتركان فيه واداة التشبيه
ولا بد ان يكون منه عرض يعود الى المشبه غالبا وله اقسام
عرفت تفاصيلها في علم اخر فالمشبه ههنا النحو والمشبه به الملح
واداة التشبيه الكاف ووجه التشبيه فيه قولان احدهما ما ذكر
ك الشارح وثانيهما القلة والكثرة وهذا فاسد لانه ما يشتر
النحو والملح فيها ووجه التشبيه ما يشتركان فيه فلا يكونان وجه
التشبيه اما الكبرى فظ واما الصغرى فلان النحو لكون المراد

بخلاف قواعد واحكام مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك
قرينة في الكلام لا يجعلها لامتناع تكرر رفع الفاعل ونصب المفعول
ونقصانها فان حمل المراد من الكثرة ههنا ان يجعل لتصحيح الكلام محلا
يتجاوز به عن القواعد المتداولة الى ما هي يشذ ويندر وقوعه
لتصحيح مثل قولنا ضرب زيد بالجر على ان التقدير ضرب رجل مسمى
بزيد من القلة استعمال القدر الصالح لتصحيح التركيبات المتداولة
والاكثرية الوقوع بحسب استعمال البلغاء قلت على هذا التقدير
ايضا لا يصلح لانه لو كان لكان مطلقا او باعتبار وهو ظ
تعلقه بالصلاح والفساد لا سبيل الى الاول لانه ينافي غرض
المتن اذ هو ترغيب المتعلم على قراءة النحو وذا لا يصلح ح
وهو ظ ولانه يلزم التكلم لاستواء نسبة جميع ما يمكن ان يجري
ويكثر الى هذا التشبيه ولا الى الثاني لانه بقلة الملح وكثرته
لا يصلح الطعام من بعد التمم الثاني اذا اريد بالقلة القدر
الصالح لكنه خلاف الظاهر ويجوز ان يكون وجه التشبيه
الالم واللذة الثابتين لمن نظر في الكلام المستعمل فيه
النحو المتلذذ نفسه بادراك ما هو المراد واما في خلافه
فلا الم كما ان شان الملح كذلك وايضا هذا التشبيه
لتشبيه عقلي بحسي بوجه تشبيه عقلي متعدد وتشبيه مفرد
بمفرد مقيدين وتشبيه مجمل لظاهر والية اشار بقوله وجه
التشبيه بين النحو والملح ظاهر وفيه تعريض لمن جعل القلة
والكثرة وجه التشبيه بالعبارة حيث لا يدرك الظاهر وتشبيه
مرسل

مرسل ومقبول لكونه وافيا بالافادة الغرض لان المشبه به اعرف
بوجه الشبه وجاعل مجرور على انه بدل من الله جاعل صفة لموصوف
محذوف هو بدل من الله اي الجاعل فقوله مجرور على البدلية على الكل
ولا لازم من كلامه سؤال تقديره ان يقال لا ثم ان جعل بدل من الله
بل هو وصف له كما ذهب اليه بعض شارح المصباح كصاحب
الاصباح اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز ان يكون اي جاعل وصفا
لله فيكون الجار لكونه وصفا له لكون الاضافة اي اضافة جاعل
محمد بن حسين ... [illegible]
الى النحو غير محضة لكونها في اللفظ فقط لانها اي هذه الاضافة
اضافة اسم الفاعل الى المفعول قوله على معنى انه جعل النحو محضة
في الكلام كالملح في الطعام اشارة الى علة كون اضافة اضافة
اسم الفاعل الى المفعول وانها في حكم الانفصال لكونه على ذلك اما
بحال المعنى الحال او الاستقبال وفي شرط عمله كون والصحة
ان شرطا فيها نعرفا وتنكيرا لامتناع كون الشيء الواحد شايعا
ومخصوصا على ان البدل والمبدل منه اي النعت والمنعوت تخالفا
البدل والمبدل منه حيث لا يشترط المطابقة فيهما الا انه لا بد
في ابدال النكرة من المعرفة ان يكون النكرة موصوفة ليحصل وذ
لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس
هو من المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا و
تنكيرا الخروج عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء
الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام البحث سيجيء في بحث
التوابع ان شاء الله تع اعلم ان حاصل كلام الشارح الاستدلال

على عدم جواز كون جاعل وصفا لله يقال من الشكل الاول صورة
ما دل عليه قوله لكون الاضافة الخ وكبراه ما دل عليه قوله وفي شرط الموصو ف
الخ ونتيجته مطوية فعليك الاعتبار واما من جهة اللفظ فقوله ومن شرط
عطف على كون الاضافة وحيث الخ وقوله بخلاف خبر مبتدا محذوف
وقوم تقديره ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف وفي بعض النسخ
ما ذكر في الكشاف في قوله تع شديد العقاب يتعلق بذكره وعلى النسخة الثا نية
بدل شديد العقاب مقول قوله وبه يتعلق قوله بعد قوله من الله العزيز
العليم وعلى كلتيهما يجوز ان يكون الباء في قوله بانه بدل من الله ذو
الصفة بيع في البيانية ومعا فانذكر دانما حق الشارح للاستشهاد
قوله شديد العقاب قرين ما يقع بدلا من الله اعني غافر الذنب وقابل
التوب حيث هما بمعنى الاستقبال بشهادة قوله تع ان الله
يغفر الذنوب جميعا وقوله تع هو الذي يقبل التوبة عن عباده
لان صاحب الكشاف ذكر انهما يجوز ان يكونا وصفين لان اخبر
الله بوقوعه في الزمان الآتي كانه واقع في الزمان المستمر لانه
صادق القول حقا واما الصفة المشبهة فان اضافتها ابدا
لفظية لانها تعمل دائما وفيه ما فيه وبهذا ظهر جواب ما قال
ابن الحاجب في الامالي من انه لا يجوز ان يكونا وصفين على
ما ذكرنا فاوروده في البين ايذانا بان التعريف غير حاصل في
هذه الاضافة اصلا لكونه نكرة في تقدير الانفصال لان التقدير شديد
عقابه مع وجود الانفصال لفظا لا يقال لا نم ان جاعل ههنا كذا ه
قوله يكون اضافة غير محضة قلنا ذلك اذا كان مضافا الى معموله
وهو عم

وهو عم لا يجوز ان يراد به معنى الماضي او الزمان المستمر غايت ما في الباب
انه ح يكون مضافا الى مفعول وذا لا يستلزم اضافة الى معموله وهذا
معنى قوله اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة اذا اريد به اي اسم الفا على
المضاف الحال او الاستقبال فيكون اي اضافته في حكم الانفصا ل
اما اذا قصد به اي باسم الفاعل المضاف معنى الماضي نحو زيد مالك
عبده امس او زمان مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة نحو
زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية او معنوية اما على التقدير
الاول فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال لانها
ليست الى معموله حيث المشابهة الكاملة مفقودة وهي ناقصة غير
مؤثرة عندهم اما على التقدير الثاني فلكون معنى الماضي موجودا فيه اعلم
ان اعتبار الوجهين اعني كون الاضافة لفظية وكونها معنوية اذا
قصد به الزمان المستمر ما يختلج في صدري من ظهرت بتحقق في قول
صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي آخر
معنوية وانما قال في المثال الثاني العبيد باللام الموجبة للاستغراق
ليكون في اللفظ ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متمكن لان يكون
مالكا لكل عبد بعضه في الزمان الماضي وبعضه في الحال وبعضه في
الاستقبال كذا قيل وفي بعض النسخ زيد مالك عبده في التمثيل
للزمان الماضي بافراد العبد وهو المطابق لما ذكر في الكشاف فيعنى
العبيد في المثال بصيغة الجمع اشعار بما ذكرنا من الاستمرار ثم وجهه
وقيل في كلامه نظر لانه جعل العام قسيما للخاص حيث قال زمان
ماض او زمان مستمر وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص

فيه نظام جهة اخرى وهو ان الزمان المقرن لفعل ومشابهاته
في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال واذا كان فاعل مقرنا بزمان ن
مستمر يكون الزمان اربعة وهذا خلاف المشهور في جواب حتى اقول
ان الشارح ليس في صدد الارادة ومنشا الغلط الجهل بالفرق
بينهما والمشهور ان الزمان المقرن لفعل ثلثة لا الذي نهاية لانه
لا تقرن بها فضلا عن الشهرة وقيل يلزم على ما ذكره ان يكون
اضافة الصفة المشبهة لفظية اذ المقصود بها زمان مستمر
اقول سنقف على جوابه اذا افضت النوبة الى الخوض لا لكاملها
واذا كان الامر كما ذكر فليجز وقوع جاعل صفة لله والمعنى اي
وحال ان المعنى ههنا اي في جاعل النحو على المضي لان جعله
النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد فيما مضى فجعله
بلا المعنى الماضي فان قلت لا يجوز ان يكون جاعل مرادا به زمان ن
من الازمنة الثلثة لكونه فعلا لله تعالى قلت كونه بمعنى زمان بالنسبة
الينا لا الى ذاته ونظيره جاعل اذا قصد به زمان مستمر كانه كان
قال والمعنى ههنا على الماضي او على الاستمرار ثم قال ونظيره قوله تعالى
مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة الله تعالى حيث هنا التبليس
فان قلت كيف يصح ان يكون مالك يوم الدين مقصودا به
زمان مستمر ويوم الدين آت قلت المالك بمعنى القادر فمعنا ه
قادر يوم الدين بان يوجده متى يشاء ولانا نقول هذا اي كون
اسم الفاعل بمعنى الماضي او معنى الزمان المستمر لا يستقيم فيما نحن
بصدده اي بقربه وذلك لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن بمعنى الحال
والاستقبال

او الاستقبال لا يعمل عمل فعله والثاني باطل لانه قد عمل عمله فيكون بمعنى
الحال او الاستقبال لان استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
فلنضم هذه النتيجة الى المقدمة الاخرى وهي كل ما كان بمعنى الحال م
او الاستقبال يكون اضافته في حكم الانفصال فيكون اضافته غير
محضة وكل ما كان اضافته غير محضة يكون نكرة وكل ما يكون نكرة
لا يقع صفة للمعرفة فجاعل لا يقع صفة لها وهو المطلوب قوله وانما
قلنا انه اي جاعل قد عمل عمل فعله شروع في بيان استثناء نقيض
التالي وذلك لان جاعل ههنا اي في جاعل النحو في الجعل بمعنى
التصيير اما حال في الجعل او صفة على تقدير المتعلق به معرفا وهو اي
الجعل بمعنى التصيير من باب افعال القلوب وان لم يكن من تلك السبعة
التي ذكرها النحاة بناء على ان دخوله على جملة الاسمية لبيان ما هي
عليه وذكرهم السبعة لا ينافي ان يكون الغير بها المستدعية للمفعولين
الممتنعة الاقتصار على احدهما قوله الممتنعة الاقتصار صفة سببية
لافعال القلوب لان المعنى الممتنع اقتصار ما فيه انيثة بنقل الضمير
اليه بعد الاضافة كما في هند جاريته الوشاح ودرجة الامتناع حتى
في بابها انشاء الله تعالى وهذا اعني قوله لان جاعل الخ قياس
اقترانى صغراه قوله لان جاعل ههنا من الجعل الخ وكبراه قوله وهو
من افعال القلوب ونتيجته مطوية وهي قولنا فجاعل من افعال القلوب ب
صفة كذا وكذا وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده بفتح الكاف
وان كان اما الكاف من الكلمة منه مفعول معنى وتقديرا اي اما ان
يجعل الكاف وحده في قوله كالملح اذا جعلناه اسما او جارا ومجرورا

ح حكم الانفصال وكل ما اضافته في
حكم الانفصال يكون صح

مع المتعلق المحذوف ان جعلناه حرف جر قوله لشهادة فحوى الكلام
معناه لقائل عرفته في فحوى كلامه متعلق بجعل فقوله وهو اما الكاف الخ
قوله حرف جر جملة معترضة واذا عمل في المفعول الثاني عمل في المفعول
الاول وهذه جملة فعلية وصورة جملة شرطية معطوفة على جملة فعلية
سابقة فاذا ظرف متعلق بقوله عمل وقدم له لانه على معنى الشرط معنا
وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني لاستلزامه اياه فان الشارح
اثبت مطلوبه بما تقرره لان جاعل هنا من افعال القلوب وكل ما هو
من افعال القلوب اذا عمل في الثاني عمل في الاول فجاعل هنا اذا
عمل في الثاني عمل في الاول وبيّن صغراه بما ذكر في اول الكلام وكبراه بقوله
والا اي وان لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني يلزم الاقتصار
على احد المفعولين فقط بحيث اذ لا يلزم من انتفاء عمله في الاول
ان لا يكون مذكورا والممنوع عدم ذكره لا عدم العمل فيه والاحسن
ان يقال عمله في الثاني مستلزم لعمله في الاول معنى ويقتصر عليه ولا بد
الى ان يقال والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين اقول هذا من
سؤال النطق وعدم الفهم مراد الشارح ما احسن هذا القول
اذ لم يكن مراد عين الجملة فلا غرو ان يرتاب والفصيح ستر مراده والله اعلم
من الاقتصار اقتصار العمل لا اقتصار الذكر فالمنع والا يلزم اقتصار العمل
على احد المفعولين وهو ممتنع فان قلت هذا اذا عمل في الثاني وهو
مع جواز ان يكون معمولا لفعل مقدر قلت لا يجوز والا يلزم اقتصار
الذكر على احد المفعولين فان قلت يحذف اذا قامت قرينة
كما ذهب اليه ابن الحاجب قلت شهادة فحوى الكلام
توجب

توجب ذلك بوجه قوله ذو وجه سليم وطبع مستقيم ان يكون عاملا في الاول
وان يكون الاضافة فيه اضافة غير محضة وهذا اي جاعل النحو
في الكلام كالملح في الطعام مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان
كلا منهما عمل في مفعوليه بهذا الوجه اعلم ان بين الاقتصار والاختصار
فرقا بان الاقتصار حذف المفعول نسيا منسيا والاختصار حذف
المفعول على نية وارادة وبان الحذف لدليل اختصار فقد اضاف
الامتناع الى الاقتصار دون الاختصار اشعارا بانه يجوز حذفه
اذا كان دليل يدل عليه فان قلت اصل جاعل هنا من الجعل
بمعنى الخلق هذا منع للمقدمة الاولى وما قيل ان هذا السؤال غير
موجه لانه على هذا التقدير ان كان عاملا لا يحصل مقصوده والا فلا
سبيل الى الحل يندفع بما ذكر من انتفاء المعمولية لا يستلزم انتفاء
المفعولية مثل اي جعل الخلق في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي
خلقهما وفي بعض النسخ قوله تعالى بغير فيه فرفع بالابتداء ولعله على النسخ
الاولى وجه وانما افرد النور استغناء عن جمع الظلمة كما في قوله تعالى خلق
السموات والارض ولان الظلمة اسم والنور مصدر فجمعت بين ما هو
واصل الكاف منصوبا بالمحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني
فيتاتى لك جعل اضافته اي اضافة جاعل الى النحو محضة موصوفة قلت
بل من ان يوجه الكلام على هذا اي على ما ذكرتم من وجه الاعراب وبيان
الاشتقاق لكن التزامه اي التزام هذا التوجيه يكاد يعد تعسفا
مفعول ثان لبعده من جهة المعنى صفة تعسفا وهو اخذ الشيء على غير الطريق
وذلك لان انتفاء القيد مستلزم لانتفاء المقيد كما في جاء زيد

زيد راكبا فان مجي زيد مقيدا بالركوب متعين باستغاثة لان المطلوب الغرض
الصريح في مقتضى الوضع كالصريح فيكون مقصودا بالذات فلا يمكن
مخالفته في هٰهنا ينبغي ان تلحق بانتفاء المشابهة لكنه ثابت مطلقا لفظ
يكاد يشعر بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر خلقه مقيدا بكيف ومن افعال
المخلوقات ما لا يقبل التقييد نحو خلقت الانسان قائما فقيل الخالق
اولى فيكون ذكر الحال هنا للاشعار بان النحو كالملح عند نحو وبه
يندفع ما قيل من ان قول الشارح ولا انتصاب جاعل على الحال يرد
عليه ما اورده على جعل كالملح حالا من النحو او على الطرح ولا ارتفاعه على انه
خبر مبتدأ محذوف وجه مبتدأ او قدم خبره وهو قوله لانتصاب عليه لكونه
نكرة **قوله** مؤيدي الاسلام اي مقويه ومايده اذا قواه جمع مؤيد حذف
نونه للاضافة والياء ايضا في اللفظ لالتقاء الساكنين دون الخط
للالتباس ولم يكسر الياء لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كسرة
ما قبلها فيها قال الشارح مجرور على الوصفية للاصحاب وانما جاز
ذلك اذ اسم الفاعل هٰهنا اي في مؤيد الاسلام قد تعرف بالاضافة
لكونه بمعنى الماضي اذ تقويتهم الاسلام شيء قد وجد قديما **قوله** لا زال
كاسمه مسعودا قال الشارح هذه الجملة مع سابقتها غايتها او مؤخرها
جملة معترضة بين اسم ان وهو الولد وخبرها تعالى سابقتها هو اردت
فائدته الدعاء بهو لولا الاعتراض في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان وهي التي تؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب اما عطف على جملة معترضة او صفة
لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كقوله تعالى و
اهلكنا

اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وذلك لعدم ما يقتضي اعرابها اعلم
ان في اعراب كاسمه مسعودا وجهين احدهما ان يجعل مسعودا خبر لا زال و
كاسمه اما متعلقا به او حالا من الضمير المستكن فيه وقدم على كلا التقديرين للسجع
والثاني وهو الاوجه ان يجعل كاسمه خبر لا زال ومسعودا بدلا منه لعدم
تقييد الدعاء والتقديم والثاني اي لا زال كاينا كاسمه اذا كان الكاف
حرف جر او مثل اسمه اذا كان اسما لا زال مسعودا وانما كرره لان البدل
في حكم تكرير العامل ويمكن ان يجعل كاسمه اسم لا زال ومسعودا خبره فيكون
غرضه الدعاء على طريق الكناية والاسناد الى شيء يوجب الاستغناء
لا الامتناع **قوله** لا استظهر قال الشارح اي حفظ وقرأ على ظهر
القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر
ولما هذه قال هذه لان لما على اقسام (اربعة) نفي وبمعنى الا نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ اي الا عليها وتوقعها بعد ان النافية قال الجوهري
وان كلا لما ليوفينهم بالتشديد فقد قال الفراء اصله لمما فلما كثرت
الميمات حذفت واحدة منها وقرأ الزهري لمًا بالتنوين اي جميعا وقوله تعالى الا
الا فليس يعرف في اللغة وجازمة اذا دخلت على المضارع وظرف
بمعنى حين اذا دخل على الماضي وهي مبنية حيث شاركت لما الجازمة
وهي مضافة اضافة لازمة الى الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب
على الظرفية والعامل فيها انت ضمايرها على ما وبل الكلمة اردت
لا استظهر للاضافة الحاصل ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما
فهي بمنزلة في كون العامل فيها جوابها كقوله اذا استنجز الوالي يوما
نما احبه حرب سلوتي او رمت النضا بيا وقوله كلما ثبت نابت

له اى اردت بالمنبطة وقت تلظيها ما دخلته اعنى اردت فسر المنزه جملى
بعولاً فهى اعتراض لدفع التوهم مع ما على فيه اى مع الذى عمل اردت
فيه وهو اى مع ما حال من الضمير المستكن فى قوله مرفوعة المحل على الخبرية
لان اى كان الولد الاخ مرادا منى بالمنبطة او مريدا بالمنبطة وقت تلظيها
وانما فسر باحد هذين الوجهين لبيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة
هنا فى محل المفرد وما قيل انه اى مرادا منى بالمنبطة لا يجوز ان يكون مفسرا
لقوله اردت ان المنبطة لعدم التطابق بينهما لان اردت بدل
لعراضته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشى بلازمه واضافة
المخمر الى الاقناع فى قوله مخمر الاقناع يشبه ان يكون من قبيل اضافة
المسمى الى الاسم جواب عن سؤال وهو ان يقال ان اضافة المخمر
الى الاقناع لا يجوز لما بينهما من الاتحاد فيكون اضافة الشى الى نفسه
فالجواب ان مثل هذه الاضافة جائز اذا كان المراد من المضاف المسمى
ومن المضاف اليه الاسم مثل سعيد كرز ولا يجوز العكس لامتناع
تعلق الحكم باللفظ وانما لم يجزم بذلك لاحتمال ان يكون من قبيل
اضافة العام الى الخاص ككل الدراهم ومن اضافة الصفة الى الموصوف
كاخلاق ثياب اى لما استظهر المخمر المخصوص بهذا الاسم اى الاقناع
لكاف قولنا من الاضافة سرنا ذات مرة ذات مرة فحين حذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه اخذت حكمه فيلزمها كيلا يلزم التغير ان
ان الخروج عن الوصفية وزوال الظرفية وفيه بحث اى سرنا مدة
مخصصة بهذا الاسم فالمسمى هو الذات والاسم هو المرة والضمير
المجرور المنفصل فى يحفظه فى قوله وكشف يحفظ فضلة القناع وهو الواقع
فى الصفة

ع

[illegible]

فى المقنعة وهى ما تقنع به المرأة رأسها وفضلته هى الجانب المرسل على
وجهها وفى عادة نساء العرب ان يسترن وجوههن بفضلة القناع عند
الخروج وان يكشفن عن وجوههن عند العود فشبه المعنى الاقناع بالم
وصنعته فيه بوجهها وجعل الولد الاخ بفضلة القناع وحفظ بيده
الكاشفة جاز ان [illegible] يعود الى الولد فيكون من باب اضافة
المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى يحفظ اياه اى يحفظ
اى يحفظ الولد الاخ مخمر الاقناع ويحتمل ان يعود وذلك الضمير المجرور
المنفصل الى المخمر فيكون الضمير اضافة اليه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اى يحفظ المخمر الولد الاخ اعلم ان كلا منهما
يجوز ان يرجح على الاخر بوجه اما الاول فلانه اذا عيد الى الولد
يلزم حذف المفعول ولا شك ان حذف المفعول اولى من حذف الفا
واما الثانى فلان القريب فى الضمير هو المخمر والولد البعيد عنه واعا
الضمير الى القريب اولى فهما متساويان لكن لما كان مرجح الاول
قويا قال فى الاول جاز وفى الثانى يحتمل على ما فى اكثر النسخ و
فى بعضها وجاز فى مقام ويحتمل وليس فيها مؤونة الفرق فان قال
لا نعلم انهما متساويان لانه لا يجوز ان يعود الى المخمر لانه حينئذ يلزم
حذف الفاعل وهو ممتنع قلت ذلك فى الفعل دون المصدر
فان قلت اعادة الضمير الى المخمر اولى لقوله يلزم حذف الفاعل
قلنا لا نعلم لجواز اضماره فى المصدر كما ذهب اليه قوم قياسا على
الصفة المشبهة قلت ذلك غير جائز فى المصدر وستقف عليه
وما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس على الصفة المشبهة باطل

اة
عل
ده
قلت

قوله واحاط بمفرداته اى ادرک بمفرداته بكمالها لان
الاحاطة ادراک الشئ بكماله ومفعوله محذوف اى احاط الولد الاعز
مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات او الباء زايدة قال الشارح
انتصاب حفظا على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر عن الذات المقدر
اى احاط حفظه بمفرداته نعلم منه ان هذا التمييز عن الفاعل كما يقال احاط
به علما واحاط به علمه فحوى الكلام شاهد لهذا المعنى لا للتعليل فكونه
مفعولا له كما ظن صاحب الاصباح وكذا اى كانتصاب حفظا انتصاب
معنى ولفظا فى قوله واتقن ما فيه لفظا ومعنى الا ان الفرق بينهما
ان التمييز ثمة فاعل وههنا مفعول فى المعنى اى اتقن معنى ما فيه ولفظه
فى الصحاح اتقان الامر احكامه فاما معرفته مع علله وضبط قواعده
الكلية مع جزئياته او معرفته باستغناء الشك عنه وهذا اى التمييز فى قوله
واتقن ما فيه من النحو لفظا ومعنى كقوله اى كالتمييز فى قوله تعالى او قوله
واتقن ما فيه للنحو كقوله تعالى وفجرنا الارض اى شققنا ها عيونا الا انها
ولا يجاز ان كونه بمعنى المفعول على وجه اذ بانتصابه على المفعول به او على
الحال او بنزع الخافض او بانه تمييز بمعنى الفاعل له وجه قبيل وهو اى
من فجرنا عيونا الارض لان معناه جعلنا الارض كلها كانها عيون
تتفجر كالشتعل الراس شيبا بالنسبة الى اشتعل شيب راسى وما فى
قوله واتقن ما فيه اسم موصول بمعنى الذى والجملة الظرفية
اعنى فيه صلة لسده مسد حصل او كان لانه اذا كان سادا مسد
الفعل وهو لا ينفك عن الفاعل فبالضرورة يكون جملة فان قيل
لم لا يجوز تعلقه بالاسم وصدر الصلة محذوف قلت ذلك فى الضرور

واما

واما فى السعة فلا وفيه بحث سيجى بيانه فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى
ومن النحو بيان له اى لذلك الاسم الموصول لانه لابهامه يحتاج الى البيان و
انه اعنى من النحو ظرف مستقر وهو ما كان متعلقه متضمنا له من الافعال
العامة غير مذكور لا لغو وهو بخلافه فمررت بزيد وزيد فى الدار مقدر استقر
وحاصل فى الدار لغو ومقدرا بكاين مستقر والحاصل ان الاستقرار لوجود
هذه الشرايط واللغوية بعدم احدها وقيل الظرف المستقر ما لم يذكر متعلقه
واللغو بخلافه وللاول قالوا احظ المحل من الاعراب دون الثانى ولم احد فى
كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك فى الاعراب
المحلى حيث قالوا ان زيد فى نحو مررت بزيد فى محل النصب واجازوا
فى المعطوف عليه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا
على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل اخر له من الاعراب غير هذا المحل
لان لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا ترى انك اذا قلت
زيد فى الدار ففى الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقى و
محل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير
منه وله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوى الالباب بخلاف ما اذا قلت
زيد حاصل فى الدار فان له محلا واحدا منصوب المحل خبر بعد خبر او
على الاضافة اللفظية على انه حال من الاسم الموصول او الضمير المستكن
فى فيه العايد الى الموصول وليتأمل فى هذا المقام حتى لا يتوهم التناقض
بين قوله ظرف مستقر وبين قوله حال من الاسم الموصول او من المستكن
فيه لانه قد تقرر عندهم ان العامل فى ذى الحال هو العامل فى الحال
فيه اى فى من النحو على التقدير الاول النصب والظرف المستقر فيه

على التقدير الثاني كانه قيل اي شيء كان المعنى فاجاب قاطعا عما قبلها كان
المعنى النحو الذي حصل فيه وهو من النحو ابرزه في صورة الاسمية تفسير المعنى لها
في من النحو ونحوها بالبيان المقصود منها على معنى الابتداء والتبعيض المستفاد من
البيانية فلو قال كان شيء من النحو لتوهم التخصيص بالتبعيض او بالابتداء ولو
قال وهو النحو لكان لمجرد البيان دانه اعني من النحو وان كان حالا الا
انه يعني لكنه يعني بعيد غناء التمييز بالفتح فايدته ونفعه كذا في الصحاح من
رفع الابهام لا يقال اذا كان من النحو مميزا يكون بيانا له فح يكون
المعنى النحو لفظ النحو ومعناه لان المبين هو المبين من البيانية وهذا
ظاهر الفساد ايضا فما السبب في جعله حالا ولم لم يحكم بزيادته
لانا نقول المراد من النحو المسائل ولها الفاظ ومعان لانها مكتوبة
في هذا المختصر وجارية على لسان الولد الاعز ظهر القلب وقد ثبت النص
بعدم زيادة من في التمييز فلذا لم يحكم بزيادتها وجعل حالا لانه قال بعض
المحققين ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان نكرة والا ففي
موضعها الى الابتداء وفيه معنى التبعيض تم كلامه فلما كان البين هنا معرفة
جعله الشارح حالا ولا شك ان ابتداء اتقان الولد الاعز ما في المختصر
من النحو وان ما فيه بعض النحو لا كله لان من فيه للبيان فان قلت هذا السؤال
وارد على كون كل من النحو معنى ولفظا تمييزا لتقريره ان احد التمييزين
مستدرك اذ الغرض وهو ازالة الابهام حاصل باحدهما فلا
حاجة الى الاخر فعلى هذا يكون الاستفهام في قوله اي فرق
للانكار اي لا فرق بينه اي من النحو في رفع الابهام هنا اي في قوله
ما فيه من النحو وبين التمييز الكائن بعده اي بعد من النحو اعني معنى ولفظا
قلت

قلت تقرير الجواب لا نم ان احد التمييزين مستدرك بل هما واقعان
في محزيهما قوله اذ الغرض ازالة الابهام قلنا مسلم في قوله وهي حاصلة
باحدهما فلا حاجة الى الاخر قلنا لا نم وانما يكون هذا اذا كان ازالة
الابهام عن شيء واحد وليس كذلك الا يرى ان الابهام المزيل
احدهما عن شيء ليس بشيء يزيل الابهام عنه الاخر اذ الابهام الذي
ازاله من هو الابهام الكائن في الاسم الموصول والابهام الذي
ازاله التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على النحو و من النحو
ان ما رفع الابهام عنه الاول هو الذوات المذكورة وما
عنه الثاني الذات المعتبرة وهما متغايران فلا يحصل الغنية بهذا التقرير معنى وانا قلنا
فالابهام مبتدأ والرافع صفة جارية عليه الثابتة لغيره لانه في المعنى
حال من الذي هو فاعل الرافع المعتمد على الموصوف الناصب اياه
وهو اما ضمير فصل لا محل له من الاعراب على رأي واما ضمير عماد محله
الرفع على الابتداء على رأي والابهام خبره وهو مع خبره خبر المبتدأ
الاول وانما قلنا ان التمييز الثاني يرفع الابهام الكائن في مضمون
الجملة الذي هو وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون
باتقان لفظه وحده وقد يكون باتقان معناه وحده وقد يكون
باتقانهما جميعا فيكون متجاوزا الى غير ذلك من المحامل اي وانهما الى
غير ما ذكر من اتقان اللفظ وحده واتقان المعنى وحده واتقانهما جميعا
فيكون الاضافة الى الجار والمجرور في الى غير ذلك في محل النصب على انه
من الغير المستكن في يكون ومن المحامل بيان لذلك من اتقان احدهما لا على
التعيين واتقان تركيبه واتقان بعض لفظه وبعض معناه او كله واتقان

بعض معناه وبعض لفظه او كله واذا وفي بعض النسخ فاذا بالفاء
قيل معنى ولفظا لرفع الابهام وتبيين المراد لانهما مطلقين بمعنى فان
من الكل وبما ذكرنا من المحامل تندفع ما قيل لا يمكن ههنا قسم رابع لظهور
قال اى غير ذلك من المحامل **قوله** ان المظ قال الشارح اى
الطعم واذيقه التلمظ في الاصل تتبع اللسان من تتبع الشيء متعلقا
اى تطلبت متبعا له فقوله بقية بالنصب مفعول ولا غير وهي شيء باقي
من الطعام وهي ما يؤكل وربما يختص بالبر ويقال بقي من الشيء بقية
وبها يتعلق في الفم بعد الاكل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه
بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وكذا التلمظ قوله
والتلمظ تتبع اللسان ليس على ما ينبغي ولا يناسبه وقد يكنى به عن الاكل
لان الكنى به عنه اللمظ والتلمظ لانه من رادفه وتوالبه فاطلقه واراد به
وذلك من الكناية المطلوب بها الصفة دون التلمظ لانه لا يكنى به
عن الاكل بل عن الابكال والاطعام ولو اريد به ذلك وهو بعيد لان دفع
الاخير ثم هو مستعار للافهام وتبعية لتقدير الاستعارة في دفعه على راى
اكثر القوم اما على راى السكاكي فاستعارة بالكناية واثبات الاطعام
استعارة تخييلية من الداخل على المشبه اعني كلام الامام المحقق
او متبعض ومن اللفظ استعار به على ما لا يخفى فكانه اشار الى ان المطعم
والمذاق قطرة من بحر كلام الامام المحقق فعلى هذا المعنى يكون صفة لموصوف
محذوف مفعول وقيل بمعنى الاعطاء يقال فلان لمظ فلانا من حقه اى اعطاه
بعض حقه فمن للتبعيض وقيل بمعنى التحريك لانه من رادف التلمظ فاعتبر
للتعليم ومن للبيان اى اعلمه شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث وا

اذا

اذا اتفقت الغطاء عن عينيك واخذت الانصاف بين يديك
وجدت قول الشارح اقوى القولين فمل اليه ولا تتبع من مال
قوله وبحر الدقيق قال الشارح البحر في الاصل واحد الابحار لان
مثل وفعل يجمع على افعال ويقال للرجل العالم بحر الكلام اى
بتنزيه وتحسينه حبر قال الاصمعي يقال سطيفس المعنوي من الجاهلية
بحر لانه كان يحسن الشعر ويزينه وقيل هو مقلوب بحر فكما ان
البحر يجمع الماء فكذلك العالم يجمع العلم ويحاسبان للحيوة و
لذلك استعير البحر للعالم واحسن بقوله من صار بالعلم حيا لم يمت
ابدا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح
لكن الفتح افصح لانه يجمع على افعال دون فعول وقال الفراء
هو حبر بالكسر وقال الاصمعي لا ادري وقال ابو عبيدة والذي
عندي بالفتح كذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح **قوله** حتى تعلق
منصوب بان المقدرة لان حتى حرف جر او عطفا على للمظ
لان حتى يجيء للعطف وعلى كلا التقديرين التعلق وان لم يكن
جزءا لما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلمظ والقوة
مقاودة لان العلق بالطبع اقوى من التلمظ فالمعنى اردت ان المظ
من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج
العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما في قوله ع وكنت فتى
من جند ابليس ع فارتقى بي الحال حتى صار ابليس ع من جندي
بطبعه اى بطبع الولد الاعز وهو قوة للنفس يحكم بالاحكام من غير
فكر ونظر والاصل السجية التي جبل عليها الانسان من نعطه للو

قال الشارح في لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل تعلق
وهو الاسم الموصول اعني ما ينبغي ولا ينبغي احتمال كونه حالا من الضمير المجرور
المنفصل من العائد الى الموصول ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون ذلك
الظرف المستقر حالا من الضمير المجرور المنفصل من العائد لان شيئا مما
في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول لانه بمنزلة بعض منه يعني شيئا مما في حيز
الصلة وهو لا يتقدم على الموصول لانه بمنزلة جزء من الموصول فاذا
الحال منه يكون هو ايضا في حيز الصلة اذ هو تابع المجرور وهو لا يتقدم
فلما تقدم علم انه ليس حالا منه وفيه خلاف ابن كيسان وجني او يجوز
ان يحمل على الصلة والموصول الاعتبار بين فالصلة في الموصول
الضمير المجرور ولا يلزم هذا على تقدير ان يكون من الفاعل لان حق الحال
التاخير عن ذي الحال فيكون في حيز الصلة لان اتباعه حين كان
في تتمة الصلة والحال من المجرور تابع له ورتبة فافترقا فامتنع هذا دون
ذلك **قوله** وجدت حين بعض صادفت وحين بعض علمت اكثرها
اي اكثر كتبه تعاورا بين الائمة الالية والجمل والتتمة يريد من تداول
ان تداول هذه الكتب الثلثة اكثر من تداول الباقية في مختراته قال
الشارح التعاور التداول يقال اعتوروا الشيء اذا تعاوروه اي
اذا تداولوه فيما بينهم اي بينهم ديفا ... او في الوجه الذي بينهم
فما موصولة والتداول هو الاخذ مرة من هذا ومرة من هذا وانتصابه على
التمييز من اسناد الاكثر لانه تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت
او بمعنى علمت الا انه اذا كان بمعنى الاول فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو
اكثرها والالية ومعطوفاها بدل منه واذا كان بمعنى الثاني فمفعوله الاول اكثر

ومفعوله

ومفعوله الثاني الالية ومعطوفاها لا تعاورا والالية وما بعدها بدل كما ظن
وقوله كراهة ما فيهما قال الشارح انتصاب كراهة على انها مفعول
لهما وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيهما
فلم يتحقق شروط انتصاب المفعول له **قوله** ونعت عن كل منهما قال
الشارح اي عن كل واحد منهما ما تكرر والتنوين عوض عن المضاف اليه
الاولى اتيان الفاء مكان الواو كما في قوله نعم وكلا آتيناه حكما وعلما
اي كل واحد وما في ما تكرر مصدرية والضمير المستكن فيه اي تكرر ضمير كل
اي نعت عن كل تكرره ولما كان احتمال كونه موصولا ظاهرا ابطله بقوله ولا
ان يكون ما موصولا اي وان سلم جواز ذلك لكن لا يحسن لارتكاب
الحذف لان نفي الحسن لا يستلزم نفي الجواز نظيره ليحترك اجرها نفث
لن ان الاجر حسن لا للعين لان المنفي هو التكرر دون المتكرر و
الا لكان نفس المسئلة منفية قيل ولقائل ان يقول في انتفاء واحد من
اجزائه وانتفاء الصفة متعين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فيتوهم
ان يتوهم في بادي الرأي بان المنفي هو المتكرر لورود النفي عليه
بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلما كانت الاول مظنة التوهم دون
الثاني كان هو حسنا دون الاول وان جاز ... والشارح لا يدعي
عدم جوازه بل عدم حسنه **قوله** استغفالا بمعاد واستقلالا
قال الشارح انتصاب استغفالا واستقلالا على انهما مفعول لهما لنعت
في قوله ونعت عن كل منهما ما تكرر ولا انتصابهما على الحال من الضمير المتصل
بنعت بمعنى مستغفلا ومستقلا اي حال كونه تابعة لما هو حال من ضمير المصدر
لارتفاعه مع انتصاب المفاعيل المطلقة التي حذف فعلها واجب اي لحل انتصابها

بمعنى رجع رجوعا وجه دار اد بالمعاد المكرر وهو بمعنى المصدر الاولى المعاد كما
الواو دون اسم المفعول لمثل ما تقدم فيما تكرر ان المستقل هو المكرر
دون المكرر وانما قال لمثل ما تقدم لان العلة ههنا تغاير ما تقدم لكن تشابهها
والمعاد اسم مفعول فان قيل لا يجوز ان يكون المعاد اسم مفعول لان الاستقلال
على الشيء قليلا او ذا لا يتصور في المعاد فالصواب ان يجعل كالمعاد اجيب بان يجوز
انما يرد ان لو كان مفعول الاستقلال في الحقيقة هو المعاد وليس كذلك
لان مفعوله محذوف تقديره استقلال لافادة المعاد وفيه تأمل والمراد
في المعاد وفي بعض النسخ والمراد به اي بالمعاد اما الشيء المتقدم ذكره
واللام فيه للعهد او كل فرد يستفيد منه واللام فيه للجنس ونظيره قوله حارث
لذكرك يا اميمة حطن بالقلب يجلب عين المشتاق وان كان الذي
لكن بينهما فرق من حيث انه لا يفيد التعريف قبل مجيء الصفة بخلاف اللام
على ان ذلك الاعتبار ممكن في الموصول وكونه مبهما وللجنس اعم لا بد فيه
قوله غير مدخم قال الشارح انتصاب غير على انه حال من الضمير المقدر
بالمستغيث وهو صفة في الاصل فمعناه المغايرة اي متغاير المدخم
اي في حال كونه مغايرا له ويستوي فيه الاحوال كلها لان فيه معنى
النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التعريف وجاز فيه ثلثة اوجه الاول
مدخر بالدال اي بادغام الذال المعجمة في الدال الغير المعجمة بعد الانقلاب
والثاني مذخر مع الذال المعجمة اي بادغامها في الذال المعجمة بعد الانقلاب
والثالث مذدخر بالبيان لعدم الجنسية في الذات والذال المدغم
فيه منقلب من تاء الافتعال والاصل فيه ان الفاء اذا كان دالا او ذالا او زايا
او زايا تقلب تاء الافتعال دالا ويجري الادغام ان امكن والفك لعدم الاتحاد لما عرف

لما عرف في موضعه ومثله اي مثل مذخر اذكر واذكر بالذال المعجمة ويحكى
البيان اي فك الادغام ايضا لاذكر نحو اذدكر قوله الا ما ذكر
قال الشارح اسم الموصول ههنا وفي بعض النسخ ههنا ما منصوب على الا
المنقطع لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر او على
البدلية من ذكر شيء بدل البعض من الكل اي لم اطو ذكر شيء الا ذكر ما قد
بحذف المضاف متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلى اي او منصوب على
البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك لكان ذلك
واجب النصب على الاستثناء وانما قدم ذكر المتعلق للتنبيه
عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلقا بهذا الغير من جهة المعنى
واما مجرور على البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل في هذا السهو
لان البدل في غير الموجب وشيء وسائلها موجبان والجواب
ان النفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فمرجع اليه فالسهو في معا
لا بن اخذ ما لته او مجرور على البدلية من سائلها عطف على من شيء
لا عليه والمعنى على الاول الا اطو ذكرا ما قد تمكن هذا الذكر من الذكر
الذي مر ذكره وعلى الثاني الا اطو ذكر شيء مما قد ورد لما كان ههنا
اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله اولا بما واو وكلا
احتمال كون البدل من الغير المجرور في سائلها ابطله بقوله ولا يجوز
ان يكون مجرورا على البدلية من الغير المجرور المنفصل بالمسائل
لفساد المعنى للزوم كون ما قد ذكرنا باله مسائل وليس كذلك وحمل
على الجنب الجامع حمل على غير وجه وقيل للزوم الا حكم التحية بين المضاف
والمضاف اليه اقول بعد التسليم يرد عليه هذا الوجه الاداء ولم يبين

تقدير جا استغناء عنه بذكر تقدير الكلام الا القسم الاول اعتماد على فهم المتعلم
ولذا اي مثل لحق ما في قوله الا ما ندر لحق ما في قوله الا ما كان بالزيادة
خبرا منصوب خبر لحق وكذا حال او صفة مصدر محذوف او كذا اخر لحق
جاب ومنصوب خبر مبتدا محذوف قطع استيناف كانه قيل فما اي شيء اشتبهه فا
فانه منصوب اما على الاستثناء او على البدلية فيه بدل البعض من الكل
الا زدت فيه ما كان بالزيادة حرفا وهو منصوب على الخبرية لكان اي
ح وبالزيادة متعلق به قدم للسجع **قوله** وتسبق اغتنام اثاره قال الشارح
اي تغتنم الولد والمغانم جمع الغنائم واضافته الى الاثار اضافة
بمعنى من لانه من باب خاتم فضة اي مغانم من اثاره وذلك لان المغانم
هي الاثار كما ان الخاتم هو الفضة فصح كون الاضافة بمعنى من لان
خاصتها جواز كون المضاف اليه محمولا على المضاف وسنقف على ذلك
في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى اي الثمرات الحاصلة منه
سح اي المراد من الاثار الثمرات الحاصلة من المختصر **قوله** وكسرته قال الشارح
اي طويته طيا وهو ضد النشر على كسر عبد القاهر لان الكتاب
المفتوح اذا نشرت طويت على كسر الغضار فكان المص شبه
هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلته مستعملا حال او مفعول ثان على انها
ع مستعار خبر قوله هو وكسرته في كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما اليه اراد نفسه ليقع
والقفص يقال القفص بجرار اذا اسقط عطف على ضمهما وقيل على وقوع وهو
ليس بجيد بدليل عليه تفسير الجوهري في الصحاح حيث قال كسر الطائر اذا ضم جناحيه
حين القفص لان فيه معنى الطي والاشتمال فالاستعارة تبعية قرينتها
الفاعل ويجوز ان يكون استعارة بالكناية واثبات الكسر تخييلية

فالمص

فالمص شبه نفسه بالطائر ثم اثبت ما هو من لوازمه يعني كان المص طائر العلم
شرح قبل هذا جمع المختصر حين سكن من الطيران كما ان الطائر يجمع جناحيه ثم شرح
خطبته حامدا لله ومصليا على رسوله واقول قبل الشروع في المقصود ولا بد
ن من تمهيد مقدمة فيها بيان الموضوع والمبادي والمسائل وماهية النحو ليكون
الشروع على بصيرة فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
ومباديه التصورات المتعلقة او التصديقات المتوقف عليها اثبات
المسائل المتعلقة فيه ومسائله التصديقات المتعلقة فيه المقصود من ذلك
العلم اثباتها فموضوع النحو الكلمة والكلام حيث يبحث عن اعراضهما الذاتية
فيه ومباديه التصورات المتعلقة فيه مثل تعريف الفاعل والمفعول وغيرهما
ومسائله التصديقات كذلك كتصديق ان الفاعل مرفوع والمفعول
الكلمة منصوب واما تعريفه فهو انه قانونية تعرف بها احوال الطارية على
حالة التركيب من حيث انها اعرابية او بنائية وعن الكلام من حيث انه جملة فعلية
او اسمية او خبرية او انشائية وغير ذلك فالان نشرع في المقصود
مستعينا بالله المعبود قال المص الكتاب باب البيت سمي به لانه لا يدخل
ة فيما بعد شموله الا بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد التجاوز
من بابه اصله بوب بدليل ابواب الاول نقيض الاخر اصله اول على
وزن افعل على راي مهموز الاوسط قلبت واوا وادغمت بدليل اول
منك وجمع على اوائل واوالي او وول على وزن فوعل فقلبت
الواو الاولى همزة ولم يجمع على اواول للاستثقال ثم هو ممنوع عن الظرف
والتنوين اذا لم يضف ولم يعرف باللام صفة دون غيرها تقول لقيته
خ عاما اول او اولا وتأنيثه الاولى وجمعها الاول مثل الاخرى والا

في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو في اللغة معروف وفي العرف
عبارة عن اتفاق طائفة على ان يسمى شيء باسم ينقل عن موضعه الاول النحو (ية)
المنسوبة الى النحو وهو في الاصل القصد والطريق وفي الاصطلاح ما مر ذكر (ه)
وافراد ما مع جمع للموصوف لجواز كلا الوجهين مع مكان الاختصار
وعدم هذا الباب لما مر **قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد**
بالوضع وهي كلمة في الاصطلاح واما في الاصل فهي ماخوذة من الكلم بمعنى جرح
فلتأثير ما في النفس عند حصول معناها فيها عند اطلاقها وتحليلها سميت بها وفيها
ثلث لغات حكاها الفراء فعلة بفتح الفاء وكسر العين مثل نبقة وهي لغة
حجاز وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كسدرة وهي لغة تميم وفعلة بفتح الفاء
وسكون العين مثل ضربة ثم هي في اطلاقها على ثلثة اقسام حقيقي
لا بد من تعرض له فلذلك لم يهمله احد ومجازي مستعمل في عرف النحاة كلا (طلاقها)
على احد جزئي العلم المضاف قد يتعرض به كما تعرض به ابن مالك بقوله
تقديرا وقد تركه منهم المصنف ومجازي مهمل في عرفهم لا يتعرض فلذلك
تركوه كلهم وانما قدمها اي على الكلام فلكونها جزءا منه وقدمه عليها نظرا
الى تأثير الكلام فيها من حيث ان الانتقال من حال الى حال انما هو بسبب
التركيب وانما على غيره فلتوقفه عليها وقدم تعريفها لان معرفة المعرف
لا تحصل الا به وعقبها عليه نظرا الى ان المقصود بالمعرفة ذلك وتوسط
التخصيص قال الشارح لفظة كل ههنا ان في التعريف غير واقعة مو (فيها)
قعها ان في لفظة كل من التعرض لاحاطة الافراد نظرا الى وضعها والمو (مع)
موقع التعريف لان الكلام مسوق لبيان معنى الكلمة الاصطلاحي
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد فينبغي ان هذا الموقع موقع التعريف بالنو (ى)
يكون

يكون للحقيقة لا للافراد وفي لفظة كل تعرض لها فلا يجوز اخلال الموقع
ولان الموقع معنى غير واقعة موقعها فالاولى ان يترك لفظة كل والجواب
بان كل لاحاطة الاجزاء ههنا والتعريف لا يكون الا بها وبان التعريف
قسمان حد ورسم والحد لا يكون الا بالاجزاء فاورد ما يدل على ان هذا
التعريف حد وبان في ذكرها فائدة وهي دفع توهم ان مجموع الافراد
لا كل واحد واحد كلمة ليس بجواب حيث يجوز التعريف بجزء واحد واكثر
فان قلت المراد الحد التام فقد ضاع جوابك الثاني وان اريد
تغيير العبارة فدلالته على ذلك ممنوعة والتوهم باق لعدم ابطال كل
اذ لا ينبهر في كونه للافراد بل الجواب ان عبارات ارباب المنقول
لا يلتفتون فيها الى اعتبارات اصحاب المعقول بل الى صحة تر (كيبها)
وكونها على قوانين النحو واساليبها ولذلك وقع كثيرا لفظة كل
في تعريفات المتقدمين فالمقصود بيان ان الكلمة في عرفهم اي شيء يسمى
بها وعلى اي شيء تطلق فالموقع ليس موقع التعريف فعد الاولى
انه جعل الكلمة محمولة وادخل الفاء والقول بان التعريف ح بالافراد
لا للافراد غير وارد وقيل ان اللام قد يجيء بمعنى الباء والاحسن
ان يقال ان اللام على معناها فيرد بان التعريف اذا كان بالافراد
يكون للافراد بالضرورة وقد اشير الى جوابه بوجه اخر في تقدير كلام
الشارح في توجيه اشكاله ثم التعريف مشتمل على قيود لا بد من (فيها)
اولا لانها اجزاء المعرف الموقوف معرفة المعرف على معرفة الموقوفة
على معرفتها احدها كونها ملفوظا بها اشعر به ان اللفظ الماخوذ في (التعريف)
بمعنى الملفوظ وهي ان اللفظ لغة مصدر لفظت الرحى الدقيق وفي النحو (ث)

خارج عن العلم التعدد على الجرح وعرّفه بعضهم باخص منه بزيادة القصد
وقيل ما تلفظ به الانسان قلّت حروفه او كثرت وعمّم بعضهم بقوله او كان
في حكمه مهملا كان او مستقلا او لا وعليه يمنع صدق ما تلفظ به الانسان
على اللفظ لكونه بمعنى الملفوظ وبانه دوري لوجوب تقدم المشتق منه
على المشتق ورد بان اللفظ بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل
مصدر لفظت الرحى الدقيق ونحوه وان كان مجازا لكنه
مشهور واما اللفظ وكان اللفظ في المعنى وانما اختار لها
اللص لفائدة يأتي ذكرها حتى اختيار اللفظ اولى لانه اخصر
وادفع للاجمال واما اللفظ فان اريد بها اقل ما ينطلق عليه
لغة فمفاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عدد المخصوص صح
ينتهي اليه ففيه اجمال اذ الاشعر به وان اراد معنى اللفظ فاللفظ
اولى لما ذكرنا ولا يعارض بان فيه اجمالا آخر وجهين احدهما انه
للمصدر او للمفعول وثانيهما انه له او للجمع ان الاول مشترك الالزام
فبقي الاخير بسالمة عن المعارض على ان فيه اشعارا بعدم صحته
لان الموقع موقع التعريف قصدا او ضمنا مخل جواب عن الثاني نعم اذا اريد
بالوحدة التي اعتبرها الواضع في الدلالة واشعر بها ههنا بترتب
الدلالة على الوحدة المفيدة ليتبين اندفع الايراد وقيل لان اطلاق المصدر
على المفعول المعهود وفيه اطلاقه غير محدود وبان لكن الاختيار لكون الاعلام
المضافة غير كلمة وعاد الى اختيار اللفظ ثم ان اخذها اولى من الصوت لكونه اخص
ومن المنطوق لكون اطلاقه على المنطوق غير مشهور في عرفهم ولانه بمعنى الادراك الكلي
كما يكون بمعنى التلفظ والتكلم ومن القول لكونه مقولا غالبا على المركب واختياره

ه

في التعريف بنا على انه لا يتناول المهمل بخلاف اللفظ لانه اعم كما قال
ابن حجر ان القول لا بد له من دلالة اما وضعية كما في المفردات حقيقة
نا او عقلية كما في المؤلفات والمجازات كما فعل بعضهم ليس باولى كما ذكر
فقد احترز بها باللفظة عن الدوال الاربع وهي معهودة للدوال
له الغير الملفوظة فالدوال خمسة احدها اللفظ والبواقي هذه الاربع المشار
للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط
فاحترز بها عنها وقد اعترض بان التعريف غير جامع لان المنوي في زيد
ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به فلا يصح ان يكون اللفظ قيدا
والاخراج مثل هذا عن كونه كلمة وغير مانع او البا في بصري لفظ دال على معنى
ل مفرد بالوضع وليس بكلمة واجيب عن الاول بان اللفظة في التعريف تتناول
ما كان ملفوظا به حقيقة نحو زيد وضرب ومن وما كان ملفوظا به حكما
كالعائد المستكن والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة
فهو ملفوظ حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة التأكيد له وصحة العطف
عليه مثال الجميع قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومثال التأكيد
قوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ومثال العطف قوله عليك
صح ورحمة الله السلام الى غير ذلك في البدل كقوله تعالى والوزن يومئذ
بن للفصل ولزوم تعلق الظرف بالمحلى باللام وحال كقوله نعم وانا الذي
سعد وافق الجنة خالدين فيها فهو داخل في التعريف وليس بمجاز
اصطلاحا فيكون جمعا بينهما وقول ابن مالك في تعريف الكلمة
او منوي بناء على اصطلاح اخر وعن الثاني بان قيد الاستقلال
مراد وقد صرح ابن مالك حذرا عنه ولئن سلم فليس بلفظ

دال بالوضع بل الدال المجموع فهي وما يزيد سوا فهي استفاد الوضع عنها
القيد الثاني من القيود الاربعة كونها اى كون اللفظة دالة على معنى اشار اليه
بقوله دلت على معنى فالدلالة وهى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم
بشئ آخر وعرفها البعض بانها فهم المعنى من اللفظ عند العلم بالوضع والاول
اعم يقسم الى غير لفظية اما عقلية او وضعية اما مطابقة او تضمن او التزام
والمعنى في الاصل مصدر عينه اى قصدت بمعنى المفعول الا المفعول والكان
شذ ذلو في الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظا كان او غير لفظ
واحترز به اى بهذا القيد عن الفاظ المهملات جمع المهملة وهى التى ائتلفت
من حروف غير موضوعة بازاء معنى المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك
نحو هب وجب وجسق مثلا انث على المصدر اى اشبل مثلا ومثله يذكر
اذا قصد التعميم فلا حاجة الى وغير الالفاظ التى معنى لها مثل دبز
وبسز وكمس فان امثال هذه المذكورات وان كانت الفاظا
لاجتماعها من الحروف لكن لا دلالة لها على معنى ان اراد عدم دلالتها على
معنى اصلا فممنوع وان اراد بالوضع فلا فيستلزم ثم ان كل واحد
من القيدين اعنى اللفظة الدالة لانه بسبب لم يخرج قطعا لا غرابة من قال الاول
انها جنسان وفصلان او اشارة الى انها ليسا جنسين ولا فصلين
حقيقيين لان الكلمة ماهية اعتبارية واجزائها لا يكون الا بالاعتبار ان
يكون كل منهما اى من القيدين هو از موضع موضع التعريف للكلمة بالنسبة
الى ما يشاركها فيه من كل واحد منهما وفصلا لها ايضا بالنسبة الى
ما لا يشاركها فيه فائدة فيه لا يقال ان الجنس لا يذكر للاحتراز بل ليدل لانه
على كمال الجزء المشترك وكذا الفصل لا يذكر لتلك الدلالة بل ليدل على الذاتي المميز

فا

فا يكون جنسا او فصلا لا يكون فصلا او جنسا وذلك لان كلا من
الشيئين المأخوذين في التعريف اذا كان اخص من الآخر من وجه يجوز ذكره للدلالة
والاحتراز حيث الامتياز يحصل بهما فكذا ههنا لان اللفظ لا يلزم ان يكون دالا
وبالعكس فيجوز اجتماعهما فذكر اللفظ جنس للكلمة بالنسبة الى المهملات وفصلا
لها بالنسبة الى الدوال الاربع وكذا الدلالة جنس لها بالنسبة الى الدوال
الاربع وفصلا بالنسبة الى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة كون ذلك
المعنى الدال عليه صفة لمعنى جارية على من هي فاعلها الاعتمادها على الموصوف
اى كون ذلك المعنى الذى دلت اللفظة عليه مفردا واحترز به عن المفرد
المفرد الذى لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه او يكون له جزء ولا معنى
له او له معنى ليس جزء المعنى المقصود ولا يكون دلالته مقصودة هذا
ما ذهب اليه المنطقيون وبعضهم ان نحو ضارب ومخرج وسكران مما لا
مركب واما بعض النحاة فليسوا بقائلين بهذا وسنقف عليه والى
هذا الصواب اشار بقوله على معنى مفرد وقد احترز به عن مثل الرجل فانه دال
على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف واللام وثانيهما الذكور
مع الآدمية الدال عليها لفظ رجل وهى كناية عن الذكورة مع مجاوزة
حد البلوغ فائدة فيه قول من قال فيه تسامح لان معنى رجل ذكر من آدم
جاوز عن حد الصغر وذلك عند البلوغ والصواب ان يقيد بهذا القيد
واذا كان الالف واللام في الرجل والأعلى التعريف ورجل على الذكور
مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة لكون دلالة جزء اللفظ على جزء
معناه مقصودة هكذا ذكره الزمخشري وفي بعض النسخ جار الله وفي
بعضها صاحب الكشاف والكل بمعنى في حواشيه كتاب ذلك اسمه

فان قلت اليس قد خرج من التعريف امثال هذا اى الرجل بالافراد لكون
به التاء بالرفع على الفاعلية للمؤذن لاعتماده على الموصوف في لفظة
والاستفهام في اليس انما للانكار والتقرير اى قد خرج امثال هذا بذكر افراد د
اللفظ اذ افراد اللفظ يستلزم افراد المعنى لان الكثرة الواحد لا يكون يا
الا الواحد فذكر المفرد في قوله معنى مفرد مستدرك قلنا ان ذكره انما يكون
مستدركا اذا لم يكن للاحتراز وليس كذلك اذ مثل الرجل لشدة امتزاج حرف
فيه بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اى هذا الحرف الى الاسم فقد
تنزلا اى الاسم والحرف وهو خبران وصح لان لشدة متعلق به وقد قدرنا
فيه فيه الراجع ضميره الى المثل ويجوز ان يقدر بعده اى تنزلا فيه منزلة لفظة
واحدة عرفا بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال
هذا بقوله لفظة بناء على ان التاء فيه موذنة بالافراد فلا بد من التعرض في
تعريف الكلمة لذكر المفرد احترازا عنها اى عن امثال الرجل وعلى هذا اى على
حكمها حكم بضرب يعني مجردا عن الفاعل وضربت وضربنا ونحوها
مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان كل منهما كلمتان في
حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال والامتزاج فاللفظة باطلاقها تتناول
ما كان واحدا او ما هو في حكم الواحد وليس جمعا بين الحقيقة لانهما
حقيقتان مندرجتان تحت الواحد المقول عليهما بالتشكيك والمجاز ودعا
الحاجة الى قيد المفرد في المعنى ودفعا في اول الامر لهذا السؤال فان قلت اليس
التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة يعني ان التاء في اللفظة
وان لم يغن عن ذكر المفرد في المعنى لكنه يغنيها اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا
للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما دال على معنى مفرد وفي بعض النسخ لان مثل عبد الله

اى

الله اى لا يكون التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة لان مثل عبد
الخ حاصل السؤال ان التاء في اللفظة ليست في محلها اذ يفيد
ب بالقيد المفرد الصفة يعني فان اللفظ اولى من اللفظة وحاصل الجواب
ان افراد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ فان مثل عبد الله علما معناه
مفرد مع ان لفظه متعدد فلا يلزم من افراد المعنى افراد اللفظ ان اراد
تعدده علما متعينا والا فلا دلالة له على المعنى المفرد فان قلت عبد الله
يجب ان يكون كلمة اذ لو كان كلمتين لكان الجزء الاول من جزئيه معنى معتبر
حال العلمية وليس كذلك بالاتفاق اجاب بقوله ومثله لا يعد كلمة
بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في
قولك جاءني عبد الله ولو كان كلمة واحدة لما اعرب باعرابين مختلفين
اذ الكلمة اى الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين مختلفين فحاصل الجواب
المعارضة بتقرير ما ذكر وان دل على انه كلمة واحدة لكن عندنا ما يدل
ن على انه كلمتان وباقي التقرير مر ذكره واستدل بانه لو كان كلمة لكان
اما فعلا او حرفا او اسما والاولان ظاهر البطلان وكذا الثالث لانه ليس
ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا وليس من ابنية الاسماء سداسي ان اراد ان
ز لا سداسي مطلقا فممنوع وان اراد اصلا فمسلم لكن لا ينافي ان يكون اسما لجواز
ن ان يكون غير اصل وايضا يلزم منه تنافي حد الاسم ولا شك انه اذا كان
ن علما كان معناه متحدا فاذن افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون
ن التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذنة
لي بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله علما هذا تقرير ما ذكره الشارح في حل كلام المصنف
مالا ولنا عندي طريق آخر يتوقف بيانه على مقدمة وهي ان اللفظ الواحد

بقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه او يقصد لكن بين جزئيه شدة
اتصال وامتزاج فالمفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة عليه فهو احد قسمي الواحد
فكل لفظ مفرد واحد من غير عكس لان المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد
والواحد من الواحد واذا تقرر هذا فنقول لا بد من تقييد المعنى بالمفرد احترازا عن مثل الرجل قال
السائل لا حاجة اليه بخروجه بتقييد اللفظ بالافراد ولا تقييده بما قال فلا حاجة اليه
ايضا للاستغناء عنه بتقييد المعنى بالمفرد مشعرا بان الافراد والوحدة
اللازمة له فالجواب لا نسلم ان الافراد بل للوحدة او لا نسلم ان الواحدة
لازمة له فلا يلزم من وحدة اللفظ افراد المعنى فان قلت وحدة اللفظ وان
لم يستلزم افراد المعنى يستلزمها قلت مسلم لكن لا بد لكون اللفظ كلمة من
وحدته وافراد معناه فذكرهما وذكر القيود جميعا ليس يجب ان يكون للاحتراز
على ان دلالة افراد المعنى على افراد اللفظ التزامية وهي مهجورة في التعريفات ت
واما قول الشارح في مثل عبد الله فقد مر الكلام عليه والاعراب بالمتخالفين
يجوز ان يكون باعتبار المنقول عنه وسنبينه قال ابن الحاجب اللفظ
المفرد هو اللفظ بالكلمة الواحدة اي الملفوظ الذي لفظ بكلمة واحدة
وهي معلومة مما ولما عدل عن اصطلاحهم هو اللفظ بالواحدة لما ثبت
من اجزائه الالفاظ المنقولة مجرى الاصول المنقولة هي عنها ولا يخفى ان نحو
بعلبك وتأبط شرا وغلام زيد اعلاما كل منها كلمتان في الاصل فيكون
كلمتين بعد العلمية ايضا فاحتاج الى اصطلاح يلزم منه كونه كلمتين
وهي ان في مثل عبد الله اعتبارين اعتبار المنقول اليه واعتبار
المنقول عنه فبالاعتبار الاول كلمة وباعتبار الثاني كلمتان والاولى ف
في حال العلمية بانه كلمتان حقيقة باعتبارها سخف من القول
فان

م فان قيل المركب ليس بلفظ فخرج باللفظ وعلى التقدير بالوضع لعدم
وضعه قلت لا بالاول على ما مر ولا بالثاني لوضع اجزاء المركب للاجزاء
المعنى وقول من قال ان حده منقوض بالاسماء والافعال لانه ما من
اسم الا وهو ينطوي قد يزاد الواو بعد الا لتأكيد الحكم المطلوب اثباته
اذا كان في محل الرد والانكار كما في قولهم ما من احد الا وله طمع
او حسد ومنه قوله ما من اسم الا وهو ينطوي اي يشتمل على معنيين
احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف والتنكير الطاريان
عليه وكذا الفعل ينطوي على معنيين احدهما الحدث وثانيهما الزمان
لدلالته على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته غير وارد وجه قوله غير وارد
من قال لان مدلول اللفظ الذي هو المراد من قوله معنى مفرد هو المستفاد
منه بطريق المطابقة وسقط الغير وعرف بجزء تقرر ذا على السائل القائل
بان المراد من المعنى اما بطريق المطابقة او بغيرها فهو قصر تعيين والمعنى
يق ان مدلول اللفظ هو الذي استفيد من اللفظ بطريق المطابقة لا بطريق
التضمن او الالتزام والمستفاد منه بطريق المطابقة لا تعدد فيه
بل التعدد ولو كان اي لو فرض ثبت في ذلك المدلول لكان
اي لثبت كائنا في اجزائه اي اجزاء اللفظ لكن لا تعدد فيه فلا تعدد
في مدلوله من حيث انه مدلوله وكونه مركبا بالنظر الى نفسه لا يدافعه
فاندفع النقض بالكلام والخبر والقضية وجملة الموضوع كل مثل
زيد قائم وقد اجاب البعض بانه غير موضوع كذلك بل المفهوم صدق
على مثل زيد قائم وهو مركب من نسبة ان يحتمل الصدق والكذب
وهذا المفهوم ليس بمركب وقيل الغير في اجزائه راجع الى المستفاد منه

بطريق المطابقة لكن لاتعدد فيها لان المستفاد منه بطريق المطابقة من حيث
هو كذلك لاتعدد فيه وان كان اجزائه متعددة اذ الاتعدد والمفهوم
المطابقي بواسطة تعدد اجزائه وهذا الوجه وان كان قريبا من الاذهان لكنه
مما يعد نا فرا عن السمع وابدا وابيا عن الطبع من جهة لزوم اتحاد الشرط والجزاء
وتجرد لو عن الفائدة وقيل ان اللفظ لكن في بعض البلاد لاحاجة اليه على
الوجه الذي قدرناه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة
للفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم
بانقسام الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقية والتضمنية والالتزامية
فالمدلول اما مطابقي او تضمني او التزامي فاشار الشارح الفاضل الى ان
المختار منها الاول دون الباقيين فان قلت فعلى ما ذكرت يكون قوله
فلا دلالة للفظ عليه بحسب اللفظ الوضع مما لا وجه له قلت الشيء اذا اطلق
ينصرف الى كامله فالوضع هنا هو الوضع بلا واسطة اذ هو حقيقي بالقبول
فلا يلتفت الى ما يقال المراد من اللوازم الداخلة والخارجة التعريف والتنكير
او الصفات الباطنة والظاهرة لتخصيص الجواب وعموم اللوازم الخارجة
والذي دعاهم الى ذلك الاجتراز عن اطلاق اللازم على الجزء الداخل فحفظوا
شيئا وغاب عنهم اشياء على ان اطلاق اللازم عليه لغة شائع ذائع
فيما بينهم واما الفعل وان كان احد جزئيه دالا على معنى والاخر على اخر لكن
المراد من الاجزاء الاجزاء المرتبة المسموعة والهيئة مع المادة ليست كذلك
فان قلت اليست الغنية تحصل من ذكر المفرد بالنكرة القائم اي الثابت
في معنى يحصل اذ هو اسم واحد فيه تنكير والتنكير في الاسم الواحد يقتضي
الافراد فانه اذا قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلت
ان

ان ذكر المفرد مستدرك قلنا نعم اعلم ان نعم لتقرير الكلام السابق وتصديقه
موجبا كان او منفيا طلبا كان او خبرا من غير رفع وابطال لكن في صورة الكلام
المنفي المصدر بهمزة الاستفهام الكلام المقرر هو الخالي عنه ولهذا قالوا اذا
قيل في جواب قوله تعالى الست بربكم نعم يكون كفرا واما بلى فلنقض النفي المتقدم
لفظا كان او معنى مع حرف الاستفهام ولا هذا قول المتقدمين من النحويين
وقد ذهب بعض المتأخرين الى انه يجوز وقوع نعم مكانا يقع فيه بلى وهذا
مخالف لما نقل سيبويه والذي يحسن ان يحمل عليه كلام المتأخرين ان نعم
اذا وقعت بعد النفي الداخل عليه حرف الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد
النفي اعني تقرير الاثبات وذلك لان النفي اذا دخل عليه حرف الاستفهام
للانكار والتقرير ينقلب اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح يجوز
ان يحمل على قول المتقدمين فيقرر قوله اذا قيل على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا ويجوز ان يحمل على قول المتأخرين فيقرر الايجاب
ان المنقلب من النفي في اليست الغنية فالمعنى نعم اذا قيل على معنى لا يكون ان
ذلك المعنى الا واحدا لكن لابد من ذكر المفرد لعدم استلزام وحدة المعنى افراده
او نعم الغنية حاصلة على تقدير كون المفرد والواحد مترادفين الا انه ليس
بكذلك اذ لا شك ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا اي اذا انقسم جزء اللفظ على
جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد حيث كان لفظة واحدة
الا ان ذلك المعنى الواحد لضربت مركب غير مفرد فذكر المفرد احتراز عنه
اي عن ضربت وعن مثله مثل ضربنا وسيضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب
عما قيل ان بين قوله يعني قوله نعم وقوله الا تناقضا لان الاول

ان يكون له جزء لو اللفظ مركب
غير مفرد وهو

يقتضي عدم حصول الغنية وايضا حصولها بتقريره انا لا نم انه لتقرير
الست الغنية تحصل لجواز ان يكون لتقرير قوله اذا قيل على شيء علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا سلمناه لكن لتقرير الايجاب الحاصل منه بواسطة همزة
الاستفهام لا لسبب انتفى الجنس والسي بني المثل اصله سوى وما اما
نكرة صفتها او موصولة صلتها محذوفة اي لا مثل شيء او الذي ذكرته
والحال انا قد ذكرنا انه اي مثل الرجل لم يخرج بقوله لفظ مع قوة دلالته
على الوحدة فكيف يخرج بقوله معنى مع ضعف دلالته عليها والقيد الرابع
من القيود الاربعة المشار اليه بقوله بالوضع كون الدلالة بالوضع اختلف
العبارات فيه فقيل هو تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعله
اولا لمعنى من المعاني مع قصد اهم ان يصير متواطئا عليه وقيل جعل اللفظ
دليلا على المعنى قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة ويحرفونه مثل قولهم مشئوم
للمشئوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن اح فانه
يدل بالطبع لا بالوضع على الوجع وكذلك اح اح بالحاء غير المعجمة فانه يدل
على السعال بالطبع لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات والاولى ان
يقال انه احتراز عن المحرفات وعما يدل بالطبع او بالعقل ولقائل ان يقول
معترضا على الاول اي على كون ذكر الوضع للاحتراز عن المحرف ان المحرف لا يخلو
اما ان لا يكون له دلالة على معنى او كانت له دلالة فان كان الاول
بالنصب على ان كان ناقصة فالمعنى فان كان الواقع الاول وبالرفع
على انها تامة اي فان ثبت الاول يعني عدم دلالته على معنى فقد
خرج بقوله دلت وان كان الثاني يعني دلالته على المعنى فدلالته

اما

١٠

اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الباب فان قولنا مشوم مثلا لا يدل
بالطبع على المعنى وهو ظاهر فتعين الاول فيكون كلمة لصدق تعريفها عليه فلا يصح
ذكر الوضع احترازا عنه والجواب ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم
منه ذلك المعنى فيكون دالا على المعنى اذ الدلالة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ
وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه اي عن الوضع ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال خطأ وفي بعض النسخ الاستعمال الخطأ بالتوصيف
ولما كان الفهم اي فهم معناه من لفظه حاصلا كانت الدلالة حاصلة لما ذكرنا
وان كان ذلك اللفظ المحرف خطأ فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت
على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه حاصل الجواب ان انحصار الدلالة
اللفظية في الوضعية والعقلية والطبعية ليس بدليل قطعي بل استقرائي فيجوز
دلالة اخرى غير هذه جائز لجواز ان يكون غير تام فلذا قيل انما قبح ان
لو حصر السائل الدلالة في هذه الاقسام وليس كذلك بل نفى الوضعية
والطبعية فتقريره لا نم لزوم كونه دالا بالوضع من عدم كونه دالا بالطبع
لجواز ان يكون بالعقل فيعبر عنه بطريق استعمال خطأ تنبيها على ان ما يدل
بالعقل قد يكون استعماله خطأ اي محرفا عن وضعه لكن بقي شيء وهو ان غلط
العامة ليس في الوضع فيحرف عنه بل في الموضوع فلا شك ان من قال يوسف بفتح
ما قصد يوسف وهذا اي ما ذكرنا من المباحث الى هنا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف اعلم ان الاسماء منها ما عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء
في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا
خلاف بينهما وما دعاه اليه ورود ذلك منهم كثيرا واما قوله خولان فانكح
فعلى تقدير هؤلاء خولان فانكح فحمل اتيان الفاء ويستقيم نقض به سيبويه

حيث قال قد يحسن ويستقيم ان يقول عبد الله فاضربه اذا كان خبرا مبنيا
على مبتدا اما مظهر نحو هذا زيد فاضربه او مضمر نحو الهلال والله فانظر اليه لا على
ان الكلام حال عن الشرط بل على ان في الكلام شرطا مقدرا فادخل الفاء
ليدل عليه ومنها ما يشتمل عليه متضمنة معنى الشرط او مشابهة للشرط فان الاول
جزاؤه الاول واجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان
يكون ذلك المبتدا موصولا او نكرة لابهامها ككلمات الشرط والصلة او الصفة
بان يكون فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا المتعلقة بالفعل على الاصح وهذا
دليل على انه اوفى مرتبة منها وجواز ترك الفاء في الخبر ولذا الموصوف بالموصوف
المذكور ولم يجز ذلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا لم يوجد
مانع وهو ليت ولعل اما لكن فلا اتفاقا وان اختلافا وقيل اتفاقا وكذا
ان المفتوحة واذا تقرر هذا فنقول وانما دخلت الفاء في خبره يعني كلمة لانه
وقع خبر المبتدا المتضمن وفي بعض النسخ لمبتدا متضمن معنى الشرط والمبتدا
اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره لان المراد بالتضمن
هنا ثبوت معنى الشرط بالمشابهة بدليل ما مر وهو ذلك على
قسمين لانه اما ان يكون ذلك المبتدا موصولا كالذي والتي واخواتهما
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين موصول صلته ينفقون بالليل اي في الليل
والنهار اي ينفقون الاوقات سرا وعلانية اي في حالتين مصدران
في موضع الحال يعني ينفقون الاحوال بالصدقة لحرصهم على الخير كلما
نزلت لهم حاجة محتاج لم يؤخروا قضاءها ولم يتعللوا بوقت و
لا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق حين تصدق باربعين الف دينار
بعشرة الاف في النهار وعشرة في السر وعشرة في العلانية قال ابن عباس
رضي الله عنه نزلت في علي رضي الله عنه فانه لم يملك الا اربعة دراهم
فتصدق

فتصدق بها بالليل اجرهم عند ربهم جملة في محل الرفع على الخبر للمبتدا ودخل
عليه الفاء وقوله تعالى وما بكم موصول بكم ظرف مستقر صلته وهو مع صلته في
محل الرفع على الابتداء من نعمة بيان لما وخبره فمن الله وقد دخله الفاء اعلم ان الجزاء
لا بد وان يكون جملة فالسبب اما مضمونها او الخطاب بها فالآية الاولى
من الاول والثانية من الثاني وذلك لان الآية جيء بها للاخبار بقوم استقر
عليهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مجهولة او مشكوكة سبب
الاخبار بكونها من الله فالشرط والمشروط على بابهما فاندفع الاشكال بان
الشرط وما يشبهه يكون الاول سببا للثاني وفي الآية الكريمة الاخيرة على
العكس او يكون نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل او بالظرف نحو كل رجل
يأتيني فله درهم في التوصيف بالفعل او كل رجل في الدار فله درهم في
التوصيف بالظرف فكل مبتدا نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف فله درهم
خبره مع الفاء وقوله كل لفظة دلت على معنى مفرد من قبيل الثاني وهو كون
المبتدا نكرة موصوفة باحدهما فان قوله كل لفظة نكرة
وقعت مبتدا ووصفت بقوله دلت على معنى فان قيل لو كان الامر كذلك
لقال دل بالتذكير ارجاعا للضمير الى كل المذكر اجاب بقوله وانث
الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا للمعنى اعلم ان
كل لفظة له اعتباران اعتبار اللفظ واعتبار المعنى وباحد الاعتبارين
مذكر وبالآخر مؤنث يجوز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتبارين فكل فاله
اعتباران لفظه ومعناه مذكر بالاول مؤنث بالثاني فانث ضميره في الو
اعتبار المعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه ان كان مذكرا يذكر وا
كان مؤنثا يؤنث ومثنى يثنى وجمعا يجمع وهنا اضيف اليه كل ههنا

وهو لفظ مؤنث فاخذ حكمه وهذا اى قوله وذلك الى هنا كلام وقع فى
البين لبيان شرط تضمن المبتدا معنى الشرط قوله فدخل الفاء فى الخبر متصل
بقوله لانه وقع الى قوله جاز دخول الفاء فى خبره فينتج له ايضا اتيانا بان
استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو لسبب دلالتها على معنى مفرد
بالوضع لا ان استحقاق الرجل للدرهم فى قولك كل رجل يأتينى فله
درهم انما هو لسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق ذلك الرجل
الدرهم قطعا جزما وفى بعض النسخ لما علم استحقاقه قطعا لانه لم يأت
سبه ولو ترك الفاء فيهما لما افاد الكلام هذا المعنى وهو العلم بالا
قطعا حاصلا انه اذا ادخل الفاء علم قطعا ان الاول سبب للثانى لانه
انضم القرينة اللفظية الى القرينة المعنوية وهى ترتب الحكم على الوصف
والا يحتمل ان يكون وان لا يكون لامكان انفكاك القرينة المعنوية
فعلم ان الفاء حجة قاطعة ودلالة ساطعة على حصول ذلك المعنى اى الفاء
فى معنى السبب وقد يدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو ما جاء
فى بعض الاذكار المأثورة عن بعض السلف كل نعمة فمن الله او الى موصوف
بغير ما نحو قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعال قوله
وجمعها كلمات وكلم اعلم انه لا بد اولا ان يتكلم فى انه جمع او لا
حتى يتفرع عليه انه جمع كثرة او جمع قلة فنقول اختلفوا فيه فقال بعضهم
انه جمع كتمر وتمرة وقال بعضهم ليس بجمع بتذكير ضميره ووصفه وتجويز
فى جمع الفارق بينه وبين واحده التاء وحسن ايراده وان لم يكن من وظائف
هذا الفن ومنشأ توهم ان الكلام والكلم والكلمات من جنس واحد من اصل
واحد الناشى من قول بعضهم الكلام ثلث وبعضهم الكلمات ثلث اسم
وبعضهم الكلم ثلث
وفعل

وفعل وحرف او تقصد نقل كقوله عم متزحزح فعل التعجب ولما كان المعنى
من القائلين بجمعيته تكلم الشارح فى تعريفه فقال الكلم جمع كثرة يتناول
ما فوق العشرة بلا قرينة والكلمات اصلها كلمات بحذف تاء المفرد وان الجمع
بلا التباس ولزوم ابطال الاعراب اللفظى جمع قلة يتناول العشرة فما دونها
الى الثلثة بلا قرينة ووجه ذلك كون كلم مما عدا اوزان القلة وجمع السالم
مذكره ومؤنثه وانما كان ذلك جموع القلة لوجود صيغة المفرد بعينها قوله
وهى راجع الى الكلمة باعتبار انها حقيقة لا باعتبار انها اسم فالمعنى الكلمة جنس
تحته ثلثة انواع او ثابت فى ضمنها فاندفع الشك بان الكلمة اعم من احد انواعها
فيكون اعم من الاسم وهى اخص منه لانها اسم فيكون اعم واخص من شئ واحد بان
تقسيمها الى هذه الانواع تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره والثالث اى جنس
هو ليس واحدا منها بل لها والا لكان الجنس عين النوع ولا بد ان هذا
الثالث مغاير لها اذ الجنس بالاعتبار الامر المعقول لا باعتبار الامر الموجود
فهو امر معقول قابل لمقارنة فصول متعددة يكون باعتبار كل فصل حقيقة غير
اخرى وان اشتركتا فى الامر الكلى فالحاصل ان المغايرة بحسب الخارج ممنوعة
ولها بحسب الذهن فلا استحالة وقد عرفت معنى الجنس واما النوع فهو
امر كلى تحته اشخاص اسم هو لغة يطلق على الكلمة كرجل وضرب وفى وبخصصه
لما ليس فعلا او حرفا اصطلاح طار كذا قاله الراغب فى تفسيره وفيه اربع
لغات اسم وسم وسمى بالضم والكسر فيهما فيكون ستة اصله سمو كعلو بين
فحذف الواو لتعقبها فى الحركات الاعرابية لاستثقال ثم نقل السكون الى السين لتجر
على الميم التنوينة ثم اتى بهمزة الوصل لضرورة الابتداء مكسورة لانها الاصل او للفرق بين
فى الاول ووسم عند الكوفيين بمعنى العلامة والتغيير وجمع والتصديق ندل على انها الاول

اصل وما نقل من ان اعتقاد الكوفيين انه من المقلوبات نقل خلاف الموضع
لانه صح صار وزنه علفا فاجعه وتصغيره وتعريفه على ذلك بعيد فسمي به لكونه سا منبا
على الفعل او لكونه علامة للمسمى عرف هو بها والفعل سمي به لكونه فعل الفاعل والحرف
سمي به لان الحرف بمعنى الطرف والحرف يأتي في الطرف اولانه من الانحراف وهو يكون
تارة الى الفعل وطورا الى الاسم قال الشارح وجه الانحصار انحصار الكلمة
في الثلاثة ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث باحد
الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل دلالة وضعية والمستقبل
اولم يكن دالة عليه والاول اي ما يدل على اقتران الحدث باحد الازمنة
الثلثة الفعل والثاني اي ما لم يدل عليه اما ان يكون له جزء ابوجه ما اولم يكن لسوى ذلك
الاول الاسم والثاني هو الحرف وقد علم بذلك حد كل واحد منها والتنزيل ظ
وفي انشا هذا الكلام على انه لا يرد نحو الصبوح والغبوق ولا كالافعال
المضارعة لان عدم الدلالة فيها نوعي لوقوع اللبس عند عدم القرائن
لوجود الاشتراك بوجود الدلالة وضعية بخلافهما لانه لا دلالة لهما على
احد الازمنة لا بتعيين ولا باشتراك بل انما العادة وجودية وغرضنا الدلالة
اللغوية لا الاحتمالات الوجودية ولا الافعال الغير المتصرفة لدلالتها على الازمنة
في اصل الوضع ودلالة تعوير في بعضها وتخفيفا في بعضها وخروجها عن
الدلالة الاصلية لعوض اخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حد با بذلك على بعث
انشاء وما احسن زيدا التعجب كما لا يخرج ضاربا عن حقيقة الاسم دلالة على الزمان ن
بحسب العارض ولا نحو المستقبل لانه يراد به نفس الزمان لانه دال على الزمان ن
فمعنى مستقبل يراد به مستقبل زمانه ثم حذف وان جعل للفعل فدلالته عليه من حيث المفهوم
كقولك الاستقبال والماضي والحاضر ان وضعها للزمان الاخر ولا دلالة له على الحدث او الحدث ب
المطلوب

المطلو

ان بالة ولا دلالة له على الحدث الزمان الا بالفعل فمن ذلك كان يجب
المفهوم كالتعريف فقدم فيه ما هو وجودي محض وهو الحرف لان الوجود
سابق على العدم في التصور لانه ليس عدما مطلقا بل عدم الوجود ولهذا
دل عليه الشرا اتا ودلالة العمى على البصر فاقتضى المتوسط التوسط والاول
على حدث مقترن به لانه هو المدلول حينا ولو جعل الاقتران المدلول خرج
ذلك عن المدلولية لانه لا يستلزمه لجواز ان يجيء اقتران زيد وعمرو ونحوها لكن
لما كان غرضه التمييز مطلقا به ليس ايراد الاقرب فيه ولا شك انه من لوازم الاسم
ن قال ذلك لانه من لوازم الفعل لدلالته عليهما ولانه واحد لا يعقل الاعلى الاكثر
وقد قالوا في بعض النسخ او تجارا بالنصب عطفا على تجال معلق بعدم في وجه
الانحصار كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن كذلك والثاني لم
يكن مستقلا بنفسه هو الحرف والاول اي ما يكون مستقلا بنفسه اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلاثة او لم يقترن بذلك والاول اي المقترن به هو الفعل والثاني
اي غير المقترن به الاسم انظر كيف اخل بالنظم العقلي بتقديم العدمي المحض وتوسط
الوجودي المحض وتاخير المتوسط ثم فيه دلالة على اولوية النسخة الاولى المستقبل
ز بانه الذي يتم الجواب به فالاسم والفعل مستقلان لانه يتم الجواب بهما نحو
شف زيد وقرأ في جواب من جاء وما فعل دون في في جواب اين قرأيت في الدار
وعلى هذا التفسير يلزم ان لا يكون الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها بل يحتاج الى الصلة الا ترى انك لا تقول الذي في جواب من جاءك
بل تقول الذي عرفته الجواب ان الوضع مراد وافتقار الموصولات بحسب
المجوب
الاستعمال كالفعل فلا يخرجها عن الاستقلال والا يخرج الفعل عنه وليس كذلك
وكن لهذا زيادة تحقيق في تعريف الخبر وقالوا الوجه ان العبارة على حسب الخبر عنه

وهو ثلثة ذات وحدث عنه وواسطة بينهما لايجاب او سلب وقطع او شك
فيكون العبارة ايضا ثلثة عبارة عن الذات وهي الاسم وعبارة عن الواسطة بينهما
وهي الفعل وعبارة عن الواسطة وهي الحرف لان الحروف وصل وروابط تنقلا
بها المعاني الاسمية والفعلية وقالوا الوجه لا وجود لرابع والا لكان الغالب منع الكثر
التعبير عنه واللازم منتف واثبات ارباب المعقول قسما رابعا يسمونه كلمة وجودية لانا
لان ارباب المعقول اعتبروه مع الفعل قسما واحدا ولا بعد فيه كما لا بعد في تسمية الكلم
ادوات اذ عند اختلاف جهتي البحث لا يلزم تطابق الاصطلاحين على ان الحصر
في اعتبارهم اللفظ المفرد دون الكلمة وقد اجمع النحاة على ذلك وقالوا الوجه
فيه ان ما ... ان ركنا للاسناد او لا والاول اما ان يقبله بطرفيه او لا والاول
هو الاسم والثاني هو الفعل والثالث هو الحرف وقد اجمع النحاة على ذلك ثم اثبت
رابعا وسماه ... فقد خالف اجماعهم فلا عبرة به قوله الاسم ما جاز ان يحدث
عنه بعضهم جعلوه حدا واجابوا فورد ... بان هذا الحد ... ولهذا تمحه
بان جواز الحديث عن معنى الاسم سواء كان مع لفظه الخاص او لا وبعضهم جعلوه
رسما لانه لا ينعكس لامتناع كل ما لا يجوز ان يحدث عنه فليس باسم كما في مثل الثاني
المذكورين فيكون الحديث خاصة غير شاملة لجميع افراده لا ذاتيا له وبجواب عن الاول
بان معناه الوقت مع تضمن في والحديث عنه ممتنع لان الاسم اذا تضمن
معنى في يكون لازم الظرفية الذي يكون منصوبا ابدا والاخبار
عنه يلزم اجتماع الرفع والنصب معا في حالة واحدة وليس شيء لان
التضمن لا يستلزم اللزوم فلم لا يجوز ان يطلق عليها لو تبعت الالفاظ
المنصوبة في الظرفية فحينئذ لا يستقيم ولو قال اذا تضمن في يكون منصوبا والاخبار
عنه بالالة عنه لا يجوز لما ذكرنا لكان له وجه وبعضهم جعلوه حدا وزادوا عليه شيئا احترازا منهم

حيث

حيث قال الاسم ما جاز اي كلمة جاز ان يحدث عن معناه بلفظه الخاص له او
كان في معنى ما يحدث عنه الذي في معنى اسم يحدث عنه بلفظه وكذلك الاسم او في معنى
من المعاني بما يجوز ان يحدث عنه بلفظ موضوع له وفيه ايضا النظر المذكور
وفيه كلام سيأتي وهذا يشبه قول ابن مالك في تسهيله فالاسم كلمة يسند
ما لمعناها الى نفسها او الى نظيرها وكل منهما افضل على الآخر من وجه اما
الاول فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوي واعتبر ابن مالك احترازا عن الاسناد
اللفظي لعدم اختصاصه به وليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا
مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثة احرف لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث
مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان واما الثاني فلانه اخذ لفظ الاسناد
الاعم من الحديث والحق انه ليس بحد بل هو رسم لان صحة الاخبار عنه
او عن معناه ليس ذاتيا له بل خاصة ولهذا قال صاحب الكشاف في مفصل
ومن علاماته جواز الاسناد اليه وثم الشارح رفعا للاشكال فقال عرف
الاسم لان التعريف اعم من الحد والرسم بصحة جواز الحديث عنه
والمراد بجواز الحديث بدليل ما سيأتي بعد ان شاء الله فلعل الاعتذار عنه
اتيان الصحة انه جعل الموصوف والموصول الذي لا بد في الاستعمال الا بذكر الـ
صلة جملة صحيحة الحكم معلومة الصدق وتلك الجملة هنا جاز ان يحدث عنه
فلما اراد الشارح الاخبار عن الحد بتعريفه اخبر عنه بذلك على الوجه الذي

اورد التعريف عليه ثم قال لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحدث عنه كاسماء
الافعال المختصة بالنداء والمصادر اللازمة للنصب على المصدرية وكالاسماء
اللازمة للظرفية اي اللازم ظرفيتها على زيادة اللام مثل ذو قلكم ويجوز ان لا يكون
زائدة ثم لان ملزوم الظرفية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعتبر وقوع الفعل فيه
وهذا المفهوم معتبر في الظرفية وانما يكون ملزوما لذلك الاسم اذ ذكر
كما يقول اي اورد عقيبه قوله او كان في معنى ما يحدث عنه بتنوين معنى او بالاضافة
وقد اوضح معناها مما فيكون ذلك التعريف شاملا للاسماء اللازمة للظرفية
مثل بعد وحيث فانهما وان لم يصح الحدث عنهما للزوم ظرفيتهما الا انهما
في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيتك بعد طلوع الشمس كان قولك بعد
في معنى اتيتك وقت طلوع الشمس وكذلك الامر اذا قلت اجلس حيث زيد
جالس في بعض النسخ حيث جلس زيد وكلتاهما صحيحتان لانه يجوز اضافته
الى الجملة الاسمية والى الجملة الفعلية اذ معناه اجلس في مكان جلوس زيد
والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت فان الوقت يحدث عنه
في هذا بانه طيب واتسع المكان فان المكان قد حدث عنه بانه اتسع وانما قال
الشارح الاسماء اللازمة للظرفية بحيث وبعد وترك التمثيل باذ واذا لما قال
لانه في ابدائه [illegible] اذ واذا مستعمل للابتداء ومن التمثيل اي
من قبيل الاسماء اللازمة للظرفية متعلقا به وجه مع جاره خبر مبتدا وهو نظيره

فتح تقدير تنوين معنى يكون ما يحدث عنه
والجملة الفعلية التي هي قوله يحدث عنه
صفة اي هو معنى من المعاني التي
يجوز ان يحدث عنه بلفظه نحو [illegible]
كما مر تحريره

لانها

لانهما اي اذ واذا لا يلزمان الظرفية لانه نص سيبويه على ذلك في الكتاب
اي على عدم كونهما لازمين للظرفية فاجاز اي سيبويه اذ يقوم زيد اذا
يقعد عمرو يعني وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اي سيبويه اذا يجعلها
في المثال المذكور مبتدأ في الصدر وخبرا في الاخر وذلك لا يتاتى الا اذا جعل ظرفيته
غير لازمة ويدل عليه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة في قراءة من قرأ خافضة رافعة
بالنصب فانه مبتدأ خبره اذا رجت الارض وليس في خافضة رافعة احوال ثلث فالمعنى
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخرى وقت رجت الارض
الا ويمكن تخريج الاية على وجه لا يخرج عن اصلها والجواب ما بعده اي فاصحاب الميمنة
ما انجاهم واعظمهم واصحاب المشئمة ما احقرهم وما اشقاهم وجعلها الخبر ى
معمولة لليس او المحذوف اي اذا وقعت كان كيت وكيت او معمولة لاذكر المقدر ثم
فاصحاب الميمنة تفسير لقوله وكنتم ازواجا ثلثة واذا رجت الارض اما بدل من اذا
او منصوبة بخافضة ورافعة وانشد اي قرأ الشعر غيره ويقال استنشدت فلانا
شعرا فانشد وهذا الشعر لغلام غيره الكسبويه وبعده يا لهف نفسي
من لهف بالكسر يلهف اي حزن وتحسر نفسي ولهف نفسي اريد بلهف
لكن فيه معنى كلمة يتحسر بها على ما فات قال فلبث يدرك ما فات منه ولهف
ولا بليت والالوان اما اداة ولهفات جمع لهفة منفصل بقوله يا لهف نفسي اذ راح يقال
راح يروح رواحا نقيض غدا يغدو وغدوا فالرواح مصدر وقد يكون اسما للوقت

لكنها اذا جواب [illegible]
[illegible] نفسي [illegible]
لانه الظرفية [illegible]
لا بقيت نفسي [illegible]

منذ زوال الشمس الى الليل نقيض الصباح اى ذهب في هذا الوقت الصحاب جمع
صحب وهو جمع صاحب كركب لراكب وصحبة مثل فرهة لفاره وصحاب مثل جياع
لجائع وصحابة كسحابة الاصحاب وهو جمع صحب مثل فرخ وافراخ ولست
ببائح اى بذاهب ما قبلا الا علانا قبل نوح النوائح وقبل ارتقاء النفس
بين الجوانح الا للتنبيه العلى فعله يتعدى ولا يتعدى وكذا التعليل سبق بعد سقى
واللفظ للمراد اصلحا حاله وهو حكاية خطاب لحبيبه والتنبيه على عادة العرب
مثل قفا نبك يقال ناحت المرأة تنوح نوحا ونياحا والاسم النياحة ونساء
نوح وانواح ونوح ونوائح ونائحات الارتقاء مثل الرقي الصعود مثل ارتقيت
او رقيت في السلم بالكسر ارتقاء ورقيا ورقيا اذا صعدت النفس بمعان منها
الروح وهو المراد الجوانح جمع جانحة وهي الاضلاع التي تحت الترائب وهي
مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر وبين الجوانح ظرف مستقر في موضع
الحال من النفس او الصفة على تقدير المتعلق به اسما معرفا على ما قيل في مثل
المستشهد به اذ في اذا راح وجها انهم قالوا اذا ههنا اى في هذا البيت مجرور
المحل على الدلالة من غد يحتمل ان يكون غد بعد غد وان يكون غد من غد والاوجه
الاخير واورد ابن مالك مما وقعت مفعولة قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها
اني لاعلم اذا كنت علي راضية واذا كنت علي غضبى يقال اذا على بابها الجر
ومنه قوله تع اذا وقعت الواقعة على ما مر وخصص ابن مالك الجر بحتى في مقام

الظرفية

الظرفية مثل قوله تع حتى اذا جاؤها خلافا لابن البقاء وصاحب
البسيط وجوز الزمخشري الوجهين فلا جواب لها او فتحت استيناف فتنقد
الغاية وسيق الذين كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم وعلى ما ذهب الى ان
بفتح ابوابها وقت مجيئهم وهو ارجح لان ورود ذلك مع ظاهر ان
جواب اذا يدل على انها شرطية كما دل اتفاق النحويين على ذلك في قوله
تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها حتى اختلفوا في الجواب هل هو فتحت
على زيادة الواو او محذوف ويزول الاشكال اذا جعل حتى بمعنى الفاء
كما جعلوا في قولهم شربت حتى ادخل المدينة بالرفع وتقدير كونه قد وقع
حتى قالوا التقدير شربت فدخلت المدينة اذ لا حرف غاية جاء الحاصل
ان اذا لا يلزم الظرفية لانه واقع غير ظرف مرفوعا على الابتداء ومجرورا
بحرف الجر او بالاضافة ومنصوبا على المفعول به وكل منها ينافي اعتبار
وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرفا فضلا عن اللزوم وكذلك اذ غير
لازم للظرفية فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل على المفعول به
لوقوع الفعل عليه في القرآن متعلق بحكموا لا بوقوع في اوائل القصص
بدل من القرآن بدل البعض القصص بالفتح اسم للمصدر ثم كثر استعماله
في موضع المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا وبالكسر جمع قصة و
هو المراد ههنا وهو اى الفعل الواقع عليه اذكر مضمرا كان او ظاهرا
مثال المضمر نحو واذ قال ربك اى اذكر وقت قول ربك واذ قال الله
اى اذكر وقت قول الله ومثال المظهر نحو قوله تع واذكروا اذ انتم
قليل مستضعفون في الارض وقوله تع واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم
وغير ذلك مما ذكرنا من الامثلة فثبت منها ان الفعل واقع عليه كل

ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به فاذ مفعول به ونجعله كبرى لكل ظرف لازم لينتج
بلازم الظرفية وهو المط او نقول المدعى ان اذ غير لازم للظرفية لانه لو كان
لازمًا لما وقع عليه الفعل لكنه وقع بالدليل الدال عليه فلا يكون لازم الظرفية وهو
المطلوب هذا مذهب جماعة من البصريين منهم الاخفش والزجاج وتبعهما
كثير من المغاربة لكن قال بعض الافاضل لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد
مما يوهم ذلك كالاية الكريمة حذف المفعول به بقرينة الحال اي اذكروا حالكم
او قصتكم او امركم وقرينة المقال نحو قوله تع واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم
اعداء ولا يخفى ان هذا الايجاز متعينا للظرفية ولكن لكل لوجود محل اخر
فالظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا او غير اللازم ما ليس كذلك فلا وجه لان يقال
ان اذ لازم للظرفية الا ان اضيف اليه زمان او يقع مفعولا به اللهم
الا ان يقال اصطلح على ان الظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة
واذ كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدا بخلاف اذا فلا مشاحة فيه على
ان لو اصطلحنا عليه يلزم ان يكون لا حين من الظروف اللازمة لانه
حين اضيف اليه اذ لا يجوز ان يكون غير ظرف وقد اعترض بعضهم
على هذا التعريف الاعتراض نقض اجمالي تقريره ما ذكرتم من التعريف
بجميع اجزائه غير صحيح والا لما تخلف وقد تخلف في صورة اسم الفعل
بل في اسماء الافعال فانها اسماء لا يصح الحديث عنها ولا عن معانيها المدلول عليها
حتى عليها نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه اي عن
كل منهما ولا عن معناه الدال هو اي كل واحد عليه اي على ذلك المعنى فان
صه مثلا يدل على اسكت ولن شاة اي لا يتيسر الاخبار عن اسكت كما
لا يتاتى عن صه الدال عليه على هذا سائر اي جميع اسماء الافعال في الجواب

ما ارادوا

ما ارادوا بقولهم هذه الاسماء تدل على الافعال ارادوا انها تدل عليها دلالة
وضعية فان ارادوا الاول فلا كلام لنا فيه وان ارادوا الثاني فما ارادوا
بوضعها لها حقيقة او مجاز الاول ثم لا انهم وان قالوا ان هذه الاسماء
موضوعة مواضع الافعال الا ان هذه الا ولكن المقول بجواز منهم اي الحكم
منهم بالمجاز فان هذه الاسماء حقيقة موضوعة مواضع مصادر وفي
بالحقيقة للمصادر وفي بعض النسخ مصادرها فالنصب على الحال سدة
افعالها اي افعال تلك المصادر ونصب سادة فاذا قلت صه فمعناه سكوتك
بالنصب كانها على معنى اسكت سكوتك لان النصب لا بد له من ناصب والاصل
فيه الفعل فيقدر فيه بما يناسب المقام وهو فعل الامر ثم حذف اسكت لقيام القرينة
ثم حذف سكوتك ثم اقيم صه مقامه بضم الميم من اقام او بالفتح من قام و
كلا محالة وجد اي مقام المصادر طلبا للايجاز وروما للاختصار وسيأتي بيانه
والى محل ان كلام من حدوثه ما كان موضوعا موضع المصدر وهو اي المصدر
ساد مسد الفعل والساد مسد الساد مسد الشيء ساد مسد ذلك
الشيء عند النحو تقول جواب عما عبث عن فلان اذا تكلمت عنه عن جواب
عن متعلق بعبرة في قوله وعبر النحويون لجاز بانه اسم للفعل قصرا للكلام
شبيها الكلام بالمسافة في احتمال الطول والقصر اي اختصارا للكلام والا
اي وان لم يكن تعبيرهم بما هذا به لطلب الاقتصار فهو في الحقيقة اسم للمصدر
السادّ مسد الفعل وفي كلام ابن الحاجب تصريح به ولا يجب الاشتغال في الحقيقة
كعسى وفعلي التعجب ومن هذه حكموا بانه لا يجب ان يكون لكل مجاز حقيقة وايضا
حكموا بانه مفعول مطلق فكيف يمكن له ان يذهب الى انه مبتدأ وايضا اذا كان
مبتدأ فاين الخبر يجب ان يكون لحدثه ثالثة ولكن كذلك وايضا اذا كان مبتدأ

فاين الخبر ولا شك ان القول بان فاعل سادّ مسدّ الخبر تكلف وسيجي
اتمام تحقيقه وتفصيله في بحث اسماء الافعال ان شاء الله تع وهذا المحل الرفع
على الابتداء اي كونها موضوعة في مواضع مصادر خبره الذي يحقق اسميته لانها
لو كانت موضوعة في مواضع الافعال اولاً وبالذات لما كانت اسماء لان
الاسم لا يكون فعلاً اذ هما حقيقتان مختلفتان وفيه نظر وزماناً او اصطلاحاً
قد بما كان يختلج بعضي يتخالج تقول تخالج في صدري منه شيء اذا شككت فيه
التأويل اي تأويله بانه واقع موقع المصدر وقولهم اسم للفعل مجاز منهم بعد
اي بهذا التأويل فاعل يختلج وهو مع فاعله في محل النصب على الخبرية لكان واسمه
ضمير الشأن ويجوز ان يكون من قبيل تنازع الفعلين واي الثاني او الاول
على اختلاف الرأيين في صدري متعلق بيختلج اي في قلبي من قبيل ذكر المحل وارادة
الحال وحتى في حتى ظرفت ابتدائية للتدريج وبظفرت متعلق بنص مستقصى
هذه المسئلة من تقصيت الرجل اذا استقصيت مسئلته عن الشيء حتى
يستخرج ما عنده من قبل ابي اسحاق الزجاج يقال لي قبل فلان حق اي عنده
فلان وكونه في ابين بعد الالف وفتحها قال ويرحم الله عبداً قال اميناً وقال
فداه الله ما عنده بيننا بعدا انه اسم موضوع موضع الاستجابة وفي بعض النسخ
كلمة وفي بعضها حرف والاولى والثانية خطأ خلل واما الثالثة فضبطها نوع خفاء
فلا بد من ازالته اما الاول فلانه اسم لا غير فكيف يقال عليه الحرف واما الثاني
فالاطلاق عليه بمفهومه اللغوي وهو طرف الشيء وبه يجوز اطلاقه على
كل من الاقسام كما ان صه موضوع موضع السكوت قوله والسكوت
مما يحثه عنه فوكك السكوت حسن من تتمة الجواب لا من ذكر ابي اسحاق
الزجاج فاذا لا فرق بين اي صه وبين منه في ان كل واحد منهما اي من صه

ومنه

ومنه في معنى ما الحديث عنه اعلم ان ههنا مقامين احدهما ان التعريف اما حد
او رسم وكل منهما اما تام او ناقص لانه ان تركب من الجنس والفصل القريبين
فقط فحد تام والا فان تركب منهما ومن شيء خارج او من الجنس القريب والخاصة
فرسم تام وان تركب من الجنس البعيد والفصل القريب فحد ناقص والا فان
بالفصل وحده فحد ناقص ايضاً وان تركب من الجنس البعيد والخاصة او
بالخاصة وحدها فرسم ناقص وثانيهما انه لا بد في التعريف من تمييز وهو اما
داخلي او خارجي والاول يسمى بالفصل المقوّم بالنسبة الى الماهية النوعية و
وبالمقسم بالنسبة الى الماهية الجنسية والثاني يسمى خاصة وهي سواء في
انتفائها يستلزم انتفاء الماهية المعرفة وما لا يلزم منه ذلك لا يكون فصلاً
ولا خاصة واذا عرفتهما فاعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك
عن ضعف ولم يعر عن فساد لانه لو كان تعريفاً للاسم فلا بد من ان يكون
احد افراد ذلك لكن فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة
التي ليست معدودة منها للاسم وما يقال من انه يوهم الا يكون له فصول و
كما اذ لا تعدد لها كما بين في موضعه بل انه اعتباري فيكون حداً ولا من لوازمه
فيكون رسماً حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية كما في الامثلة المذكورة
فيما سبق وتقييد الفصول بالمقومة على تقدير عدم الاغناء احترازاً عن الفصول
المقسمة او عدم كونها من الفصول المقسمة لا يورث الضعف في التعريف
فتبرءا عليه وعلى تقدير الاغناء فقط الايهام الحاصل في الفصول بشمالهم في ستقال
الفصل في محل التمييز داخلياً كان او خارجياً فان قلت ما جعل المصنف المميز صحة
الحديث عنه او كونه في معنى ما الحديث من لوازمه وخواصه الشاملة لافراد
الاسم على سبيل التقابل لامتناع تحققه اي تحقق الاسم بدون احدهما قلت

وان كان له وجه لكن التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه
اي في التعريف باحد الشيئين من النكارة وهو عدم البيان المنافية للتعريف
اما الاول فلوجود او التي هي للترديد بين الشيئين المستلزم للابهام واما
الثاني فلان التعريف يستلزم التعيين وينافي الابهام بل هو تناقض في اللزوم
وانما قال غير مناسب ولم يقل غير جائز لان التعريف باحد الشيئين
انما يجوز اذا كان الترديد لنفي الحكم واما اذا كان لتقسيم المحدود وشمل نوعين
من جنسين او اكثر في تعريف الجسم وما كان سبيله الاصل او وقع غير تركيب
في تعريف المبني فلا وهذا الترديد ايضا في تقسيم المحدود ولو الاسم منه ما يجوز
ان يحدث عن معناه بلفظه ومنه ما يحدث عن معناه بلفظ غيره لفظا
لمعنى من النكارة من ابهام النكارة الا ان هو واقع كثيرا في اشعار العرب
وكلامهم للاستدراك والاحتراز عما توهم من الكلام السابق يعني لما
كان الكلام السابق مما يوهم كون الفساد منحصرا في ما ذكر من التعريف
باحد الشيئين وليس كذلك بل فيه فساد آخر فقال الفاضل الا ان يقول الحكم على
الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا اي
عاريا عن اعتبار قيد وقوع الفعل فيه مما يستشفه الا بعد فحص من شف
الثوب يشف شفوفا وشفيفا اي رق حتى يرى الضعيف الذي
تحته مستورا من وراء الاعتراض من جهة ورده او من اجل جهته
وهذا يدل على ان هذا الوجه من وجوه اعتراضه اقوى الحاصل ان هذا التعريف
ليشتمل ما ينبغي لوجهين احدهما انه اخذ فيه او القاسية وثانيهما انه انما
اخذه ليدخل فيه الاسماء اللازمة للظرفية حيث لا يجوز الاخبار عنها بل
عن معناها بانها دالة على ما اي معنى الوقت ومعنى المكان توجيهه اوردتم

يكون

يكون ذلك معناها مطلقا او مع اعتبار وقوع الفعل والاول ثم
اشار اليه بقوله فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت
والمكان مطلقا والثاني مسلم اشار اليه بقوله بل في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما ولكنه غير مفيد اذ الوقت والمكان اذا اعتبرا مع القيد اي
باعتبار وقوع الفعل مما لا يصح الحديث عنه وذلك لامتناع كون الشيء
مخبرا عنه مع كونه ظرفا للفعل والا اي وان لم يمتنع كونه مخبرا عنه مع ذلك
يلزم كونه مرفوعا او منصوبا معا واللازم باطل وبطلانه يدل على بطلان الملزوم
فظهر انها اي الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى ما يحدث عنه الجواب
انا نختار الشق الثاني قوله غير مفيد قلنا لا نسلم قوله اذ الوقت والمكان
الخ قلنا يجوز ان يكون من عوارضه لا من لوازمه فاذا اخبر عنه باعتبار تجرد
عنه ذلك واما اذا اخبر عنه بلفظ الوقت والمكان فلا يخرج عن كونه
معناهما مع عدم اعتبار وقوع الفعل فظهر انها في معنى ما يحدث عنه واشار
الى جواب آخر عن الاعتراض بتغيير عنده فقال فان قلت ان الاسماء
اللازمة للظرفية اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين بهذا
القيد فهو يشتمل معناها اي معنى تلك الاسماء على معنى مطلق الوقت
والمكان اذ تحت كل مقيد مطلق والاول على المقيد دال على المطلق في الجملة
فيصح ان يقال انها في معناها فيكون في معنى ما يحدث عنه في الجملة وهو المراد منه
قلنا فعلى هذا اي على اعتبار كونها في معنى ما يحدث عنه على اشتمال معناها
المقيد على المطلق يلزم ان يكون عامة الافعال اي اكثرها احترازا عن الافعال
الناقصة والحق ان المراد كلها اذ ما من فعل الا ويدل على معنى يصح ان يحدث
عنه في الجملة اسما واللازم باطل اما الملازمة فلانه لو كفى فيه اشتمال المقيد على المطلق

لكن في الافعال لكونها مشتملة على معنى المصدر الكاين في زمان لكونها
مشتملة على معنى المصدر في الجملة والمصدر مما يحدث عنه فيصدق عليها
انها في معنى ما يحدث عنه مثل تلك الاسماء الجواب انما يلزم ذلك اذا تحدث بجهة
الاشتمال وهو ثم فلا يلزم من الاول الثاني وما قيل فيه ان الافعال ليست
في معنى المصدر مطلقا بل المصدر مع الزمان معنى الفعل فلا يكون الحديث بالاشتمال
عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليس بشيء لان ورود المنع على تقدير
وهو موقوف به فكيف يكون جهة الورود وجهة الجواب عنه فافهم وان التحقيق
في معنى هذا التعريف ان يقال معناه ما جاز الاحداث عن معناه المعبر بلفظه
او بلفظ آخر مثل مانع عنه خبرا لان معنى او كان في ما يحدث عنه او كان في معنى
نظيره وهو ما يحدث عنه بلفظ فتدبر فان هذا المقام لا يخلو عن التدبر حتى لا يبذل
قدمك عن سنن التحقيق **قوله** كزيد والعلم والجهل **قال الشارح** في ايراد
الامثلة الثلثة غير مكتف باحدها ايراد هذه الامثلة ايذان اعلام منه
الى ما الحق بان الاسم ينقسم الى معين وهو الدال على معنى يقوم بذاته
صفة كواكب او غير صفة سواء كان معناه وجوديا وهو ما لا يكون
في مفهومه نفي وهذا مفهوم اصطلاحي لا مفهوم لغوي والمقصود انتفاؤه
فيه لا في الاول كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون في مفهومه نفي وهذا
مثل الاول كالجهل والمعدوم **قوله** ومن علامات اللفظية اي بعض علامات
الاسم اللفظية دخول الالف واللام ذكره دون حرف التعريف او الالف
واللام اما الاول فلان كون اللام حرفا على لغة اهل حمير عليها قول عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر وهو بالنسبة اليه قليل وفي الثاني والثالث
فلان الاول شامل لهما من غير عكس فيتحمل المذاهب الثلثة ويحمل كلام

الشارح

كزيد والعلم والجهل ... ما لا يعلم

الشارح وهو قوله لانهما يفيدان التعريف على المذهبين الاخيرين على ان
الحكم يعطى للكل مع لجادرة الغير المنفك عنه وقال دخول حرف التعريف لكان
احسن **قال الشارح** وانما اختص دخولهما بالاسم اكد الدخول ولم يقل
وانما اختصا لوجود المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال انما اختص
لفهم منه ان وجودهما خاصة للاسم وليس كذلك اذ حق يجب ان يكونا علامة
وهذا لا يتطرق لوجودهما بالاسماء لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء في بحث
المعارف ان شاء الله تعالى والتعريف لمنع الا في الاسم اي لا يوجد الا
في الفعل والحرف لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها
التعريف او ترد صيغة الجمع لانه لو افرد بما يسبق الى الفهم ان المعنى
الاصطلاحي هو المراد وهو ليس بمقصود بل المقصود المعنى اللغوي بخلاف
صيغة الجمع لانه يعلم منها في بادي الرأي ان المراد الجزئيات فعلم منه ان
المعاني معان لغوية وهي المقصودة او لانه جمع الافعال والحروف
فيقتضي ذلك جمع المعاني فجمع وعدم تصور التعريف فيها معلوم بالوجدان
غير محتاج الى البيان وقد بينوا بان الفعل يدل على معنى عرضي والتعريف
معنى عرضي ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف اولى بهذا وفيه
منع والاولى ذلك اذا كان المراد بالتعيين التعيين في التحرم لا يجوز ان يراد
معنى الاختصاص الناعت ولو قيل في الحرف ولو قيل التعريف يكون في غيره
لان معناه في غيره ولعلنا لا نجد فيه كما لا نجد في منعوته وبان الفعل
والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وهما موضوعان لتعيين الذات الدال
عليه اللفظ بنفسه بالمطابقة ان اريد بالذات ما يقابل المعنى فلا نسلم
انهما موضوعان للتعيين وان اريد اعم فمسلم لكن لا نسلم انه لا بد من دلالة اللفظ

وقيل انما اختص دخول اللام بالاسم لانه وضع
لتعريف ما دل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا
بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة على ما يستقل الا بالنسبة
لا تشتمل بالمفهومية بل الكلام تبعا للطرفين ولو سلمت
ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فقد ذكر معنا
الدرر
الكلام

عليه بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات مجازاً وبانها اعتبر لفظاً لا منزلة
الصفة حتى لا فرق الرجل بمنزلة رجل معهود واذ لو لا معهود بينك و
بين مخاطبك لم يكن قولك الرجل بعد رجل معتداً به والصفات لا تكون
الا للكلام وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب فيه ثم ذكر بعده والدليل
عليه يحتمل على اختصاص اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص الصفات بالاسماء
لان العرب وضعت الاسماء وضعاً عاماً وهو كونها يخبر بها وعنها فيحتاج
في الاختصاص باحدهما الى المخصص والافعال وضعت وضعاً خاصاً فلم يحتج
اليه على الاحتمال الاول او خاوا اخبر عنها وهي منكرة تحتاج الى الصفة
والفعل لما لم يقع مخبراً عنه لم يحتج على الاحتمال الثاني اقول في كل منهما بحث
اما الاول فلان المخصص صفة كان او تعريفاً لا يتعلق الاخبار عنه واما
الثاني فلان المخبر قد يحتاج الى الصفة اذا كان المقصود يترتب الفائدة
وبان الفعل خبر فحقه الا يكون نكرة فلا يتصور فيه التعريف وفيه نظر لانه
ان اريد بالحق الواجب منعنا ان الخبرية تقيده والا فما وقعت الاسماء
معرفة اخبارا وان اريد الاعم فمم لكن لا يفيد عدم تصور التعريف فيها
وبان وضع التعريف بعرف وضع التخصيص فيكون مخصصا ولن يدخل
التخصيص الا على ما هو قابل له وهو الاسم ليس الا في الجملة كما امتنع
التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف واللام الا في الاسم لخلا
الوقف عن الموضوع له بلا علة فان قلت لكن لحذفها واطلق على الفعل
والحق فان كان كما ادعى ان التعريف فضول والتعريف يمتنع الا في الاسم
لم يكون معارضة بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة الى الدليل والا فضول لانها
يفيد ان التعريف لم يكن مناقضة ويحتمل ان يكون نقضا اجماليا بقوله

ولما

واما قول الشاعر ويستخرج اي الصياد اليربوع بالنصب على المفعولية
من نافقائه احد جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا
اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اي خرج ومنها جحره
عطف على من نافقائه واحد الجحرات والاجحارة المراد منه القاصعاء وهي
جحر من جحرة اليربوع الذي يتقصع فيه اي يدخل لان اليربوع ولانه وصف
بالمتقصع بالشيخة اي اليسرا واسطها وهي بنت المتقصع اي الذي
يدخل فيه اليربوع صفة جحره مما لا يعتد اي لا يعتبر جواب اما بدون الفاء وفي بعض
النسخ بالفاء وتقديره قال في اللباب شاذ وحكاه لم يفرق وليس كذلك
او اطلق الفاء ردا او به الشاذ اذ الفاء وربما نقل وجوده وان لم يكن بخلاف
القياس او يحمل ما جعلا على انه مأول وما فيه على انه غير مأول وفي بعض
هذا تصدى لشرحه بحيث فرق بينه وبين المأول والمأول عليه
قوله والذي يستجح اي جعل الشاعر شجيحا معدا بالجرا ما على الحال
يتقصع وهو فعل مضارع جملة حالية الموصول مع صلته في محل الرفع على الابتداء
خبره قوله اي الشاعر راجحا الالف واللام في الصفات بمعنى الذي نحو
الضارب غلامه بالنصب زيد اذ الضمير في غلامه راجع الى الالف واللام
على هذا المعنى اي معنى الذي في هذا الفعل لان بين الفعل والصفة مشابهة
فيكونان في الحقيقة بمعنى لا دخل للكلام فيه لكن لما
النسخ صورة الفعل حقا للتشاكل اللفظي ومثله قول الحماسي البقيح العجم
ناطقا الحمار بنا صوت الحمار اليجدع والذي يجدع الفعل بالاول بانه
والحجة المشهورة **قوله** وحرف الجر قال الشارح انما اختص حرف
الجر بالاسم اي بالدخول لان الظاهر انه معطوف على الالف واللام لان حرف

بالجر انما دخل على الكلام بجزائه ليجر الافعال التي لاتتعدى بنفسها الى الاسماء
اى ليجر معاني الافعال سواء كانت مشتقا او من الفاظها او من الفاظ
ما يشابهها او من الفاظ ما هو بمعانيها الى الاسماء لانها ضعفت لذلك برى
لان حرف الجر واحدا او احدا من افراده انما دخل في الكلام المشتمل على اركانه ليجر
طرف المسند الذي لا يتعدى بنفسه بعد تعلقه بالطرف المسند اليه الى الطرف
الآخر المجعول ركنا له باعتبار المفعولية التي لا تكون الا في الاسم حقيقة او تقديرا
باعتبار اقتضاء خصوصية بعض المسند بمعنى الكاف الحرف نحو مررت بزيد
واخذت منه وغير ذلك من نحو ذهبت الى الابرى ان الفعل في الكلام الاول
الذي قصد الصاقه بزيد يقتضي بالباء في الكلام الثاني الذي قصد ابتداؤه منه
يقتضي من الابتدائية في الكلام الثالث الذي قصد انتهاؤه اليه يقتضي الى الانتهائية
لا لكل فعل ولا كل حرف منها عبارة ان يقبل ان حرف الجر الزائد لا يجاوز ان
هذا الاستدلال الى سبيل بل لان المعنى الذي حمل بسبب دخول حرف الجر في الاسم
الفعل يقتضي المكان لان ذلك تعبير يقتضي لحوقه للفعل دون الاسم اثر للوجوب الا تعلق
الا بالاسم في تعلقه بالفعل اقوى فحق الا لم يتصل اختاع وقولنا الا على الفعل فلا كل
ان يجعل وقولنا فلذا او جاز اخاذ له ان يمنع وقولنا الا على الاسم الا بزمان
نحو بها الظرفية والمضعف كيف يختصان بالفعل الباء هي يحولان مالا يتعديه الى الشيء
بنفسه الى الكوف الجر ام بفرق بينهما او يشبه بانه بجر الافعال الى الاسماء وفيها
مندفع لا يخفى على المحصل واما هذه الدقيقة اشار الشارح بقوله انما دخل على الكلام
دون الكلمة فان قلت في الوجه الثالث قلت الالحاق بغيره وهو عبر فيما بينهم
ما شيء وقولنا اى فظهر مما تقرر ان وقولنا لم الا على الاسماء بعد طهور لفظا او
تقديرا فيه كلمتها الا بجي فعل فقط كما توهم مثال التقدير فضت الا ان تقوم

في الدار

في الدار فان الجر في الاول لبس بالاسم لفظا والفعل في الثاني تقديرا
وانما قلت حرف الجر لانها كالم يتصدر وقولنا الا على الاسم علت الحركة التي لا تكون
الا في الاسم وهو الجر اذ لم يعارضه مشابهة الفعل فلا ينتقض بالحروف المشبهة
بالفعل لان اختصاص حرف الجر بالاسم من الدليل بحسب الوضع ونحو الاستدلال لأ
بحلها في الاخبار الجلية كما توهم اذ العقل ليس فيها حقيقة بل في الاسم المقدر المسبوك
منها على ما تقرر فيما بينهم وهذا الاستدلال اولى من الاستدلال بالعكس لان التساوي
في المعنى لان الاستدلال من المؤثر على الاثر وليس بان الجر قد يدخل على غير الاسم
كما توهم لان الجر الداخل على غير الاسم انما دخل عليه في الحقيقة وانما لان غير
معتبر لكسبه كذا الشارح لا يقال هذا سؤال وارد على قوله الا الجر هو كذا التي
لا يدخل الا على الاسم تقديره ايراد مطلقا ام صورة ورد على التقرير من حيث الاختصاص
بالاسم اشار الى الاول بقوله ان الجر قد يدخل الفعل لو نوع مضافا اليه اسما
الزمان نحو يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر والى الثاني بقوله وان اورث
صورة الجر فهو ايضا مما يدخل الفعل نحو قوله تع لم يكن الذين كفروا لانا نقول
كلامنا في الجر الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد نحو لم يكن الذين كفروا
لانه لا اتفاق الساكنين والشارح رحمه الله وان لم يصرح به لكن في كلامه اشارة
اليه وهو قوله ان الاعراب صرف بعضهم الى مطلق الاعراب فمعناه ان الاعراب
لا اعتبارات ثلث اعتبار الا بظهور صورة او تقديرا نحو مررت بزيد في بعض
النسخ صورة ليس معها وتقديرا فقال على النسخة الاخيرة انه توجيهه ظ
واما على النسخة الاولى فتوجيهه انه اذا كان الاعراب في الخارج من حيث الصورة
يصح تقديره وجودا وهذا قريب مما قال المنطقيون في المطلق المنطقي وبعد ظ
لا يخفى على المحصل وعندي ان المراد من الاعراب ما هو مقابل اللفظي بقرينة ان

الى السؤال فيه لاعتبارات ثلث احدها ان يظهر الاعراب في بعض
الاحوال صورة وفي بعضها تقديرا مثل المنقوص وثانيها ان يظهر تقديرا ولا يظهر
صورة الحركة في حال من الاحوال لامتناع حرف الاعراب عنه مثل المقصور
فان قلت في بعض النسخ نحو مررت بقاض وهذا ينافي ما ذكرتم قلت على
تقديره لا ينافي لان قوله لامتناع حرف الاعراب فيه ليس تعليلا للقسم الثاني بل هو
علة للتقديري فيشملها ويشمل التقديري من القسم الاول فهو ليس مثالا
للقسم الثاني بل هو تمثيل لامتناع حرف الاعراب فيه والصعوبة هذا الحمل على
ارتكاب ذلك الوجه البعيد والله اعلم بالصواب وحكم بطريق السداد وذلك
فضل يؤتيه من يشاء وثالثها ان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا ان كان في محل
لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت
بمن عرفت فان من يقال انه مجرور المحل وقع في محل لو وقع فيه زيد مثل نحو
مررت بزيد لظهر فيه حركة الجر واذا تقرر هذا الاصل فنقول الجر المستفاد من العامل
ثم في الفعل على الوجهين الاولين اي الوجه الصوري والتقديري والوجه التقديري برة
دون الوجه الثالث وهو الوجه المحلي حاصل كلامنا في الجر على الاعتبارين الاولين
لا في مطلق الجر فلا يرد الجر على الاعتبار الثالث ولئن قلت لم خصصت
كلامك فنقول ان العمدة في الاعراب بالاولين دون الثالث ثم يوضح ذلك
الا يرى انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها مثل هذا وسائر المبنيات
المكتسبة للاعراب المحلي بانه مبني مع كون الضمير راجعا الى مثل من البتة مرفوع المحل
اما على الفاعلية او على الابتدائية او على الخبرية او منصوبه على المفعولية او على البدلية
او مجروره بالاضافة او بحرف الجر فلم يعتدوا اي لم يعتبروا الى الحركة المحلية اذ لو
حكموا بانه معرب فكذلك اي فكما لم يعتدوا بها في الاسم لم يعتدوا في الفعل بالحركة

المحلية

المحلية بل هو اولى بعدم الاعتداد اذ الاصل في الاعراب الاسم والفعل
متطفل فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه في ابتداء البحث ان الجر مطلقا
لا يدخل في الفعل فجواب الشارح على طريق التسليم مبالغة في الدفع وستشير اليه
فيما بعد فان قلت اذا كان الجر لا يوجد الا في الاسم فلم وجد حرف الجر
في غيره وهل هذا الا وجود المؤثر بدون الاثر نحو على بئس العير قلت
انه اسم ولئن سلم فمحمول على غير مقول فيه ذلك فانه قول فيه في الحقيقة
الموصوف بمقول لا بئس فورود عليه على طريق الحكاية وهو ليس
بلم نحو زيد قوم نيام لانه حينئذ يكون داخلا على الاسم تقديرا **قوله والتنوين**
في الاصل مصدر نونت اي ادخلت التنوين وفي الاصطلاح نون
ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد وهو بحاجة على ما ذكره بعض النحاة
منهم الشارح الاول الدال على المكانة اي على ان ما دخلت عليه لم يشابه
الفعل بالوجهين المذكورين في الثاني التمكن وقيل هو ان لا يشبه الحرف
فقط والامكنية ان لا يشابههما والاول اعم واختصاص هذا التنوين
بالاسم باعتبار دلالته عليها ولذلك قال الشارح وانما اختص نوع التنوين
بالاسم لانه اي لانه يدخل الكلمة اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف وسنوضح
معناه وبيانه ان شاء الله تعالى اشارة الى القسم الاول ولئن بياته هذا الا
اذا كان دالا على الامكنية المعبر عنها بالصرف والتسمية اصطلاحية لا لغوية
نحو زيد وهو علم وتنوينه يعلم انه منصرف ورجل وهو نكرة وتنوينه للتمكن
لا للتنكير كما ظن والا لسقط عند العلمية وسقوطه عند اللام للتنافي كما في جميع
بقاؤه علما ورده الا معرفا باللام فدل على انه منصرف مطلقا والتنزيل في نوع
الاسم لا في كل فرد من افراده بدليل قوله وذلك اي دخول التنوين الفارق

بينهما لا يتصور الا في الاسم لان الفرق امر نسبي لا يتصور الا فيما بين
الشيئين وهذا لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا
في الاسم والضرب الثاني الدال على ان ما دخل عليه نكرة ويسمى تنوين
التنكير اشار اليه بقوله واما فرقا بين المعرفة والنكرة وسنوضح معناهما
ان شاء الله تعالى وذلك مثل التنوين الداخل على اسم الفعل في نحو صه والتنزيل
في المفرد هنا نكرة لان من الالفاظ لفظا يستعمل تارة منونا واخرى غير
منون فاذا دخل التنوين قالوا انه للتنكير وحكموا بانه نكرة فاذا لم يدخل
حكموا بانه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واذا نونت اي ادخلت عليه التنوين وقلت صهٍ كان المعنى اسكت
سكوتا ما والتنوين الداخل على الصوت نحو سيبويه على وفق ما مر
والتنوين الداخل على العلم المنكر نحو عمرٍ واحمدٍ وكونه تمكين حيثية وتنكيرا من
حيثية اخرى فلا تنافي وذلك اي الفرق بين المعرفة والنكرة لا يتصور ايضا
الا كما لا يتصور الفرق بين الصرف وعدمه الا في الاسم اذ المعرفة والنكرة
لا تتصوران الا في الاسم والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها
عن الاضافة عوضا عنها ويسمى تنوين العوض واشار اليه بقوله واما
عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ وحينئذ اي اذ كان كذا وكذا حينئذ اي حين
اذ كان كذا ومنه قوله تع وجعلنا بعضهم فوق بعض اي بعضهم وغيره
والاضافة لا تتصور الا في الاسم فكذا ما هو عوض عنها وفي بعض النسخ فقد
عرفت ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني وهي لا تتصور الا في الاسم
والضرب الرابع التنوين النائب مناب حرف الاطلاق وهو كل تنوين
جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة واليه اشار بقوله واما

التنوين

التنوين اللاحق في آخر الشعر القافية هي آخر حرف في البيت الى اول
ساكن يليه مع المتحرك الذي قبله وعند الاخفش آخر كلمة في البيت
كالعتابا واصابا منه والشعر كلام موزون مقفى صادر عن قصد وارادة
بدلا من حرف الاطلاق الالف والياء والواو ويسمى تنوين الترنم لان
المجيب انما هو للترنم واستعماله في القوافي انما هو للتطريب في نحو قول جرير اقلي
خطاب بشين من الاقلال وهو التقليل بمعنى اللوم العذل من
لامه على كذا لوما ولوما عاذل منادى مرخم بحذف التاء حذف حرف ندائه
العاذلة بمعنى اللائمة لان العذل هو اللوم والعتابن عطف على اللوم
وهو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة من عاتبه عتابا ومعاتبة قال
وبقي الود ما بقي العتاب فقولي ان اصبت اي وجدت الصواب او
قلت الصواب نقيض الخطأ لخلاية من معنى الشرط للحالية محذوف
دل عليه قوله المقدم المعنى بالامة اتركي اللوم ولا تزجري وذري العتاب
وتنكري كان ينبغي لك صوابا اخرى فقولي ما تقولين على يقين لا على ظن
وتخمين والتعريف باللام في الموضعين يحتمل التعويض والعهد والاستغراق
تكثيرا الى القام فالاصل عتابا في بيت فان الاصل واصابا بحذف حرف
الاطلاق وهو الالف محصا وناب التنوين منابه وقوله واتت اروى و
الديون بتقضى واشار الى الضرب الخامس بقوله واما التنوين الغالي
وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي الساكنة سمي به لخروجه عن حد الوزن
على زيادة في بناء البيت وهذا لم يدخل في التقطيع يقال غلا في الامر غلوا
اي جاوز فيه الحد في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن قاتمه
القاتم المغبر الاعماق النواحي الخاوي الخالي من خوت المرأة وخويت

عطف على قولي لقد اصابا من يقول فقلنا
والسلام الا انكار وجواب الا بلا عدم ه

ايضاً خوى اى خلا خوفها عند الولادة وبه قوله تع وتلك خاوية بيوتهم
اى خالية المنخرق بفتح القاف لخفتها وكسرها لانها وكذا الساكن اسم
موضع من اخراق الرياح ومرورها اى خال المنخرق عادم شبه الاعلام
قاتم المخفق شبه اسم فاعل من اشتبه على التشبه الاعلام جمع علم وهو
العلامة او الجبل لماع مبالغة لامع من لمع البرق لمعانا ولمعا اى اضاء
المخفق السراب سمى به لاضطرابه المعنى رب موضع مظلم الاطراف بكثرة
الغبار حال الطريق عن السالكين ملتبس الاعلام لماع السراب قطعت
فان الاصل المخترق ساكناً ثم لحقه التنوين للترنم ولهذا جعلها بعضهم
تنوين الترنم حتى رفع الغرض واما اثبته الاخفش من اصحابنا ودون
غيره فلا اختصاص لهما بالاسم جواب اما لانه ليس فيهما ما يقتضي الاسم ص
بل ما يقتضي التعميم لان حرف الاطلاق في اخر الكلمة ليس لمختص في اخر الاسم
وكذا لحوق الساكن اولان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم
بل يجوز ان يكون منه ومن غيره ولهذا لم يذكر الشارح تنوين العوض
على الحكاية وعن الخلف لانه من تنوين التمكن على الاصح واما تنوين
المقابلة فالاوجه ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم دخوله في غير تنوين
العوض فلو لا يستقيم في قوله فيه والاولى وجوبا ان لا ينصرف جمع المؤنث
بالالف والتاء اذا سمى به مونث لان فيه العلمية والتانيث فلو كان
تنوين التمكن لم يجز بقاؤه الا على قول من يحذف التنوين مع بقاء
الكسر او لا مع بقائها بناء على انه للتمكن فلعل الشارح اخذه فتركه
قال صاحب الكشاف عرفات علم للموقف كاذرعات انصرف لانه لا تانيث نث
فيه لانه لا سبيل الى التانيث بالتاء لاختصاصها بالمونث تقديرها

كما في

كما في بنت وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات ولانه لو كان كذلك لما انث
ضربها فنقول هذه عرفات مباركا فيها ويمكن ان يقال انه تنوين التمكن
ولم يمتنع لئلا يؤدي الى اخلاف وضع جمع المؤنث بالالف والتاء و
قولهم التنوين مختص بالاسم وان كان عاما متناولاً لجميع اقسام التنوين
لكنهم ارادوا به الثلثة الاول يعني تنوين الانصراف وتنوين التنكير
وتنوين العوض دون الاخيرين يعني تنوين الترنم والتنوين الغالي
كما ذكرنا من الدلائل الدالة على اختصاص الاول دون الاخيرين والتقليل
العام لجنبه في موضع قطع الكلام عليه ولو فرضنا كما ترى في غلام من غلام
زيد والقطع الحقيقي لن يتصور الا على الاسم لان الفعل متلفع بفاعله ظاهراً
او مضمراً وكذا الحرف لانه محتاج اما الى الفعل واما الى الاسم **قوله الفعل**
ما دخله قد والسين عن لتعيين ان المراد سين الاستقبال لانه كما يجيء لـ
يجيء لغيره مثل التحول والطلب **وسوف** ثم حرف لانه لا يجيء الا للاستقبال
فصار علماً لهذا الحرف فلا حرف وفلان يقتضيه السوف اى يعيش بالاماني
ليس بوارد لانه ليس بسوف هذا لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال
لا يعرف البصريون غيرها وكل منهما اصل وحكى الكوفيون سف وحكى
الكسائي عن بعض الحجازيين سو وحكى صاحب المحكم سى وهي اغربها
وهذه الثلثة متفرعة عن سوف اتفاقاً وقيل السين ابتداء زعماً ان قوله
تكلف ودعوى لجوده ماحق الدليل ولا يستدل بكثرة استعماله لان الفرع
قد يفوق الاصل كنعم واخ ويتفاوت مدة التسويف لان السماع
وكذا الفعل يرده لمجيئه على خلافه في قوله تع سوف يؤتي الله المؤمنين
اجراً عظيماً وسنؤتيهم اجراً وقوله ما حالة الا سيصرف حالها الا

هزآ مستنكر بالاوبناله يمنع الرجل بالثوب والنسج بالورقة اذا استلف ونتعلى ١٢

لا حالا اخرى وسوف يزول لتقابل الماضي والمستقبل فلا يقصد به الا
مطلق الاستقبال كما لا يقصد بالماضي الا مطلقه من غير تعرض لقرب
وبعد وعندي ان هذا ليس بتكلف ولا دعوى تجوز وما اوردوه من السماع
والقياس لا يدل على انهما بمعنى فتدبر تفعلا وان كثر في استعمال السين
دائرة ظاهر في على اصالته واكثر في استعمال الفرع في بعض الصور انما
تدل على احتمال ان لا يكون اصلا فلا يترك الظاهر بالمحتمل وقد توصفوا في الماضي
لقرب وبعده حتى وضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا القياس يدل على ان يكونا
في مدة التسويف لا تفاوت في مدتها المفضي فيوضع السين للاستقبال القريب
من الحال وهذا التعريف ليس بتعريف حدي بل هو تعريف بالعلامة
فلذلك قال الشارح اعلم ان للفعل حدا وهو قول دال على ماهية الشيء
حقيقة او اعتبارية وعلامات جمع علامة والمراد منها الخاصة فحده على ما
ذكره ابن الحاجب ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا
حده الشارح به في لبابه وكذا صاحب اللب مع زيادة تعرف تدفع
السؤال الوارد عليه وعلى ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل
على اقتران حدث بزمان اي كلمة دلت جنس يشمل انواعها وقوله
اقتران حدث بزمان يخرج الاسم والحرف واطلق الحدث ليدخل الافعال
الناقصة والزمان ليدخل فعل الامر والزمان وما اورد عليه بعض الافاضل
بان الحدث والزمان خارجان عن الدلالة وكونهما متعلقي الاقتران غير
مانع لان تعلق الحكم بالمضاف دون المضاف اليه والمقصود من الحد
التمييز والاقتران ليس بمدلول بل جاء لازما له لانه على الحدث والزمان
والة واحدة ولئن سلم فالتمييز ليس بذاته والتمييز الذاتي لا يحصل الا بهما

خارج

خارج عن قانون التوجيه لانه يستلزم الالزام لخروج الزمان بهذا
البناء على ان هذا الاصطلاح منه وعلى اليه خروج الافعال الناقصة عن
الحد واطلاق المعنى في حد هذا الفاضل لا يدفع الدلالة الا انه فليتأمل
واما العلامات المختصة بالفعل فمنها اي بعضها دخول قد فدخل لشدة
اختصاصه به وعمومه حيث يدخل على نوعيه الماضي والمستقبل بخلاف
السين وسوف فهو ساكن الآخر وانما يحتاج في ما اذا جعل
جعل اسما فلا اذ علامة التشديد مثل لو الا ما في آخره الف نحو لا
فانه يهمز اخره واما قدك فهو اسم اصلي وانما اختص دخوله بالافعال
جمع لدخوله كما عرفت على نوعيه ويدل عليه قوله لانه وضع لتقريب الماضي
من الحال كقولك قد ركب الامير فجيء بقال ذلك لقوم ينتظرون
زعم الخليل ان هذا لم ينتظر الخبر في علمك وكذلك مثل قولك
قد مات فلان والآفات ومنه نحو قول المؤذن لمنتظري الصلوة
قد قامت الصلوة اي قرب قيامها ولما كان هذا للمنتظرين منه
المتوقعين لوقوع ما يكون وهو مقتض لان يكون لتقريب المستقبل
من الحال دخل على الماضي الدال على الوقوع جدا فقيل انه لتقريب الماضي
من الحال على معنى انه لو قيل بدون قد لاحتمل ان يكون قريبا منه وبعيدا
عنه حكما ينبغي ان يحقق وسيجيء زيادة كلام فيه او للتقليل عطف
على لتقريب الماضي اي لانه وضع ايضا لتقليل الفعل في المستقبل
في الصحاح وقد يكون بمعنى ربما كما قال قد اترك القرن مصفرا انامله
كان اثوابه مجت بفرصاد ومراده لتقليل الفعل المستقبل نحو ان
الكذوب قد يصدق خصوصية الموضوع او خصوصية المحمول تنكر

ذلك ولهذا قالوا ان قد تفيد جزئية الحكم قالوا ايضا تجى للتحقيق
نحو قد سمع الله وقد يعلم الله واذا كان وضعه لما ذكرنا من احداث
المعانى الثلاثة فيمتنع دخولا الا على الفعل الماضى ناظرا الى معنى التحقيق والتقريب
او الفعل المضارع بالجزم ناظرا الى معنى التقليل والتحقيق والالم يكن موضوعا
لما قلنا انه موضوع له ومنها اى بعض علامات دخول السين وسوف وانما
اختص دخولهما بالفعل اى بجنس الفعل ولهذا افرده على خلاف السابع
لان اهل اللغة قالوا انهما يجعلان الفعل للاستقبال فيفيد انهما موضوعان
له والا لما جعلاه فلا يجوز دخوله على الاسم وان كان مستقبلا والاستقبال
يمتنع الا فى الفعل لانه من الزمان الذاتية له فدخولهما ثم الا فى الفعل والا
لتخلف الموضوع له من غير داع نحو سيخرج وسوف يخرج وفى سوف
زيادة تنفيس وتاخير لانهم لما زادوا على السين غيرها جعلت الزيادة
دليلا على زيادة المعنى لانهم يستفيدون زيادة المعنى من زيادة اللفظ
فى غير موضع وقد سبق الايراد عليه والجواب عنه ومنها اى بعضها دخول
الجوازم يدخل تحته كل جازم اسما كان او حرفا نحو لم يخرج ولما يضرب
زيدا اضربه لان كل جازم لا ينفك عنه معنى الاستقبال ذاتيا كان
او عرضيا وذلك كما عرفت لا يوجد الا فيه فكل جازم لا يوجد الا فيه
والالانفك عنه ما لا غير منفك وهذا استدلال لمى فلعله لم يتعرض
به لخفائه لا بل لصعوبة فهم المتعلم المراد بواسطة فاختار الاستدلال
الانى فقال وانما اختص دخولها بالفعل افرده لما مر لاختصاص الجزم
اى بالفعل اختصاصا اى اختصاصا مثل اختصاص الجر بالاسم كما سيجىء
منه بعده ويلزم منه اختصاصها به والا لزم احد الامرين المحذورين

وان تضرب

اما

اما عدم اختصاص الجزم بالفعل واما تخلف الاثر عن المؤثر والاجماع منعقد
على خلافهما فيكون هذا الاستدلال استدلالا او القول بانه غير سديد
ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا لم يكتف
بواحد اشارة الى مسئلة صرفية آتية وهى اختلاف الاواخر باختلاف
الضمائر واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن
فى الصفات ايضا نحو زيد ضارب اى ضارب هو كما تستكن فى الافعال
ويقال زيد ضرب اى ضرب هو واما البارز فلا تتصل الا بالفعل لان الضمير
البارز فاعل ولا يكون مبتدأ به والا فتضا الحقيقى به لما ناسب الا التركيب
الامتزاج التام وتشتقا دون غيرها اختصاص الالف الاسم ولان مثنى
الاسم وجمع سلامته بالالف والياء وبالواو والياء وهذه الضمائر الساكنة
منها الف ومنها واو ومنها ياء فلو لحقها هذه الضمائر لاجتمع الحرفان
فان حذف احدهما لزم الالتباس والا لزم الاستثقال لحمل الباقى
عليها طردا للباب ولم يتعرض المص لذكر البارزة كانه اعترض عليه ونجا
الجواب عنه فقال مترجيا ولعله اى لعل المص اراد بالاتصال فى قوله واتصل
به الضمير المرفوع الاتصال العرفى اللغوى دون الاتصال العرفى النحوى
وح اى حين اذا اريد بالاتصال المذكور الاتصال اللغوى لا يتناول هذا
الاتصال الا الضمير المرفوع البارز لا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا
صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شىء لانه يشاهد بالبصر الا التا
والنون اتصل بهذا الفعل بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان
يقال اتصل بهذا الفعل شىء باصطلاح ما الا باصطلاح النحوى لان الحس
البصرى يشهد بانه ما اتصل به شىء واما المرفوعة فقد احترز المص بها

عن الضمائر المجرورة وعن الضمائر المنصوبة فان المجرورة لا تتصل
بالفعل اصلا لانه لا يضاف ابدا وانما تتصل المجرورة بالاسم اذا اضيف
والحرف الجار نحو غلامك في مجرور الاسم ومررت بك في مجرور الحرف
واما الضمائر المنصوبة فلا اختصاص لها بنوع من الانواع فقد تتصل بالحرف
نحو انني وانك وكذا اخواته نحو انني وانك وكانك ولعلك وليتك
ولكنك وتتصل بالاسم عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه فالضمير ههنا ضمير منصوب عنده على ما سيجيء بعد ان شاء الله تع
في الباب الثاني لا ابطال الا ما ذكر يتم بجميع مقدماته غير صحيح او لو صح كما دخل
غير الفعل ولكن كذلك لان اسماء الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز
اما وقد جرت الحكم اوليس اتصاله بكل اسم فعل بل بعضه نحو هاتوا
قال الله تع قل هاتوا برهانكم ونحوها نحو هلموا وهايا وهاتين وهذا
اولى بدل عليه كلاما او مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست
بافعال حقيقة لانا نقول لا نم ان ما اتصل به من صورة النقض اسم محض
بل هو فعل لهاتوا فقد قيل اتوا افعالها بدل من الهمزة ونسب الخليل وجانب نطقه
غالب كما يقول به بنو تميم هلموا فلا يكون ما اتصل به من الضمير متصلا الا بالفعل
والتي ستمنا ذلك لكن لا نسلم ان ما اتصل بها اي بالصورة المذكورة من هاتوا
ونحوها من الحروف ضمائر بارزة مسندة اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب
كالكاف في اباك وفيه اختلافات كثيرة والتفصيل ههنا على مذهب الاخفش
وسيأتي بيان المذهب وان الحق منها مذهب الاخفش في بحث المضمرات ان شاء الله
تع وهاك بمعنى خذك فكما ان الكاف في خذك ليس بضمير فكذلك الكاف نحو
وارايتك زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فان هذه الكاف حرف لا محل لها من الاعراب

بل لمجرد الخطاب وهو بمعنى اخبرني لا بمعنى الرؤية قلبية او عينية كما قالوا
في قوله تع ارايتك هذا الذي كرمت علي وقوله تع قل ارايتم ان اهلكني الله
وقوله تع قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا وقد يجيء بمعنى انبئه نحو ارايت
زيدا فانه احبه اي انبئه فانه احبه والتاء في ارايت فان بعضهم ذكر
ان الضمير ان والتاء لمجرد الخطاب ولا محل لها من الاعراب الحاصل ان هذه
الحروف تجيء تارة حرفا وتارة اسما فاذن يجوز ان لا يكون هذه الحروف
ضمائر في صورة النقض كما جاز في هذه الامثلة وانما كان اسناد هاتا الى
الضمائر المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسناد
جميع هذه الاسماء اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هولاء هلم
ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسناد هاتا الى ما استكن فيهما كذلك
هاتوا اسند الى ضمير مستكن فان قيل اذا لم يكن الواو ضميرا فلاي سبب
الحق الواو اجاب فيه بقوله وانما الحق الواو وان لم يكن ضميرا ابدا نا الى
اعلاما بان المستكن فيه اي في هاتوا ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
ولم يقل نحو لان الفاعل في اكلوني البراغيث مظهر والفاعل على توجيه المذكور
في هاتوا مستكن وكلاهما مشترك في انه الحق في اخر المسند علامة كون الفاعل
بان فاعله جمع ولو اتحدا فالعبارة المناسبة له نحو فلما لم يتحدا كان العبارة
المناسبة له كنحو وحقه ان يكتفي لكن لداعية الاكل المختص بالعقلاء الحق
الواو المختص بضميرهم واكل السنور الفارة والذئب الشاة مجاز عن تعدي
جواب سؤال مقدر تقديره
كما كل فلان جاره والواو في قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا
اسروا بمعنى اخفوا والنجوى اسم من التناجي في خفاء معناه بالغوا
اخفائها او كتموا ما تناجوه بحيث لا يفطن له ولا يعلم انهم متناجون

او اظهار واتفاجهم الذي تناجوه بينهم للناس الذين ظلموا او محل
الرفع اما على البدل او على الذم او على الفاعل على زعم بعضهم وهو لغة ردية
قل وقوعها في محل الضرورات حكيت وقوعها في القران المجيد او على الابتداء
فالاصل حجم اسم والنجوى فوضع الذين موضع المضمر تسجيلا على فعلهم
بانه ظلم ثم اخر او في محل النصب على الذم او في محل الجر على الوصف للناس
فالوجوه ستة فقوله على احد الاوجه الثلث محمول اما على انه لم يطلع
الا عليها او لم يجعل من الستة المذكورة الا اياها او على ان المراد الثلث
الثلث في الرفع لان البحث في المرفوع والبدل عن الفاعل فاعل معنى ومنها
اى من العلامات المختصة بالفعل لحوق تاء التانيث الساكنة في اصل
الوضع ساكنة في الحال اولا واحترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص
بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو ضربت
فان نقض فعل التعاقبا ونعمت وبئست فانهما فعلان على مذهب
البصريين والكسائي وسيجيء تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى وانما
اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ولم يعكس لثقل الفعل فناسب
السكون لخفته وخفة الاسم فناسب الحركة لثقلها للتعادل بينهما
ولم يؤخذ طريق التشاكل والتناسب لئلا يؤدي الى الابطال اعراب الاسم
قوله ولا تغفله امثلة المفتوح الاخر والمضارع والموقوف الاخر لانه
اما انشاء او اخبار والثاني اما ماض او غيره الاول الموقوف الاخر
والثاني المفتوح الاخر والثالث المضارع والاولى ان يقال اما اخبار
ليس له مشابهة تامة بالاسم اولا او انشاء وليس المفتوح الاخر الماضي
قال الشارح الماضي هو الدال جنس يتناول به وغيره على اقتران حدث

بزمان فصل بعد يخرج الاسم قبل زمانك فصل قريب يخرج الموقوف
الاخر والمضارع ولم يقل بزمان ماض لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه
وهو مبني على الفتح هذا اشتمل على ثلثة مباحث البناء والبناء على الحركة
والبناء على الفتح فذكر لكل واحد منها سببا على حدة فقال اما سبب بنائه
فقط فيما بينهم ظهورا كسبيا او بديهيا وعلى كلا التقديرين يجوز التنبيه عليه
وهو ان فعل وهو ط والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها اى في الافعال لما ثبت
فيما بينهم من انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فبالحرى ان
يبنى اى الماضي ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل اى والحال ان الاصل
في البناء السكون اما لانه ضد الاعراب والاصل فيه ان يكون بالحركات
واما لان الحركة في الاسم للحاجة اليها للاعراب ولا حاجة في الفعل لبنائه
فهو ان لا ادنى من الادناة مشابهة بالاسم وهو اى ادناها وقوعه اى
وقوع الماضي موقعه اى موقع الاسم في نحو مررت برجل قام فان قام صفة
رجل كما تقول مررت برجل قائم فقوله فانما صفة رجل وقيل لمشابهته
المضارع في الرجوع الى اصل واحد وفي الوقوع صفة للنكرة وشرطا
نحو ان ضربت ضربت وان تضرب اضرب وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم
بوجه فيفضل اى الماضي بالحركة على فعل الامر الذي لا مشابهة بالاسم بوجه من الوجوه
والحاصل اى حاصل الكلام في اعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون
ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اى من الوجوه
كثيرة واستطلع عليها عن قريب اعرب والماضي لما كانت مضارعته
بالاسم غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة

لان البناء عليها قريب من الاعراب والامر لما لم يضارعه اى لم يشابه المضارع بوجه ما
ترك على اصل البناء الذى هو السكون لان فيه بعدا عن الاعراب وعلى ما قيل
ان مشابهة الماضى بالمضارع بالوجوه المذكورة تقتضى اعرابه وفوات
الموجب بناؤه على السكون لما ذكرنا فعلنا بالوجهين وقلنا بالبناء على الحركة
لا بالاعراب على السكون للتنافى بينهما ولانه يحصل عليه ما فيه من الابقاء على
الاصل ولا يخرج عنه الا بدليل قوى وشبه المضارع لكونه دخيلا فى الاعراب
يكون فيه على قلق واضطراب فكيف يخرج غيره اى ذلك الباب وانما اختيرت
الفتحة من بين الحركات الثلث لخفتها لانها جزء ما هو لازم السكون وهو الالف
وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان المتجدد والمتصرم للتعادل بينهما
واذا اقتضاه وهو ثابت دائما فهو مفتوح ابدا الا ان يعرض اخره ما يوجب
سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض الاعلال نحو دعا فى الواوى ورمى فى اليائى
والاصل فيهما دعو ورمى وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء من قبيل وضع المظهر
موضع المضمر الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا السكون واجب عند لحوق
بعض الضمائر وهى الضمائر التسعة المتحركة المرفوعة اعنى ضمير النساء الغائبات
وضمائر المواجهة وضمير الحكاية وانما اسكن اخره عند لحوق هذه الضمائر
فرارا عن توالى اربع حركات فيما هو فى حكم كلمة واحدة اعنى الفعل والفاعل
اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجىء انشاء الله تعالى بدليل وقوع الفصل
بالف الضمير وواوه ويائه بين الفعل واعرابه كذا زيد ولهذا لا اسكن اذا كان
الضمير ساكنا او متحركا منصوبا ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول نحو ضربنا و
واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم

ابدا

ابدا لمجانسة الواو ولانه اذا كان بينهما اشد الامتزاج جعل الضم دليلا
عليه قوله والثانى ما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع اى والمثال
الثانى من امثلة الفعل فعل كان فى اوله احدى الحروف التى تسمى فى الاصطلاح
الزوائد الاربع وهى التى يجمعها أتين وتسمى ايضا حروف المضارعة لحصول
المشابهة بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكره المصنف بعده وهى
الياء للغائب اى الياء التى للغائب والتاء التى للمخاطب والهمزة التى للمتكلم
وحده والنون التى للمتكلم الذى معه غيره احترازا عن ياء النسبة فى بيرناء الشب
خضبه بالبرناء وهو الحناء ومن تاء تكلم ومن همزة اكرم ومن نون نرجس
الدواء اذا جعل فيه من نرجس اعلم انه لا بد من بيان الفرق بالزيادة دون النقصان
وبيان ان الزيادة من الحروف ومن هذه الحروف وفى الاول دون الاخر قال
الشارح انما اختصت هذه الحروف الزوائد الاربع على اول المضارع لتعطف
بجمعها مستدلا على كل واحد بقوله لانه اى لان الشان لما وجب المخالفة بين لفظى
الماضى والمضارع لاختلاف معنييهما والاصل ان يوضع لكل معنى لفظ على حدة
خصوصا فى الافعال اذا اكثر ما يقع التخاطب فيه فى بيان الاحوال وحتى على الا
لهذا اختلف العلماء فى وقوع المشترك واورد كل على مدعاه حججا كثيرة ولولا
الاصل ما ذكرناه لما وقع فيه الاختلاف وكان الفعل اى الحدث اما صادرا عن المتكلم
وحده او صادرا عنه اى عن المتكلم مع غيره او صادرا عن الغائب او
صادرا عن الحاضر لم يذكر المؤنثات اما لانه ليس لها صيغة غير صيغة
المذكرين واما لانه غلب المذكر على المؤنث على الانفصال الحقيقى طلبوا اجواب
لما ان يزيدوا فى الاول حروفا لا كلمات اخذنا على المضارعة اشار الى علة
الزيادة فى الاول وكون الزيادة من الحروف بيانه انه لو كان الفرق بالنقص

او بزيادة غير الحروف او بزيادة الحروف في غير الاول لما ثبت التعاسر
من الوجوه الآتية ولادى الى الرسوم الآبية في تزاحم الزيادات وركاكة
العبارات فزادوا احرفاً لتدل على المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع
الفعل من المتكلم وحده او مع غيره او من الغائب او من الحاضر لا حرفاً
اخر تدل على هذه المعاني جرياً على سننهم المألوف فيما بينهم في طلب
الايجاز الغير المخل والتحرز عن التطويل الممل لانه مما يرغب فيه الطبايع
ويشتاق الى ادراكه السامع بخلاف التطويل الممل اذ هو شيء يكثر عنه الامتناع
لكن الحروف كثيرة فلا بد في تخصيص بعضها بالزيادة دون بعض من مخصص
لامتناع التحكم فوجدوا اولى الحروف بالزيادة للدلالة على المقصود حروف
المد واللين اي الواو والياء والالف لكثرة دورها على السنتهم في الكلام
اذ المتكلم لا يخلو عنها اي تلك الحروف او عن بعضها اعني الحركات اذ لا توجد كلمة
خالية عنها او عن بعضها فيكون باعتبار جريانها مجرى النفس الساذج وسمتنا
المسامع بها مستلزمة للخفة الجابرة الناشئة عن الزيادة فعمدوا اي قصدوا
زيادة هذه الحروف ما المبين اولاً الى زيادة الالف لانها اخف الجميع فوجدوها
ساكنة يتعذر الابتداء بها في كونها لسانية الابتداء بها على ان بينهما
ما قرب المخرج ولهذا ابدل كل منهما بالاخرى والهاء وان كان مثلها في ذلك
لان الالف بين الهاء والهمزة الا ان مخرجها الى الهمزة لكونها من الطرف
السفلى اجدر لتصاعده من سفل الى علو بناء على ان الحروف المبسوطة بين
انفاس يتصاعد من البدن الى الحلق وخصوصها بالمتكلم وحده لموافقتها
اول انا او لانها اي الالف في الاصل ساكنة اخف فاستعمل بالالف المتكلم
ولا لابتداء الكلام منه وكذلك المخارج منها ثم عدوا الى زيادة الواو ولانها

طرف

طرف من الالف فوجدوا زيادتها اولاً تفضي الى الاستبشاع من استبشع
الشيء اذا عده بشيعاً وهو كريه الطعم يأخذ بالحلق فكستعمل في معنى
الاستقباح لمشابهته نباح الكلب لان الفاء اي فاء الكلمة ربما يقع الواو
نحو وجل فلو زيدت عليها واو اذى للعلامة ثم دخل عليه الواو العاطفة و
ع هذا ليس بلازم بل بدونه يحصل الاستبشاع ومراده بيان بلوغ الاستبشاع
نهايته في بعض المواضع لان ادخلا لادى الى اجتماع الامثال اي الواوات
المؤدي الى حصول الاثقال وكان الصوت الحاصل من اجتماعها يشبه نباح
الكلب من نبح الكلب ينبح بالفتح او الكسر نبحاً ونبيحاً ونباحاً بالضم و
الكسر اي صوته في حصول الاستقباح فعوضوا عنها اي عن الواو التاء كما
دعا هذا الى تعويض التاء عن الواو ازالة لهذا الاستقباح لانها اي التاء
كثيراً ما تبدل منها اي من الواو نحو تراث بمعنى ميراث وتجاه تقول قعدت
تجاهك بمعنى تلقاءك والاصل فيهما وجاه ووراث كذا ذكره الجوهري
في الصحاح وجعلوها اي التاء المنقلبة عن الواو علامة للمخاطب والتانيث
لكونها علامة للمخاطب والتانيث في الماضي نحو فعلتَ وفعلتِ فحمل المضارع
عليه ولئن قيل لم لم يفرق بينهما كما فرق في الماضي اجاب عنه بانه لم يفرق بينهما
لانه لم يمكن الفرق ههنا اي في المضارع باسكانها اي باسكان التاء في احد
الموضعين اما في المخاطب او في التانيث لوقوعها اولاً لامتناع الابتداء
بالساكن بدأ بالمذكر او علاً للمجموع بخلاف الماضي لانه يمكن الفرق فيه
باسكان التاء لوقوعها آخراً ولئن قيل لم لا يجوز الفرق بالاسكان لا يمكن
لكن الفرق بالحركة اما بالضم او بالكسر ممكن فلم لم يفرق اجاب بقوله ولم
ضمها ايضاً لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل للمفعول فانه لو ضم حرف

المضارعة في يعلم مثلاً لم يعلم لانه مجهولاً او معلوم ثم حمل مضارع غير ضم عينه
او كسر عليه اطراداً للباب ولا يكسر حرفها ايضاً لان ذلك يلتبس
بلغة تعلم من يكسر حرف المضارعة فيقول نِعلم وتِعلم على لغة تعلم نعم
في الفتح ايضاً التباس لكنهم اكتفوا فيهما بالفرق التقديري بان يكون
التاء في المخاطب بدلاً عن الواو ودون المؤنث كما اكتفوا به في الاسم
كفلك مفرداً وجمعاً مع اتحاد اخواتها مفتوحة والخفة مطلوبة فلا سبيل
الى الضم ولا الى الكسر ثم عدوا الى الياء لانه وسط بينهما او هو وسط اللسان
فلم يجدوا مانعاً يمنع من زيادتها اولاً فزادوها وتعينت للغائب الذي غير
المتكلم والمخاطب لان ذكره وان تبينهما فيكون وسطاً قبل الاداء لغير
المتكلم والمخاطب لصحة يفعل الله بابتداء واسم الغائب لا يطلق على الله
وفيه نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب ومنع التوقيف
الاثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول
في باب اثبات الصفات يثبت السمع للديع قياساً للغائب على الشاهد
فقد اطلقوه عليه تعالى ولا بعد فيه او قدر اوالغائب عن حواسنا ومنه قوله تع
يؤمنون بالغيب على وجه وايضاً يلزم ما فر منه حيث اطلق لفظ الغيبة عليه
ثم طلبوا للمتكلم مع غيره صورة تعظيماً كقوله نعم ويزيد ان نحن اوث كره
نحو انا وزيد نفعل او انا حقيقة كالمثال الثاني او اعتبار الان هذه الصيغة
انما يستعملها المعظم نفسه في الغالب لان الاتباع يذهبون المذهب وقد
يستعملها وحده تنزيلاً لنفسه منزلة الجماعة مجازاً حرفاً يزاد في اول الفعل
فوجدوا النون احرف بذلك لوضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي
نحو ضربنا فحمل المضارع عليه ولانها اي النون اقرب الحروف شبهاً نعب

على

على التمييز من حروف المد واللين متعلق باقرب تعلق التعدية لا تعلق من
بافعل التفضيل اما لكونها غنة في الخيشوم وهو اقصى الانف وليس لها
مخرج معين بدليل ان الماسك انفه لم يمكن النطق بها
فاذن فيها غنة تمتد في الخيشوم ولهذا لقبوها بالحرف الاغن وهو
الذي يتكلم من قبل خياشيمه واما لانها تكون ضمير الحاضرين كما يكون حروف
الحروف كما انها اي حروف المد واللين ممتدة في الحلق فيكون شبيهاً بها من حيث
الخفاء والمد والغنة وايضاً انها اقرب الحروف من حروف المد واللين مخرجاً
ولهذا اندغم في الواو والياء نحو من يدو من وال بعد قلبها واواً وياءً وتقلب
منها الالف نحو ضربته زيدا في الوقف ولنسفعا وتقلب من الواو في نحو
بهرانا والاصل بهراوي ودلالة المشاهدة اخرجه عن سائر الافعال
فلا يجري على ستفهن في الحاق علامة التثنية والجمع في الآخر فان قلت
اعلم ان الغرض من الحاق هذه الحروف الفرق بين الماضي والمضارع فاذا
كان كذلك فلم لم يعكسوا الامر حتى اختصوا صيغة المضارع بالحاق
الزيادة دون الماضي مع ان ذلك حاصل به قلنا انما اختصوا المضارع
بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة وهو ظرف الزمان
الحاضر والمستقبل الدال عليهما المضارع بعد الزمان الماضي الدال عليه الفعل
الماضي فجعلوا الصيغة السابقة وهي الصيغة المجردة التي هي صيغة الفعل الماضي
للزمان السابق وهو الزمان الماضي وجعلوا الصيغة اللاحقة وهي الصيغة
المزيد عليها التي هي صيغة المضارع للاحق اي للزمان اللاحق وهو الزمان
الحاضر والمستقبل طلباً للتناسب ورعاية للمشاكلة قوله ويسمى المضارع
اي يسمى ما يعتقب على اوله الزوائد الاربع مضارعاً قال الشارح

انما سمي مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه والاشتقاق من
الضرع اما لان الشيئين اذا تشابها فكانهما ارتضعا من ضرع واحد او لما
الآبين الضم على المشابهة وذلك اي مضارعته للاسم من جهات
ثلث من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مضارعته
من حيث اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وتعداد
حروفه نحو ضارب ويضرب في الثلاثي ومدحرج ويدحرج واما المضارعة
من حيث المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيتخصص اي انه صالح
للزمان الحاضر والمستقبل اي صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين
ثم يختص باحدهما على التعيين اي بالحال بدخول اللام عند الكوفيين
فلتقوية امر المضارعة اخذ منهم بقولهم او بالاستقبال بدخول السين كما
ان الاسم الجنس شايع في امته اي في جماعته كرجل يقع على آحاد متعددة على
سبيل البدل ثم يختص ذلك بواحد منها اي من آحاد متعددة بعينه اي
يتعين مما يطلق عليه فيصدق تعينه بدخول اللام التعريف على البدل
وفي بعض النسخ لام العهد ايضا فنعلم ان امر المضارعة انما يتقوى بذلك
اللام لانه اذا لم يذكر ما صح انه يتميز بالحرف كل واحد من مدلوليه لان ذلك
التميز حاصل بالحرف الاستقبال والتميز بلا احد مدلوليه دون الآخر وليس
لك ان تقول جاز نحو الان والساعة فيستغني عن اللام للحال لان
المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصيصه بحرف لا بتعيين احد مدلوليه
بقرينة من خارج وثانيها انه اي المضارع بذلك اي بكونه صالحا للاحد
الزمانين المذكورين لا على التعيين واختصاصه باحدهما على التعيين قد
شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة بدلا

لكل

لكل واحد واحد واختصاصه اي الاسم بواحد منها اي من الفاعلية
والمفعولية والاضافة على طريق البدل عند دخول العوامل اي بالفاعلية
عند دخول عامل يقتضيها كجائني زيد وبالمفعولية عند دخول عامل يقتضيها
كرايت زيدا او بالاضافة عند دخول عامل يقتضيها كغلام زيد ومررت
بزيد كما ان المضارع صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي لاحدهما لا على
التعيين ثم يختص باحدهما على التعيين اذا دخل عليه ما يقتضيه من اللام
او سوف وثالثها انه اي المضارع بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة
كالعين ونحوه من القرء والشفق في الامكان وهذا الوجه ناظر الى الاشتراك
وليت شعري لم لم يذكر الاختصاص وهو متصور في المشترك عند وجود
قرينة التعيين فان العين مثلا مشترك بين الباصرة والذهب
والنوارة والشمس والشخص وغير ذلك ثم يتعين لاحدها ايراده عند
القرينة ورابعها انه اشبه اسم الفاعل من حيث مبادرة الفهم
الى مسارعته في كل واحد منهما اعني اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال
متعلق بيبادر عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصل فان فيهما يتبادر
الذهن الى ان زيدا ملتبس بالصلوة في هذه الحالة الحاضرة واما
مضارعته في الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه اي وقوع المضارع
موقع الاسم نحو زيد قائم وزيد يقوم فان يقوم واقع موقع قائم
لان هذا الموقع موقع الخبر وموقعه موقع المفرد والفعل
مع فاعله فلا يكون واقعا موقعه نفسه والثاني دخول لام الابتداء
على كل واحد منهما اي من المضارع والاسم نحو ان زيدا لقائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل وهو المضارع الاسم

من هذه الوجوه المذكورة اعني معنى بوجه وجه واستعمالا بوجه ولفظا
سمي مضارعا ولا يلزم تسمية الكل لانه مضارعا بوجود هذه الوجوه
لان اعتبار التناسب في التسمية يرجح الاسم على غيره حال
الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى على ان المضارعة من هذه
الوجوه انما نشأت من حروف المضارعة فيلاحظ في التسمية فكان
الواضع لما لاحظ وتصور معاني ثلثة اشياء مختلفة للفعل بالمضي وما
يستقبل وما يشترك لا فيه سمي كلها باسم الاول بالماضي والثاني بالمستقبل
والثالث بالموقوف اراد وضع الالفاظ المختلفة كل لفظ بازاء كل
معنى فوضع اولا لفظ الماضي لسبقه على الصيغة المجردة لخفتها ثم زيد عليها
حروف المضارعة فجاءت لفظا زائدا على لفظ الماضي والا بالزيادة على المقتضى
المعنوية تستتبع المضارعة اللفظية والاستعمالية فظهر ان الدال
على المضارعة انما هو حروفها فما هذا الا في المضارع ولهذا اخذ الاسم
المضارع من الكلم الاعراب واعرب لوجوه اعراب الاسم لانه لا يغير
الكلمة لفظا ومعنى بخلاف غيره ويريد ان مقتضى هذه المضارعة ان
يجري بجميع وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب والجر لكن لما كان
الاخير علم الاضافة منع من الفعل وعوض الجزم مكان الجر على ما سنذكره
في موضعه ان شاء الله تع وهو اخر هذا الباب كما اخذ الاسم منه العمل
والتحلي اذا كان بمعناه قوله واذا ادخلت عليه اي على المضارع لام
الابتداء خلص للحال بفتح اللام من خلص الشيء بالفتح خلوصا
اي صار خالصا قال الشارح يعني ان اللام في قولك ان زيدا
ليفعل مخلصة للحال اي مخلصة لمضارع للحال معينة اياه لها

بتخفيف

بتخفيف اللام من اخلصت لله الدين لا يتشدد بدها من خلص يعني تجاوز
اعتبار معنى المتخب فيه معنى بعيد وذكره ابو علي حيث قال لا يوجد الا مع
الحال وقال ابن مالك ليست المخلصة للحال بحجة في الاستقبال كقوله تع اني
ليحزنني ان تذهبوا به وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ونقل ابن ابي الربيع
عن سيبويه انها توجد مع المستقبل قليلا ولا دلالة على ان يأول ما وقع
مستقبلا بانه حكاية حال وفي ليحزنني وجه اخر وهو جواز حذف المضاف ايضا
يجوز ان يكون اللام للتاكيد كما في الايتين المذكورتين في الشرح فان قلت
اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال لكان التنافي يعني
لا يجوز مجامعة اللام اذا كان للحال حرف الاستقبال لكان التنافي بينهما
وقد جامعت في قوله تع ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
المعنى يقول الانسان اذا مت ابعث وقيل عليه لسوف اخرج كانه قال احيا
اني ساخرج حيا من الارض او من حال الفناء حتى يمكن في الموت والهلاك
على وجه الاستنكار والاستبعاد ويجوز ان يكون اخرج حيا من قولهم خرج
فلان عالما او شجاعا اذا كان نادرا في ذلك بحيث يكون خارجا عن نظائره احيا
اعني الحيوة الدنيا اي حيوة ابلغ من الحيوة التي نحن الآن عليها على سبيل
التجوز فعلى هذا يكون الحرف للتقرير في قوله تع ولسوف يعطيك ربك فترضى
هذا موعد من الله لرسوله شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من الظفر باعداء
ودخول الناس في دينه افواجا والخلفاء الراشدين من الفتح في اقطار
الارض من الدائن والهدم بايديهم من ممالك الجبابرة والنهب من كنوز
الاكاسرة والقذف في قلوب اهل الغرب والشرق من الرعب والمؤمنين
بعدهم من الاستيلاء على الكفرة الملعونين الى انقراض الزمان وما ادخله

لعله نظام للانكار

يكيب اخرج من نظائره والمراد

عليه وللمؤمنين من الثواب ما لا يعلم كنهه الا هو قلت ان اللام يفيد معنيين
التاكيد والحال وفي الايضاح اعني لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك
ربك فترضى قد يجرد لمعنى التاكيد لوجود حرف الاستقبال ونظيره واي نظير
اللام في افادة المعنيين ثم تجريده لاحدهما لمكان المنافي حرف التعريف في الله
فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله يريد به انه يفيد التعريف والتعويض
ثم يجرد ذلك الحرف في النداء للتعويض عن الهمزة مضمحلا اي ذاهبا عنه معنى
التعريف لمكان حرف النداء والا لزم الجمع بين اداتي التعريف وانه من اضمحل
الشيء اذا ذهب فلهذا اجيز نداؤه الاصل اجيز نداؤه لهذا لكن لما قدم الجار
والمجرور على الجزاء ميلا الى الاختصاص دخل الفاء عليه ليدل على شرط
مقدر واذا جاز ذلك اجيز نداؤه ولهذا منع الجمع اي مقارنا بان الجمع
بين حرف التعريف وحرف النداء ثم اذ لولا ذلك لما احتيج الى تجريده عن معنى
التعريف ولهذا اي لجواز ندائه بعد اضمحلال معنى التعريف بناء على امتناع
الاجتماع بين حرفي التعريف لان قطع همزته اي همزة حرف التعريف نحو
يا الله ليدل على زوال معنى التعريف لان زوال اللازم يدل على زوال الملزوم
يريد انه لما خلع عنه معنى التعريف بناء على الامتناع جعل في اللفظ ما يدل
على ذلك الخلع كما جعل في انفسهم اذا جعل علما ليدل على انه ليس باقيا على الاصل
فمعناه ان العطاء كائن واقع البتة وان تأخر لمصلحة فان قلت في كونه
لام الابتداء وهي لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه في دخوله على الفعل
قلت لا نسلم انه داخل على الفعل بل هو داخل على سوف وسوف داخل على الفعل
وذكر الكشاف اصله لانت سوف يعطيك حذف المبتدأ ودخل اللام
خبره ولئن سلم فصدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت

سوف

سوف يعطيك ربك او لهو **قوله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر**
فهو صيغة ساكنة الاخر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوائد في حج
نسب الفاعل المخاطب المفعول الغائب او المخاطب او المتكلم والفاعل الغائب او المتكلم وفيه
نزال او الامر او بحذف الزوائد معلوم انه على طريقة افعل من تفعل فليس مثل
بداخل في التعريف كما ظن وهذا اصطلاح بان امر الفاعل المخاطب اكثر مستعملا
من غيره قال الشارح اعلم ان صيغة الامر الحاضر تؤخذ من المستقبل
للفاعل المخاطب دون الماضي لما بينهما من التناسب في افادة الاستقبال الا لمخالفة
بين صيغتيهما وهذا ما قال صاحب الكشاف وهو الذي على طريقة المضارع
للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته فقوله صيغة الامر تؤخذ من المستقبل
اشارة الى حقيقة الامر وقوله لا مخالفة بين صيغتيهما اشارة الى تفسير
ما اشتمل عليه الحد فحقيقة هذه الصيغة عند الاصوليين والنحويين وان
كانت العبارة بالامر متعددة لان هذه الصيغة لا تكون ظاهرة
الا اللام بخلاف تلك الاكثر في الزوائد يعني لا مخالفة بينهما في شيء الا
في نزع الزوائد لانها امارة المضارع فلا بد من ازالتها فاذا اردت صيغة
المخاطب للفاعل ونزع عنها ثم بعد ذلك النزع ان كان ثانيه اي ثاني
المضارع وهو ما بعد حرف المضارع ساكنا تجتلب بالرفع والجزم همزة
الوصل بالنصب مفعول تجتلب ضرورة امتناع الابتداء بالساكن بدفعها لكان
تجتلب اليها مجازا من قبيل الاسناد الى السبب لا ينصبها على مفعول له لفقد
الشرط زيدت الهمزة لافتقارهم الى البدء بالمزيد واختصاصها بالمبدأ
في المخارج مضمومة ان كانت ضمة اصلية بعده لاستثقال الخروج من الكسر
الى الضم والا فمكسورة لان التوصل بها الى الابتداء بالساكن من طبيعة

الامر ينبغي ان لا تكون الا اشتقاقه من صيغة المضارع م

النفس في زيادة الهمزة المكسورة مناسبة لكلام الطبيعي فيكون كالسهل
واليسر من زيادة غيرها وان كان ثانية المضارع نحو كاترك تة على حاله
اى تركت المضارع على حاله الا كان عليه فصيغته ح تواتى صيغة المضارع
بحيث لا مخالفة بين صيغتيهما الا في نزع الزوائد ولم يذكر تسكين الاخر لانه سيذكر
في بيان الاختلاف فيه بين البصريين والكوفيين فتقول من تضرب اضرب ومن
تنصر انصر ومن تعلم اعلم ومن تعد عد ومن يجرب جرب ومن تجاذب جاذب
وهذا اى ما ذكرنا من استخراج صيغة المضارع ونزع الزوائد على الوجه الذي
مر معنى قوله اى قول المصنف في المتن وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة افعل
وذا في كذا اشارة الى اضرب اى كاضرب كل ما يشتق من مضارعه
لطلب الفعل من الفاعل المخاطب كاشتقاق افعل من تفعل وانما فسره بما
لاحتماله معنى آخر وهو ان يكون مشتقا لكن هذه المراد صيغة افعل ولا يجوز
ارادته والا يخرج كثير من الاوامر واحترز بقوله مشتقا عن نحو صه ومه
وبقوله على طريقة افعل عن نحو نزال فان قلت ما ذكرتم من الاصل في بيان
كيفية اخذ الامر منقوض بامر مزيد الثلاثي الرباعي من باب الافعال فان
ما بعد حرف المضارعة ساكن وبعد كسرة وهمزة مفتوحة مقطوعة اجاب
بقوله وانما قولهم من تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تاكرم
بالهمزة لكون ماضيه على اكرم لان حروف المضارع سوى حرف المضارعة
هي حروف الماضي بدليل جميع الافعال فوجب ان يكون الاصل كما ذكرنا
فجاؤا بالامر على الاصل المرفوض تفاديا اى احترازا وتحاميا من تفادى
فلان عن كذا اذا احترز عنه وتحاماه بذلك اى بمجى الامر على الاصل
المرفوض عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه اى بين الامر من المزيد

مثلا

مثلا لو قيل من تضرب اضرب بحذف الهمزة لم يعلم انه امر من تضرب الرباعي
او من تضرب الثلاثي فان قلت فلم حذفوا ما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله
وانما حذفوا الهمزة من المضارع من باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم وهو ثقيل جدا فان قلت اجتماع الهمزتين انما كان
في فعل المتكلم وحده فقط لزم ان لا يحذف في غيره لعدم اجتماعهما فيه فلم حذف
في غيره اجاب بقوله وحذفوا الهمزة من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد
وهو طريق مسلوك فيما بينهم الا ترى ان اتحاد الباب اولى من اختلافه
بل هو اى الاتحاد واجب عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين
اى مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء على السكون على ما سبق
اليه الاشارة في بحث المفتوح الآخر والاصل في البناء السكون لان الاحتياج الى ضده
ليدل على شيء ولا يدل في المبني على شيء يقتضيه فكان اولى بالمبني اذ هو اخف
فكان ينبغي ان لا يعدل عن هذين الاصلين الا ان يكون مقتضيه اما
المشابهة كما في الماضي والمضارع واما التقاء الساكنين او كون الكلمة على
حرف او غير ذلك قال الشارح وانما اعرب منها ما اعرب ضمير منها
راجع الى الافعال وما اعرب منها هو المضارع وانما بني على الحركة منها
ما بني على الحركة وهو الماضي لحصول المشابهة بينه اى بين ما اعرب وبني
على الحركة من الافعال وبين الاسماء كما سبقت الاشارة اليه و
لا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحرى ان يكون
الامر باقيا على اصل البناء الذي هو السكون الا ان يكون يقتضي العدول
عنه شيء مما ذكرنا ولان نحو نزال وتراك مبني لقيامه مقام الامر اجماعا
فلولا انه مبني لما بني ما ناب منابه والكوفيون على انه اى الامر مجزوم لان

الاصل في افعل لتفعل وهو معرب كقولهم في امر الغائب ليفعل وهو
معرب جعل مبنيا عليه لكونه معربا بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قراءة
النبي عليه الصلوة والسلام فبذلك فلتفرحوا وهذا دليل على ان الاصل فيه
ما ذكرنا اذ لولا ان اصله ذلك لما كان اللام واردا في قراءة النبي عم على هذه
الصيغة فالقياس فافرحوا وانما جاء على الاصل في قراءة النبي عم لانه عليه
السلام بعث الى الغائب والحاضر فجمع في امره ما يدل عليهما كذا قيل وانما خص
بالنبي عم هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه اراد به ان قراءة
يعقوب واسند رواية الى النبي عم ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه خلاف
قياس شاع ورد في العربية وباقي القراء يقرؤن من اختيار انفسهم
بالياء لانه على قياس العربية فحذفوا اللام منه جريا على السنتهم وطلب
التخفيف فيما كثر استعماله وامر الحاضر مما يكثر استعماله لما بينا ولهذا
لم يحذف في امر الغائب والمتكلم معلوما ومجهولا الا في موضع الضرورة
كما في قوله محمد تفد نفسك كل نفس خلافا للفراء حيث جوز حذفه كقوله
تع قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة لان اصله ليقيموا لا جواب
للامر لاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة وفيه ما فيه اذ يكفي في الشرط
توقف عليه الجزاء وان شاركه وغيره في الموقوفية عليه كما في توضأ تصح
صلوتك ثم لو حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك الحذف من وقوع اللبس
بينه اى بين الامر وبين المضارع ولا يحصل الفرق بسكون الاخر اذ
قد يجيء المضارع ساكن الاخر بلا جازم كقول اليوم اشرب غير مستحقب
اثما من الله ولا واغل فبقي الفاء ساكنة واجتلبت همزة الوصل وابتدأ
بها فثبت من هذا انه مقتطع من المضارع فالخلاف ههنا في ضعيف

بحذف الحركة لضرورة الشعر لم يكن ساكنا مع ان الامر خلافه

وفي سلخ

وفي سلخ اثم غير ... وهو اعراب الفعل عندهم بالاصالة لا بالمضارعة بناء
على ان ما يقتضي الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود في الفعل فان
قول واصحابنا ذكروا في جواب الكوفيين بان وجود علة وجود الاعراب
في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كان
العلة الموجبة اذ المتبادر عند الاطلاق ليس الاهي ثابتة حال كونها
سليمة من المعارضة فيما لم يتصل به نون جماعة النساء ونون التأكيد
او ثبوت العلة الموجبة ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على كثير
من المتصدين على درس هذا الكتاب فقال والاولى ان يقال فحتى كان
العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يعلم ان هذا
اولى منه وانما نشأ عنهم لجعلهم سليمة خبرا بعد خبر وما دام العلة
ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا فكان اى فما دام حرف
المضارعة ثابتا كان حكمها وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت الحكم وتحققه
الى ولان علة الاعراب وجود حرف المضارعة كان قوله تع اى كان الامر
في قوله تع فبذلك فلتفرحوا وامثاله من قوله عم في بعض مغازيه ولتأخذوا
مصافكم فلتقوموا مصافكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة والحكم
مبنيا بالاتفاق لعدم حرف المضارعة محذوفة في محل النزاع وهو الامر
فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا معناه فحذف حرف
المضارعة لانتفاء سبب الاعراب وهو المط وبهذا اخرج الجواب عن حمل
الامر على النهي في الاعراب وان اجابوا عن جوابنا هذا باعمال رب مضمر
واعمال ان ايضا كذلك واعمال الجازم في المضارع في جواب الامر فلنا
في المحل ولانه على المحذوف فكانه غير محذوف بخلاف اللام في الامر هذا الكلام

فحذف حرف المضارعة سبب لانتفاء العلة
وانتفاؤها علة لانتفاء الاعراب

جر ... تقدير ... واعمال ...

جوابًا عنهم الا بعد الجواب عن اصلهم والاولى في الجواب ان يقال ان
قياسه على الامر الغائب يوجب ان لا يحذف اللام ولو كان الحذف
لكثرة الاستعمال لما حذف فيما يقل استعماله قياسًا على حذف
النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اوال وحذف
الالف والنون في ام جباحا دون انعم بالا وحذف الهمزة في ويل امه
(جاز حذف النون في لم يكن لكثرة الاستعمال دون لم يصن لعدم الاستعمال لكن)
ويل اخته وايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الامر لامه فيكون مبنيا كالكلام
وليس كذلك نعم لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة كميم
الفاعل فلا يقدر كما لا يقدر **قوله الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم**
ولا فعل المعنى على ما ذكره المحصل الحرف ما لا يجوز الحديث عنه ولا به معنى
ولا يدخله السين وسوف وغيرهما من علامات الفعل قال الشارح
الحرف ما دل على معنى في غيره اى لا في نفسه والضمير المضاف اليه
لغير معاده اما اللفظ فمعناه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر
اليه او المعنى فالمراد انه غير تام في نفسه اى لا يحصل من اللفظ الا
بانضمام اخر اليه فالحاصل انه لا يستقل بمفهومية المعنى منه وبينه
الشارح بقوله وذلك اى دلالته على معنى في غيره لان الحروف
بأجمعها غير محققة بحروف الاضافة كاظل ووصل جمع وصلة
وهي السبب الذي يوصل الى المراد وروابط جمع رابطة وهي التي تربط
شيئا بشيء تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولولاها
لما تلاقت بخلافهما وتحقيقه ان المعنى قد يكون افراديا هو مدلول
اللفظ بانفراده وقد يكون تركيبيا يحصل من اللفظ عند التركيب
لكن يضاف اليه وان كان معناه عند الاطلاق الافرادي لا غير

فالمعنى التركيبي يشترك فيه انواع الكلمة في انه لا يحصل الا بانضمام
الغير اليه واما المعنى الافرادي فيختص الحرف من بينها بأن لا يحصل
بدون الانضمام بشرط الواضع في اول وضعه تنصيصا او دلالة
على ما يشهد به الاستقراء وهذا معنى قوله ولا عبرة لمفهوماتها
على الانفراد اى لا يحصل مفهوماتها من الفاظها بدون ضميمة معينة
لها او نحو بقوله الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط
بين الكلمتين نحو زيد كان في الدار وعلى هذا سائر الحروف جارة
او غيرها فالتوسط بين كلمتين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
فاعتبر في هذا فانه موضع اعتبار ربما اورد على ايضاحه ايراد على
صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال لا نسلم ان في وكذا غيره
من الحروف يدل على معنى لا يحصل على الانفراد بل لنا ان نقول ان في
قد يدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى الى الانتهاء وهذه
اى الاشتمال والاستعلاء والانتهاء كلها معان متصورة بانفسها
لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف اى في
وعلى والى تدل على المعاني المذكورة اى الاشتمال والاستعلاء والانتهاء
بنحو ما ذكرت متعلق بالمذكورة من ان في تدل على الاشتمال لا تدل
لفظا والمعنى اذ لا يفهم لقوله ولكن عند انضمامها اى انضمامها
بما يريد ان في يدل على الاشتمال لا على الانفراد بل عند انضمامها الى الاسماء
والافعال لفظا وتقديرا كنعم وبلى ويا زيد وقد ولا تدل عليها
دلالة الاستقلال بل مشروط بحسب الوضع في دلالتها على
معناها ذكر متعلقها اذ لا يصح الا بقال في واقع ولو كان

ولا دلالة على الاشتمال على طريقة الاستقلال لصح ذلك كما يقال
الاشتمال واقع بمعنى لفظ في ثم يدل على معنى الاشتمال على الاستقلال
لم يصح الاخبار عنه ولما كان لفظ الاشتمال يدل على معناه بالاستقلال
صح الاخبار عنه وعلى هذا اى وعلى حكم في سائر الحروف اى حكمه بهذا
اى ما ذكره الشارح من البيان معنى قوله اى الحرف في المتن والحروف اداة
بينهما المحكى عن الاسم والفعل لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وههنا شكوك لان
لا بد من التعرض لهما الاول انه يشكل بنحو ذو واى وبعض وفوق الى غير ذلك
مما لا يحصى لانه لم يجوز الواضع استعمالها الا متعلقا بها وعلى انها
عبر عن شيء وحده ولا دلالتها على معانيها الافرادية وان لم ينفع استعمالها لها
الا بذلك لامر عارض الا ترى ان ذو بمعنى صاحب وبعضهم عند الانفراد
لكن وضعه لغرض ما هو التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس
فهذا هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لا انه لم يدل على معناه لو ذكر بدونه
غاية ما في الباب انه لا يحصل الغرض من وضعه وهو لا يستلزم عدم
الدلالة او فرق ظاهر بين عدم فهم المعنى وعدم فائدة الوضع مع
الفهم قيل واشكل منه نحو على وعن والكاف في الاسمية اذ معناها في
في كلتا الحالتين واحد واجيب بوجوه الذي والى ذلك وان لم يقو هذا
التقرير فيه اجرا للبابين على ما علم من لغتهم فيهما وفيه تحكم وتحكم
اما الاول فلظهور ان معنى الكاف حرفا واسما في زيد كعمرو وجاء
الذى كعمرو واحد فالحكم بان الاول اسم والثاني حرف محال غير مستقيم
واما الثاني فلانا قاطعون بان ذكر المتعلق مشروط فيها بحسب
الاستعمال ولا دليل على ان ذلك في احدهما بحسب الوضع وفي الآخر بحسب

الاستعمال

الاستعمال وان اردت حقيقة الحال في ذلك فلنمكن هذه
المقدمة على ذكرك حتى يحصل لك الجواب عن كل ما ورد من صور النقض
وهي ان نظر الواضع في وضعه قد يكون الى خصوص اللفظ بخصوص المعنى
كما في الاعلام وقد يكون الى عموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به شخص
بعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون الى عموم اللفظ بخصوص
معناه بان يلاحظ امرا كليا يندرج فيه كثير من الالفاظ كصيغ المشتقات
وقد يكون الى اللفظ بخصوصه بان يضعه بملاحظة امر عام لافراده بخصوصياتها منها
حتى يكون الموضوع له تلك الخصوصيات على التفصيل لا الامر الكلي العام
والحاصل ان الواضع عين اللفظ لتلك الخصوصيات لكن بملاحظة ذلك
الامر الكلي العام كتعيين لفظ هذا لهذا الرجل ولهذا الفرس الى غير ذلك
بملاحظة امر كلي وهو مفهوم المشار اليه بالخصوص حتى اذا اريد به خصوصية
كان حقيقة ولا يراد به العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد واحد ما من المشار اليه
واذ تحققتها فنقول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة
كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب
اليه فالابتداء الذي للبصرة لا يتعين الا بالبصرة فما لم يذكر متعلقه لا يتحصل
فرد من ذلك النوع لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بالمنسوب اليه فيتعقل
بتعقله بخلاف الاسم فانه ليس وضعه للنسبة بخصوصها بل قد يكون له
لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة وقد يكون لنسبة لا
لا بخصوصها كالابتداء والفعل فانه لنسبة الحدث الى موضوع ما فعلا وعن
والكاف مرادا بها تلك علو وتجاوز وتشبيه مطلق عن غير ملاحظة
الخصوصيات اسما ومرادا بها تلك بخصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها

حروف فلا تحل بعض ذلك بالعلامات والخواص كما في سائر الاسماء
المشتركة فلا تحكم وثانيهما ان الحرف لا يكون محدثا ولا حديثا عنه
خبر فالمخبر عنه اما اسم او حرف وايا ما كان يكون كاذبا اما الاول فلان
الاسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه فيلزم التناقض واما الثاني فلتحديث
بانه لا يحدث عنه فبعض الحروف يحدث عنه وقد كان كل شيء من الحروف
يحدث عنه فيلزم التناقض الجواب عنه مسبوق بتمهيد مقدمة وهي
ان التحديث عن الحرف اما عن لفظه او عن معناه الاول جائز عنه بنفس
اللفظ مع ضميمة او بجزء اعتبارها او بغيره مثل من كلمة ولفظة من غير
مركبة والحرف مهمل والثاني لا يجوز اما ان يعبر عنه بلفظه او بغير لفظه
والامتناع في الثاني نحو معنى الحرف غير مقترن بالزمان والاول
اما ان يكون بلفظ ضميمة ولا امتناع فيه ايضا كقولك معنى من غير … معنى
الى اذا بمجرد لفظه وهو مهم واذا تمهد هذا فنقول المراد بالحرف لا يخبر عن
معناه بمجرد لفظه وهو مختار الشيخ الثاني قوله فبعض الحرف يحدث عنه
تناقض قلنا لا نسلم وانما يلزم لو كان المراد معنى الحرف معبر عنه
بمجرد لفظ الحرف لكن ليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف وعبر عنه بلفظ الاسم
وهو لفظ الحرف ولعلك تقول لو صح ما ذكرتم لصح من لا يحدث عنه
لان من حرف وكل حرف لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه فمن لا يحدث عن معناه
بمجرد لفظه لكن التالي باطل للتناقض لوجود التحديث عن معناه والاتكال
للمعنى … وهو باطل ولئن الحدث وقلت فليصدق معنى من لا يحدث
عنه بمجرد لفظه بل مع ضميمة الاسم فلا تناقض ولو قيل موضوع القضية
اسم من وجه وحرف من وجه فعدم التحديث من جهة الحرفية والتحديث

بعدم

بعدم التحديث من جهة الاسمية فلا نقض لكان احصر في اندفاع المنع
قوله واذ قد عرفت ان كلا اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة
اي الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فاعلم انه اي الشان اذا ائتلف
منها اي من هذه الانواع الثلثة اسمان او اسم وفعل وافادا
نسبيا اي المؤتلف من اسمين والمؤتلف من اسم وفعل كلاما
وجملة فكما ان كلا من هذه الثلثة لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد الدلالة
على ما يدل عليه مما ذكره فكذلك لا يكون كل واحد من هذين المؤتلفين
نوعا من الكلام الا بعد الائتلاف وحصول الصورة الوحدانية بين
الكلمتين لان الواحد لا يطلق على المتعدد ومن شان الجنس اطلاقه
على النوع فما دام متعددين لا يطلق عليها الكلام فدعت الضرورة الى
الائتلاف وجعله شرطا لكن غير مختص بكونهما ملفوظين فنعم زيد
في الجواب كلام والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه والجملة الشرطية
فاذن لا حاجة الى تخصيص الدعوى بالقول الجازم كما ظن قال الشارح
اعلم ان الكلام وهو في اللغة يطلق على قسمي الدوال الاربع الخطوط
الاشارات وما يفهم من حال الشيء مجازا او على الكليم كذلك وعلى ما
في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد او لم يفد
قيل مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق
حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في
النفساني وهو احد المذاهب قيل حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل وحقيقة
فيهما على مذهب بعض وعلى هذا الخطاب قال به ابن الحباز والخلاف في مصدريته
وعدمها مر في صدر الكتاب وفي الاصطلاح انما يطلق الكلام على ما يحسن السكوت

عليه من لفظ او قول او كلم لكن الاول ابعدها تنا ولا للمهمل و
الباقيان متماثلان في عدمه لكن لما كان القول واقعا في بعض المواضع
على الرأي والاعتبار لجاز استعمالا فكانه حقيقة دون الكلم فكان ببيان
ما بالكلم اولى وذلك اي كون الكلام ما يصح السكوت عليها لا يتأتى الا
بعد الاسناد تنبيها لما ذكرنا من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد
فالكلام ما يفيد من الكلم المؤتلفة على وجه الاسناد المستتبع على وجه حسن
السكوت عليه لكن الشارح اختصر كيلا يذهب الى الوهم اخذ المشترك
للفظي وقد اخذه ابن المالك حيث قال مسندا ومفيدا لان المفيد يطلق
بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى وعلى المفيد فائدة جديدة من غير ما يدل على
تعيين المراد فيختل تعريفه ولما كان بهذا التعريف لا يتضح الا بعد وضوح
معنى الاسناد عرفه فقال وهو اي الاسناد في عرفهم اي اصطلاح النحاة
فقيد به لانه في اللغة الاضافة من المسند او السائر بالكسر عبارة عن ضم
احدى الكلمتين الى الاخرى يتناول جميع الاقسام العقلية على وجه الافادة
التامة خرج به غير النوعين ولما كانت متعلقة بمعنيين بالاشتراك
اللفظي فسر الشارح اي على وجه يحسن السكوت عليه اي لا يبقى في الافادة
الى انضمام لفظ آخر منتظر لاجل افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به وقيل
هو الحكم المفيد فانه لما تامة باحد جزئيه على الجزء الآخر فاورد عليه الجملة الانشائية
واجيب بتعميم المراد لكن في بيانه خلل واجتنابه اورد عليه ابن مالك وقيل
هو تعليق خبر المخبر عنه وطلب بمطلوب منه فاورد عليه نحو بحث من الالفاظ
الانشائية والاعتذار عنه اعتبار اصل الوضع واختار الاسناد ليعم الانشا
فدخل تحت الكلام نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكلام سادا او غالط

وكلام رجلين والجملة الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم اخذ في تعريفه
قيودا لخروجها ولا حاجة وان اصطلحوا على سبب سموه فيها والا فاصطلاح
عبث وما بينوا سببا كلا مدفوع في الاسناد اي الاسناد المعرف لا مطلق الاسناد
ولان المعرف اذا اعيد معرفا كان عين الاول سيما بدليل قوله لا ينعقد بين
الفعلين لان الاسناد امر اضافي لا يتصور الا في بين المسند والمسند اليه
فلا بد ان يكون في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد بين
الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل اما لانه لا مسند اليه واما لان
العرض لا يقوم بالعرض ولا ينعقد ايضا بين حرفين ولا بين حرف وفعل
ولا بين حرف واسم لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال
وهي اي واما ولانه عند الجبار ها الى الاسم والفعل فلا يكون مسندا
او مسندا اليه فبقي الحرفين لا يوجد كلاما وبين حرف واسم لا يوجد ايضا
وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد النقض بالنداء لانه في تقدير الفعل
والايراد بانه لو كان في تقديره لاحتمل الصدق والكذب ولجاز ان يكون خطابا
مع ثالث لان الفعل المقدر كذلك مدفوع بمنع الملازمة بناء على ما يجب
اخبارا في بعض موارد الاستعمال وهو غير مستلزم لان يكون اخبارا
في جميع موارده لم لا يجوز ان يكون من الصيغ المشتركة في الاستعمال
الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات
والشخص الذات اعم من الشخص والفعل هو الدال على المعنى اي الحدث
والنسبة اي نسبة الحدث الى موضع فتعين الاول لان يكون مسندا
اليه والثاني ان يكون مسندا ويسند اليه بشرط ان يكون في احد هما معنى
الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون ما يدل على معنى النسبة والمراد باحد هما هو

حم

فان الاسناد الصحيح ينعقد بينهما لان كان الوجود
تام منهما اي الاسناد الصحيح ينعقد بين مسند ومسند اليه وكذا ينعقد
الاسناد الصحيح بين الاسمين لان الاسم وضع
[illegible]

المسند وليس في ابهامه فائدة تأ وهذا اي قولنا بشرط ان يكون في احدهما
معنى الفعل بمعنى قولهم ان الخبر لابد وان يكون فعلا او بمعنى فعل اراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي وبمعنى فعل ما اشتق منه فان قوض بقولهم زيد اخوك
اجاب بقوله وبعضهم اي صرحوا اي اوقعوا تشبيههم ونصر بحكمهم على ان
زيد اخوك في تأويل مواخيك وعمرو غلامك ماول بمملوكك فان الخبر
يكون بمعنى فعل قراحم بمعنى فعل بمعنى فعل تحقيقا او تأويلا وبيت باب التالبس
على ان ما اول بما بمعنى فعل جاز ان يكون من لفظه وان لا يكون وبدل عليه
تعلق الجار والمجرور بالخبر الجامد وارتفاع الاسم بالفاعلية وانتصاب
الحال بعده ولولا انه ماول بمشتق لما جاز ذلك كله وهذا هو المذهب
الصحيح الذي عليه الجمهور وروى الى الكسائي انه لم يؤول بمشتق واجاز تحمله
الضمير ورفع الاسم بعده بدون واستبعده البعض اطلاقه وحمل على ان
مراده الحكم بذلك في جامد عرف لمسماها انفكاك عنه من معنى فعل كالاقدام
والجزاء والقوة للاسد والحرارة والحمرة للنار والحق ان التقييد تأويل بالمشتق
فان المذكور اتفاقي لا اختلاف فيه ونقل صاحب البسيط هذا القول عن الكوفيين
وكذا ابن الحاجب حيث قال زعم الكوفيون ان كل خبر غير مشتق ماول
بمشتق ثم قال صاحب البسيط وهو قول لا دليل عليها وابن الحاجب
تعسف غير محتاج اليه من عدا اي من تحقيق مفهوم الكلام عرفت ان الكلام
يفتقر الى ثلث شرائط احدها التاليف تحقيقا كان او تقديرا
مثال الاول نحو زيد قائم ومثال الثاني اقوم فانه في تقدير انا اقوم والشريطة
الثانية كون التاليف من اسمين او من اسم وفعل كما مر التاليين المذكورين
والشريطة الثالثة كون ذلك التاليف الحقيقي او التقديري الكائنين

بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد على وجه التعداد او
الاضافة او التقييد اعني التوصيف او غير ذلك من التركيب المزجي نحو
غلام زيد بالتسكين فيهما ناظرا الى التركيب التعدادي او غلام زيد بجر زيد
ناظرا الى التركيب الاضافي او الرجل الذاهب ناظرا الى التركيب التقييدي
وبعلبك في التركيب المزجي وقوله اي قول المص في المتن اذا ائتلف
اشارة الى الشريطة الاولى وهي كون التاليف تحقيقا او تقديرا وقد
احترز المص به اي بهذا القيد عن افراد الكلم اي مفرداتها غير انضمام
احدها الى الاخرى وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة
الثانية وهي كون التاليف من اسمين او اسم وفعل وقد احترز به عن
الاقسام الاربعة المشار اليها وهي التاليف من حرفين والتاليف من فعلين
والتاليف من حرف وفعل والتاليف من اسم وحرف وقوله افادا اشارة
الى الشريطة الثالثة وهي كون التاليف على وجه الاسناد وقد احترز به عن
الاضافة والتعداد والتوصيف ونحوها فان كلا مما احترز عنه ليس
كلاما اعلم ان هذه التعريف يشتمل على العلل الاربع على ثلثة بالتصريح
المادية وهي الكلمتان اشار اليهما بقوله اسمان او اسم وفعل والصورية
وهي التاليف اشار اليها بقوله ائتلف والغائية وهي الافادة اشار اليها
بقوله افادا او على واحدة وهي الفاعلية وهي المولف بالدلالة الالتزا مية
دل عليها بقوله ائتلف لان كل مولف لابد له من مولف ثم لما اراد ان
يبين وجه اختيار الجملة اياه في التسمية وهو بحث آخر جعل عنوانه للبحث
الاول بمنزلة تراخي زمانه فاستعمل ثم فقال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما يطلق الكلام بالترادف بين النحويين يريد ان النحويين يسمون

ما انسلف من نوعي الكلمة على وجه الاسناد بالمعنى المذكور كلا ما كذلك سمى
بهذا المؤلف جملة على وجه الترادف بين النحويين ولا ابنا فيه تسميتهم بعض
ما عرض له عارض جملة دون كلام لان الكلام في الخالي عنه على ان عدم
اطلاق الكلام عليه بالمعنى المذكور في محل المنع وشرط الترادف الاتحاد في
المفهوم لا في الاستعمال فلا يرد وجود المخالفة في الاستعمال التي ذكرها
احدها كلام الله دون جملة الله وثانيها كلام صدق دون جملة صدق وجمع
الجمل دون الكلام الا ترى ان ورد مرادف ترك مع انه غير مستعمل
قوله والجمل اربع كذا قال الزمخشري والاصل الا يكون اثنين كما
اشتهر غاية في صدر البحث فاخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك
ذلك فقسموها الفعلية واسمية لكن المصرح الزمخشري الجعل
اعتبارين آخرين وجعلها قسمين آخرين لهما بيانه ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم افي كما
يسمونه بذلك الاسمية الاصلية الا فان تضمن الشرط لا يسمونها خبر شرطية
وان لزم الاضمار فظرفية قال الشارح قد عرفت ان الكلام والجملة لايتان
بدون الاسناد افرد الخبر بناء على ان الكلام والجملة في معنى واحد فنقول
في دليل الحصار جملة في الاقسام الاربعة ان المسند والمسند اليه اما
ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما في مجموعهما او
بالرفع بالعطف على يسلبهما الا على لم يعرض على ان ان المخففة لا بالنصب
عطفا اليه على ان ان هي الناصبة فمن قال بهما فقد توهم وتعسف
الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك السالب فالثاني اي الكلام الذي
عرض المسند والمسند اليه فيه ما سلب عنهما صلاحية السكوت

عليهما

عليهما هو الجملة الشرطية نحو ان يأتني زيد اكرمه فان ان الشرطية عرضت
ليأتني زيد وسلبت عنهما صلاحية السكوت عليهما واخرجتهما الى جملة اخرى
وهي اكرمه والاول اي ما لم يعرض لهما ذلك العارض لا يخلو اما ان لا يكون المسند
مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون المسند مؤخرا عنه
اي عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا فالثاني وهو ما يكون المسند
فيه مؤخرا عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم
في المؤخر لفظا او قائم زيد في المؤخر تقديرا فان قائم وان كان مقدما لفظا
فهو مؤخر تقديرا والاول اي ما لا يكون كذلك لا لفظا ولا تقديرا لا يخلو
اما ان لا يكون المسند ظرفا او ما جرى مجراه اولا فالثاني اي ما لا يكون
المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا ولم يكن المسند ظرفا
وما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذلك المسند فيه فعلا او اسما او
اسم فعل مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني نحو اقائم الزيدان ومثال
الثالث نحو هيهات الامر ونحو ذلك من نصر زيد وما قائم الزيدان ومثال
زيد وعمرو عند الشارح والاول اي ما لم يعرض له عارض مذكور ولم يكن المسند
مؤخرا عن المسند اليه وكان المسند ظرفا او ما جرى مجراه هو الجملة
الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر او عمرو مثالين الاول للجاري مجرى الظرف
والثاني للظرف اعلم ان دليل الحصر مشتمل على التقسيم والتعريف باعتبار
الذات والمفهوم فلما كان اعتبار الشارح في دليل الحصر هكذا جاء بالطرق
خلاف ترتيب المتن فقدم الشرطية ثم الاسمية ثم الفعلية على الظرفية
وخلاف ترتيبه في لبابه ولكن خالف الطريقة المسلوكة في امر التقسيم
وليس لها جهة حسن ولعل ذلك اهتمام بشأن الجملة الفعلية حيث

خالف غيره من النحاة في ذلك حيث جعل اقائم الزيدان وجوابات
من جملة الفعلية هذا غاية ما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال
انما انحصرت في الاربع لانه ان كان في اولها ظرف او ما جرى مجراه كانت
ظرفية والا فان كان في اولها اداة شرط كانت شرطية والا فان كان جميعها
تقديم المسند على المسند اليه لفظا او تقديرا كانت فعلية والا فاسمية
فالظرفية وجودية محضة والاسمية عدمية محضة والشرطية والفعلية وجودية
وعدمية فقدمت الظرفية واخرت الاسمية وتوسطت الشرطية والفعلية
والشرطية اقل عدما فلذلك قدمت على الفعلية هذا بحسب التعريف واما بحسب
التقسيم فقدم الفعلية لان المسند فيها فعل اما لفظا واما تقديرا واما معنى
وهو اصل في الاسناد والاصل في المسند اليه الفاعل وقدم الاسمية لانها
بمنزلة الجزء من الشرطية وقدم المصنف الظرفية على اعتبار لانها بسيطة في عدم
الاحتياج والشارح في الباب الشرطية على اعتبار تحقق صورة الجملة فيها لفظا
واما في الظرفية فتقديرا وقد يكون بمعزل فتحقق صورة الجملة في الشرطية اظهر
فلها اعتباران اعتبار يوجب التقديم فاخذه المصنف فقدم واعتبار يوجب
التاخير فاخذه الشارح فاخر فان قلت هذا مناقشة في المثال تقريره ان
هذا المثال للظرفية ليس بمستقيم اذ قولهم عندي مال جملة اسمية لان
ارتفاع مال بالابتداء وتاخيره للتنكير والظرف المقدم عليه اعني عندي مرفوع
المحل على الخبرية فكيف عدها اي المصنف الضمير المنصوب لعندي مال على تاويل
الجملة جملة ظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان الظرف
المستقر اعني الساد مسد الفعل بتقديره وفي لفظ من قال الظرف المستقر سمي
لانه معمول المستقر والبين بل لكونه سادا مسد الفعل فكانه استقر في موضعه

والمراد

المراد من الفعل اما فعل اعم مطلقا او فعل مطلق مطلقا ولا بد ان يكون
العامل مذكورا نحو فلما رآه مستقرا عنده لا لان الاستقرار ههنا
بمعنى الكون وثم بمعنى السكون بعد الحركة اذ الاستقرار جعل بمعنى
الكون اراده لا من اللغة ولا من الاصطلاح غايته انه يناسبه بل لان
ذلك ليس على سبيل الوجوب بل اذا حذف سد مسده واعطى
حكمه والا فلا وبكل تقدير فاللغو خلافه وقيل المراد من الظرف المستقر
ما يكون جزءا من الكلام اي يكون له محل من الاعراب واللغو خلافه وهو
ظ لا يخفى جريان من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ
والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي حال
ما يكون كل منها ثابتا قبلا او اعتمد على احدها انما في اي المعتمد عليه بحل
جوازا في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وهو الرفع وفي قال ان
الظرف المستقر ههنا اي في صورة الاعتماد لنيابته عن الفعل عمل عمله
لا سيما وقد اعتضد اي قوي بالاعتماد وفي بعض النسخ ذلك وذلك
بيان الاعتماد بالمثال نحو قولك في الاعتماد على المبتدأ زيد في داره عمرو
فان في داره ظرف مستقر وقع خبرا لزيد فيقوى به فرفع عمرا بالفاعلية
كما رفعه حصول النائب عنه الظرف وفي الاعتماد على الموصول جاء الذي في الدار
اخوه فان في الدار ظرف مستقر وقع صلة للموصول فقوى به فعمل في اخوه
عمل ما ناب عنه وهو الرفع وفي الاعتماد على الموصوف مررت برجل معه
كتاب فان معه ظرف مستقر في محل الصفة لرجل فيقوى به على عمل الرفع في كتاب
وفي الاعتماد على ذي الحال لقيت زيدا وعليه جبة وشي فان عليه ظرف
مستقر وقع حالا عن زيد فاعتمد عليه وبه يقوى على عمل الرفع في جبة وشي

وفي الاعتماد على حرف الاستفهام افي الدار اخوك فان اخوك مرفوع
بفي الدار لاعتماده على همزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها
ابوك فان فيها عاملا اعتمد على حرف النفي وهو ما اعتمد على رفع ابوك بالفا علية
وجه الاعتضاد اما في الاول فلان المبتدا يقتضي الحكم عليه بشيء واصله
في الفعل فيريد كانه فعل ويتبع راجحه واما في الثاني فلانه يقتضي الموصول
ان يكون صلته جملة مشتملة على حكم معلوم واما في الثالث والرابع
فكما في المبتدا واما في الخامس فلان الاستفهام من شانه ان يكون
من الاحكام واما في السادس فلان النفي يتعلق بها لا بالذات واما الاول
وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كان قبل الاسم
الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث اي مصدرا او غير مصدر
والثاني اي الظرف الغير المعتمد على شيء قبل الواقع بعده غير حدث لا يعمل
في الاسم المظهر بعده الكائن غير حدث عند اصحابنا بل ارتفاعه اي ارتفاع
ذلك الاسم المظهر بالابتداء والظرف المقدم عليه متحمل لضمير وهو اي الظرف
المقدم عليه مع ما تضمنه الظرف من الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك المبتدا
نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف
المقدم عليه وهو عندي ضمير له وهو اي الظرف مع الضمير اي ذلك الضمير
واقع خبرا له اي لمال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده اي بعد الظرف
الغير المعتمد عليه بالفاعلية حال كونه مثلا اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية
اذا اعتمد اي الظرف على شيء فانهم لا يشترطون لعمل اي العمل الظرف
الاعتماد على شيء قبله كما لا يشترطونه اي الاعتماد لاعمال اسمي الفاعل و
والمفعول ووافقهم اي الكوفيين الاخفش منا في المستقبل اعني [illegible]

الظرف

الظرف هذه المسئلة وفي اعمال الصفات عند المسئلة الاولى من غير اعتماد
متعلق باعمال وهذا اي ما ذكر من ان الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم
الظاهر بعده وانما يعمل عند الكوفيين والاخفش منا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف
غير حدث فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه
وانما جعله الظرف في محل النصب على الحال اي كونه غير معتمد على شيء قبل الاسم
كان اي شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل بخلاف
ما كان جامدا سواء كان ذلك الحدث لفظا او تقديرا وذلك اي بيان وقوع
الحدث بعده قولك يوم الجمعة الخروج واما ذلك الوقوف في الحدث لفظا
فان الخروج حدث وقع فاعلا اليوم الجمعة والوقوف ايضا لاما لك [illegible]
اي من وقوع الحدث بعد الظرف الغير المعتمد قوله تعالى ومن اياته انك ترى
الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم
السماء اذ التقدير قيام السماء في الحدث معنى ولو افصلا ما قبل فتقدير الحدوث
في الاول بواسطة ان المثقلة وفي الثاني بواسطة ان المخففة وعند
الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد يريد ان الظرف
على شيء منهما لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا او غير حدث فارتفاع هذه الاسما
في الخروج والوقوف ورؤيتك وقيام السماء عنده اي عند الخليل بالابتدا
لا بالظرف وهو اي ما ذهب اليه الخليل من ارتفاعه بالابتداء اقرب الى القياس
مما ذهب اليه سيبويه وطائفة من تقليل الاقسام وهو اقرب الى الضبط ولان
الابتداء عامل باتفاق المحققين والاقل الابتداء عاملا على الاتفاق كان فيه
اختلاف كثيرة ستقف عليها في بابه ان شاء الله تعالى وان لم يتحقق عند الاكثر
تقول قولهم عندي مال جعلوا ظرفية عند الكوفيين والاخفش [illegible]

ان الظرف يعمل فيما بعده وان لم يعتمد وعند البصريين جملة اسمية الآن الخبر
الظرف وهو عندي مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه مناولا
بالفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل وهو مذهب من قال ان المقدر
اسم فاعل وهو مختار ابن مالك بناء على ان اصل الخبر الافراد وان تقدير الاسم
صالح لجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل فانه قد يكون موضع يكون تقدير الفعل
ممتنعا نحو اما عندك فزيد وجئت فاذا عندك زيد واورد ولولا على ان الفعل
مقدر بقوله بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون
الا جملة والظرف لا يكون جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل ويلزم من هذا
ان يكون متعلق الظرف في محل النزاع الفعل لان تعلقه بالفعل المتعلق به
في نفس الام والاصل ان لا يشترطوا في الصلة خلاف ما في نفس الام فان
يكون متعلقا به في محل النزاع وعلى كلا المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين الاستشهاد به اي بقوله عندي مال للجملة الظرفية صحيح لان المجموع
اي عندي مال على مذهب الكوفيين او الجملة الثانية اي عنده على مذهب البصريين
لانه ثاني في الرتبة وان كان اولا في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة اعلم
ان كلام الشارح ههنا يدل على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين
لان عندي عندهم متعلق باسم الفاعل فاذا كان عندي جملة يكون اسم الفاعل
مع فاعله جملة لان جملية الاول مرتبة على جملية الثانية وقد صرح نع قال
قريب انه مع الضمير ليس بجملة ولعل هذا الا تكلف قوله وكل منها
تقوم مقام المفرد ولكن في اعرابه محلا قال الشارح المحقق ان الجملة كثيرا
ما تقوم مقام المفرد اما للحاجة او لتوسيع العبارة في النظم والنثر
او لغير ذلك من الفوائد التي يتكفل لبيانها علم المعاني فيقدر في محلها اعراب

المفرد

المفرد التي هي مقامه الخبر المنفصل للجملة والمتصل للمفرد وهو لكي
تقدير اعرابه في محلها المعنى بالتشديد بمعنى المراد من قوله الى قول المحقق فتنبه
اعرابه محلا وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابه في محلها بحكم الاستقراء
في ستة مواضع احدها المبتدا وذلك نحو زيد ذهب اخوه فزيد مبتدا او
ذهب اخوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية على معنى انه لو وقع موقعها ما
يظهر فيه الاعراب لرفع وقدمها على الجملة الاسمية لانها اول على الاسناد الذي
باعتبار يكون الجملة جملة وزيد ابوه ذاهب فزيد مبتدا اول وابوه مرفوع
بالواو مبتدا ثاني وذاهب مرفوع على انه خبر مبتدا ثاني والمبتدا الثاني
مع خبره جملة اسمية محلها الرفع على المعنى المذكور على الخبرية للمبتدا الاول
وقدمها على الجملة الشرطية لانها منها بمنزلة المفرد من المركب وبكر ان تعطه
يشكرك فان بكر مبتدا والمجموع من حرف الشرط وفعله وجوابه جملة شرطية
في محل الرفع على الخبرية له على ما ذكرنا من المعنى وقدمها على الظرفية لانها جملة
بلا خلاف بخلاف الظرفية كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى وخالد في الدار
فان خالد مبتدا وفي الدار محله الرفع على الخبرية له على المعنى المذكور فقولنا
في الدار جملة عند اصحابنا البصريين لتقديره استقر بناء على ما ذكرنا آنفا من الدليل
وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم
وانه اي مستقر وهو اسم فاعل مع ضمير المستكن فيه راجع الى خالد ليس
بجملة على ما سيجيء ولكنه في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها اي ثاني
المواضع الستة الخبر في باب ان وهو يشتمل على الحروف الستة ان وان و
كان ولكن ولعل وليت فاعتبر الشارح في ايقاع الجمل الاربع اخبارها
على سبيل الانموذج مناسبة لعليته فاورد الجملة الفعلية في ان نحو ان

زيد اذهب ابوه فزيد اسم ان وذهب ابوه جملة فعلية مرفوعة المحل على
الخبرية لها على ما هو وانما مثل بتقديم الجملة الفعلية على غيرها واوردها ايضا في ان
المفتوحة نحو ان عمرا قد ذهب اخوه فان عمرا اسم ان وقد ذهب اخوه
بلغني
جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية لها وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع
على الفاعلية لبلغني انما ايراد ان لا فرق بينهما في افادة التاكيد والتحقيق
واورد الجملة الاسمية في خبر كان نحو كان عمرا غلامه اسد اما على وايه على كون
كان من المزال فان التقدير في كان زيد الاسد ان زيد كالاسد واورد
الجملة الفعلية في خبر لكن نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئني لان لا يجئ الا بين
كلامين مختلفين نفيا واثباتا لا يكونان الا في الحكم الثابت على التحقيق
في النفي واورد الجملة الشرطية في خبر ليت نحو ليت زيدا ان تاته يكرمك
فان زيدا اسم ليت ان تاته يكرمك المجموع جملة شرطية في محل الرفع على
الخبرية لليت لان بين التمني والشرط مناسبة ظاهرة او على انه من ابوابه
فينبغي الجملة الظرفية فلذا اوردها خبرا للعل فقال ولعل زيدا في الدار
فان زيدا اسم لعل وفي الدار خبرها **وثالثها** اي ثالث مواضع الستة
الخبر في باب كان واخواتها نحو كان زيد قام ابوه في الجملة الفعلية
او كان زيد ابوه قائم في الجملة الاسمية او كان زيد ان تعطه يشكرك
في الجملة الشرطية او كان زيد امامك في الجملة الظرفية فهذه الجمل منصوبة
المحل على الخبرية لكان وقس عليه غيره من باب كان **ورابعها** اي
رابع المواضع الستة المفعول الثاني وهكذا في باب حسبت نحو حسبت
زيدا قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او امامك وهذا
معنى قوله على قياس ما تقدم فهذه الجمل منصوبة المحل على انها مفعول ثان

لحسبت

لحسبت وحكم هذه الثلثة اي الخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب
حسبت حكم خبر المبتدا لانها في الاصل خبر المبتدا ثم ادخل عليها هذه العوامل
بخلاف صفة النكرة لانها لا يكون خبرا للمبتدا والجملة الحالية لان العامل الداخل
عليها ليس من العوامل الداخلة على المبتدا والخبر **وخامسها** اي خامس المواضع
الستة صفة النكرة نحو مررت برجل الحسن كرمه في الجملة الفعلية او مررت
برجل ابوه كريم في الجملة الاسمية او مررت برجل ان تزره يحبك حسنة في الجملة
الشرطية او مررت برجل في حسبة في الجملة الظرفية فهذه الجمل في محل الجر على الوصفية
برجل وهو نكرة وانما وسم الموضع الخامس بصفة النكرة اذ الجملة لا تقع صفة
الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة
لكونها خبرا اشياعها لانه ليس فيها ما يجعلها من المعارف كالفعل ولان صفتها
باعتبار الحكم ولهذا اذا اسبك منها المفرد سبك من الحكم لا من الاسم وهو
في المعنى نكرة والا فالتنكير والتعريف من خواص الاسم فيكون نكرة واذا كان
نكرة فموصوفها لا يكون الا نكرة لما ذكرنا من وجوب التطابق بينهما **وسادسها**
اي سادس المواضع الستة الحال كما سيجيء بيان ماهيتها وتمام احكامها في بحث
الثاني ان شاء الله تعالى لكن الشارح تعرض هنا ببعض احكامها المتعلقة بهذه
المواضع فمهد لها مقدمات الاولى قوله **اعلم اولا ان الحال لاستغنائها عن صاحبها**
عنها اي صاحب الحال عن الحال فما ثبت الحكم لان الحال يؤتى بها غالبا و
لتعيين جهة في حال دون حال اي لعدم تقررها بان ثبت له في حال دون حال
وجنسها فضلة بعد تمام الكلام بدونها بحيث لم تثبت لها ان يكون ركنا من الكلام
الاصلي ابدا لم تتحد اي الحال بصاحبها ذلك الاتحاد الذي بين المبتدا والخبر وبين
الصفة والموصوف هذا مع فاعل جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لان وقوله

واستغنا صاحبها بخلاف المعطوفات تقليل القول لم تتحد فدم ليكون الاستوار او وقع في النفس وذلك الاتحاد بخلاف المطلق واذا لم تتحد الحال بصاحبها كما تتحد الصفة بالموصوف والخبر بالمبتدا فاقتضت الحال لذلك اى لعدم الاتحاد المذكور ان تؤكد وتشبه اى عرو الاشتباك اى الاختلاط بينها اى بين الحال وصاحبها فالجوهر ى الكشبي عرى الشجر بزيد معقد يشبه ربط وذلك اى اقتضاء زيادة ربط عند كونها جملة او رد بهذا الكلام لازالة وهم يورد وهو ان ما ذكرتم يقتضي زيادة الربط في احوالها جملة كانت او مفردا فاذا اجاب بان ذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا في المفرد على نسبة وتعلق هناك اى في المفرد معنوي لم يفتقر الا تكلف تعلق آخر اى تعلق لفظي بزيادة ما يدل على الربط لفظا وتحقيقه ان علامة يستدل بها على ثبوت وصف في الحال مقتضي لما يستعرف ان تعلق العامل او ما يشبهه بالاسم المتمكن بوجه يثبت ما يقتضي الاعراب وهو كونه مفعولا لبس للتحقيق فمن يستدل نصب علامة ظاهرة يستدل بها عليه فظهر ان النصب هنا يستشعر من غير احتياج الى امر آخر بان بينهما نسبة وتعلقا معنويا لانه يتم به الغرض فلا حاجة زيادة الرابطة بخلاف المفرد من ما يدل على التعلق المعنوي فيها فافترق والثانية قوله ثم ان بالفتح عطف على ان الاولى اى ثم اعلم ان للحال اصلا واسلوبا و منهجا في الاستعمال ملحوظا اى ظاهرا استعمالها من اللحب وهو الطريق الواضح يقال لحب اذا مر مرورا مستقيما والفرق بين الاصل والنهج ان الاصل مدلول الدليل والنهج مدلول استعمال العرب واما الاسلوب والنهج فهما واحد فذكر الاسلوب لرعاية السجع اما الاصل فهو

ان تكون صفة منتقلة اى من شانها الانتقال من الوجود الى العدم والدالة على الحدوث والتجدد كاسم الفاعل والمفعول فيمتنع جاء زيد طويلا لان الطول صفة غير منتقلة وكذا قصيرا او اسود والا بتاويل التخصيص لفظة تعال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطا الحاصل بنفي الحال واثباته والواقع خلافه نحو جاء او ما جاء القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يارب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند السموع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني اجعل الله شاهدا على كلامي انه حق واستثنائي صدق واصله يا الله ام اى اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فصل اللام عوضا عنه و اتصل به فصار اللهم الا اذا قصد بها امر ليس له الانتقال كما في الحال المؤكدة فان اثباتها اما للدلالة على رقة وشفقة لازمة نحو زيد ابوك عطوفا فان عطوفا حال مؤكدة او الاشتهار بالخصلة التي دلت عليها الحال وهي اما ذو كنحو انا حاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تحقير نحو انا المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء والعامل فيها محذوف حذفا لازما مقدرا بعد جري الجملة الاسمية فتقدير المثال المذكور زيد ابوك احقه عطوفا وكذا الكلام في غيره واذا كان اصل الحال ما ذكرنا فلا نحو خذ كما على صيغة المجهول وان كان من باب الانفعال الذي يلزمه اللازم لتعديته بالباء التي هي مع مجرورها محل الرفع على الفاعلية لذلك فليس بصحيح عن ذلك الاعتبار نا الا بتاويل يرد ها الى الاصل كما في الصفات الثابتة نحو جاء زيد اسود على تاويل في الصفات الثابتة بان ما كان اسود وابيض ثم صار لعرض لو عرض فيكون كالصفة الغير الثابتة في انه لم يكن ثم حدث في الاسماء الجامدة الواقعة

حالاً عن تأويلها بالمشتقات نحو بينته باباً باباً على تأويل مبوباً والرابع
الضمير في الحال المؤكدة ... وقيل يرد حالاً الا ان يكون صفة منتقلة ثبوت وان كان
ممكناً الا انه مرجوح واما النهج في الاستعمال فهو ان تستعمل مثبتاً
لفظاً بدون حرف نفي فلا يمتنع وقوع الصفة الدالة على النفي حالاً اذ ذاك
لان الغرض من الحال ان يعرف السامع الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول
فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكب اللهم الا في الالفاظ العامية اي الجهال و
وكلام المولدين من العرب الذين ولدوا في العجم وبالعكس بل يقال جاءني غير
راكب والثالث قوله ثم ان بفتح اللام ايضاً عطفاً على ان الاولى اي ثم
اعلم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت ساق هذا الاصل والنهج
اي بان كانت صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد وعارية عن حرف النفي
جرت مجرى المفرد في الاستغناء بها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف
ما اذا انحرفت عن هذا الطريق اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما فانها اي
تلك الجملة الحالية المنحرفة عن هذا الطريق بتوسط ما يدل على الربط بينها
اي الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير خبر ان وبه يتعلق الجار والمجرور قوله
بتوسط واذا تمهد هذا اي ما ذكرنا من المقدمات الثلث فنقول اما الجملة
الاسمية اذا وقعت حالاً فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي راجع
اليها باو بل الرابطة الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع وكون العطف مسلوباً
عنها لا يخرجها عن كونها رابطة بين الحال وصاحبها كالفاء بين الشرط والجزاء لكونها
منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام
اي في جميع احوالها من حيث هي هي فلا يكون احترازاً عن شيء وان كان بمعنى
في الامر الغالب يكون احترازاً عن الجملة الاسمية التي خبرها فعل او اسم فاعل والحق

الاول لانها في جميع احوالها متلبسة بمعنى الثبوت والدوام سواء كان خبرها
فعلاً او اسم فاعل او غيرهما غاية ما في الباب ان الدوام في الجملة الاسمية
التي خبرها غير فعل او اسم فاعل اكثر في الجملة الاسمية التي خبرها احدهما نحو
جاءني زيد وغلامه راجل وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده
على بدئه استغناء عنها بالضمير وقد قالوا فاه الى في على الحال بمعنى مشافهاً
على انه فاه اسم نائب عن مشافهة بمعناه عند اكثر اصحابنا واما الكوفيون
فهم ينصبون باضمار جاعلاً او ملاصقاً كانه قيل كلمته جاعلاً فاه الى في
وعوده مبتدأ وعلى بدئه خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل النصب
على الحال بدون الواو وقد روي منصوباً اما على المفعول به على ان رجع كما
يجيء لازماً يجيء متعدياً نحو لئن رجعك الله الى طائفة منهم على ما قال الاساني
في الاسرار او على الظرفية على معنى رجع في الطريق الذي جاء منه على ما قيل
ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل اي ظلمته ما آب اي رجع عامر اسم
رجل الى جعفر اسم رجل ايضاً سرباله اي قميصه لم يمزق سربال
مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبره والمجموع جملة اسمية وقعت حالاً
بلا واو وعدم تمزيق السربال كناية عن العطب لان من يعطب يمزق قميصه
المعنى ولولا ظلام الليل الذي يمنع الناظر عن النظر واخفى للخصم المحارب
من البصر ما آب عامر الى جعفر ولا رجع طرفه الى النظر والحال انه لم يمزق
سرباله في معارك الحرب ولم يكدر حاله بانواع العطب والضرب هذا ما
ذهب اليه صاحب الكشاف وهو محكي عن الفراء اما مذهب الجمهور فهو ان
انفراد الضمير في الجملة الاسمية ليس بشاذ بل هو كثير فصيح بل هو في الموضع
واجب وذلك اذا عطفت على حال كعقلا نبع ادنهم قائمون وقال ابن مالك

عندى ان انفراد الضمير اقيس من انفراد الواو الا ترى انه يوجد في شبهها وهما الخبر والنعت وقيل اذا كان الخبر في الجملة الاسمية اسما مشتقا متقدما
لا يجوز دخول الواو عليه وان تأخر جاز وهو مذهب ثالث لابي الحسن
الاخفش وعلى هذا المنوال المستقر الحكم وهو ان الحال جملة اسمية
اذا كانت الجملة الاسمية الحالية منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو
اضرابا عن قولنا وعلى هذا الحكم اذا كانت منفية اى لم يكن ما ذكر بل الحكم
ان الواو ههنا لا تخرجها عن اصل الحال لانها اسمية ولا عن كثيرها في الاستعمال
جميعا لانها منفية او جب خبر دخول الواو والمفضل عليه محذوف اى من الواو
في الجملة الاسمية المثبتة اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة
فيه فان لا شبهة فيه جملة اسمية منفية وقعت حالا مؤكدة لان الحق
هو الامر الثابت الذى لا يسوغ انكاره فلا يكون فيه شبهة ومنه قوله
تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه وهو ان لا ريب حال مؤكدة
لان معنى ذلك الكتاب ذلك الكتاب الكامل وكماله بانه لا شبهة فيه وفي بقية
الوجوه الا لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك وانه جملة مستأنفة لا محل لها من
الاعراب والاولى الا قول الم ذلك الكتاب هدى للمتقين جمل اربع متناسقة
تقرر اللاحقة منها السابقة ولذلك لم يعطف واحدة منها فالم جملة دلت
على ان المتحدى به هو المؤلف من جنس الحروف التى يركبون كلامهم منها
وذلك الكتاب جملة ثانية مقررة لجهة التحدى بانه الكتاب المنعوت بغاية
الكمال ولا ريب فيه جملة ثالثة مقررة لذلك الكمال بنفي الريب عنه
لانه لا كمال اعلى مما للحق واليقين وهدى للمتقين مما يقدر له مبتدأ جملة
رابعة اكدت كونه حقا لا يحوم حوله الشك وكل واحدة منها تستتبع

ما يليها استتباع الدليل بالمدلول بيانه انه نبه اولا على اعجاز
المتحدى به من حيث انه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته استنتج
منه انه الكتاب البالغ حد الكمال واستلزم ذلك ان لا تتشبث الريب
باطرافه ولا يجال اذ لا انقص مما يعترن به الشك والريب ولا ادنى مما
يتوجه اليه العيب ولما كان كذلك كان لا محالة هدى للمتقين فمهنا
اى في الحال المؤكدة المنفية لا يسوغ ان يتوسط الواو لكون الحال
تامة التعلق بصاحبها بل حيث المؤكدة لجاء في المعنى لان الحال المؤكدة
عبارة عن حال لزمت وفهمت من فحوى الكلام لو سكت عنها وذكرت
لتحقيق الجملة ونفي الشك قال ابن الحاجب الحال يتضمن معناها خبر
في الجملة الاسمية هو صاحبها في الحقيقة فتخلل الفاصل ههنا اى في الحال
المؤكدة كتخلله اى كتخلل الفاصل بين الشيء وحدها اى قشرها
وهذا مثل يضرب في تخلل اجنبي بين المتحدين غاية الاتحاد ففيه اشارة
الى غاية القرب بين الحال وصاحبها ههنا واما الجملة الفعلية الواقعة
حالا فلا يخلو من ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا ولم يقل او امرا
اذ الامر لا يتأتى وقوعه في هذا الموضع اى موقع الحال لكونه طلبا غير ثابت
في نفسه فالحال خبر لقول ان يكون ثابتا للخبر وهو ذو الحال خلافا للفراء
نحو تركت عبد الله قم اليه او غير الله وقول ابي الدرداء وجدت الناس
اخبر تقله ومن لم يجوزه باول بما لا يكون اخبارا وهو مقولا فيه فان
كان فعلها مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان
مثبتا فهو وارد على اصل الحال لدلالته على الحدث والزمان والتجدد ولهذا
لا اثباته فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تقاد الجنائب جيء جنيبة وهي الدابة

الى تعادى ولا ركب بين يديه فان تعادى الجنائب جملة فعلية فعلها
مضارع مثبت وقعت حالا من الامير بدون الواو وجوبا لانه بمنزلة
الحال المفردة التى دخول الواو عليها كتخلل الفاصل بين الشيء وحاله
كما سبق ولذلك وجب تاويل ما وقع حالا بالواو بما يخرجه الى الاسمية
كقولهم قمت واصك عينه حكاه الاصمعى وقوله فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا على الاصح الا اذا قصد اعتبار الطبيعة كما قال الشيخ
عبد القاهر فيه ان الواو ليس للحال بل للعطف فان الاصل صككت
فعدل الى المضارع حكاية للحال الماضية وقيل الاول شاذ والثانى
ضرورة اولبين بالمجئ مثله فى التنزيل كقوله تع لم تؤذونني وقد تعلمون
انى رسول الله اى وانتم تعلمون ولم يوجب ابن مالك الفراء
على الواو اذا صدر بقد وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران الواو
وتركه لورودهما اى لورود الفعل المضارع الواقع حالا على الاصل
للحال لدلالته على الحدوث والتجدد الدالين على الانتقال دون نتيجة فى
الاستعمال لعدم استعماله فى الكلام مثبتا واذا لم يوجد جرى به
عليها فلا يجب فيه الواو نحو جاء زيد لا يركب بدون الواو او ولا يركب
بالواو وقوله تع وما لنا لا نؤمن بالله وما لا اجد الذى يخطر نحو
قول الشاعر مضوا لا يريدون الرواح وغالهم وقول آخر ولو ان
قوما لارتفاع قبيلة دخول السماء دخلناها لا نحجب وقوله تع فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف وقول الشاعر صفا فى مصعب وبنو الله قال
احد عنهم لا احد اقاذوا من ذمى وتحدوه وكان وما هون العبد
وقول الآخر اكتسبنا الورح الابيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب والا

كان اى فعل الجملة الفعلية ماضيا فكذلك اى فكالفعلية التى فعلها مضارع
منفى بسوغ اى يجوز الامران ترك الواو لورودها على اصل الحال
والواو لانها فى اخراج عن نهجها فى الاستعمال مثبتا كان او منفيا اذ لا بد
فيه اى فى الماضى من قد ظاهرة كانت او مقدرة مثبتا حال من الضمير
المجرور المتصل بفى الا اذا وقع بعد الا نحو ما لقيته الا اكرمنى وهذا مذهب
الفراء وابى على وابى العباس المبرد وجماعة من المتاخرين ورده ابن
مالك وقال وهذه دعوى مجردة لا تقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير
ولان فى وجود قد مع الفعل المذكور لا يزيده معنى تنبيها بدونه والتقريب
المستفاد من قد يستغنى عنه لدلالة سياق الكلام عليه فلذا اختاره
وكذلك اى كما انه لا بد فيه من قد مثبتا لا بد فيه من حرف النفى اذا كان منفيا
لفظا او معنى فيه لا يكون جاريا على نهج الحال فى الاستعمال اما كونه
منفيا فظ واما فى حال كونه مثبتا فلانه لما كان لا بد فيه من قد التقريبية
ليدل على المقارنة وكان قد حرفا فى التقريب نفى للنفى للاحتمال فكانه حرف
نفى بهذا الاعتبار ولم يوجد استعماله فى الكلام مثبتا بدون حرف نفى
نحو جاء زيد قد ركب بدون الواو او وقد ركب بالواو وقوله تع او جاؤكم
حصرت صدورهم اى ضاقت قلوبهم عن قتالكم وقتال قومكم وهم الذين
عاهدوا النبى عم اى قد حصرت وقول الشاعر اى الصبح قد لاحت
لحايل والليل قد مزقت عنه السرابيل وكقوله تع انى يكون لى غلام وكانت
امرأتى عاقرا وقول الشاعر مجت وقد نضبت لعوم شبابها لدى العشر
الا انه المنفصل وعلى هذا الحكم قولك فى امثالها كنت امسى فى امر كذا ما كان
اى الان او من قبيل تنازع الفعلين تقتضيه السى اى تقتضيه بدون الواو

او ما كان بمعنى السقى بالواو ولم يذكر الماضي المنفي معنى فكأنه ادخل
تحت المضارع المنفي في الحكم كقوله كان فتات العهن في كل منزل نزلن
به حب الفنا لم يحطم وقول الآخر فقالت له العينان سمعا وطاعة
وحدرتا كالدر لما يثقب وقول الآخر لا تأخذني باقوال الوشاة
ولم اذنب وان كثرت في الاقاويل وقول الآخر بانت قطام وما تحظى
بود سوء منها بوصل ولا انجاز ميعاد واما الجملة الظرفية الواقعة حالا
فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير ذي الحال المستكن فيه
اي في الظرف او في اسم مظهر بعده اي بعد الظرف اما الاول وهو
ان يكون الظرف فيها عاملا في ضمير ذي الحال فيعتبر واو البتة لانخراطها
اي الجملة الظرفية بحسب اللفظ في سلك المفرد عند من يقدر الفعل في متعلقه
بل هو مفرد عند بعضهم لكونه مؤولا بالاسم عندهم على ما سبقت الاشارة
اليه في بيان الجملة الظرفية الواقعة موقع المفرد نحو جاء زيد على فرسه
وما جاء منه بالواو فمأول واما الثاني وهو ان يكون الظرف فيها
عاملا في اسم مظهر بعده فسايغ فيه الواو وتركه نحو جاء زيد على كتفه
سيف وفي كف اي الابرمن لا يتجاوزها الضمير المستكن الراجع الى ما و
البارز الى الجملة الظرفية ومن شبهي الجملتين بيان لما ظرف مستقر
في محل النصب على الحال منه الاسمية بالجر على البدلية او بالرفع على الخبر اي احدهما
الاسمية او بالنصب على المفعولية اعني الاسمية والفعلية عطف على الاسمية
لفظا ومعنى تمييزان وارد على طريق اللف والنشر فقوله لفظا متعلق
بقوله الاسمية لان الجملة الظرفية تشبه الجملة الاسمية من حيث اللفظ لكونها
على الاسمية ومعنى متعلق بالفعلية لانها تشبه الفعلية من حيث المعنى

لما

لتعلقها

لتعلقها بالفعل المقدر فالشبه الاول يجذبها الى حكم الجملة الاسمية وهو
الواو والشبه الثاني الى حكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو وهذا اذا كان
فيها ضمير ذي الحال اما اذا لم يكن فالواو وقال الشيخ عبد القاهر في العقود
الاولى ترك الواو اكثر والمختار تقدير اسم الفاعل لكن التقدير بفعل ماض
مع قد جائز لا بفعل مضارع اما الاول فلعله لرجوع الحال الى الاصل
في الافراد ولهذا اكثر مجيئها بلا واو واما الثاني فلمجيئها بالواو قليلا واما
الثالث فللزوم امتناع مجيئها بالواو وفي الكل بحث اما الاول فلان
الواجب ... بذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت واما الثاني فلانه لا وجه لما ذكره قدو واما الثالث
فلانا لا نسلم ان التقدير في الفعل المضارع يوجب امتناع الواو لجواز
ان يكون المقدر عند وجود الواو المضارع الاترى الا يستقدر بالمفرد
جائز مع انه لا يوجب امتناع الواو فالحق ما ذكره الشارح واما الجملة
الشرطية فكاد فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاء زيد ان تسأل
يعط على الحال اي على تقدير ان تجعل ان تسأل يعط حالا بل لو اريد ذلك
اي جعلها حالا تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جائني زيد وهو
ان تسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية
دون الشرطية بل الشرطية يكون جزء من تلك الجملة الاسمية الحالية ولعل السر
اي في عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها موقع الحال الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام وهو ان الشرطية لا تكاد ترتبط بشيء قبلها
بغير الجملة في محل الرفع على الخبرية لان وبه يتعلق قول المصدر ها في وقت
من الاوقات الا وقت ان يكون هناك اي في شيء الذي قبلها فضل

قوة ومزيد اقتضاء لذلك اي للارتباط بشيء قبلها كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر لان الكلام انما ينعقد بهما
فلا يكون احدهما بدون الآخر بحرف الى آخر الجملة اعني بحرف جر الآن
ويتعلق به قوله لعدم استغنائه عما وقع بعده بيان لما في قوله ما قبله او ما
صلوح اي شيء من الصلاحية وهو اعني ما قبله في محل النصب على انه مفعول
ليعرضهم لذلك اي لكونه خبراً بخلاف ما اذا لم يكن له ذلك كالانشاء
فانه لا يصح الا يقع خبراً وكذا اي المخبر عنه الموصوف بحرف الى آخره
لعدم استغنائه عن وصفه ما قبله اي صلوح من صلاحية كونه صفة له
مما وقع بعده لما بينه اي بين الموصوف وبين الصفة من الاشتباك
اي الاختلاط والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئاً واحداً في غير
موضع اي بين هو اضع كثيرة بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها
جداً اي انقطاعاً حقيقياً ولذلك سموها اي الحال فضلة فلم يسوغوا
اي فثبت مما سمعنا انهم لم يسوغوا وقوعها حالاً الا بعد ان ابرزوها
اي اظهروها في معرض الجملة الاسمية التي ليست بتلك المثابة اي بمثابة
الجملة الشرطية في عدم الارتباط فان قلت ما ذكرتم غير صحيح لتمام
مقدماته للتخلف في قولك اكرمك زيد وان اهنته اجاب عنه بقوله
نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها
عن حقيقة الشرط وتلك الجملة اي الجملة المصدرة بحرف الشرط التي اخرجوها
عن حقيقة الشرط اذا وقعت حالاً لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني
فانه ان اتيتني جملة شرطية وقعت حالاً بعد ان خلع عنها معنى الشرط

واستمر

واستمر في مثل ترك الواو لانه عطف عليه ما يناقضه اذ لا يخفى ان النقيضين
الشرطيين وهما ان اتيتني وان لم تأتني لا يبقيان على معنى الشرط في مثل
هذا الموضع لامتناع ذلك لتأديته الى الجمع بين النقيضين لانه لما كان
كل من الشرطيين المتناقضين مستلزماً للارتفاع الآخر استلزم وقوع
ما جعل شرطاً له وعدم وقوعه واذا اجتماع النقيضين او بعدل تحقق المشروط
مما حيث هو مشروط يستلزم تحقق شرطه فلو كان الشيء ونقيضه
شرطين لاجتمع النقيضان هكذا ينبغي ان يقرر هذا الموضع ولا يلتفت
الى ما يقال من ان الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيان المخاطب
تحقق اتيان المتكلم واذا انتفى انتفى فلو كان اتيان المخاطب علة للاتيان
المتكلم يلزم وجود الاتيان وعدمه فظهر انهما لا يبقيان على معنى الشرط
وقيل ان الشرطين باقيان على معنى الشرط لجواز ان يكون الشيء واحد لازماً
للنقيضين كما هو مبين في شرح المفتاح للمصنف والحق انه لا يبقى
معنى الشرط في عدم اعتبار خصوصيته اذ الغرض بيان وقوع المشروط على جميع
التقادير فيؤول المعنى الى التسوية بل يتحول الى معنى التسوية المقدر الا
عليه مساوياً او يساوى بناء على ان الاصل الافراد او ما هو في حكمه وكل
منهما اذا وقع حالاً استمر فيه ترك الواو فظهر ان الاول ترك الواو
مستمر فيه وهو المطلوب ثم اراد الايتيه بما يناسب نظيره من كلام رب العزة
فقال كما استغنا بين المتناقضين الواقعين فيه نحو أأنذرتهم ام لم تنذرهم
واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم فان المفسرين ذكروا ان الهمزة
وام جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جرد يا ايها عن معنى النداء
لمجرد التخصيص في قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال سيبويه

جرى هذا على صورة حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك اللهم
اغفر لنا ايتها العصابة يريد جرى هذا على صورة الاستفهام ولا استفهام م
كما جرى ذلك على صورة النداء لا نداء وامّا الثاني وهو ما لم يعطف
عليه ما يناقضه فلا بد فيه من الواو نحو ائتك وان لم تأتني واكرمك
وان اهنتني فان كلا من وان لم تأتني وان اهنتني جملة شرطية
وقعت حالا من كاف الخطاب لخروجها عن حقيقة الشرط وجيء بالواو
اذ لو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة فيه للشرط لا لقوله لالتبس
وفي ايراد المثالين تنبيه على ان الثاني لا بد من الواو منفية كانت او مثبتة
هذا مذهب الجمهور وقد ذكر الجندي في مسائل العشرين بان الواو
ههنا اي فيما لم يعطف عليه ما يناقضه للعطف دون الحال والمعطوف
عليه محذوف والتقدير في الاول ان اتيتني وان لم تأتني وفي الثاني
ان لم تهني وان اهنتني ففي التقدير الواقع حالا الشرطان المتناقضان
لا الشرط الواحد محتجا بعضه على الحال من الجندي بان الشرط الواحد
لا ينسلخ عن معنى الشرط لعدم عطف المناقض فلا يصح وقوعه حالا
لانه انّ ح للاستقبال لعدم انسلاخه عن معنى الشرط والمستقبل
لا يقع حالا فلا يقع الشرط الواحد حالا فاذن دعت الضرورة الى
جعل الواو للعطف وهو مع المعطوف عليه المحذوف شرطان متناقضان
ثم يثبت المدعى بان تلك لا تخلو من ان يكون شرطين متناقضين
ملفوظين او شرطين متناقضين حذف احدهما لدلالة الثاني
عليه والجواب عنه اي عما ذكره الجندي ح ان الجملة المصدرة بان
لم تجعل حالا الا بعد انسلاخ عنها معنى الشرط فاذا كان كذلك اي واذا كان

الامر كما ذكر ناس انها لم تجعل حالا الا بعد الانسلاخ لم يبق لان ح
دلالة على الاستقبال لان كونه دالا على الاستقبال ملزوم كونه للشرط
وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم واذا جاز وقوع الشرطين
المتناقضين حالا بخلعهما عن معنى الشرطية مع انه يحتاج الى تأويل
فليجز ذلك في الشرط الواحد وليس الانسلاخ بسبب العطف
حتى لا يوجد بدونه بل بقصد الحالية وهو حاصل سواء عطف المناقض
او لم يعطف فسوى الفرق ان ما يدل عليه في الاول عطف المناقض
وفي الثاني الواو على ان قوله اي قول الجندي ان المستقبل لا يقع حالا
ثم ههنا جواب آخر هو بعد التسليم تقريره ولئن سلمنا ان معنى الشرط
غير منسلخ عنها وانه دال على الاستقبال لكن قول ان المستقبل
لا يقع حالا ان اردتم انه لا يقع حالا اصلا فلم اذ يصح وقوعه
الحال على ضرب من التأويل بينه سيبويه في الكتاب اي كتاب سيبويه
وحكى اي نقل المسألة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا فان
صائدا مستقبل لتقييده بغدا وقع حالا من رجل على ضرب من التأويل
وهو انه وقع موقع ما هو حال على التحقيق اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله تع لتدخلن جواب قسم مذكور او قسم محذوف على اختلاف
الاعتبارين في بالحق المسجد الحرام ان شاء الله تعليق العدة
بالمشيئة اما تعليما للعباد او اشعارا بان بعضهم لا يدخل اما
بموت او بغيبة او حكاية لما قال ملك الرؤيا او النبي عم لاصحابه
آمنين حال من فاعل لتدخلن فالشرط معترض محلقين رؤسكم
ومقصرين حالان بعد حال او من فاعلها المستكن مع انهما

مستقبلا الا على ضرب من التأويل وهو انهما وان كانا حالين
ظاهرا الا ان الحال في التقدير ما وقعا موقعه كما فسره الشارح
بقوله اي مقدرين التحليق والتقصير على معنى مقدرا بعضكم التحليق
وبعضكم التقصير فوضح من مسئلة الكتاب ومن كلام ربنا الكريم
ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة وان ادعيتم انه لا يقع حالا
من غير تأويل فمسلم لكن لا يجدي لك نفعا لجواز وقوعه حالا على ضرب من
التأويل كما عرفته بسمعك ومن هذا التقرير وقفت على ان حاصل
جوابه جوابان منع وتسليم لا اجوبة ثلث منع الاحرف الشرط هنا
للاستقبال والتزام ان الشرط الواحد جائز وقوعه حالا بطريق الاولوية
وتسليم انه للاستقبال ومنع عدم وقوعه حالا كما توهم فهذه اي المواضع
المذكورة من خبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني
في باب حسبت وصفة النكرة والحال هي المواضع الستة التي ذكرها
المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وليست بمقصورة عليها بل
وراءها اشياء اخر هي كالمتشعب من هذه الستة منها اي من
الاشياء الاخر المفعول الثالث في باب اعلمت وهو كالمتشعب
من المفعول الثاني في باب علمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه
او ابوه شريف الثاني بكر يكرمك او عنده مال فان هذه الجمل كلها
في محل النصب على انه مفعول ثالث لاعلمت ومنها اي من الاشياء الاخر
خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل اشرف ابوه على قياس ما تقدم من
ايقاع الجمل موقع خبرها بان يقال لا رجل ابوه شريف او ان ثانيه
بكر يكرمك او عنده مال فان هذه الجمل في المحل الرفع على الخبرية للا وهو كالمتشعب

من باب

من خبر باب ان لان ان عاملها تشبيها لها به ومنها اي ومن الاشياء الاخر
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل قام ابوه على قياس
ما تقدم في ايقاع بقية الجمل موقع خبرها بان يقال ابوه قائم او ان ثمرة
يعجبك او عنده مال فان هذه الجمل منصوبة على الخبرية لما ولا وهو كالمتشعب
من خبر باب كان وجميع هذه المواضع التسعة الستة التي ذكرها
المص والثلثة التي ذكرها الشارح قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد
اذا كانت خبرا للمبتدا قبل دخول العوامل اللفظية وهذا شامل للخبر
المبتدا فقط او بعده اي بعد دخولها وهذا شامل للمواضع الستة اي
الخبر في باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين
بليس والمفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت
او صفة للنكرة او حالا هذان موضوعان فشملت المواضع التسعة
فقد يظن ان منها اي من الاشياء الاخر التي هي كالمتشعبة الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان قوله الجمل منصوب لكونه اسم ان واسماء
مرفوع لكونه فاعل المضاف نحو يوم يقوم زيد في اضافة اسم الزمان الى
الجملة الفعلية واذ الخليفة عبد الملك في اضافته الى الاسمية وليس هذا
الظن بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية
التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه فالجملة الحقيقية هي الجملة التي
تكون جملة لفظا ومعنى والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان
ليست جملة حقيقية اذ هي جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية
لا تقع مضافا اليها لان الاضافة من خواص الاسماء فاذا كانت
الجملة المضاف اليها جملة حقيقية كانت الاضافة الى غير الاسم لان

الجملة كما انها ليست بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم لا لفظاً
ولا تقديراً بخلاف المجازية فانها وان لم تكن اسماً لفظاً لكنها اسم معنى
فيكون الاضافة الى الاسم في الجملة ولهذا اي ولاجل ان الجمل المضاف
اليها جمل في اللفظ لا في المعنى قالوا ان المضاف اليه في مثل هذه المواضع
اي في موضع اضافة الزمان والمكان الى الجملة هو المصدر حقيقة دون
الجملة فيكون جملة مجازية لا جملة حقيقية **قوله فيكون فيها ضمير
عائد الى الاسم الاول** قال الشارح والسبب في اشتراط الضمير في هذه
المواضع لفظاً نحو زيد ابوه قائم او تقديراً نحو البر الكر بستين فنبه على
جواز حذف الضمير ان كان معلوماً وفيه كلام طويل الذيل لانه لولا ذلك
لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية بحيث لم يبق لها تعلق
اصلاً لا بالذات ولا بالرابطة او تعلق شيء بشيء اما بذاته او برابطة
فاذا فقدا لم يكن تعلق بينهما اصلاً فلا تصلح اي تلك الجملة خبراً او
وصفاً او حالاً اي لما قبلها فان قلت هذا اي اشتراط الضمير في الجملة
الواقعة في هذه المواضع ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير لفظاً
ومعنى نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشان
والقصة بل يحل جلية الحدث بالمبتدا معنى نحو قل هو الله احد على
احد الوجهين فان قيل الضمير اما للشان فيكون الخبر الله احد بلا عائد
او لما سئل عنه اي الذي سألتم عنه فحينئذ يكون الله خبراً واحد بدلاً عنه
او خبراً ثانياً يدل على جامع صفات الجلال كما دل الله على جميع صفات
الكمال بدليل ما روي ان قريشاً قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي
تدعونا اليه وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وهذا الاشكال في التحقيق

نقض

نقض الجملة تقريره ما ذكرتم من الدليل على اشتراط الضمير في الجملة الواقعة
في مثل هذه المواضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف في هذه
الصور قلنا كلامنا باشتراط الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد
لا في كل جملة وقعت موقعه ام لا وما ذكرتم من الجملتين اي الجملة الحالية
والجملة الخبرية عن ضمير الشان او القصة غير واقعة موقع المفرد فلا يرد
نقضاً علينا اما الجملة الاولى اي الجملة الاولى غير واقعة موقع المفرد
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد
عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكباً عمرو مثلاً فالجملة الحالية
عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلاً هذا ما ذكره في معرض البيان
كانه شكل رابع فيكون نتيجته فالجملة لا تكون حالاً مفرداً وهي
ليست بمطلوبة بل المطلوب ان الجملة الحالية عن الضمير لا تكون واقعة
موقع المفرد وهو غير لازم فلا يحمل كلامه عليه بل على ان ذكره هاهنا تبيين
المقدمتين لبيان الدليل المضمر الذي يثبت المدعى تقديره لو كان ما ذكرتم
من الجملة الحالية الخالية عن الضمير واقعة موقع المفرد لكان في حال تجردها
مجردة عن ضمير ذي الحال لكن التالي باطل لان الحال المجردة لا تتجاوز عن
كونها جملة لان بين الافراد والتجرد تناقضاً ولهذا لا يقال جاءني زيد
راكباً عمرو مثلاً وهذا تقرير مناسب لهذا الموضع لكن في الملازمة
بحث لانها انما تتم ان لو كان المراد من المفرد مفرد تلك الجملة وهو لم
واما الجملة الثانية اي واما ان الجملة الثانية من الجملتين المذكورتين
اعني الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشان او القصة غير واقعة موقع
المفرد فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة لانه للكناية عن الجملة

فاذا اخبر عنه بالمفرد يكون مخالفة لوضعه من غير داع الى ذلك واذا
كان ضمير الشان مما لا يخبر عنه بالمفرد فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون
واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع
المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم من حكمنا
هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد
لان الجملة او الجملة لا تنعكس الا جزئية ثم ان قلت يجب ان يكون
الجملة غير واقعة موقع المفرد لكن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها
منقطعة التعلق عما قبلها فلا بد من ضمير يصل بينهما فما السبب في جواز اخلائها
عن الضمير اجاب بقوله ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير
جريانها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه اي بين الظرف وبينها اي بين
الجملة الحالية ولهذا اي لكون شبهها خاصا بالمفعول فيه الا ترى انك
اذا قلت اتيتك والحجاج قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت
اي فيه كما ان تقدير قولنا جاء زيد اليوم جاء زيد فيه فاذن لا يكون
شبهها بجهة الفاعل والمفعول بل شبهها بان صدور الفعل عن الفاعل
ووقوعه على المفعول على انه في تقدير اتيتك موافقا قدوم الحجاج ويؤيده
ان سيبويه شبه واو الحال باذ وقدرها بها من حيث ان
ما بعدها لا يكون الا جملة كما بعد اذ والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى
ما تقدمه لشدة اتصاله بالمظروف فكذا ما جرى مجراه هذا مذهب الجمهور
وذهب ابن جني الى تقدير الضمير مثلا فالتقدير في المثال المذكور اتيتك في
الحجاج قادم وقت اتيانه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما
جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها اي الجملة بعد عبارة عما كني عنه

في محل

في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل كني والضمير المجرور عائد الى الموصول
وبالضمير متعلق بكني وبيان له عطف على عبارة اي لانها بيان المكني
عنه بالضمير واذا كانت الجملة عبارة عما كني بالضمير فهي اي الجملة هو اي
ما كني عنه بالضمير في المعنى فجرت مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ
فلا يفتقر الى ما يصل بينهما كما لا يفتقر اليه قولك زيد اخوك اعلم ان
هذا الكلام من الشارح يمكن ان يحمل على مذهب من لا يرى التأويل
في الجامد فلا ينافي قوله فيما تقدم زيد اخوك في تأويل مواخيك فيكون
الشارح شبه ذلك الظرف بما هو خال عن الضمير على ان كونه في
تأويل مواخيك لا بد على ان فيه ضميرا ولا بما ذهب اليه التأويل المذكور
لان ما يسكن فيه الضمير لا بد وان يدل على معنى النسبي وايضا ذلك التأويل
لا يوجب ان يكون فيه ضمير لعدم الغيبة واختلال فائدة مقررة عندهم
وهي ان الضمير لا يسكن الا في المشتق فثبت ان لا ضمير فيه فيصح التشبيه
قوله وستري ذلك مبتدأ وخبره قوله وعد ببيان
هذه الاشياء الستة اي خبر المبتدأ وخبر في باب ان والجزء في باب كان والمفعول
الثاني في باب حسبت وصفة النكرة والحال لا تفصيل وقوع الجمل الاربع هناك
اي في هذه المواضع او لبس في الكتاب اي في المتن منه اي من ذلك
التفصيل عين اي ليس ذلك التفصيل بعينه مذكورا فيه ولا اثر اي ليس
ذلك مذكورا على وجه يستفاد منه ولقد صدق الشارح في هذا الكلام حيث
اورد في هذا من المباحث الكثيرة المتعلقة بالجمل الاربع الواقعة في هذه
المواضع على وجه ليس عينه مذكورا في المتن ولا على وجه يستفاد منه
وما كان من شان المصنفين الطالبين للايجاز الا يخلو كلامهم

وبشبهوا الابيات حكمه اشارة اجمالية لا قضاء التفصيل الى خلاف
ما قصدوا او من شان الشارحين ان يفصلوا تلك المجملات الواقعة
في متونهم اشتغل الشارح بتفصيل وقوع الجمل في المواضع الستة
التي اشار اليها المصنف على الاجمال ولكن لما توغل فيه وارتكب ما ليس بشيء
ولا اثره في الكتاب فيكون اتيانه بفعل رجح من وجه غير مرجح من آخر
استعذر من فعل نفسه ببعض الاستعذار فقال وهذا اي وعد المصنف
بيانها لا التفصيل وقوعها هناك الذي بسط من بسط العذر اذا قبله
من عذري اي بعض عذري في بسط الكلام اي من بسط الكلام اي انتشر
في هذه المواضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضية وحمل الكلام على الزوائد
اما من حمل على الزيادة لانها هناك خلافية بخلاف التبعيض والاحسن
فيه اذ التفصيل الواقع على المنوال المذكور محل الاستعذار من مجموعه لكن
محل القبول التفصيل لا كونه على المنوال المذكور فقبول العذر عنه لم يحصل
من كونه وعد المص بالبيان لا بالتفصيل فاورد وجها قابلا فقال وقد
نبهت بحذف المفعول قصدا للتعميم والاختصار هنا اي في تفصيل
وقوع الجمل على سور خلا عنها الاصل المنتخب منه وهو المفتاح قوله
الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب لغة
اما الاحالة يقال عربت الدابة اذا حالت في مرعاها واعربها اي
احالها واما التحسين من اعربت الشيء اذا حسنته واما التغيير يقال
اعربت المعدة اذا غيرتها واما الابانة واما ازالة الفساد وقد ذكرهما
الشارح بقوله وانما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني المقصودة
من الكلام ويوضحها وهو مشتق مما قولهم قولهم اعرب الرجل

عن حجته

عن حجته اذا بين ثم اوضح ايضاحه للمعاني المقصودة بقوله الا ترى
انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون فلم تعرب لم يعرف انه تعجب
انت عن احسانه ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن
منه متعلق باحسن من الاوصاف والاعضاء بيان لما قدم الاخبار
لان المقصود الاستفهام عنها لا عن اصحابها يريد به انه اذا لم يعرب
لم يعرف جواب هذا الاستفهام فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد
منه اي من هذا القول التعجب من احسانه واذا رفعت زيدا ظهر ان المراد
منه الاستفهام عما هو الاحسن منه من الاوصاف نحو نزول الاشتباه
وتبين المقصود اعلم ان الظاهر من هذا التقرير ان المراد من المعاني
المقصودة النفي والتعجب والاستفهام ويجوز ان يراد بالمعاني المقصودة
المعاني العارضة عند التركيب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فبيانه
انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون لم يعلم ان زيدا فاعل احسن
او مفعول او مضاف اليه فاذا رفعت تبين انه فاعل فيكون المراد
نفي الاحسان عنه واذا نصبت تبين انه مفعول فيكون المراد التعجب واذا
جررت تبين انه مضاف اليه فيكون الكلام المراد الاستفهام وقيل
انه مأخوذ من عربت معدته اذا فسدت واعربها اي ازال فسادها
فالهمزة للسلب وانما سمي الاعراب على ذلك التقدير اعرابا لان الاعراب
كما ترى في المثال المذكور ازالة اللبس اي التباس المقصود بغير المقصود
والشارح حمل الكلام على خلاف المقصود هذا هو معناه اللغوي واما معناه
الاصطلاحي فقد اختلف العبارة فيه بعضها مبني على كونه امرا لفظيا
وبعضها على كونه امرا معنويا ومنشأه الاختلاف في المعرب فمن جعله

المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل جعل الاعراب الحركات او الحروف
والاختلاف حكمه ومن جعل ما اختلف آخره باختلاف العوامل جعله
اختلاف آخره باختلافهما فلهذا ذهب الاولون الى ان مثل زيد قبل
العقد مبنى سكونه سكون بناء والآخرون الى انه معرب سكونه سكون
وقف ومنهم الزمخشرى والمصنف بدليل انه اوتى لحذى حذو كيف واين
ولم يجعل التقاء الساكنين عفوا كما لم يجعل فى اين ولذا بنى على الحركة وايضا
ولو كان مبنيا لكان بناؤه اما لازما او عارضا فان كان عارضا يلزم
ان يكون فيه شى جعله مبنيا وليس فيه ذلك والا لكان معربا فى الاصل
وان كان لازما يلزم ان لا يكون معربا اصلا لان ما كان بناؤه اصليا
لا يزول بالعارض فظهر ان الاعراب لبنى يجب ان يحصل فى المعرب بالفعل
فليس مراده بالآلة لو اختلف العوامل فى اوله لاختلف آخره وبهذا
يندفع كثير من الاسولة منها ان الاعراب فى جاء زيد موجود دون الاختلاف
ومنها خروج ما هو لازم وجها واحدا كالاسماء المنصوبة على المصدر
وانما ومنها لزوم كون مثل يا زيد معربا حال البناء ومنها لزوم ان لا يكون
الاختلاف فى الحاجة او فى الحال اعرابا فلا يكون اسبابا للعدول عن
جعل الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم انواعه رفع ونصب وجر
لانها معان هى انواع الاختلاف فضلا عن الطعن فيه بانه وضع لهم
حركات الاعرابية وحروف الاعراب وكذا التسبب بين المعرف والمعرف
والبيان واضح على كون الاعراب الاختلاف المذكور دون الحركات وعدم
تعرض الشارح لهذا البيان مع انه جدير بانه للتوقف منه هنا ثم نعرض
لبيان التعبير فقال وانما جعل الاعراب الاختلاف فى آخر الكلمة دون اولها

واو

واوسطها لان الاعراب كما عرفت علم احوال الكلمة ولا يحصل التعبير
اى الرجوع الى الحال الابعد الفراغ عن الاصل ولهذا جعل الاعراب
اختلاف آخر الكلمة بنفسه عنه قوله بقول حسبى كيف تعبر بعدما قلت
فهل حصر فسال عن كيف ولان الاختلاف تعبير فالاخر اقبل له لاحتمال
الحركات والسكون دون الصدر والوسط على انه لا يوجد فى كثير من الكلمات
وانما قيد اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن
الاختلاف فى آخر من فى قولك اخذت من زيد بالسكون ومن ابنك
بالكسر ومن الرجل بالفتح وكذا فى آخر فى كم اخذت وكم ابنك كم اخذت
وكذا فى مذ بالحركات فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان
الموقوف وكذا الامر وكم لاحظ لها للاعراب اما الاولان فظاهر واما الثالث
فلانه وان كان اسما الا انه مبنى والمبنى لاحظ له من الاعراب المعتبر
واما الحركة فى نون من وكذا فى ميم كم ودال مذ لالتقاء الساكنين قوله
وما فى آخره الف لا تظهر فيه الاعراب قال الشارح اعلم ان الاسم
المعرب غير المثنى والجمع على حدها اى على حد التثنية احترز به عن جمع
المكسر فان حكمه حكم المفرد لا يخلو اما ان يكون صحيح الآخر او معتل الآخر
اعنى صحيح الآخر يختلف آخره بحركة فى الاحوال الثلث حال الرفع وحال
النصب وحال الجر نحو جاءنى زيد ورجال فى حال الرفع ورايت زيدا ورجالا
فى حال النصب ومررت بزيد ورجال فى حال الجر واما الثانى اعنى ما يكون
معتل الآخر فلا يخلو اما ان يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان
الفا فالاختلاف تقديرى فى الاحوال الثلث لامتناع الحركة على الالف
والا لما كان الفا نحو جاءنى عصا فى الرفع ورايت عصا فى النصب

ومررت بعصا في الجر ويسمى هذا القسم مقصورا لحبسه عن الحركة من القصر
وهو الحبس فوقع بينه وبين المبني اشتباه لان كلا منهما محبوس
عن الحركة في الاحوال الثلث فاراد الفرق بينهما فقال والفرق
بينه وبين المبني ان اعرابه اي اعراب ما في اخره الف تقديري من حيث
ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة يعني ان اختلاف العوامل في التقديري
او اختلاف الاخر انما هو باختلاف حركته وذلك انما يكون بعد الحركة
وهي موجودة ههنا من حيث ان الحركة مقدرة في اخره ففي الرفع ضمة
منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية ولولا ذلك اي تقدير
الحركة في الاخر لما انقلب الياء والواو في عصا ورحى الفا لما تقرر في علم الصرف
انهما انما تقلبان الفا بعد تحركهما وانفتاح ما قبلهما واعراب المبني محلي ولا تقدير
للحركة فيه اذ المراد وضعه محلا لو وقع فيه معرب من المعربات لظهرت
فيه تلك الحركة وقد سبق الفرق بتمامه فيما سبق الى في موضع
بيان اختصاص حرف الجر بالاسم بين المحلي والتقديري وان كان اخره
ياء نظر فان تحرك ما قبلها بالكسر كالقاضي والفتح كالفتى فاعرابه
تقديري وكذا الجاره كالمستغنى في الضمة والكسرة في الياء المتحرك
ما قبلها قيد بالمتحرك لانه كما سيجيء اذا سكن لم يمتنع واحد منهما
اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع
ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها وانما علل كونه تقديريا
بالاستثقال لانه سبب للحذف السبب للتقدير وسبب
السبب سبب واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه الى الاخر من الفتحة
لانه ليس فيها استثقال ولا يلزم منه توالي الكسرات ولكن

نحو

نحو جاءني القاضي في الرفع التقديري اصله القاضي فحذف الضمة للاستثقال
ومررت بالقاضي في الجر التقديري اصله القاضي فحذف الكسرة لتوالي
الكسرات ورايت القاضي بالفتح اللفظي وطريق اخر انه في حالة الرفع
والجر يضاعف الثقل بتحرك المعتل فاجتمع الضم والكسرة ثانيا في الرفع
والكسرات في الجر واما النصب فلا يضاعف الثقل لخفة الحركة العلوية
فتحقق ان الموجب لترك الاصل وهو [illegible] جميع وجوه الاعراب
هو تضاعف الثقل لا نفس الحركة لان عدم هو ان الحطب المسلم
فلا يوجب ترك الامر المهم وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح
في تحمل الحركات الثلث سواء كان قبلها حرف صحيح او حرف علة لحصول
الاجام للالسنة بالوقف على الساكن فلما حصل ذلك الاجام زال ما ذكر
من الاثقال فحركت لان الاصل لا يترك الا بدليل قوي وقد وجد ههنا
بما ذكرنا ولانها لما سكن ما قبلها فارقت الالف في كونها مدة نحو هذا ظبي
وكرسي في الرفع ورايت ظبيا وكرسيا في النصب ومررت بظبي وكرسي
في الجر وهذا التفصيل مخصوص بالياء لان ما قبل الالف لا يكون ساكنا
وما قبل الواو لا يكون الا ساكنا اما الالف فلالتقاء الساكنين واما الواو
فلما سيجيء عن قريب وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا
وهو جار مجرى الصحيح لما ذكرنا في الياء نحو دلو وذلك لفقدهم اي تركهم
في الاسماء المتمكنة واحترز بهذا القيد عن هو لانه يطرف واو قبلها ضمة(?)
وتليهم(?) مبتداء واو دلو بالنصب على المفعولية للمصدر وحتى في الجمع
اي في جمعهما على افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين نحو ادل واحق
اصلهما ادلو واحقو فقلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد في كلام العرب

باسم أخو واو قبلها حركة فقلبت الضمة كسرة لاجل الياء فاعل كاعلال قاض
ما يحقق خبر المبتداء المذكور والضمير المنصوب للرفض اذ لولا ذلك
الرفض لم يكن لتغير صيغة الفعل وجه **قوله واصل الاعراب بالحركات**
لان الاصل في اواخر الكلم السكون لخفته المطلوبة الا انها وقع عند التركيب
بين المعاني فلم يبق بد احتاجوا منه الى ما يدل عليه وهو وان كان
ممكنا بالتنفس الا انه لا يناسب ذلك العارض لكونه زائدا فتعلق التزيادة
وهي بالحركات اولى من الحروف لان مناسبتها للاصل اكثر من مناسبة
الحروف التي هي اخف من سائر الحروف فعلم ان الاصل فيه ان يكون
بالحركات في الحالة الثانية كما ان الاصل السكون في الحالة الاولى ولانه
لما احتيج بالضرورة كان ضرورة الاحتياج يندفع بما هو اخف واقل
فليس هناك حاجة الى تكلف زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر
بقدرها ولان الانسب ان يجعل العلامة غير المعلم كالطراز للثوب فوجب
ان يكون هناك غير الحروف لان المعلم الكلمة المركبة من الحروف هو
الحركات قال الشارح اعلم ان الحركات هي التي جعلت ولا بل الاعراب
او الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرضه من هذا ان يقول الحركات
هي الاصل في الدلالة على الاعراب يدركه من له ادراك على حقه والا لما صح
جعل ذلك مرتبطا به لان عدم عدولهم الى غيرها الا لاجل انهم جعلوها
ولا بل الاعراب ولا الحركات مختصة بهذا الجعل بل لكونها اصلا في هذا الجعل
لا انهم يعدلون منها الى الحروف الا عن ضرورة لان الاصل لا يعدل عنه الا
لاقتضاء ما يقتضيه فالاستثناء عن الدوية المنفية وفي بعض النسخ
تراهم لا يعدلون فيجب ان يكون الاستثناء عن العدول المنفي فيطلب الوجهين

اصاب

اصاب مشاكله الذي بلا فرق فاعتبار الثاني دون الاول لم يصب او
في بعض النسخ الا تراهم لا يعدلون وهذا عن المرام بمراحل وذلك
اي العدول لضرورة في ثلثة مواضع **احدها** الاسماء الستة المعتلة
مضافة ومكبرة كان عليه ان يقيده به فلعله تركه اعتمادا على ما يفهم
من الامثلة هكذا قيل وفيه ما فيه والعلم اولا انها اي تلك الاسماء
الستة اسماء محذوفات الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي المحذوف
اواخرها حالة الافراد اي حال كونها غير مضافة فقيل ان الاصل
فالتاء فاصل للتنبيه الى الاصل اب ابو كعصو بدليل انهم قالوا في تثنيته
ابوان كعصوان اذ التثنية ترد الشيء الى الاصل فكان القياس ان يقلب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد تقرر في علم الصرف كما كان القياس
ذلك في عصا وكذا اصل اخ اخو بدليل اخوان وهن هنو بدليل هنوان
وحم حموان وذو ذوو بدليل ذوى كعصوى ثم حذفت على الفعل
لكراهتهم اجتماع الواوين الا انهم حذفوه حذفا غير مجانس استحسانا
قال الزجاج حذفوه اي اواخر الكلمة نسيا ولم يحذفوه في غيرها فرقا
بين المتشبث اي المتعلق بشيء آخر هو المضاف كاب وغيره او هو
من المضافات المشهورة وغير المتشبث كعصا لان من عادتهم
انه اذا كان بين المدلولين تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين دالهما
فان قلت التفاوت بين الدالين حاصل بعكس هذا الحكم فلم لم يعكس
اجاب بقوله والحذف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو
تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه الغير المذكور التزاما يعني
سلمنا ان ذلك التفاوت حاصل بعكسه لكن الثقل المعنوي جعل

المثنى اولاً بالحذف لكونه جديراً بالتخفيف وهو الدالة على المضاف
اليه التزاماً لا مطابقة لان المضاف اليه ليس تمام ما وضع له ولا تضمناً
لانه ليس بجزء منه وهو ليس من العقود المحتاجة بل من العقود
المطلوبة فهذا القيد اظهر ما في الواقع من الدلالة وان فهم البعض
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ما ذكره في تعريف الاب من انه حيوان
يتولد من نطفة حيوان اخر ليس تعريفاً حقيقياً بل تعريفاً اضافياً
اي بياناً لمفهومه العارض بسبب عروض الامر الاضافي وهو الابوة
اللازم لها الابن فيكون لازماً لما وضع له لان لازم اللازم لازم فظاهر
الا ان يعني فهو تضمن الاضافة ليس الى الاضافة مدلولها التضمني بل باعتبار
كونها نسبة للمضاف اليه المأخوذ في المفهوم المذكور العارض له اللازم
من الجزئية للعارض الجزئية للمعروض ولهذا افهم بدلالته على المضاف
اليه الغير المذكور على طريق التضمن فيكون المتضمن بالحقيقة هو المضاف
اليه الغير المذكور وبواسطة الاضافة لانه اذا كان متضمناً للمضاف
اليه كان متضمناً للاضافة العارضة له هكذا قيل وفيه تعسف والحق ان يحمل
التضمن على التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة على الاضافة النحوية فلما
كان فيه زيادة الثقل طلبوا زيادة التخفيف فحذفوه الجارتها ودون غيرها
فاذ هو في بعض النسخ واما اذا اضيف الى غير ياء المتكلم خص الاضافة بكونها
الى غير ياء المتكلم مع ان حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك لان الحكم الآتي
انما يترتب على هذه الاضافة لا على الاضافة مطلقاً وبما بها فيه اخل بحث هذا
الحكم الاضافة الى المظهر زال بعض الثقل اذ الاضافة الصريحة ازالت
التضمن اي تضمن الاضافة التضمنية اذ المتضمن الحقيقي هو المضاف

كابنا

لان الدلالة المطابقي من قولهم طابق النعل بالنعل اذا طابقها الشيء بالشيء وههنا ليس كذلك

وتوجيهه ان الاسماء الستة مشتبهة اي متعلقة بالجزء المضاف اليه من حيث المعنى لان الاب مثلاً لا يعقل بدون الابن والاخ كذلك بالتزام فالتقدير اب الابن ... والله اعلم تامل

كابناً وقد صرح به اي بالمضاف اليه الجار والمجرور اعني به في محل الرفع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله لصرح واذا كان مصرحاً به لم يكن متضمناً
واذا لم يكن متضمناً لا يكون الاضافة متضمنة فح يظهر ان الثقل المعنوي
كان زائلاً وهو بعض الثقل اذ في ابو كما قرر ثقل لفظي وهو كونه على صيغة
فعل بالتحريك وههنا من مزال الاقدام وموضع تحير الاوهام فرد ما حذف
منها اي من الاسماء الستة لاجل الثقل المعنوي الحاصل ان الموجب
التام للحذف الثقل المعنوي و [illegible] الثقل اللفظي اي مجموعهما فاذا زال الثقل
المعنوي زال الموجب التام فيعود المحذوف اذ الساقط يعود عند ارتفاع
المانع واذا ردوا المحذوف لم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات
بعد الواو لاستثقالها عليها يعني لو جعل اعرابها بالحركات بعد رد الواو
لوقعت الحركات على الواو ومتى وقعت عليها لزم الاستثقال المستشنع
لاستثقالهم الحركة عليها ينتج لو جعل اعرابها بالحركات بعد الرد لزم الاستثقال
لكن لا سبيل الى الثقل اذ لا يصار اليه مهما امكن فلا سبيل الى المقدم
فان قيل فليدفع بالقلب كما في عصا وهو مؤيد بما روي عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وسيجيء اجاب بقوله ولم يجعلوا الواو الفاً في الاحوال الثلث
مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيداً لما نووه
اي قصدوه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما سيجيء
بعد هذا البحث فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايقاعاً
للانس بها اي بسبب الحروف واستعانة اي اعتداد [illegible] استعمال
له الام اي اعتدال للطباع الى قاعدة الاعراب قال الله تعالى فاستبقوا
الباب اي في التوجه اليه اي تعديلاً للطباع في التوجه الى قاعدة الاعراب

بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين في محل النصب
على الحال من ضمير التثنية في يبقيا بلا نظير لهما متعلق بيبقيا معناه
بسبب عدم نظير لهما في الآحاد اولم يكن لهما نظير في الآحاد لبقيا
كالاوابد مستبعدان عن الطباع ونائيان عن الاذهان والاسماع فان
قلت فلم عينت هذه الاسماء للاعراب بالحروف لما ذكرت من استيناس
الطبع واعتدال السمع الى الاعراب بالحروف في التثنية والجمع اجاب بقوله
وانما خصوا هذه الستة للاعراب بالحروف لما ذكرنا لانها مقتضية
للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت اى شابهت التثنية
في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه والاصل
ابوه وابوه وابوه بالحركات الثلث في الواو فتغيرت الى ابوه بضم الباء
وغيره من اباه وابيه ولهم في هذا او في بعض النسخ في ذلك التغيير
طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث الرفع
والنصب والجر واتبعوها حركة الواو كما فعلوه ذلك في ابنم وامرء في
في الاحوال الثلث فجاء الثقل ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر
تخفيفا وازالة لذلك الثقل فصار ابوه في الرفع ففيه اتباع
وتخفيف وابيه بعد الانقلاب اى انقلاب الواو الساكنة ياء في المجرور
كما قلبت في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة ففيه اتباع وتخفيف
وانقلبت الواو الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه اتباع
وقلب هذا ما قرر القوم من بيان هذا الكلام فورد عليهم انه لا حاجة
الى الحذف والاتباع في حال النصب الا انه تحصيل الحاصل اقول
يمكن التقرير على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على ان اصل هذه

الاسماء ما ذكر فكان العكس ح ان يقلب الفا ويجعل الاعراب
كاعراب المقصور ولكن لم يقلبوا بل غيروا الى هذا النمط ليكون اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع بما ذكروا الا ان التغيير
لاجل التمهيد والتقرير طريقين احدهما انهم لما حذفوا اى ارادوا حذف حركة
ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتباعها حركة الواو لما وجدوا ان ذلك الطريقة
المسلوكة فيما بينهم ولم يمكنهم ذلك في جميع الاحوال بل في حالتي الرفع و
والجر فعلوا ذلك فيهما كما فعلوا في ابنم وامرء ثم سكنوا الواو في حالتي الرفع
والجر تخفيفا الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر ياء لوقوعها ساكنة
بعد كسرة كما في ميزان وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اباه ويرد عليه عدم ذكره في الاحوال الثلث في امرء وابنم مع ان
الاتباع جار فيهما فيها فاذن اندفع المقال فالحمد لله الواجب المتعال على
ما ارشدنا الى حقيقة الحال ويمكن ان يقال في دفعه بعد اجراء الكلام على ظاهره
بانهم لما اتبعوا في الرفع والجر لا محالة قدروا في النصب ايضا ذلك الاتباع
ليتوافق الاحوال فيكون في هذه الحال تقديريا وفي الحالتين تحقيقيا ووقع
في كلام بعض الفاضلين ان الاولى الا يقدر الاتباع لاجل التوافق المذكور
فغلب التحقيقي على التقديري فقال واتبعوها والطريق الثاني من طريقي التغيير
انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا
في حال النصب لما ذكرنا من تحركها وانفتاح ما قبلها ونقلوا حركتها في حال الجر الى
ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا من سكونها وانكسار ما قبلها ففيها اى في هذه الطريقة
النقل لا غير في حال الرفع والقلب لا غير في حال النصب والقلب والنقل معا في حال
الجر ذكره الجاربردي وهو الجنزي في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجه اخر

وهو ان الواحد على النصف من المثنى لانه زائد عليه بواحد والى الواحد
من الاثنين نصف المفرد الخ غير المضاف من هذه الاسماء على النصف
من المضاف من هذه الاسماء وكذلك الحركات الضم والفتح والكسر
على النصف من هذه الحروف اى الواو والياء والالف لان الواو ضمة
ومدة وهذه الضمة ضمة قالوا لو اذن حاصله من ضمتين وكذلك الالف
فتحة ومدة وهذه الفتحة فتحة والياء كسرة ومدة وهذه الكسرة كسرة فالالف
من فتحتين والياء من كسرتين فلما جعل اعراب الواحد المفرد الناقص على النصف
والمضاف بشطر بالحركة الناقصة عن الحرف بشطر لزم اعراب المثنى و
المضاف الزائد عليه اى على كل واحد من الواحد والمفرد بشطر بالحروف
الزائدة على الحركات بشطر اى بنصف لان رعاية التناسب من مستحسنات
هذا الفن فان قلت لنا غير هذه الاسماء من المقتضيات للاضافة
المحذوفات الاعجاز كيد فلم اختصت هذه دون غيرها فهل هذا الحكم اجاب
بقوله واختصوا من بينها هذه الاسماء الستة دون سائر المقتضيات
للاضافة المحذوفات الاعجاز بالاعراب بالحروف اذ اطرد روحها اى الاصول
في التثنية الخ يقال مطردا ابوان واخوان وعلى هذا غيرها ولا يقال
يديان الا قليلا يقول في الواحد يدى ساكن العين على وزن فعل او يدا
كرحى قال الجوهري تنبيها على هذه اللغة يديان كرحيان بل يدان بل يداه
بسوطتان والاولى ان يمثل بابن لانه من المقتضيات للاضافة المحذوفة
الاواخر دون يد اعلم ان الشارح اكد في اعراب هذه الاسماء وجوها
ثلثة حال كونها مضافة الاول ان يكون اعرابها بالحروف يريد ان يجعل
الحروف دلائل الاعراب كما ان الحركات دلائل الاعراب بقوله في صدر البحث

اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك لا تراهم
يجعلون الا الحروف لان الاعراب عند المص هو الاختلاف في الحركات
والادلة فيكون الحروف ايضا الادلة فيكون هذا المذهب مذهب المص و
هو محقق كلام سيبويه لانه ذكر في بيان الطريق الاول من الطريقين
وظاهره يدل على ان الاعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف لانه
قدر الحركة في الواو وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا لاستثقال
وقال في الواو علامة الرفع ثم يرد عليه انه تقديري لم يجد مثله ولبس
ذلك بل ما ذهب اليه المص وقول سيبويه انه حرف اعراب لا يناقضه
لان حرف الاعراب يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيد
وتقديرا كالف عصا وعلى حرف يتغير للاعراب فيجوز ان يحمل على الاعتبار
الثاني الذي لا يناقض ان يكون دليل الاعراب فيكون هذه الحروف دلائل
الاعراب كالحركات ومن جعل الحركة نفس الاعراب جعل الحرف نفس
الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين و
ابن مالك لا حروف اشباع كما هو مذهب المازني والزجاج لان
باب الشعر والبقاء فيك وذا مال على حرف واحد وليس الحركات التي
قبل هذه الحروف المنقولة عنها اليه وهو مذهب قوم منهم الربعي
لان شرط الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول عنه
ولا لزوم جعل غير الاخر حرف اعراب مع بقاء الاخر او غير المنقول وهو
وهم مذهب قوم من المتأخرين منهم الاعلم وابن ابي العافية لان
هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث والا فيلزم
ما يلزم الربعي ولا حي مع الحروف وهو مذهب الكسائي والفراء

لانه لانظير له ولا في بعض الاسماء وهو ابوك واخوك وحموك
حتى يكون في فيك بحركات مقدرة في الواو لعدم اطراد الباب
ولا وال على معنى انها حروف اعراب ولا اعراب فيها لا لفظا ولا تقديرا
فيكون والثاني لانه يودي الى حرف اعراب بدونه والثالث ان يكون اعرابها
بالحركات من غير زيادة حرف اشار اليه بقوله ومن العرب من يقول
جمل وفي بعض النسخ من يجعل فعلى الاول مصدر وعلى الثاني فعل ماض بجعل
اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم بالحركة مثلها بالنصب
حال من الاسماء اي حال كونها مثل الاسماء حال كونها مفردة احترز
به عن الاعراب بالحركات في المذاهب السابقة ذهابا بالمضاف مذهب
المفرد فيقول جاء ابه ورايت ابه ومررت بابه قال ومن يشابه ابه
فقد ظلم حكاه الفراء فيكون في الاب لغتان وقد يشدد باؤه حكاه الاخول
ويقال استابيت فلانا بابا اي اتخذته ابا واعلم ان هنوه وهنه
لغتان مشهورتان وهي كلمة كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما
لا يعرف اسمه او يكره التصريح به واصله هنو على وزن فعل بدليل هنوات
وهنوان لكن الاشهر النقص وذكره من هذه الاسماء مذهب سيبويه
حيث قال ومن العرب من يقول هناك وهنوك وهنيك ولم يحفظ
الفراء ولهذا لم يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك حمو وحم لغتان
مشهورتان ايضا ذكره الضمير والحم انثى لان الحم يطلق على اقارب
زوج المراة كالاب وغيره كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره الجوهري
في الصحاح واصل حمو حموا وزن فعل كما ان اصل اب ابو عند سيبويه و
البصريين خلافا للفراء فانه يقول اصلها اي اخ واب فعل بالتسكين

وفوه

وفوه وفم لغتان مشهورتان ايضا ثم شرع ان يوضح
بايراد الامثلة على الترتيب المذكور فقال ومصداقه في الحديث من
تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه معنى الحديث من انتسب
بسبب الجاهلية اي افتخر بابائه وقبائل الكفار فقولوا اذكر قبائح
قبائلك واباءك من عبادة الصنم والزنا والشرب او عدوا اثمهم يا
يا سليمان قبائح ابائه فمن كان له قبائح الافعال فكيف يفتخر به ولا تكنوا
به اي ولا تذكروا قبائحه وقبائح ابائه على الكناية بل صرحوا بها فلعله
يستحي من الافتخار بابائه فيكون المراد بالهن القبيح من الفعل والقول
والمقصود من ايراده لفظ هن فانه مضاف الى ابيه ومعرب بالحركة
ومصداقه ايضا من ابيات الكتاب اي كتاب سيبويه رحت و
في رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من الميزر رحت بكسر التاء خطاب
لامراة من الرواح وهو ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال
الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا والهن كناية
عما يكره التصريح به عند اصحاب الحيا الميزر بكسر الفاء اصله ميازر على وزن
مفعل بكسر الميم بمعنى الازار والغرض من ايراد هنك فانه منقوص
اعرب بالحركة قال سيبويه انما سكنه للضرورة وفي مصداق لحم
مقصور في كلامهم قول قلت لبواب لديه دارها تيذن اني حمها
ام حاجز بحذف اللام قال ابو جعفر مع جاز حذفها لاجل الضرورة و
كسر الفاء على لغة تعلم فانه حمها وجارها والمعنى ظاهر والمقصود منه حمها
فانه مع انه منقوص اعرب بالحركة ويروى حموها مكسور الحاء ساكنة
الميم مهموز اللام وجه مع مصاحبة الواو في الحديث لا يدخلن

رجل على امرأة وان قبل حموها الا حموها الموت والغرض منه حموها
فانه اى مع مصاحبة الواو ومصداق لحى فم مقصورا فى قول كالحوت
لا يرويه شئ يلهمه يصبح ظمآن وفى البحر فمه معنى لا يرويه لا يسقيه
ويلهمه من الباب الرابع يبتلعه ويصبح اى يدخل فى الصباح وظمآن
عطشان انتصابه على الحال وفى البحر فمه جملة حالية ويجيء منقوصا ومصاحبا
بالواو قوله وفى فمى ماء وهل ينطق من فى فيه ماء فانه اوجب فى الاول
بالحركة وفى الاخر بالواو قبله قالت الضفدع قولا لهجته الحكماء واصل
فم فوه على فعل بفتح الفاء وسكون العين عند سيبويه والبصريين
خلافا للفراء فان هذه عنده على وزن فعل بالضم والسكون بدليل افواه
وفويه فحذف الهاء تخفيفا فاجتمع قياسا كما حذف حروف العلة من اخواتها
اى الهاء فى اخواتها اباها اى حروف العلة فبقى فو وهو مستقبح اذ
لم يكن فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اى
الواو الميم لتقارب مخرجهما لانهما وان كانا شفويتين الا ان الميم
يجانب الاصمعي دون الواو وقد يثلث الفتح وهو المشهور والضم
حكاه الفراء والشيباني والكسر حكاه الشيباني ايضا وحكى فى تثنيته
فموان وفميان وقد يضعف مع التثليث فى الفاء بدليل افمام فدل
على انه لغة الا ان ابن جنى رده حكاه صاحب النوافح وقد جوز
الاتباع حكاه الفراء فانتج بهذه الوجوه الاول اربع فم وفو وفوه
وفم وفم وفم فلما ضيف رد الى الاصل ذهابا به مذهب
الفراء والثالث الا يجعل هذه الاسماء مقصورا واشار اليه بقوله
ومنهم اى ومن العرب من يجعل هذه الاسماء مقصورا فيقول

اباه

اباه فى الاحوال الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر ان
اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غايتاها غاية قال ابا اباها ولم يقل
ابا ابيها قصدا الى جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف فى حالة النصب
على لغة بنى الحارث باعتبار ان للمجد حاجتين احدهما الاب واب الاب
معناه قد بلغ الاب فى المجد غاية واب الاب ايضا غاية وتانيث
الضمير فى غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وقول ابى حنيفة رحمه الله تعالى
فى جواب من سال عنه هل يجب القود على من رمى انسانا بالحجر لا
اى لا يجب القود ولو رماه بابا قبيس وهو جبل بمكة وارد بالرفع
على انه خبر لقوله وقول ابى حنيفة على هذا اى على القصر فانه لم يقل بابى قبيس
بالياء مع انه فى موضع الجر ولم اظفر بمثال قصر غيره الا الفم فانه حكاه
الفراء وانشد يا حبذا عينا سليمى والفا وانشد الكوفيون للعجاج
خالط من سلمى خياشيم وفا وخرجه ابو الحسين وتابعه ابن مالك
على حذف المضاف وبقاء اراد خياشيمها وفاها وابو كبار لا
على انه موضع لا يلحقه تنوين فحذف وبقى مفردا على وخبان ثم اعلم
ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة خلافا
للمبرد واستدلالا بقوله وابى مالك ذو المجاز بدار وهو مردود بالحمل
الجمع اذ لو اردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابى واخى فانهما قبل الاضافة
ابون واخون لان الاب يجمع على ابون وكذا الاخ على اخون بدليل قوله
وقد بيننا بالابينا وقرأ بعضهم اله ابيك ابراهيم واسماعيل
واسحق فاضيفا الى ياء المتكلم فسقط النون للاضافة فاجتمع الواو
والياء الساكنة سابقتهما فقلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة

كسرة السلامة الياء فصار كما ترى فلو ردت الواو في نحو ذي المضاف
الى ياء المتكلم لاجتمع الواو والياء الساكن سابقهما فاذا اعل على النحو
المذكور يعود الى ذي فيحصل الالتباس ولا نم يلزم ذلك اى الالتباس
الواحد بالجمع في فم حيث لم يكن له جمع سلامة رد ت الى حروف العلة فقيل
في وقد جاء في بالوكر كما جاء فمه في الاضافة الى ضمير الغائب من غير تخصيص
بالضرورة خلافا لابي علي الفارسي فانه ادعى ان الميم لا يثبت الا فيها وهذه
من تحكماته العارية عن الدليل لدلالة النظم والنثر من كلام البلغاء
عليه وقد سمعته واى من هذا قول النحول واقبح من ذلك
تشديد ميمه كقوله يا ليتها قد خرجت من فمه وقد سمع انه لغة اما
ذو فاصله ذوو بالتحريك عند سيبويه والبصريين او بالتسكين عند
الخليل من باب قوة عند ابن كيسان يحتمل الوزنين او ذوي قال ابن يعيش
الثاني اشبه لان الاول اشق لهذا كان الثاني اكثر والحمل على الاكثر اولى
وظن بالجوهري على الاول فانها لا تضاف الا الى اسماء الاجناس
كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل كما عرفته في الباب
الرابع فليس هو وصفا بل هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس ظاهرا ولو
لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس في بعض المواضع مثل ذلك فكل عين عليه
لستر الحكم في الحمل كما حذف الهمزة من اخوات ذلكم ونحو ابار رهم
البوار وهو الهلاك اى اهلك ذوي ارومتها وهي بمعنى الاصل وذو جاء
اى اصحابها الضمير الاول للخزرجية والثاني للمرهفات في المصراع الاول
وهو قوله صبحنا الخزرجية مرهفات صبحنا من الصبوح وهو الشرب
بالغداة يقال صبحته اصبحه صبحا اى سقيته واراد بالخزرجية قبائل

خزرج من قبيلة الانصار لانه قبيلة وابو حارثة بن ثعلبة من اليمن
والمرهفات جمع مرهفة بمعنى مرققة كما شبه السيوف بالشراب في
الوصول الى الباطن في الضمير كان المرهفات استعارة بالكناية وصبحنا
وصبحنا استعارة تخييلية او الاتصال بالسقي كان الانتقال
في صبحنا وقرينتها المفعولان لان المعنى سقينا قبيلة الخزرج
الشراب السيوف مرققة للخراب حتى بلغت كيفية الحال الى ان اهلك
السحابة تلك السيوف اشراف تلك القبائل حتى كان ذلك اليوم
يوم هائل ويروى اباد بمعنى ابار وابان بمعنى فصل اى فصل وقطع
من اجساد هم شاذ خبر قوله ونحو جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال ما ذكرتم من ان ذو لا يضاف الا الى اسم الجنس الظاهر منقوض
بذو وها في قوله اباد ذوي ارومتها ذووها فان ذو وجمع ذو وقد اضيف
الى الضمير فاجاب بانه شاذ والحق انه ان كان الراجع الى المرجع اسم جنس
فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلوليهما واحدا فيكون كانه مضاف
الى اسم الجنس الظاهر الا ترى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا اولى من اضافة الى نحو زيد
وعمرو والثاني من المواضع الثلاثة التي عدلوا من الحركات فيها الى
الحروف التثنية والجمع المصحح انما جعل اعرابهما بالحروف لانهما فرعان
على الواحد لان المثنى واحد الحق باخره الف او ياء ونون والجمع
واحد الحق باخره واو او ياء ونون والاعراب كما يحصل بالحروف فرع
الاعراب بالحركات وقد عرفته فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
رعاية للتناسب هذا مذهب الجمهور واكثر اللغات وبعض العرب يجعل

مثل سنين وغيره من المعتل اللام في النون فمنهم من يثبتونها وهم
بنو عامر ومنهم من لا يثبتونها وهم بنو تميم وظاهر كلام ابن مالك انه
يجر بالكسرة وظاهر كلام الفراء بالفتح لعدم النظر اوجبت قال اذا الفت
بنو تميم الالف واللام من السنين لم يجروا اى لم يصرفوا كما هو دأب
الكوفيين وعلى كلا التقديرين لا تسقط نونه للاضافة لانه بمنزلة نون
مسكين ويلزمه الياء تشبيها بغسلين ولئلا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة
قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة نحو ارضين لجاز قياسا وان
لم يرد به سماع وقد فعل ذلك بنبين وكذا لو عومل بها عشرون واخواته
لانها ليست جموعا انتهى ومنهم من يجعل اعراب هذا الجمع في النون في المعتل
وغيره وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في
الياء هذا يشتمل على مطلوبين الاول اختصاص الا الواحد من هذه
الحروف بالتثنية والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثاني كون ذلك
الواحد في التثنية الالف وفي الجمع الواو والمشترك بينهما الياء
فاثبت الاول بقوله لان الحروف ثلثة ومحل النزاع اثنان وتحاميا
ان التثنية والجمع لابد وان يكونا بغير الواحد دفعا للالتباس بالزيادة
لزيادة المعنى في الاخر لانه اسبع الا الاهو واخر من الحروف كثيرا
الثقل اخف حروف المد واللين لكونها خفيفة لذواتها وان يكون فيها
ويل على الاعراب ليكون جمعا بين الغرضين على طريق الايجاز والاختصار
لكن هذه الحروف ثلثة ومحل التركيب الزيادة اثنان واحوال الجميع في
الاعراب ستة فيلزم الاشتراك في كل من تلك الحروف وهو خلاف
الاصل فيجب ان يكون في بعض تقليلا بخلاف الاصل بقدر الامكان فاختص

واحد

واحد بعينه الالف بالتثنية وواحد بعينه اى الواو بالجمع واشتركا
اى التثنية والجمع في واحد وهو الياء ضرورة لانه لا يقبل التوزيع بين
المحلين واثبت الثاني بقوله ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو
بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور اسما كان او صفة فيما لا يكون افعل فعلاء او فعلان
فعلى ولانه كرر في لفظ الثاني وكذا في تقديره وخص الشارح بيان كثرة
التثنية في الاستعمال بالنسبة الى الجمع وهذا القدر كاف فيه ولذا اقتصر
على ما ذكره بخلاف التثنية فانه لا اختصاص لها بها والالف اخف من الواو
لانها مدة هوائية لا احتياج الى تحرك الاعضاء بخلاف الواو فانها محتاج
الى تحرك الشفتين فاختص الاخف اى الالف بما هو الاكثر في الاستعمال
اى التثنية والاثقل يعني الواو بما هو الاقل فيه اى في الاستعمال وهو
الجمع كلما يتعقبه طريق التعادل ويمكن ان يثبت بطريق التناسب
وهو مبني على ان الزيادة في المباني تدل على الزيادة في المعاني فخص الواو
بالجمع لتدل بثقل البناء على تكثير معناه والالف بالتثنية لتدل بخفته
على تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعلا اى الالف في التثنية
والواو في الجمع علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة لما سمعت
مما تلونا عليك من ان الواو ضمة تولدت والضمة تناسب الرفع لانه
ضمة مع زيادة معنى الاختصاص واذا كان الامر كذلك فهي اى الواو على
الجمع على الرفع اولى منها اى من الواو على غيره وهو النصب والجر معناه
ولان الواو على الرفع اكثر من الاثنة عليهما فجعل علامة للرفع في الجمع
وكالالف لما كانت بمنزلتها اى بمنزلة الواو في كونها علامة اى في كونها

ضمير الفاعل في الفعل مثل يضربان ويضربون في التثنية حملت عليها اي على
الواو في كونها علامة للرفع فان قلت هلا عكسوا الامر بان جعلوا الالف
في التثنية علامة النصب لكونها اخت الفتحة التي هي علامة النصب اولى منها على الجر
وحملوا الواو في الجمع عليها لكونها بمنزلتها قلنا انما لم يعكسوا الامر لان ذلك
العكس يمنع وقوع الشركة بين الرفع والجر لان محل الاعراب ستة
وحروف الاعراب ثلثة فلا يمكن ان يوزع الثلثة على الستة بحيث يستوفي
كل واحد منها واحدا منها للزوم الالتباس ولا على احدى الثلاث اثنين
دون الاخرى لبقائها بلا اعراب فاذن دعت الضرورة الى جعل الحرف الواحد
علامة للرفع والجر فيهما وهذا اي وقوع الشركة بينهما على خلاف
ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر دون
الرفع والجر كما سياتي فاشتراكهما اي الجر والنصب في الحكم اي في جعلهما
علامتين اولى ولما جعلا الحرفين الالف والواو علامتي الرفع في التثنية و
الجمع الالف في التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما والا
لبقي احدهما بلا علامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع و
فتحوا في التثنية فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بفتح ما قبلها
في الجمع وكسره في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب بقوله والفتحة تخفيف
اولى بالتثنية لما مر من ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع ثم سوى النصب
علامة فيهما محمولة على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر [illegible]
من الرفع لان الجر لا يوجد الا فيهما الا انه لا يدخل القبيلتين اي الاسم
الغير المنصرف والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل القبيلتين فالحمل
عليه اي حمل النصب على الجر اولى من حمله على الرفع لان من الظاهر

ان

ان الحمل على ما هو على قرار واحد قريب من الطبع كالاسماء التثنية
والجمع المخصوصين بالاسماء لكثرة المناسبة والوجه الثاني ان
الجر اخف من الرفع لان الجر اخو الياء والرفع اخو الواو والياء اخف
من الواو لاحتياجها الى تحريك الشفتين دون الياء فالحمل عليه اي
على الجر اولى من الحمل على الرفع لكون الخفة مطلوبة والوجه الثالث ان
بين النصب والجر من التآخي ظرف مستقر حال من الموصول في قوله
ما ليس بين الرفع لاشتراكهما اي النصب والجر في ان كل واحد منهما
فضلة يتم الكلام بدونها لان النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونان فضلتين فاذن يكون النصب
والجر فضلتين بخلاف الرفع فانه علامة المرفوع وهو عمدة في الكلام
لا يتم بدونه واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت
بزيد فانهما بمعنى واشتراكهما في الكناية نحو رايتك ومررت بك
فان الكاف في مررت بك ضمير مجرور والكاف في رايتك ضمير منصوب
وهما متحدان صورة ولفظا والوجه الرابع ان النصب الى الجر اقرب
منه الى الرفع في المخرج فحمله عليه اولى وذلك اي كونه اقرب في المخرج
لان النصب من اقصى الحلق لكونه اخا الالف والجر من وسط الحلق
لكونه اخا الياء والرفع من الشفتين لكونه اخا الواو ولا شك ان
الحلق الى الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه
الحروف في انها حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار الاعلم الى انها حروف
الاعراب لانه قد وقع في سلك ما سبق ان احرف الاعراب

يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب وعلى الحرف الذي يتغير لتغيره
الحروف وان لم يكن حروف اعراب بالمعنى الاول الا انها حروف اعراب
بالمعنى الثاني وقال اصحاب سيبويه ان معناه ان فيها اعرابا مقدرا
ووجهه انها حروف لحقت آخر الاسم لمعنى وصارت كالف التانيث و
ياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزيادي الى انها دلائل
الاعراب والاعراب مقدرة مثلوها فعلامة الرفع في قام الزيدان ضمة
مقدرة في الدال منعها عن ظهورها الالف لسكون الالف ودليل الاعراب
وهو ضعيف لوجوه الاول انها مكملة للاسم فلا يكون ما قبلها محل
الاعراب كالف التانيث والثاني انه لو كان كما ذكروا لم يحتج الى التغيير
كالمقصور والثالث انه انما جيء الاعراب لبيان ما يحدث بالعامل وبهذه الحروف
تحصل لذلك فلا يعدل عنه لذلك وذهب الكوفيون وقطرب والزجاجي
وهو اختيار ابن مالك والمص الى انها نفس الاعراب ووجهه ما ذكرنا و
وردوه بان الاعراب لا يختل معنى الكلمة بسقوطه فلو كانت هذه الحروف
اعرابا لما اختل معنى الكلمة بسقوطها واختار الشارح مذهب سيبويه
فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب على ما ذكرنا
وما اوردوه عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب في الجمع كالمنقوص
وقلب الياء الفا في التثنية فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر سووا
بينهما في تقدير الحركة ولم يقلب الياء الفا في المثنى فرقا بينه وبين المقصور
ورد الى احد الاصل سوى الحارث ومن وافقهم فالالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوع من زيد فيه بحث اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة
بالفاعلية لا بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة والياء في زيدين بمنزلة الدال

المنصوب

المنصوب او المجرور من زيد اي بمنزلة الدال في اختصاص الفتحة والكسرة
بالمفعولية او الاضافة وذهب الجرمي وهو مختار ابن عصفور الى ان الاعراب
هو الانقلاب فالانقلاب علامة النصب والجر فاذا دخل عليه عامل الرفع
لم يتغير شيئا ووجهه ان الالف والياء ثابتان قبل التركيب وقبل دخول
العوامل وزيفوه بان ترك العلامة لو صح جعله علامة للاعراب لكان النصب
به اولى لان الجر الياء والرفع لها الواو وان تقدير الاعراب اذا امكن راجح
على عدمه وقد امكن ههنا بالمغايرة التقديرية كما في نحو الزيدان الكا يا زيدان
ونحو الزيدون انتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلها في كان
في آخر المثنى والمجموع زائدان وبين ان احدهما حرف للاعراب وجب ان
يبين ان الآخر لاي شيء زيد فقال واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة و
التنوين الثابتين في الواحد لان الالف مثلا في زيدان كالدال حرف
اعراب كالتاء في قائمة والياء في هاشمي وفيهما حركة وتنوين كما للحكم يوجب
ان يكونا له كما للدال فلما منعتا جعل النون عوضا منهما لان ياجرك
عن البناء من الاسما لا يجوز الا بعد عنهما ليدل الحركة على المعنى الطارئ
عليه والتنوين على تمكنه وما قيل ان الدليل سقوط النون حال الاضافة
وثباتها حال الالف واللام فغير صحيح لان الدليل على السقوط كونها
عوضا منهما فيكون دورا واعلم ان التنوين يقتضي السقوط والحركة
يقتضي الثبوت فلكونهما من المتضادين لا يمكن العمل بهما فوجب المصير
الى العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع
بين الوصل والفصل وبين الزيادتين دون السقوط ثم غلب جهة الحركة
للثبوت في التعريف نظرا الى جانب الحركة ولم يعكس لما ذكر وهو غير لازم

فيه ولان ثبوت النون مع التعريف يؤكد معناه لانه يفصل الكلمة
كما يفصلها النون ولان الاضافة في الآخر تحله محل التنوين بخلاف
حرف التعريف ولان الحذف مما يؤدي الى اللبس في بعض المواضع فيما
يلحقه الواحد المنصوب الف الاطلاق في القوافي وفي اواخر الآيات
وهذا مذهب ابن ولاد وابي علي وابن طاهر وفيه مذاهب أخر الاول
مذهب الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لثباتها مع الالف و
الثاني مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها في الاضافة
والثالث مذهب احمد بن يحيى وهو انها عوض عن تنوينين في التثنية و
عن ثلث فصاعدا في الجمع والرابع مذهب الفراء وهو ان النون
للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في زيداه والخامس ما نقله هشام
عن الفراء وهو ان هذه النون حتى تنقص التنوين والسادس مذهب
ابي الفتح وهو انه عوض عنهما فيما وجدا فيه وعن التنوين فقط في نحو عصا
وقاض وعن الحركة فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا عنهما ولا عن
احد بحالة في هذا وحبلا وهو مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب
ابن مالك وهو انها لدفع توهم الاضافة في الافراد فجملة المذاهب ثمانية
وما ذكره الشارح او من غير اوالية وذهب صاحب الكشاف فان
قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة
تمس الى زيادة النون بدلا عن الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام
الدال والحركة فيكون الحركة ثابتة غير زائلة قلت ليس معنى قولنا الالف
في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة
على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية لجل

الظرفية

الظرفية حال من المسكن في بمنزلة فيجب حذف الواو لابد وان يكون
والسبيل وهو الاختلاف على معنى اختصاص الحركة على معنى هو اختصاص
الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون حال كالمفعولية كما في آخر زيد الحاصل
ان فيه ثلثة اشياء حرف الاعراب الذي هو من نفس الكلمة ولفظ
الحركة والاختلاف هو الاعراب ولما نتج خرج الدال منه عن كونه حرف اعراب
بزيادة الالف وكانت حرف اعراب اذ هو من نفس الكلمة وقد حصل
فيه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فمست الحاجة الى زيادة
النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر البدل يقوم مقام ذكر المبدل منه
فان قلت الموجود في آخر زيد حرف وهو الدال واعراب وهو الحركة
فلما كان الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون بدلا عنها لزم ان
يكون لا اعرابا اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب اي
لا نم ان الاعراب هو الحركة لانه كم من حركة لا تكون اعرابا بل الاعراب هو
الاختلاف والحركة دالة عليه فلما كان الالف بمنزلة الدال وليس فيه
لفظ الاختلاف وجب ان يعوض عن الحركة الدالة عليه النون ليكون
زيدان بمنزلة زيد في استيعابه الاختلاف والحركة والتنوين قوله
كان الشارح اراد تفصيل ما ذكر فيما تقدم من قوله بمنزلة الدال المرفوع
من زيد في آخره والا فلا حاجة اليه وايضا قوله ومعلوم ان الحركة
تغاير الاعراب لا مدخل له في الجواب بل ذكره لما ذكرنا واما فتحوا نون
الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليست الغنية
قد حصلت به اي عن الفرق بينهما بالحركة باختلاف صيغتيهما فان
صيغة التثنية تخالف لصيغة الجمع لان ما قبل الياء مكسور في الجمع

ومفتوحة في التثنية قلت ان الصيغتين قد تتحدان في بعض
الاسماء المعتلة فيكون ما قبل الياء مفتوحا في الجمع بالاعلال فلا يظهر
الفرق ثمه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين و
المصطفين فان كلا منها يحتمل تثنية وهو ظاهر ويحتمل جمعا فاصل
المرامين مراميين فاعل فصار مرامين وكذا الباقيان اعلم ان
بيان هذه الصيغة من مباحث الصرف لكن اعتبار الاعراب من مباحث
النحو فلا اعتبار لحركة النون ايضا لحذف النون في الاضافة فيلزم الفرق
بغير حركة النون فان قلت الفرق حاصل بالعكس فلم لم يعكس اجاب بقوله
ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان الاصل
هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني والاصل في البناء السكون
الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين حرف العلة والنون والاصل في تحريك
الساكن الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء وثانيا للمناسبة
بينهما فاوثر الحاذي للحرف الساكن ما هو ابعد الحركات عن المعربات
وهو الكسرة اذ قد وجدنا حالا انه قبل على النوعين من المعربات وهما
الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها وعكسها الضمة والفتحة
لانهما تدخلان عليهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بالضمة فلم
لم يضم اجاب بقوله ولم يضم لثقل الضمة ومن العرب من يجري ياء التثنية
الغير اللازم مجرى كيف ولدى فيفتحها في حال النصب والجر ويفتحها
بعضهم في حال الرفع وحكى عن بعضهم ضمها ولكنهما شاذان وكذلك وجه
اخر في هذا الاختصاص وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف

في

في حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر فلم يستثقل فيها
الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها في حال الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في النصب والجر فاستثقلت الكسرة فيها اما لتوالي
الاجانس في النصب والجر واما للخروج من الشيء الى الكسرة في الرفع
ففتحت النون تخفيفا ووجه ثالث وهو ان الجمع اثقل من التثنية ووجه
رابع وهو ان التثنية اكثر من الجمع وخصوا الاثقل بالاكثر حفظا
للتعادل والموضع الثالث من المواضع الثلثة التي كان الاعراب
فيها بالحروف كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني
بالالف في حال الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر لوجهين احدهما قوله
المتقدم وهو ان كلا وان كان اسما مفردا الفه منقلبة جملة
اسمية وقعت حالا من الضمير المستكن في كان ان قرئ منقلبة
بالرفع وان قرئت بالنصب كان الف منقلبة معطوفة على الاسم والخبر
كان عن الواو او الياء على اختلاف فيه اي في اصل كلا قال ابن جني
عن الواو لقولهم كلتا بالتاء اذ هي اما للتانيث او للالحاق ابدل
من الياء او عن الواو كما بدل في الاول لانها لا تكون وسطا ولا
الا ثانيا والالتبدل في النسبة كلتوي لا كلوي فتعين الثالث بل
الثاني لان التاء كثيرا ما تبدل عن الواو لا عن الياء وقال ابو علي عن الياء
بدليل امالتهم اياها اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا
ما كان من ذوات الياء فوزنه فعل كذكرى وبدليل قولهم في النسبة
كلوي وكلتوي كما قالوا ذكري وذكروي وهو احسن من ان يكونا
جمعا بين العوض والمعوض عنه واما كلا فوزنه فعل فكان الف التانيث

في جميع احوال اي في حال الاضافة الى المظهر والاضافة الى المضمر
على الالف لفظاً على ما ثبت في علم التصريف كعصاك وعصا زيد
فكان القياس ان يجري على ذلك والقلب زائد في الاثنين مشبها لها وعلى لزوم
الاضافة لزومها ما يدخلان عليه من الاسماء فاعطي حكمها فقلبت الفه
يا مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك بدون القلب في الاحوال الثلث
وكلاهما بالالف في الرفع اذ لا حاجة اليه وعليه في الرفع فقيل كلا عليهما
بخلاف النصب فانه قد يكون في صورة الجر وهو اليا فاعتبار الاخا وسوى
كان لهما حظ في النصب والجر وتقول في النصب والجر كليهما كاليهما
وعليهما وانما خصوا ذلك القلب الى الياء وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقران
الى ما يدخلان عليه لان الحرف لا يستقل بالافادة بل لا توجد الا داخلة
على الاسم وراوا المضمر المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن الا ان يكون بعده
فلما دخلت الى وعلى على المضمر المجرور كان الاول في افادته محتاجاً الى الثاني
والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجاً تاماً فصارا كاسم واحد
في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع
المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به حببوا
ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف يا لان
مثل هذه اليا لا توجد اصلاً في اواخر الكلم اما اليا في ظبي فجار مجرى
الصحيح وفي غلامي ليس من نفس الكلمة نعم يليه لدى فكان الواجب
ان يذكره معهما وانما توجد كثيراً في اوسطها كبيت وسيف وذيل وحبيب
ونحو ذلك من بين واو لم يوجد هذا الامتزاج في المظهر لان الاحتياج
فيه من جانب واحد فقط لم تقلب الفه يا فان قلت ان هذا الاخا ولوى

لغ

في الى وعلى يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر لانه ان كان حرف الاول
هو محتاج الى ما يدخل عليه والثاني مضمر متصل يمكن ان يكون مبدوا به فيكون
الاحتياج من الطرفين فوجب ان تنصب هذه العلامة في الكل قلت
نعم ان هذا الاخا حاصل في الكل لكن لا يلزم منه ان تنصب علامة
في الكل لانه قد امكن ههنا اي في الى وعلى نصب العلامة لان في اواخرهما
الفاً يمكن قلبها يا بخلاف البواقي لان بعضها عارٍ عن الاخر عن الالف
وبعضها وان كان في اخره الف لكن لا يدخل على المضمر فخلوا ههنا
دون ثمه لان الميسور لا يسقط بالمعسور اعلم ان ما يلوح من
كلام الشارح ان من جعل انقلاب الفه كانقلاب الف الى وعلى جعل
اعرابه بالحروف وليس كذلك بل بالحركات وهو مذهب سيبويه
ومن وافقه والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد
اللفظ مثنى يدل عليه لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة ولو كان
مثنى لما لزم خلافاً للكوفيين فانهم قالوا انه مثنى واستدلوا بالايات
وهو يحتمل ان يكون لا بعادتها بالاخبار عنه بالمثنى مع احتمال كونه باعتبار
معناه واما كلت في قول كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما
مقرونة بزائدة مفرد ولو سلم فالمراد كلتا ولو سلم لزم ان يكون معرباً
بالحروف مطلقاً والحاصل ان ارادوا مدلوله فصحيح وان ارادوا اللفظ
ايضاً ففاسد الا اذا سمي فثبت انه مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل
حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم
المفرد المقصور توفيراً على الاعتبارين اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
حقهما كما هو العادة المألوفة عندهم في كل شيء كذلك وهذا الوجه

او الى من الاول لان القلب في الواو على خلاف القياس وايضا الالف في
المثنى فلا يلزم مثله في المفرد فان قلت لم لم يعكسوا القضية وتوفير
الحق على اعتبار ذلك حاصل فيها اجاب بقوله واما لم يعكس القضية اى
لم يجعلوا حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى المضمر
حكم الاسم المفرد المقصور لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
والمضمر فرع لانه لا يستقل بنفسه والمثنى فرع فجعل الفرع اى كونه
مثنى واعرابه كاعرابه مع الفرع اى مع المضمر والاصل اى كونه مفردا
واعرابه كاعرابه مع الاصل وهو المظهر اى مع اضافته الى المظهر
لمراعاة المجانسة والجنس الى الجنس كما قيل يميل وهذا اى ما ذكر من
الوجه الثاني معنى قوله اى قول المص في المتن واذا اضيف الى المظهر
فحكمه كحكم العصا لفظا في هذا القيد وجوه الاول قوله اى كما ان لفظ
العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها واما
في لغة كنانة فحكمه في كليهما واحد وبهذا يظهر صحة قول من جعل كلا
من المعرب بحرف لا بحركة وزعم الفراء انه قد يضاف الى المضمر ويكون
بالالف كما في الظاهر ومنه قول العرب كلاهما وتمرا فعلى هذا ثلث لغات
وكذلك في كلتا والوجه الثاني قوله ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط
اى ليس حكمه حكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها
منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف كما عرفت فمن جعلها
منقلبة عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان
ينبغي ان يكتبها بالياء والوجه الثالث قوله وقيل انه في حال الرفع
يكتب بالالف وفي الجر والنصب يكتب بالياء لقربها اى لمشابهتها بحرف

اى

اى بسبب قوة واتصال من المناسبة القوية الى الياء في الحالتين لتنبيه
اى في حالتي النصب والجر دون الرفع اذا اضيف الى المظهر يقال ضربت
فيه فلانة بحرف معناه ان هذا يناسبها مناسبة قوية مؤكدة
يعني ان كلا اذا اضيف الى المضمر يكتب بالياء في حالتي الحالتين
اللتين هما علامة للنصب والجر وقعت المناسبة القوية بين كلا المضاف الى المضمر
وبين كلا المضاف الى المظهر ان يكتب بالياء ايضا فيهما اذا اضيف
الى المظهر **قوله ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع** قال الشارح
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب
في التثنية والجمع السالم فلا يعاد حذرا عن التطويل واما جمع المؤنث
بالالف والتاء اى بزيادتهما ولم يحتج الى التصريح بهذا القيد لاضافة
الجمع الى المؤنث واما من اطلقه فهو يحتاج اليه احترازا عن نحو قضاة
وابيات ووالاطلاق ليتناول مثل جمع المؤنث تغليبا فعلى هذا ما له
جمع المؤنث سواء تغير بناء واحده نحو سجدات او لم يتغير فانما استويا
اى النصب والجر اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر
وان لم توجد فيه اى في جمع المؤنث العلة التي اوجبت الحكم وهو الاستواء
هناك اى في المذكر وهذا اى وللاطراد المذكور نظائر لا تحصى مثل اعلال
يعد على يعد مع انها لم توجد فيه العلة التي اوجبت الاعلال مع انه
لم يكن فرعا عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر على جهة اولى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه الفعل
على ما سيجيء ذلك في بحث غير المنصرف كان اولى الجر ان يقوم
مقام الكسر الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية

في الضمير بينهما فيجيء من بعد الاشارة اليه في بحث الضمائر **قوله وفي**
من قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان اعراب الكلم
كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف كذلك اعراب الفعل قد يكون
بالحركات وقد يكون بالحروف فاراد ان يبين ذلك فقال ومن قيام
قال الشارح اعلم ان النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها
اي النون عنها اي عن الحركة لانه اي الشأن لما وجب ان يكون هذه الافعال
معربة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد لحوق هذه الضمائر وعلة الاعراب
موجودة وهي وجود حرف المضارعة سالمة عن المعارض ولم يمكن ان
يجعل متعقب الاعراب اي محله لان هذه الضمائر بعدها اي بعد اللام
اوجبت كونها اي كون اللام على وجه واحد اي الالف اوجب كونها
مفتوحة والواو كونها مضمومة والياء كونها مكسورة ولان بعض انواع
اعراب الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء الساكنين ولا يجوز حذف حرف
ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حرف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الفعل قال في الحقيقة لانها من نفس الفعل بالاعتبار فلا يكون
محل الاعراب لان اعراب الكلمة يجب ان لا يكون فيها الا في اخرها ولان محل
الاعراب يجب ان يكون محل الاختلاف وكل واحد منها لا يختلف لئلا يلزم
جوابه ما زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك
اي بالازدياد حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام ولم يمكن
زيادتها هنا لمكان الضمائر اي لاجلها فالمكان مقحم يعني ان هذه
الضمائر يمنع زيادة تلك الحروف لتأديتها الى اجتماع الساكنين فيلزم

حذف

حذف احدهما اما حذف احد الضمائر او حذف الاعراب فرادوا حرفا
شبيها بها وهو النون وقد عرفت علة ذلك في بحث المضارع فاخروها
عن الاعراب الضمائر لانها فاعل فيكون آخر جزء وحرف الاعراب لا بد وان
يكون في الآخر واختصت بحال الرفع لانه اي الرفع اول احوال الاعراب
فاستوثر بها اي فاختير الرفع بثبوت النون دون سقوطها لسبق
عليه كما ان الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انهما يحتاجان اليه
الا ترى انك لا تقول عمرا بالنصب وعمرو بالجر الا بعد سبق المرفوع
ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي الا النون عوض عنها اي عن الحركة
يعني جعلوا سقوطها في هذه الافعال علامة الجزم كما جعلوا سقوط الحركة
علامة الجزم قبل لحوق هذه الضمائر وحملوا النصب على الجزم لانه اي الجزم
في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فكما حمل النصب على الجر في الاسم حمل على الجزم
في الفعل ولان الجزم اخف فالحمل على الاخف اولى ولان النصب يشبه الجزم
في ان كلا منهما يفيد الخفة وفي ان كلا منهما بعامل لفظي فقيل هما يفعلان
بثبوت النون في الرفع ولم يفعلا ولن يفعلا بسقوط النون في الجزم
والنصب وكذلك البواقي اي هم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين
ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون
في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها
اي هذه الحروف اشبهت الحركات من حيث انها اي من حيث ان
هذه الحروف مركبة منها اي من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
مأخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة بينهما

من هذه الحروف والحركات ... بحيث ... وبعضها ... لا تقوم ... بالكل الا ... التقدير [illegible]

هذه الحروف في عدم قيامها بها لما حذفت في الجزم حذف الحركة فقيل
لم يغز في حذف الواو ولم يرم في حذف الياء ولم يخش في حذف الالف
وانما ثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو و
الياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب ثباتها
في الرفع لامتناعها من الحركات اعلم ان كلام الشارح هنا يحتمل ان يحمل
على ان حذف هذه الحروف بالجوازم ويحتمل ان يحمل على انه عندها والمشهور
فيما بينهم هو الاول ومقتضى النظر هو الثاني وجه الاول ان الرفع باول
الاحوال فهو محذوف قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم لم يجد الا حرف
علة مشابهة الحركة فحذفها حذف الحركة ووجه الثاني ان التبس لما كان
هو حذف الحركة حذف الجازم الحركة المقدرة فلما كان الانتفاء ملتبسا
بالمرفوع حذفها الجازم وحذفت حذفا لئلا يلتبس وحكي عن ابن السراج
انه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء ان
صادف فضلة اخذها والا لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم
اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الكلمة وحكى
الحكاية الاصحت بعضد الاول الا ان هنا مسئلة لابد من معرفتها وهي
ان هذه الحروف اي حروف العلة اذا كانت بدلا من همزة لم تحذف
عند دخول الجوازم ان قدر قبل البدل لان الجازم قد عمل عمله في حذف الهمزة
من المهموز قبل الابدال والاجاز الحذف نظرا الى اللفظ وجاز الاقرار
نظرا الى الاصل منع بعضهم الحذف وقد روي متى يقلم يعاقب بظلمه
سريعا وان لا يبد بالظلم يظلم لا حجة فيه لاحتمال ان يكونا على لغة
من يقول بدي يبدي مثل بقي يبقي او على الضرورة وهذا الحكم الذي حكم

حروف

حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور
فلهذا قد فسر هنا قوله والاسماء على ضربين قال الشارح
ولما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك
بل هو اي المبني مبني عليه اي على كل من الحركة والسكون قوله ثم
المعرب على ضربين منصرف قال وانما جعل الشارح التنوين علامة الانصراف
لان احد الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها
في الواحد لئلا تلتبس الواحد بين الواحد والجمع مثلا اذا زيد الالف
التبس بالتثنية واذا زيد الواو التبس بالجمع والتثنية واذا زيد الياء التبس
بالتثنية او بالجمع لان النون غير لازمة لهما لسقوطها عند الاضافة فزادوا
ما يناسبها وهو التنوين اذ التنوين هي النون الساكنة وبينهما
مناسبة كما عرفت قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
قال الشارح اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه
الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل اي لم يوجد التمكن
فيه او لم يكن ثابتا فيه فقصدوا ايجاب بما انه لا يمنعوا اباها الى ان يمنعوا
الكلمة عن التنوين او على العكس اي ان يمنعوا عن الاسم التنوين
لوجب الشبه فقيل للموجب الذي هو الشبه وقيل لكون ما يكون
موجبا للشبه مترتبا عليه ويجوز ان يراد لايجاب الشبه ان
يمنعوا اباها ولم يكن الجر مقصودا بالمنع لانه في الاسم بمنزلة
الجزم في الفعل فلا يمتنع غير المنصرف ما بمنزلة ما في الفعل الا انه ممنوع

تبعا له للعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لغيره اوكثيرا
ما يحذف لغيره فاحتاجوا الى نصب علامة ليستدل بها على ذلك
ممنوعه تبعا له لمناسبة بينهما وذلك لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم يعني كما ان التنوين خاصة الاسم كذلك
الجر خاصته بخلاف الرفع والنصب فاستتبعت الخاصة قال
ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع التنوين نحو مررت باحمد وابراهيم
لكان مشابها بالمبنيات نحو امس وجير فلذلك حذف من الاسم
فان قلت كما ان الجر شريك التنوين في الاختصاص كذلك غيره
من خواصه شريك له فما الكلام في سقوط الجر بالتبعية دون غيرها
وما ذلك الا تحكم اجاب بقوله وقد حصل له اي للجر ايضا اذ قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة تتميم للعلة الاولى لانه يكون اذا وجد
التنوين في آخر المضاف انتفى الجر في آخر المضاف اليه واذا وجد الجر
في آخره انتفى التنوين في آخر المضاف فانظر في راقود خلا وراقود خل
فظهر لك ما قررته لا لغيره من خواصه فرجح على غيره او حصل للاسم الذي قام
مقام التنوين وعاقبه في الاضافة وذلك ظاهر فمناسبة التنوين للاسم
اشد من مناسبة الجر له لعدم وقوع الاسم موقع الجر على طريق المعاقبة
فاستتبع هذا بالاصالة وذا بالتبعية فيجوز ان يكون جوابا لسؤال آخر تقديره
اذا اشتركا في الاختصاص فلم تحكم الاول لكن الوجه الاول اولى لانه
يمكن ان يجعل قوله والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع جوابا لهذا
السؤال المقدر اي الذي يدل على ان التنوين مقصود بالمنع دون الجر
الا انه منع تبعا للتنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاسم

بالاضافة اي بسببها ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم
منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين لكنهم
اتوا به حيث امنوا فلا يكون من قصدهم منعه على حدة وهذا اي و
لكون الجر غير مقصود بالمنع على حدة آثروا اي اختاروا مع على الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين وذلك لان مع للمصاحبة وامتناع
الجر عند مصاحبة التنوين لا يوجب امتناعه عند الانفراد والمذهب الشائع
هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان
الاعراب وهو والتمكن من واد واحد اذ ليس الا في المعربات كما هو شائع
ان يقال وهذا الباب اي باب ما لا ينصرف لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهو الجر آثروا الواو
على مع فقالوا منع الجر والتنوين لان الواو للجمع المطلق فيحتمل
ان لا يمتنع الجر عند الانفراد ايضا قال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين
ان هذا القسم حاصر لجميع المعرب وتقسيمهم القسمين يقتضيه
لانهم فسروا المنصرف بما يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم
شبه الفعل وغير المنصرف بما لا يدخله الجر والتنوين لذلك الشبه
ويتحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا تبقى اشياء كثيرة لا تدخل
تحت واحد منهما كالجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تعريفاهما
عليه فدل على انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا منها ما هو منصرف وما
هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عداهما اقول تفسير المنصرف لا ينفي الحصر
اذ يصدق على ما لا يدخل الجر مع التنوين لان النائب كالمنوب
في الحكم فاستغني عنه بذكر التنوين قوله وكان في موضع الجر

مفتوحا قال الشارح هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل
انه اى ان هذا القول تسامح منه اى من صاحب الكتاب في العبارة
لان الفتح من القاب البناء فلا يستعمل في المعربات وما لا ينصرف
ليس بمبني وما هذا شانه لا يستعمل فيه الفتح فما لا ينصرف لا يستعمل
فيه الفتح وهو المطلوب تحقيقه اى حقيقة القول الا يقال وكان في موضع
الجر مفتوحا فاراد الشارح الا يحقق كلام صاحب الكتاب بحيث
لا يكون فيه تسامح فقال والحق ان استعمال الفتح هنا تحقيق و
بالقبول حقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فقط لانه قد يستعمل
في انواع الاعراب ليست حركات ساذجة بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى
مخصوص وهو معنى المفعولية من شانها اى من شان تلك الفتحة
ان تدل بدون ذلك المعنى اى معنى المفعولية كجاء زيد في رايت
زيدا وكذلك الرفع والجر بخلاف الفتح واخويه لانك اذا قلت زيد
مفتوح فمعناه ان فيه فتحة لا غير قوله الا يدل فاعل الظرف المقدم
عليه اى من شانها الاعتماد على الموصوف وهو فتحة ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لانه يدل على ما تدل عليه الفتحة
في رايت احمد وضربت زيدا كيف والجر في مررت باحمد مضاف اليه
بواسطة الحرف والفتحة في رايت لعدم علم المفعولية فيصح بالنصب
على تقدير الا جوابا للا تدل اطلاق النصب عليه اى على ذلك الفتح
الواقع فوق دال باحمد بل حق اى الفتحة في باحمد اضطراب عن قول
لا تدل حركة قامت مقام اختها يعني الكسرة ونابت عنها لعلة اوجبت

ذلك

ذلك القيام والنيابة وهي ان ما لا ينصرف لما منع الجر اريد تحريكه
لئلا يلزم السكون المهروب عنه فحرك بالفتح لخفته المطلوبة مع
ان بينهما تناسبا فلما لم تكن فيها اى في فتحة دال باحمد دلالة على المعنى
الذي لاجله سميت نصبا يعني معنى المفعولية قيل كان في موضع
الجر مفتوحا كما يقال وكان متحركا في موضع الجر بالفتح اى بالحركة
من غير ان يتعرض لكونه منصوبا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر
اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع موضع الجر مفعولا كما ذكرنا
من دلالة النصب على المعنى المخصوص وانما قال في الظاهر لانه يمكن
ان يقال هكذا ويراد به على صورة المنصوب او على انه مفعول غير
صريح قال ابو الحسن وابو العباس ان غير المنصرف في حالة
الجر مبني فيستعمل فيه الفتح ورد بان ذلك لا نظير له وقيل يقال
منصوبا فيما فيه معنى المفعولية في الجملة ومفتوحا في العاري عنه
قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة قال الشارح
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب التسعة لانه اى الاسم
قد شابه بها اى بتلك الاسباب الفعل وكل ما هذا شانه منع من الصرف
يعني التنوين والجر كما ذكرنا وانما قلنا قد شابه بها لان الفعل بعد
الاسم في التاليف اى في تركيب الحروف لانه مشتق من
المصدر على ما سياتي من بعد فيكون فرعا للاسم وستاتي ثانيا
وكل واحد من هذه الاسباب التسعة ثان للاول وفرع على الاصل
فحصلت المشابهة بين الاسم والفعل بهذا الوجه فمنع مما لا يكون
في الفعل فالعلمية فرع الجنسية لجنسية الاسم اولا والتعريف

التعريف ثانيا فان ذات زيد قبل ان يسمى به كان يسمى بنطفة ثم
بعلقة ثم بمضغة وجنين ومولود وطفل ونحوها وكل منها نكرة في وجوده
كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع للنقل عن الاصل كنقل
جعفر عن اسم النهر وهو نكرة شايعة الى واحد بعينه وانما اعتبر
العلمية من بين المعارف لان المضمرات والمبهمات لا دخل لها
في الاعراب والمعرف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او
في حكمه وعند الخليل التعريف الاضافي معتبر حتى قال بعدم انصراف احمر
ونحوه لوزن الفعل فالاصل اجمع فهو معتبر عند الحذف وقيل بتعريف التوكيد
اما باللام او بالاضافة وقيل بتعريفها اخفى تحت تعريف العلمية لان
الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي والتانيث
فرع التذكير لجنسه اي التذكير في الامر العام اي الغالب احترز به عن الاعداد
من الثلاثة الى العشرة وعن طلحة وحمزة علمين للمذكر لحوق اي الحاق الزيادة
بشهادة الاستقراء وبقي المونث فيه مع الزيادة فرعيته اي المذكر اولا
له مقدمة على رتبته اي المونث اذ المجرد قبل المزيد كما هو المركوز في الاذهان
لانه ادخل في القياس واجرى على سنن المناسبة وكلامهم مبني
على رعاية المناسبات فيكون التانيث فرعا وتابعا للتذكير ولان
الاسم قبل الاطلاع على حاله من التذكير والتانيث يعبر عنه بلفظ مذكر
نحو شيء وحيوان وانسان فكان التذكير سابقا في الاعتبار فيكون
حقيقا بالاصالة وكذا وزن الفعل ثان لوزن الاسم وفرع عليه
وذلك لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال اذ الاسماء مخالفة
للافعال فلابد من اختلاف الامثلة في ذينك القبيلين فاذا وجد فيها

اى

اي في الاسماء وزن الفعل كان ذلك اي وجود وزن الفعل فرعية
اي سببا لكون وزن الاسم اصلا لوزن الفعل لان الاصل في وزن
كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر فاذا وجد فيه كان ذلك فرعية
مختصا به او غالبا فيه وكذا الوصف ثان للموصوف وفرع عليه لان
معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته كما قال يقول حبيبي كيف
تصبر بعدنا فقلت وهل صبر فيسأل عن كيف لان حال في الوجود
الشيء مطلقا قبل وجوده مقيدا فيكون تابعا له وهو ظاهر وفرعا عليه لان
ما هو متاخر اولى بالفرعية ولان الصفة تحتاج الى الموصوف احتياج
الفعل الى الفاعل وكذا العدل ثان للمعدول عنه وفرع عليه وذلك
لتاخره عن المعدول عنه ولان العدل لما اريد به غيره دل على شيئين
له لفظ الغير ومعناه كما لان ثلث على لفظه ثلثة ثلثة ومعناه فدلالته
على شيئين كما ان الفعل دال على شيئين فخرج عن حكم الاصول ودخل
في سلك الفروع وكذا العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب
فلا يختص بلغة فارس ثان للاول وفرع عليه لان لغة العرب مقدمة
عندهم على ما ياخذونه من اللغة من غيرهم وكذا كل لغة قوم فانها بالنسبة
اليهم اصل ومقدمة على غيرها وكذا الجمع والتركيب ثانيان للاول و
فرعان عليه وذلك لتاخرهما عن الواحد والمفرد اي لتاخر الجمع عن الواحد
والمفرد فيكون الجمع فرعا على المفرد وثانيا له اما الالف والنون المضارعتان
لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث مضارعتهما
اياهما لما سيجيء عن قريب في نحو الاسماء الغير المنصرفة
اذ لا شك ان المشبه فرع المشبه به في وجه الشبه وهو اظهر وانما

والتركيب [illegible]

كونهما تأنيثين فلا بد من بيانه بأن يقال لما كان الألف والنون
مشبهتين بألفي التأنيث وكان المشبه متأخرا عن المشبه به
في المرتبة حصلت الثانية الاعتبارية لهما وقال الكوفيون
منعهما من الصرف بالأصالة لا بالمشابهة فيكونان فرعيتين بلا ما زيدا
عليه ثانيتين لم فقال الشارح صدد بيانه بأنا دون غيره من الأسباب
إشارة إلى هذا الاختلاف وأن المأخوذ عنده مذهب البصريين **قوله**
متى اجتمع في الاسم سببان من الأسباب المذكورة أو تكرر واحد
منها منع الصرف قال الشارح إنما منع الاسم الصرف لمشابهته
الفعل من وجهين أي من جهة ثبوت الفرعيتين فيه كما في الفعل من حيث
إن الفعل فرع على الاسم من جهتي الإفادة والاشتقاق وهذا الكلام
قد دخل الفرعية من جهتين كما بيناه آنفا وأما السبب الواحد فلا يمنع الاسم
الصرف إلا إذا تكرر كما سيأتي وذلك لأن الاسم مع السبب الواحد متمايل
بين الفرع أي عدم الانصراف والأصل أي الانصراف فلم يترجح السبب
الواحد بجانب الفرع على جانب الأصل فيمنع الصرف يعني أن السبب
الواحد لا يثبت في الاسم إلا مناسب الفعل وبه لا يخرج الاسم
عن حالة المألوفة ولو خرج بوجه المضارعة فلو ثبت المنع به
لظهار الأثر لزم رفع الحكم الثابت بطريق الأصالة بدليل ضعيف
لا شبهة جنس ما كان ثابتا بينه وبين الاسم فإذا انضم السبب آخر يقوى
فيظهر أثره بخلاف الحرف إذ لا مناسبة بينه وبين الاسم أصلا
فإذا ناسب وإن بوجه بينه فلهذا السر اكتفي في سلب الإعراب
بواحد دون عدم الانصراف ولأنه إنما منع للمشابهة بوجهين فلا يمنع

الا اذا

[هامش: لان الأصالة فجذبه الأصل لأصالته إذا اجتمع في الأسماء الصرف إشارة به ترجيح جانب الفرع على جانب صح]

إلا إذا اجتمعا أو كان في حكم المجتمعة في حالة السعة والضرورة
خلافا للكوفيين في الضرورة فإنهم يجوزون ذلك للعلمية وحدها مستدلين
بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فإنه منع
صرف مرداس ليس فيه إلا العلمية وليس بثبت أي أنه مردود بكونه
على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الحاصل أنه شاذ فلا يرد علينا
على أن الرواية يفوقان شيخي كما ظن لكون هذه الرواية صحيحة
منقولة في صحيح مسلم وغيره فلا يبالي الرواية الأخرى لعدم التعارض
فيكون العدول للاحتراز عن ارتكاب أمر جائز فيه ضرورة ولأن الاسم
مع السبب الواحد لما كان متمايلا بين الفرع والأصل جذبته الضرورة
إلى الفرع لأن الشعر حروف سكنات وحركات محصورة لا يزاد
عليها ولا ينقص عنها فيكون الشاعر مسلوب الاختيار فلا يميل إلا
بهذا الجانب **قوله وما وجد فيه ذلك أحد من الأسماء حالة التنكير**
قال الشارح إنما منع الصرف هذه الكلمة حالة التنكير لاجتماع السببين
فيها أي في تلك الكلمة أو واحد مكرر وراء التعريف أي أمارة والمراد
غيره وفيه إشارة إلى أن التعريف غير معتبر في العلمية في الاسم الذي فيه
سبب مكرر كمساجد قيل هنا بحث لفظي لأن واحد عطف على السببين
فيكون تقدير الكلام لاجتماع واحد مكرر وهذا ظاهر الفساد أقول
لا نسلم أنه معطوف على السببين بل على اجتماع ولئن سلم فالفساد ممنوع
لإمكان اعتبار الاجتماع إذ يقال السبب الواحد المكرر بمنزلة السببين
ولا يخل فيه ولما كان هذا البيان مجملا فصل وقال أما أفعل أي أفعل منه
من الصرف حال كونه صفة فأفعل فاعل معنى ومعرفة لكونه علما لهذا

الوزن وهذا منع الصرف فللوصفية والوزن الغالب لان افعل
في الفعل اكثر منه في الاسم اي لان افعل الكائن او كائنا في الفعل
اكثر من افعل الكائن او كائنا في الاسم اورد عليه خاتم او اسمي
به لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر منه اي
بحيث والمأخذ منه فاعل واورد بان الاغلبية لافعل في الافعال لمجيء افعل
التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب وافعل الصفة
المشبهة وافعل في الكلمات التي لا فعل لها كاجدل واخيل اجيب
عن الاول انما الصرف خاتم وان كان وزنا غالبا في الفعل لشبهه لعلمية
بالاسماء التي ليست على وزن الفعل كما في الجمع الاقصى الذي اوسط
ما بعد الفه متحركا كحصبا قلا وعن الثاني ان افعل يجيء من فعل ثلاثي
بخلاف افعل الكلمة التفضيل ونحو اجدل واخيل مما لا افعل
له لا يعادله في الكثرة فافعل في الافعال اكثر منه في الاسماء
واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين
لالفي التأنيث احترز به عن المثنى المسمى به فانه منصرف وان كان كان
علما لعدم مشابهة الالف والنون فيه لالفي التأنيث لان الفي
التأنيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا يتغير بخلاف
ذلك اذ النون يحذف منه عند الاضافة والالف تقلب ياء
في حالتين اعلم ان وجوه المضارعة بينهما من وجوه احدها
وجود الزيادة فيهما وثانيها كون الزيادة حرفين وثالثها الف بارئة
المصغة ورابعها كونها في الاخر وخامسها تساويهما في الحروف
والحركات والسكنات وسادسها اتحادهما في زنة ما قبل الالف

وسابعها اتفاقهما في اول الزائدتين وثامنها اختلاف صيغتي المذكر
والمؤنث فيهما وتاسعها مجي ثانيهما لمعنى التأنيث اذ النون
يجيء له نحو ضربن ويضربن وعاشرها عدم قبولهما التاء لكن حاكه
حاصل الوجوه السبعة ثلاثة والباقية غير معتد بها لان التساوي
في الحروف والحركات والسكنات والاتحاد في زنة ما قبل الالف
كل منها موجود في فعلان فعلانة والنون وان جاءت للتأنيث
الا انها ليست له ثم بخلاف الهمزة في حمراء فقد من بينهما ثلثة اوجه فحال
وجه المضارعة بينهما ان الالف والنون هاهنا اي في فعلان فعلى زيدتا
زيدتا معا كما ان الالفين كذلك اي زيدتا زيدتا معا ثمة اي في حمراء
فيندرج تحته وجود الزيادة وكون الزائد حرفين وكون الزيادة في الآخر
اذ هي الغالب فيه والاتحاد في الاول والاختلاف في الآخر لا يقال ان
الالف سكران للتأنيث ثم ضم اليه النون لان الصفة اذا كانت
للمذكر لا يكون فيه علامة ولا يجوز ان يختص بالمذكر بعد الحقه النون لان
بالزيادة لا ينتقل من التأنيث الى التذكير بل الامر بالعكس نحو ضارب
وضاربة والاعداد من الثلثة الى العشرة لحوق التاء بها للبس للتذكير
الى التأنيث بمعنى الجماعة لكن لما اوجبت الضرورة اسقاطها في المؤنث
لدفع اللبس صار ثباتها علما للتذكير وسقوطها للتأنيث فثبت ان
سكران بناء برأسه والالف والنون فيه زيدتا معا كما ان الالفين
في حمراء كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو
سكران سكرى كما ان مذكر ما فيه الف التأنيث مخالف لمؤنثه نحو
احمر وحمراء وان تاء التأنيث لا يجتمع مع الالف والنون معنا اي

اى فى فعلان فعلى كما لا يجتمع تا التانيث مع الالفين فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة وهذا اى عدم الانصراف بسبب تحقق شبه
الف التانيث من ثلثة اوجه اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان
فعلانة بفتح الفاء فكونه غير منصرف للعلمية والتانيث فهو منصرف
نحو سعدان وسعدانة فى الاسماء وخمصان وعريانة فى الصفات لخروج
الالف والنون عن مضاهاة الالفين من الوجهين الاخيرين لمخالفة صيغة
المذكر لصيغة المؤنث حيث كان مؤنثه اى فعلان من لفظه اى من
لفظ فعلان كفعلانة وعدم قبول التاء حيث دخلت التاء فان اسمى علما صرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه المضارعة وهو امتناع التاء الذى هو الوجه
الضرورى للمشابهة لان الوجهين الاولين لا يؤثران بدونه وذلك
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف الذى ليس للتخفيف فقط
وانما قيدناه بذلك لانه ينتقض بنحو العلم المرخم اعلم ان الالف والنون
اما ان تكونا فى اسم او فى صفة فان كان الاول فشرطه العلمية فى المنع
لتاكيد المشابهة لامتناع دخول التاء وان كان الثانى فشرطه قيل
انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهة لالفى التانيث فى امتناع دخول
وقيل وجود فعلى لكونه مستلزما لانه ما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدم نحو سكران
وسكرى والاول هو الحق لا وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل
لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لان كل ما جاء منه فعلى لا يجئ منه فعلانة
الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون سكرانة ويصرفون المذكر قيل
ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا بالذات لان الاختلاف بين

صيغتى المذكر والمؤنث يحصل به فيهما وهذا احد وجوه المشابهة
المعتد بها ومن ثمه اختلف فى منع صرف رحمن لوجود احد الشرطين
دون الاخر واتفقوا فى منع صرف سكران لوجود كلا الشرطين
وفى صرف عثمان لعدمهما اما العدل يتوقف معرفته على معرفة ماهية
العدل وهى خروج الاسم اى مادته او معناه عن صيغته الاصلية الى
صيغة اخرى والمراد من خروجه بان يذكر لفظ ويراد به غيره وذلك مع اتحاد
المعنى لا بطريق الكناية دفعا للاعتراض بفلان وفلانة اذا كنى بهما
وكيت وذيت وضرب فى زيد ضرب بمعنى ضارب ومضروب وهو على جرمين
تحقيقى بدل قياس غير منع الصرف على ان اصلا شيئا اخر كثلاث
مثلا وهو كونه من الاعداد وتقديرى بخلاف ذلك لكن يقدر حفظا
لقاعدتهم وسيجى تمامه اذا افضت النوبة الى التعرض له ان شاء
الله تعالى اذا عرفت فاعلم ان الاسم المعدول عن النكرة امتناعه عن الصرف
فى نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع
هذا اتفاقى واما خماس ومخمس الى عشار ومعشر فهو عند بعضهم
والاصح انه لا رباعا ومربع لضعف الرواية فيما فوق فلا يكون عند
بعضهم قيدا الا الى عشار ومعشر دون قوله فللوصفية والعدل
حذرا عن التقديم بلا سبب اولا ولعدم الاتيان بها بازاء المقام ثانيا و
هنا كلمات واهية تكتب فى الحاشية منسوبة الى البعض الذى
فى هذا الفن فاعرضنا عن ايرادها حذرا عن التطويل قال الله تعالى اولى
اجنحة مثنى وثلاث ورباع فيه بيان الوصفية لانها معدولة عن
اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة وهذا بيان العدل لا يقال

قبل

ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم اربعا في مررت
بنسوة اربع ونحو مررت بنسوة ثلاث حيث كانت الوصفية
عارضة او لم يكن عارضة لكانت مؤثرة ولو كانت مؤثرة لامتنع
من الصرف لكن التالي باطل فالمقدم مثله واذا كانت الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها فبالحري ان لا تؤثر في المعدول لعدم افتراق الحال في
المعنى بين المعدول والمعدول عنها فلا بد ان لا يفترقا في الحكم وانما قلنا
ان الوصفية عارضة في المعدول عنها لانها تغايرتا الوصفية مرة وتغاير فيها
مرات وهي في الاصل للاسمية لا للوصفية فتكون الوصفية عارضة
لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع
نسوة واذا كانت غالبة عليها فالتوصيف بها يشبه التوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل متعلق بالتوصيف يعني كما
ان التوصيف بها نحو جاءني رجل اسد او مال لا يكون الا على تاويل شجاع
او مملوك كذلك التوصيف بذلك نحو جاءني رجال ثلاثة لا يكون الا على
تاويل متعدد او لا احد اذ هذه الوصفية حيث كانت عارضة فلم تؤثر
في المنع واما المعدول فلا يستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها
فتؤثر الوصفية فيه الا ترى انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول
رجال ثلاث وكم مسافة بعيدة بين اللازم والعارض فلا يلزم من عدم
تاثير في المعدول عنها عدم تاثيرها في المعدول اعلم ان اطلاق المعدول عنها على نحو اربع مجاز من باب
تسمية الجزء باسم الكل فان قلت ما عدل عنه لا يستعمل الا وصفا اذ
لا يقال ثلاث ثلاثة رجال بالاضافة وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة
بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة كانه بنى على ان مجيئهم ثلاثة ثلاثة لا يتصور الا

لان مجيئهم ثلاثة ثلاثة الخ

ثبوت

ثبوت البعدية ومع هذا اي مع عدم استعماله الا وصفا لم يؤثر
فيه الوصفية والا اي وان اثرت الوصفية فيه لوجب ان يقال
مررت بنساء اربع غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فالتالي باطل
لازمه الاثم وفيه الشك الوارد بان بطلان الوجوب لا يستلزم بطلان
الجواز فالمقدم مثله قلنا ان الوصفية في المعدول عنها قد لزمت عند
التكرر فيكون عارضة اذ التكرر عارض وما بالعارض عارض فلا تلزم
الوصفية في كل واحد منها على حدة لزوال العارض بزوال سببه فبالحري
ان يعرف كل واحد منها فان قلت السؤال باق بعد اذ هو بلزوم الوصفية
قلت نعم لكن الجواب لم يتم بعد فحاصل الجواب ان لزوم الوصفية انما
حصل عند التكرر فاشتراط العرف اما في كل واحد او في المجموع لا سبيل الى
كل منهما اما في كل واحد فلعدم التكرر واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف
لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد كمحمد وزيد او ما هو في حكمه كزيد الا
وبعلبك الاسمان اللذان ليس بينهما اتصال وامتزاج وما ذكر ليس
اسما واحدا ولا اسمين بينهما شدة الاتصال والامتزاج فلا يكون
محل الصرف ومنعه واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمت له الوصفية
فمنع الصرف لهذا هو دون ذلك وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها
اي زعم ان فيها عدلين بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى والانتقال
عن الاسمية الى الوصفية والاول يقال له عدل لفظي والثاني معنوي
والمحققون من النحاة انكروا العدل المعنوي بمعنى الانتقال عن الاسمية
الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلثة ثلثة في المعنى
فلا انتقال حتى عن الاسمية الى الوصفية للزومها في المعدول عنها لزومها في

في المعدولة عند التنكير كما ذكرنا وما قيل انه معارض بالمثل حيث اخذ
شرط العدل عند المحققين دليلاً على مدعاهم فللخصم ان يقول يجب عدل
معنوي لانا شرطنا عدم الاتحاد وهو معدوم عند اهل النظر فالصواب
الا ابطال البعض بدعوى عدلاً معنوياً لان الوصفية في المعدول عنها
غير لازمة بل الاسمية غالبة فانتفى شرطنا في المعدول الا الوصفية والمحققون
يقولون لا نم عدم لزومها في المعدول عنها مكررا لانها لا تستعمل عند ذلك
الا وصفا كما ذكر من قبل لا يعبأ به لان هذه المقدمة وهي ان العدل
تغيير الصفة دون المعنى مسلمة للنحاة فكيف يعارض ولئن سلم فغاية
ما في الباب ان عند كل اصلاً يبنى الكلام عليه هو لبس له موهم وهو كثير
من هذا في الاصول على ان التقدير هكذا والمحققون يقولون لا نم ان فيه
عدلاً معنوياً وانما يكون ذلك اذا كانت الوصفية غير لازمة في المعدول
عنها وهو لم ما ذكرنا من عدم اقتران الحال بين المعدول عنها في المعنى
وه وقول بعضهم انه معرفة لامتناع دخول اللام وقول اخرين جمع لربا
معناه على الواحد ردى وكذا في اخر جمع اخرى تانيث آخر للوصفية
والعدل عن الاخر عند بعضهم لانه مقطوع عن الاضافة ومن حقه
باللام فاستعماله بدون اللام عدول عما فيه اللام ابو علي لكان معرفة
ولا يعد فيه بعد حذف اللام الحائلة فعلى هذا جميع بابه معدول لكن المنع
بانتفاء لبس الا في آخر او عن آخر من لانه قياس ما قطع عن الاضافة
واللام وجميع بابه على هذا معدول الآخر المعرف لانه باق على صيغته وجرد
حذف من لا يوجب عدلاً للاستغناء عن ذكره باقتضاء الوضع وحذفه و
ذكره سواء ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف لا يكون الا

في موضع

في موضع يجوز اظهارها فيه وههنا لا يجوز اظهارها فليس من الا احدهي
وجمع وامثاله للوصفية الاصلية والعدل عن جمع سكون العين على
راي لانه جمع جمعاء وهو فعلاء وقياسه ان يجمع على فعل كحمراء وحمر ابو علي
اجمع وان كان افعل فعلاء لكن جمع بالواو والنون فهو معدول عن
جماعى او جماوات لان قياس جمع فعلاء اسما ذلك واما ما فيه
الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كحبلى
وصحراء او صفة كحبلى وحمراء لان الف التانيث فيه قامت مقام
السببين اي الالف علم التانيث كما في طلحة وبناء الكلمة عليه
اي على الالف حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الالف بل الكلمة
كبر موضوعة عليه كبعض حروفه ويتغير الاسم من صاغه بتنبيه الالف
نحو سكران واحمر وحمراء جرى مجرى تانيث ثان في المحل الرفع على الخبرية
بقوله وبناء الكلمة فثبت بهذا الاعتبار في ذلك تانيثا لفظيا و
معنويا وهو لزومه وهذا معنى قولهم انه لا يعرف التانيث في
لزومه ولهذا لا ينفك عنها في جميع التصرفات نحو سلامة وتكسير وتصغير
ولا يسقط عنه سقوطا يكون الباقي منه بعده مذكرا نحو حبلى فانه وان
كان الالف محذوفا الا انه ليس الغرض منه اثبات الباقي مذكرا
لانه مونث به في تلك الحالة فاندفع النقض بخلاف التاء فانه لا يثبت
في تصرفاته وانما يسقط عن الاسم لكون الباقي مذكرا فرجحت على الالف
فاقيمت مقام اثنين فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة
بمعنى انها غير لازمة كالف حبلى لان هذه وتلك سواء فتاء علم الاستعمال
فما بالها لم تنزل منزلة السببين قلت انما التاء في طلحة بعد

العلمية وعدم الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعها
والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث في صحراء
وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما
راوا قبلها وفي بعض النسخ لما زادوا قبلها الفا للبنا قصدا للتكثير
اللفظ قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ولم يحذفوا
احديهما اما الاولى فلكونها للبنا فحذفها بعد الاثبات صنيع كلا صنيع
واما الثانية فلان اثباتها لمعنى فحذفها لا محالة يخل بذلك المعنى
وهو باطل ايضا وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا
وعلما للتانيث لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى بيائين فجعلوا الهمزة
التي بعد الالف التي للبنا المنقلبة عن الالف لوقوعها بعد الالف
الزائدة في الطرف الفا حيث للتعليل قلبت الالف الاولى ياء
لانكسار ما قبلها لان صحراء اذا جمع على صحارى يكون الراء مكسورة و
الكسرة تقتضي الا يكون الحرف بعدها من جنسها فقلبت ياء فحين زال
ما يقتضي قلب الالف همزة فاعيدت الالف وجعلوها اى الالف المعادة
عن الهمزة المنقلبة عن الالف ياء ايضا اى كما قلبت الاولى ياء لانكسار
ما قبلها وهو اى الياء الاولى كسرة تقديرية واما الراء لان الساكن لا يكون
حاجزا حصينا كما سبق وقد كان الياء المجانسة للكسرة فادغمت الاولى
في الثانية فصار صحارى وقد تخفف الياء بتبديل الكسرة فتحة والياء
الفا فيقال صحارى وصحارى ولو كان الياء الثانية المدغم فيها منقلبة
عن الهمزة الاصلية كما كان باختطية الثانية لوجب ان يظهر الهمزة
في شيء من هذا النحو صحارى على مثال مجاريع جمع جرعاء على مثال

بمعنى الطويل كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فعلم
ان الاصل الهمزة في التانيث ولا يختلج في قلبك ان الالف
الاولى علم التانيث لان علم التانيث لا يقع حشوا فان
قلت اذا كانت علامة التانيث في صحراء هي الثانية والالف
الاولى ليست في شيء من ادوات التانيث بل هي لمجرد البنا فقط
فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث حاصل
السؤال ان بين ما قررت وبين قولهم تدافعا ظاهرا لان ما قررت
يثبت ان الاولى ليست للتانيث وقولهم هذا يثبت انها
للتانيث فاذا صح الاول فليس لقولهم هذا معنى صحيح قلت
انما يكون له معنى صحيح اذا اريد به حقيقته وليس كذلك بل انما عبروا
عن هذين الالفين بالفي التانيث على طريق التغليب وجها بابهما
مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر فغلب القمر على الشمس
نظرا الى ان القمر مذكر والشمس مؤنث ولو نظر الى اصالة النور لعكس
وغلب عمر على ابي بكر لان عمر علم مشهور وابو بكر كنية فغلب الاول
لخفته ولانه انما عبر والالف كما كان بينهما مجاورة قيل الفا التانيث
تسمية للشيء باسم مجاوره بسبب شدة الملازمة بينهما وانما
لم يعكس لان ما هو مدلول اللفظ اولى فيستتبع ما هو لمجرد تحسين الصوت
وهذا هو الذي شجعهم على جعلهما اصلا على الالف والنون في التثنية
دون العكس وفيه تجوز آخر وهو اطلاق الالف على الهمزة تسمية للشيء
باسم اصله واما الجمع الاقصى وهو الجمع الذي يكون بعد الفه الثالثة
حرفان بالادغام او بغيره او ثلثة احرف اوسطها ساكن كدواب

ومساجد ومصابيح قال الله تعالى واذكروا الله عليها صواف وقال
تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات وقال تعالى يعملون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل فانما منع الصرف لتكرار الجمعية فيه اما حقيقة او
حكما قالوا في وجه تكرر الجمعية ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه
لا يتصور ان يقترن به سبب آخر لمخالفة من الاسباب الثمانية او
هي سوى الجمع ثمانية اما العدل والعجمة والتأنيث بالالف والتركيب
والالف والنون ووزن الفعل فظ واما الوصف فلعدم اطراد صحة
ان اجتماع الوصف والجمعية لا يستلزم المنع وكذا التأنيث بالتاء
اما اللفظ فلانه يوجب انصرافه فلا يعتد سببا واما تقديرا فلان
التأنيث المعنوي المؤثر لا يكون بالتأويل وتأنيث الجمع وان كان
معنويا الا انه بتأويل الجماعة واما المعرفة فللتنافي وعلى التقدير فغير
مؤثرة وسيأتي وانما يقترن به معنى هو التكرار له او تكرره على المحققة
بين الاول بقوله لانه جمع ليس على زنة واحد فصار كانه جمع اخر لعدم
النظير فكانه جمع مرتين وذلك ان كل جمع له نظير في الآحاد فحكمه في التكسير
كحكم نظيره فكلاب منصرف في المعرفة والنكرة لان نظيره وهو مثل كتاب
كذلك ولو جمع كلاب فيلبس جمعه كلبا على حد كتب جمع كتاب واما هذا
الجمع كمساجد ودراهم مما لا نظير له في الآحاد فتكسر على حده فصار بهذا
الاعتبار كانه جمع مرتين وذلك مأخوذ من قول سيبويه وانما
لم ينصرف لانه ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء ومراده وانما
لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع لذلك لمجيئه على غير زنة
وفهم منه ذلك في موضع آخر قبل هذا اشكل بباب افلس فانه جمع

لانظير له

لا نظير له في الآحاد مع انه منصرف والجواب المراد كونه بحاله لا نظير له
في الحركات والسكنات المخصوصة معتبر به لا كونه بحاله لا نظير له بحسب
الوزن والا لم يصح الا يقولوا ان صياقلة منصرف لعدم نظيرها بحسب
وزنها الحقيقي لان وزن صياقلة فعاللة ووزن كراهية فعالية
فكم بينهما من مسافة بعيدة فسقط الاعتراض بالافلس لان له نظائر
كثيرة باعتبار الاول نحو ترتب وتنضب وتنفل بفتح الاول وضم الثالث
في الكل وان كان الافصح ضم الاول والجواب عنه بالمنع وانه واوزع
اسمى هال واتك وارز واسد ضعيف اما الاول فلشذوذه واما
الثاني والثالث فلخلافهما اذ اسمية واما البواقي فلان الاتك
اعجمي مع انه ليس اول من جعل فاعلا وكذا ارز مع ان وزنا يعارضه
واسد جمع اسد يدل عليه قوله بلغنا فاصحمت اسدي نعم يبلغ فوقه
توها غيرها من الاسباب ولذلك جاء صرفها كثيرا في الاشعار والفواصل
حتى توهم بعضهم ان منع الصرف بها غير واجب قال ابن مالك وعلماء
المصر كان هذا الجمع نزل منزلة الآحاد وتعذر حيث جمع ثانيا قصدا
للتناهي والمبالغة كصواحبات يوسف واما مساجد وهذا عذر لمن
صرف سلاسلا وقواريرا وهذه طريقة ابي علي الفارسي وبين
الثاني بقوله ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اي باب الجمع الاقصى
اساور واناعيم وسائر الجموع التي على زنتهما واحد يبنى عليهما
والا هذا اي الا ان الاصل في هذا الباب ذلك اشار المصنف في المتن
حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال
ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور لان

جمع القلة اذا كان على افعلة تجمع على افاعيل وتجمع وانعام واناعيم
لانه اذا كان على افعال فعلى افاعيل في الصحيح كقولهم الانعام وهي المال
الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وجمع الجمع اناعيم ويراد
به التكثير فقط لان جمع الجمع انما يراد به التكثير او الضروب المختلفة و
الكلاب كالساور لانه جمع اكلب لان افعلا يجمع على افاعيل واما
الجمع الكثير فلا يجمع لان القليل يجمع ليصير الى الكثير والموضوع عليه مستغني
فحصل فيهما سبب مكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح من الجموع
التي ليس على زنتها واحد وليس فيها تكرر الجمعية على الحقيقة لمشابهتهما
اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجموع مرة اخرى
اي جمع التكسير لانه يجمع الجمع المصحح كما رايت انفا مخاضات وسراويل
على هذا الجواب يكونا منصرف وليس كذلك الجواب الاول جمع سروال عند
سيبويه مسمى به الشيء والثاني انه اعجمي عند سيبويه وغيره من
النحاة وقع في كلام العرب فوافق بناؤه ما لا ينصرف او جمع سروالة
عند بعضهم ابو الحسن منصرف بناء على انه واحد والسماع عليه حجة
ابو علي الوجه عندي ان لا ينصرف في النكرة لكونه على بناء ما لا يكون
له نظير في الاحاد فمن جعله جمعا فامره واضح ومن جعله مفردا فهو عجمي
فلا اعتداد بالابنية للاعجمية **قوله فان كان الاوسط متحركا كان**
الاسم منصرفا كصياقلة قال الشارح انما صرف هذا الجمع اي الجمع الذي
اوسط احرفه الثلاثة بعد الالف متحرك لانه قد خرج بحركته عن امثال
اقصى الجموع وذلك لان شرطه اذا كان بعد الفه ثلاثة احرف
سكون اوسطها فلو حركت الا حصلت ثلاثة احرف اوسطها متحرك

فبذلك

فبذلك يشبه الاحاد في الزنة نحو كراهية ورفاهية فلم يعارض
بالجمع معنى هو كالتكرار او لم يوجد شرط المنع حيث وجد التكرار
حقيقة ووجد المشابهة فيحمل على ما وجد ذلك **قوله فان كان**
ثالثه الحرف بعد الالف يا حذفت في الرفع والجر ونونت الاسم
قال الشارح انما نون نحو جوار في حالتي الرفع والجر لانهم قد حذفوا
الياء على مثال فواعل للاستثقال معنى لانه جمع متصف بالفرعية
ولفظا لانه ما تقع في بناء ممتد اي منتهى على بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا
الياء في المفرد اجتزاء اي اكتفاء عنه اي عن الياء بالكسرة التي
قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك اي حذف الياء
جائزا في المفرد الذي اخف من الجمع التزم اي كان واجبا في الجمع
الاثقل كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا
جئت الى كينونة اصلها كيونونة على وزن فيعلولة فقلبت الواو
ياء ثم ادغمت فصارت كينونة لم يجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل
من سيد وميت فثبت من هذا التقرير ان حذف الياء من هذا
الجمع لازم كما في كينونة فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال
اقصى الجموع فصار على مثال سحاب وسلام وكلام فصرفت لذلك
فلا حاجة الى تقدير الشارح انه منصرف وان حذف الياء ليس لالتقاء الساكنين
وان التنوين للانصراف لا للتعويض فصار ذلك وجها اخر غير الوجوه
الاربعة في جوار ذكرها النحاة منقولا بعضها عن سيبويه لكن عند الكسائي
لا يحذف الياء في حالة الجر كما في النصب كدواب والياء احدها ان الاصل
في الرفع جواري وفي الجر جواري بالتنوين فيهما لان الصرف والاعلال

قبل النظر فى عدم الانصراف فاعل فصار كقاض فلم توجد بيت
على الزنة التى فسرت فبقى منصرفاً لبقاء مانع كسلام وكلامهم فالتنوين
تنوين التمكن وثانيها وهو منقول عن سيبويه اصله بغير التنوين
لكن حذفت اليا لاستثقال الجمع والحركة على اليا ثم عوض التنوين
عن اليا وعند المبرد عن الحركة ورد عليه انه لا وجه لتغييره حالة الجر كما فى حالة
النصب وهذا ايضاً وارد على الشارح لكن بين فتحة الجر وفتحة النصب
فرقاً فلا يقاس عليها فيندفع وصاحب الاقليد وجه قول سيبويه
بما يدل على ان التنوين عوض عن الحركة فعلى هذا الوجه كل احوال سا و
فى عدم الانصراف والاعلال لا يخل بالوزن والا الانصرف احوى بعد
الاعلال وثبوت الالف فى احوى بعد الحكم بمنع الصرف الا بحذف
الالف لو قيل لم لا يجوز ان يكون المنع لوجود بنيه على وزن من الافعال
وان زال بالاعلال كصد وبرك اذ اسبابها لعلنا لزوم الكسر فى
الرا منه ايضاً على وزن الجمع تقديراً وثالثها حكى عن المبرد تعويض التنو
عن الاعلال بلغه ما بلغ سيبويه وان المقام مقام النفى مثله او
دونه فعلى هذا الوجه ايضاً غير منصرف ورابعها ان اصله بالتنوين فعومل
معامله الاصل ثم منع الصرف بناء على تقدير الوزن وعوض تنوين آخر
عن الاعلال فالتقى ساكنان لحذفت اليا فعلى هذا الوجه ايضاً غير منصرف
هذا الاختلاف المذكور فى حالتى الرفع والجر واما فى المنصوب فلم يحذف
اليا لانك تقول سال الوادى ومررت بالوادى ولا تقول قطعت
الوادى بكسر الدال فى الجميع بل تقول قطعت العادى بنصب اليا لان
اليا يحتمل الحركة فى حالة النصب لانها فتحة خفيفة فيجرى مجرى البا

فى ضارب فيكون جوارى كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
بالاتفاق وذكر فى اخذ الاجعار هذا السلك وجه آخر وهو ان جوار
لما كان بالاعلال على زنة الآحاد كان فيه نظران الى ما قبل الاعلال
والى ما بعده والاول يقتضى عدم الانصراف والثانى الانصراف فعملنا
بالوجهين رعاية للجانبين بالانصراف فى الصورة الواحدة وبعدمها
فى الصورتين تغليباً للاصل على الفرع واختصاصها بالنصب لئلا يلزم
الخروج عن وتيرتهم المسلوكة فى المعتل اللام **قوله وشرطه فى العجمة العلمية**
قال الشارح انما انصرف الاسم الاعجمى حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت
العلمية لما بينهما من التنافى واذا زالت العلمية لم يبق العجمة وقد
مر انما يكون الكلمة على غير اوضاع العربية الا نادراً كانت سبباً
لكونها اى لكون العجمة مشروطة بالعلمية فى التأثير فى منع الصرف
اى شرطها بان يكون فى اول استعمالها فى كلام العرب علماً
سواء كان قبل الاستعمال علماً كابراهيم اولا كقالون فانه فى
لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علماً لراوى نافع و
هو عيسى لجودة قراءته فينبغى الاسم الاعجمى بالسبب المؤثر وانما شرط
فيها العلمية لان الاسم الاعجمى اذا لحقه التعريب اى جعل عربياً
فى حال العلمية او اسم جنس جعل علماً قبل الاستعمال كما لا ذلك
التعريب فرعيته اى الدلالة على كونه فرعاً اذ لم يكن الاسم الاعجمى
المعرب متمحضاً لهم اى فى العجمى للعرب فلم يقدروا على اخراجهم
بكلامهم وجعلهم من جنسه فى احكام متعددة فاعتبرت العجمة لقوتها
واما العجمة النكرة بمنع الكاف فلا يعتد بها اى لا يعتبر بتلك العجمة

النكرة فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند واستبرق وابريسم
وديباج وان سمى على بناء الجهعل وان سمى العرب به اى
بالاسم الاعجمى الذى عجمته نكرية لانهم اجروا اسماء الاجناس من العجم
الاعجمى مجرى ما صاغوه اى من لغاتهم فادخلوا اللام عليها نحو اللجام
وتصرفوا فيها تصرفهم فى سائر الاسماء المصنوعة لهم نحو رجل وفرس
باد خال التنوين والاشتقاق كمسجت من السج فصارت
بهذا الاعتبار كانها من لغاتهم فضعف امر العجمة كانها لا فلم يعتد
بعجمتها ذكروا لها علامات تعرف بها منها خروجها عن ابنية العرب
كاسماعيل ومنها مقارنة الفاظ العجم الا انها غيرت فى المعرفة كما براجم
ومنها عدم الصرف نحو ابليس اذ لو كان عربيا لا نصرف ومن
زعم انه ابليس او انتسى فقد غلط لان الاشتقاق لا يكفى فى الالفاظ
العجمية واطلاق الشارح يدل على انه اختار عدم الاعتداد بتحرك
الاوسط وهو مذهب سيبويه والبعض على ما قاله من ان كل مذكر سمى
بثلثة احرف من غير حرف التانيث مصروف عجميا كان او عربيا
الا ان يكون فعل او نحو محمد او نحو ضرب بسبب غيره او وبعضهم اعتبر
كسقر اتفاقا ولو قيل لتانيث الاقوى من العجمة لعروض باعتبار
للعدل المقدر الاضعف منها ثم هو ان وافق لفظا عربيا وكان القصد
اليه بالتسمية كاسحاق المصدر فلا اعتداد بعجمتها وعلى ان الزيادة
على الثلاثة لم يأخذها شرطا كما اخذه الاكثرون فلا يجيزون
فى نوح ولوط الا الصرف وكذا اى وكالعجمة فى الصرف بعد التنكير
ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلا فعلى ضمت فاؤه

نحو

نحو عثمان او فتحت كمروان او كسرت كعمران فانه غير منصرف
للعلمية والالف والنون لما ذكرنا من ان فعلان هذا اذا سمى
بما وجد من وجوه المشابهة وهو امتناع دخول التاء فانه منصرف
لزوال احد السببين وهو العلمية قبل لبس اذا بل لبقائه بلا سبب
لانها شرط قلنا على انه لم يجعل الشرط كما فى وزن الفعل وسلمان وسلمى
لبس كعطشان وعطشى بل من قبيل الثلاثة وان حصل حكم الامكان
هذا اذا تحقق زيادتهما واما اذا لم تتحقق فان تحقق عدمها فينصرف
كدهقان علما وان لم يتحقق فيحتمل الانصراف وعدمه نحو اذا كان
من الحسن ينصرف وان كان من الحس فلا ينصرف وكذلك
شيطان ورمان الاول مذهب الخليل وسيبويه حكما عليهما
بالزيادة حملا على الاكثر والثانى مذهب ابى الحسن حملا على عدمها
لكثرة امثاله على وزن فعال ولعل الشارح قال مقتفيا المصنف ما فيه
الالف والنون المزيدتان اشارة الى هذا او كذا ما فيه وزن الفعل
قيده بفعله وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة و
ينصرف نكرة لزوال احد السببين لان حكمه وصفا غير هذا الحكم و
قد مر بيانه حاصل امره انه على ثلثة اضرب ما يختص بالفعل ولا يوجد
فى الاسم الا منقولا منه او مرتجلا او اعجميا فحكمه اذا سمى به لا ينصرف
نظرا الى وجود العلمية ولو حصل التخفيف فى بعضه باسكان الوسط
كما فى كتف فسيبويه يصرفه لزوال البناء وابو العباس ان كان
قبل النقل والعلمية يصرفه للزوم الاسكان له فصار كفعل والا فلا
لعروضه بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة

نحى في حكم المنطوق وما يوجد فيهما من غير غلبة فحكمه اذا سمي الانصراف
خلافا لعيسى بن عمر النحوي فانه حكم بعدم الانصراف محتجا بقوله انا ابن
جلا ورد بانه جملة اما علم او صفة لموصوف محذوف ولا بحث فيهما
فظهر ان عدم الانصراف في وزن الفعل لا يكون الا ماخوذا علما من نحو
يزيد المال مثلا وما يوجد فيهما مع الغلبة في الافعال وان كان في حكم
المشتبه لان الغريبين الاولين بجريانه حقيقة بالنيا فقال وانما لم يعرف
نحو احمد وان جاء وزنه في الاسما نحو اجدل وهو اسم للصقر وافكل
وهو اسم للرعدة لانه اي افعل في الافعال اكثر منه في الاسما وقدم
تحقيقه واذا كان غالبا على الفعل كان بحكم الغلبة بمنزلة المحقق و
الاسما اخيل عليه فلا فرق بين ان يسمى باحد الغالب في الفعل وبين
ان يسمى بضرب مجهولا نحو ذاحمد العلم المحقق به في ان وزن الفعل في
في كل منهما يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين تحقيقه ان العدل فيهما
تقديري لانه بنا على منع الصرف لا يستدل عليه الا به وذلك لانهما لم
لم يوجد الا علمين غير منصرفين فلا بد من سببين وليس فيهما الا سبب واحد
وهو العلمية ولا يمكن لتقدير سبب مقارن لها من الاسباب
سوى العدل لان الظاهر انهما ليسا بجمع ولا تانيث فيهما لفظا
ومعنى ولا تركيب ولا عجمة وليسا من اوزان الفعل ولا الف ونون
مزيدتان وكذا ليس فيهما وصفية للتنافي فقدر العدل فيهما عن عامر
وزافر حفظا للقاعدة ثم فليس كل فعل كذلك فقد رفيه العدل كما في صرد
لطائر وحطم فانهما معروفان وحسن دخول الالف واللام وعدمه بدليل

فارق

فارق بين المعدول وغير المعدول وان قال المص في الكشف عدلا عن
عامر وزافر المعرفتين لانه لا يجوز عدلهما عن نكرتين وذلك لانهما لو كانا
معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل منهما اسما مستعملا في النكرة
بيان الملازمة ان العدل ان يذكر لفظا ويريد غيره وهذا القدر من التعريف
لا يوثر في تغيير الكلمة من التنكير الى التعريف ولا يثبت التغيير الا بالمغير
ولكن التالي باطل اذ ليس شيء في النكرة يسمى عمر فلما امتنع استعمال
فيها تبين انه عدل عن عامر المعرفة وكونه علما بعد العدل عن النكرة
باطل لانه مع بقاء العدل يودي الى التنافي ومع انتفائه الى خلاف ما به
ثبت الاجماع ناطق فان قلت قد قيل انهما لا يستعملان في النكرة منقوض
بالنوفل الزفر لان دخول اللام دليل نكارته اجاب بقوله واما زفر
في قول بائن الظلامة النوفل الزفر بانه يمنع الظلامة والظلامة والمظلمة
ما تطلبه عند الظالم وهي اسم ما اخذ منك بغير حق الضمير في منه راجع الى المظلوم
والنوفل البحر او الرجل الكثير العطا او اسم رجل والزفر المعطي والسيد
فانه صفة كزافر وليس بمعدول كحطم وقدم تحقيقه انقابدليل
دخول اللام عليه كما مر فما في المعدول فلا يرد علينا نقضا فلو سميت
بزفر هذا صرفته لما فيه من السبب الواحد فقط الغير المانع من الصرف
وعمر اوهب في التعريف وابعد عن التنكير والتوصيف ادخل في هذا
الامتناع من الصرف لانه لم يوجد الا في الاعلام وليس شيء منه لفظه
يستعمل صفة بخلاف زفر واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن
عامر معرفة فامتنع من الصرف فاذا نكر صرف لزوال احد السببين
وهو العلمية ان نفعت الضرورة فلا تقدير للعدل وكذا المونث بالتا

لضرورة او وجوده غير منصرف بحبس الصرف بزوال العلمية
بل البقائه بلا سبب لان تقدير العدل

اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة في المؤنث بالتاء لفظا وسعاد في المؤنث
بالتاء تقديرا اريد به بالاول ما في لفظه تاء التأنيث وان لم يكن مؤنثا
وبالثاني ما يخالفه لكن تقديرا يدل عليه ظهورها في التصغير في الثلاثي واما
في الرباعي فالحرف الرابع لقيامه مقام التاء في التصغير فانه لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لان التأنيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما
سواء كان بالالف او بالتاء يريد به ان لا يفارق الكلمة بوجه اما الاول فلبناء
الكلمة عليه وسمي وجرى واما الثاني فلانه لكن يكون المؤنث لازما بالتاء في وقت
من الاوقات الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف فيوجب لزوم التاء فثبت ان العلمية شرط التأنيث
بالتاء ليتحقق اللزوم اذ لولا ذلك لكان في معرض الزوال فلا يكون
لازما والمعتبر في التأثير هو التأنيث اللازم ولاعتبار اللزوم صرف
الصفات المؤنثة بالتاء اما لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو
جريح في مررت بامرأة جريح وان كان فيه سببا التأنيث والوصفية
لان التأنيث ليس بلازم ومعنا بناء اصل المعنى وان حذف التاء و
لو سميت رجلا او امرأة بكل واحد منها لم ينصرف للزوم فيها بالعلمية
فثبت ان لا لزوم الا بها واما التأنيث بالالف ممدودة او مقصورة
فلازم ابدا علما كان او غير علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا فلا يحتاج الى شرط
العلمية ولهذا قيد المؤنث بالتاء احترازا عنه وما وقع في اكثر النسخ
من طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ لان الكلام في المؤنث بالتاء وهذا
مؤنث بالالف فلا كلام فيه وقد وجدت في بعض النسخ سلمة
مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه الا عن لفظ سلمة

من الكاتب سهوا وانما قال فالظاهر انه خطأ لامكان توجيهه بان
يقال انما ذكر المصنف سلمى وان لم يكن بالتاء لان الفه كتاء طلحة على تقدير
ان يكون اسم رجل او جبل مثلا لو نكرة انصرف نظيره الف ارطى للالحاق
الا انه بمنزلة تاء التأنيث فانصرف اذا نكر لانه على ان الالف فيما وزنه
فعلى بفتح الفاء ليس يجب ان يكون للتأنيث فلا يقوم في هذه الصورة
مقام السببين قياسا على بشرى او ما وزنه فعلى بضم الفاء لا يكون الفه الا
للتأنيث فلما كان الالف فيها بمنزلة التاء طلحة في الانصراف بعد التنكير ما ورد
عليها الاعتراض اورده بيانا لحكمه اذا وقع في الاختلاف اعلم ان
التركيب بين الاسمين على وجهين احدهما ان يكون من اسمين يحل ثانيهما
معنى حكمهما حكم الشيئين المعطوف احدهما على الآخر فهذا المركب بناؤهما
جائز لتضمنه معنى الحرف نحو خمسة عشر فمدلول كل منهما مراد بعد التركيب
في خمسة وعشرة وثانيهما ان لا يكون كذلك فيكون الاسمان كشيء واحد
لا يدل كل منهما على معنى مراد وهو المراد بقوله وكذا الاسمان اللذان جعلا
اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب الجزء الاول
منه مبني لانه بمنزلة بعض الكلمة فالاعراب في الجزء الثاني تقول هذا معدي
كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب قال ابن يعيش فيه
شذوذان احدهما من جهة البنية لان القياس في الجزء الاول
فتحة الدال لانه ثلاثي وثانيهما من جهة الاسكان في آخره لكونه موضع
حركة كالدال في حضرموت واللام في بعلبك وفي بعض الحواشي اصله معدو
من عدا يعدو فلما قصدوا جعل الواو ياء للخفة كسروا ما قبلها فصار معدي
الا ان هذه القاعدة تنعكس في الجمع نحو في العز ثم خفف وركب مع

الكرب معناه الفساد في الاصل ثم جعل علما للانسان وكذا الجزء الاول
في بعلبك مبني اعرابه في الآخر البعل الزوج في الاصل ثم جعل علما للصنم
الذي يعبده اهل بلده وهو موضوع من ياقوتة حمراء وبغيرها من اصنام صغار
وقيل هو اسم صنم قوم الياس وكان طوله عشرين ذراعا وكانت
له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة يعبدونها من دون الله والبك
كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة و الدق
ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس فانه
لا ينصرف للعلمية والتركيب قال لكن صرف لزوال احد السببين فلمنع
صرفه شرطان وجوديّ وهو العلمية اذ لولا ذلك لكان علة شرط في
الزوال والمعتبر من التركيب اللازم كالتانيث وعدمي وهو على وجوه
ان لا يكون باضافة والا لوجب اعرابان فلم يجعلا اسما واحدا ولا
بالاسناد لاقتضائه بقاء الكلم على حالته الاولى ولا بان يكون الثاني صوتا
متضمنا للحرف لبنائه ح والشارح لم يتعرض لغير الاخير حيث قال واما
اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان على الفتح نحو خمسة عشر
وسيجيء بعد في المبنيات فيه شيء لان المتضمن هو المركب لا احد جزئيه
الا ان الحرف لما اتصل بالثاني في التلفظ دون الاول قال ان الثاني
متضمن لذلك هلا في تفصيله لوجود الاشعار به في لفظه واشار في
الا انه اختار البناء في خمسة عشر واشار في لبابه الى جواز الوجهين
فيه ويجوز في معدي كرب الا بقاء الاول الى الثاني ايضا كما جاز ان يركبا
تركيبا مزجيا ويجوز في الثاني اي في كرب اذ ذاك ان يمنع الوقت وذاك
اشارة الى ان يضاف الاول الى الثاني فيمنع مضافا اليه لجلاء الحرف

على ان يكون

على ان يكون مذكرا او تركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيجتمع
فيه سببان العلمية والتانيث المعنوي فيقال معدي كرب
في الانصراف او معدي كرب في عدمه في الاحوال الثلاث قيد لكليهما
يعني حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر فيقال في الصورة الاولى هذا
معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت بمعدي كرب بالتنوين
كغلام زيد وفي الصورة الثانية هذا معدي كرب ورايت معدي كرب
ومررت بمعدي كرب بغير تنوين كغلام زينب في حذف الاواو في التركيب
الياء من كرب وفي الاضافة الياء من معدي الا انهم سكنوها حملا على المركب
بل هو اولى فيدل على ان التركيب افصح واما قال في نحو معدي كرب
لجواز اجرائهما في غيره فان كان الثاني مما ينصرف صرفته نحو هذا بعلبك
والا فلا نحو رام هرمز ومار سرجس قال صاحب الاقليد وعندنا فيه دقيقة
وهي ان هذه الاضافة لفظية لا معنوية كغلام زيد فان زيدا فيه يدل
على غير ما يدل عليه الغلام بخلاف بك في بعلبك بالاضافة فانه يخالبس
باسم شيء اضيفت اليه بعل بل هو من بعل بمنزلة الدال من زيد
فلا فصل في المعنى بين بعلبك وبين بعل بك فان قلت فما فائدة
هذه الاضافة قلت هي التنبيه على شدة امتزاج المضاف بالمضاف
اليه وفرط اتحادهما حيث جعلوا المضاف مما لا يدل الا على ما يدل
عليه المضاف اليه لكن في الوجه الاول اتصل الياء بكرب وفي الثاني انفصل
عنه في صورة الخط **قوله وكون لا ينصرف في النكرة** لان العلمية لم توجد
فيما فيه سببان او اسباب الا وهي شرط في الجميع او فيما سوى الجمع
فبعض العلل العلمية شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف والنون في الاسم

والتأنيث بالتاء معنويا او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفي
بعضها ليست بشرط كالعدل ووزن الفعل فاذا نكر بقي بلا سبب او سبب واحد
وهما متضادان لان لا توجد من اوزان العدل ليس بشيء منه على وزن الفعل
وهو محصور فيما وجد بحسب الاستقراء فلا يمكن بهذا الاعتبار الا يكون شيء
علمية ووزن الفعل والعدل حتى اذا نكر لم ينصرف لبقائه على سببين بل ليس
معها الا احدهما فبقي على سبب واحد اذا نكر غلابر ومساجد وصحراء اذ اسبابا
او لا تأثير للعلمية فيها قال الشارح انما لم ينصرف نحو احمر المراد بنحو احمر كل
ما كان لفظه مستقرا بالوصفية ويكون معنى الوصفية فيها ظاهرا قبل
العلمية كسكران واحمر اذا سمي به اتفاقا للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر
عن العلمية ذكر في لبابه في ذلك طريقين احدهما ان يتأول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به فاذا اريد بلفظ زيد الموضوع لواحد شخص المسمى به
صار اسم جنس صادقا على كل من يسمى به بالواحد ما وثانيهما ان يكون
المسمى مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى
كما اشتهر فرعون بالظلم وموسى بالعدل فيقال لكل فرعون موسى
على معنى لكل ظالم مبطل عادل محق لا على معنى لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى
لا حاجة فيه الى التنكير اذ يمكن تقدير المثل فالعلمان بحالهما ولهذا لم يعرض
به الاكثرون ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش اذ هو لم ينصرف ايضا
عند سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهر تأمل
لكن الجواز التنبيه الظاهر بينه فيه لان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية ايضا قد زالت بالتنكير فزالت الوصفية والعلمية جميعا فبقي
الاسم على سبب واحد وهو وزن الفعل وهو معه منصرف فصرف ولحجة

سيبويه

سيبويه فيه انه اي نحو احمر كان في اول احواله غير منصرف للوصف
والوزن فلما سمي به زال الوصفية للتنافي فلما نكر اعيد الى الاصل الذي ثبت
له منع الصرف من قبل اعتبار الوصفية لا على معنى ان الوصف رجع حتى يكون
رب احمر معناه رب شخص مسمى باحمر بل على انه كالثابت له لا لاصالته وزوال
ما يضاده ولوايد اثباته لجاز وان كانت الوصفية زائلة وانما اعيد ليجري
احمر على الحكم الاصلي وهو منع الصرف بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل وبدل على
اعتبارها اعتبارها في جمعه وادخال اللام عليه علما لانها من الاحكام
اللفظية ولولاه لما جاز ذلك كما لم يجز في احد الابرق انهم منعوا صرف
ادهم وارقم واسود وان خرجت الى الاسمية اجماعا بذلك الاعتبار
وايراد نواقضهم في اهل افضل العلم وهو مثله مغالطة لانه حين لم يتصل
من لبس بصلة فلا يكون مثله وان اتصل به فهم ونحن متفقون على انه اذا
نكر لم ينصرف لكونه صفة فان قلت فليعتبر مع العلمية وليمنع نحو حاتم
علما من الصرف قلت تنافيهما في التحقيق يوجب عدم اعتبارها
معها فان قلت فلا يصح اعتبارها مع التنكير لانه اذا نكر بقي العلم بعد
انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك قلت يمكن اعتبارها
لزوال ما يضادها فلا يلزم من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها
بعد التنكير فان قلت هذا التنافي متحقق في صورة الجمع وادخال اللام عليه
فلم اعتبرت قلت لان بينهما فرقا من حيث ان اجتماع الوصفية مع
العلمية شرط في منع الصرف لا فيهما بل هما باعتبار الوصفية لان ذكر
للعلمية معها فيهما فيلزم من الاول اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم
واحد وفيه نظر لان معنى الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل

في حال العلم يصدق ذلك فيهما غير متضادين قلنا في حكم واحد لجوازه
في حكمين كما في احوص لان الشاعر جمعه على حوص واحاوص وادخل عليهما
اللام في قوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا حاوصا
وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في هذه المسئلة فسأله عن سبب صرف
اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقق العلتين الوصفية والوزن
فقال الاخفش في جوابه انما انصرف اربع هنا لانه كان في الاصل
اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصله
فالزمه ابو عثمان بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصله انهما متساويان في ان كلا منهما
مما فيه شيء من العارض والاصل فلو اعتددت بالاصل في نحو اربع لزمك
الاعتداد به في نحو احمر والا لزمك عدم الاعتداد به فيه فسكت الاخفش و
لم يجب ولو فرق بينهما بان احمر بعد النقل الى الاسمية لم يعد بالتنكير الى معناه
الاصلي واما اربع فمعناه الاصلي مراد اسما ووصفا لسقط عنه الالزام
وما قال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير منصرف والا سمي به رجل
اسود كان منصرفا لخلوص الاسمية ظاهره مما يقتضي منه العجب فتأويله اذا
نكر في الاول لا ينصرف وفي الثاني ينصرف واما ما فيه الف التأنيث ممدودة
او مقصورة فانه لا ينصرف نكرة بناء على ما سبق من ان فيه التأنيث
مع لزومه فكان فيه سببين فاذا سمي به كان ابعد من الصرف من حيث
انه زاد الثقل بانضمام الغير اليه فكان فيه ثلثة اسباب واذا نكر
بقي غير منصرف لبقاء السبب المكرر حكما اذ العلمية لا ينافي التأنيث
فيزول وليس شرطا له ليزول بزواله بالاتفاق بين الاخفش وسيبويه

واما فعلان

واما فعلان فعلى ما مر في الخلاف حذو النعل بالنعل يعني بلا فرق
بينهما فان سكران مثلا لا ينصرف للوصفية والالف والنون فاذا
جعل علما زالت الوصفية واذا نكر زالت العلمية ايضا فبقي على سبب
واحد فانصرف عند الاخفش واما عند سيبويه فغير منصرف لانه
بعد التنكير اعيد الى وصفه الاصلي فيجرى على حكمه الاصلي بعد التنكير الذي هو
الاصل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرف
حيث لم يكن له اي لكل منهما نظير في الآحاد اي كما ان الاسم الاعجمي لا
نظير له في الآحاد من كلمات العرب كذلك الجمع الاقصى لا نظير له في الآحاد
فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قول
الا مثل انصرافه فيه الى في قول ابي الحسن فالكاف بمعنى المثل وما مصدرية
بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي المعرفة للزومها حيث لا ينفك عنه الجمع الاقصى
معرفة كان او نكرة بمنزلة السببين كالف التأنيث للزومه فلا مدخل
للعلمية في تأثيرها واذا كان الامر اي امر عدم الانصراف على هذا
الطريق وهو تنزل المشابهة منزلة السببين يجب ان لا ينصرف
عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي الحاصل
ان المشابهة بالصيغة المعتبرة في بابه وبقاؤها مطرد في الجنسية
والعلمية فمنافاتها لمعنى الجمع لا يستلزم منافاتها للصيغة وان جعلنا
مشابهة الاعجمي سببا آخر يجب ان لا يصرف على مذهب الاخفش
بعد التنكير لزوال احد السببين وهو العلمية كما مر في احمر واما عند
سيبويه فيعود الى اصله وهو كونه من منتهى الجموع فيمنع من الصرف
للصيغة لا للمشابهة وجملة الكلام ان جميع ما لا ينصرف عند سيبويه

ثلثة اقسام ما لا ينصرف معرفة ونكرة نحو احمر وما فيه الف التأنيث
والجمع الاقصى وما ينصرف معرفة ولا ينصرف نكرة كثلاث ورباع
ولم يتعرض به الشارح لانه في صدد شرح قول المص في المتن وكل ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة مع المستثنى وما لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة كالاسماء الستة في حالة التعريف **قوله والثلاثي الساكن**
الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف
والتأنيث ونوح ولوط قد اجتمع فيهما التعريف والعجمة فالقياس
ان يمنع الصرف لوجود العلتين الا ان الخفة الناشئة من سكون
الاوسط فيها قاومت احد السببين وازالت ثقله فصرفت لذلك
وقد جمعهما الشاعر في الاولين في قوله الا حبذا هند وارض بها هند وهند اتى
من دونها النأي والبعد وقوله لم يتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد
في العلب وقوم كالزجاج وغيره يجوزونها على القياس فلا يصرفونها لوجود
السببين واللغة الفصيحة التي عليها الاكثر بل هي اللغة الاولى قال الله تع
كذبت قوم نوح وقال الله تع ولما جاءت رسلنا لوطا وقال الله تع و
امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين اعلم ان اكثر النحاة على وجوب
الصرف في نوح ولوط لاشتراطهم الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط على الاعجمي
او الزيادة على الثلثة تعيينا وخالفهم الزمخشري فيهما لما رأى انهم يتفقون
على جواز صرف نحو دعد وهند ومنع الصرف كما ذكرنا ويتفقون على وجوب منع
الصرف في ماه وجور وهذا يدل على ان العجمة لها تأثير ولولا ذلك لكان حكم
ماه وجور كحكم هند في جواز الامرين لكنهما يتخالفان في الوجوب والجواز فدل
على اعتبارها في الساكن الاوسط فثبت ان نوحا كهند قال ابن الحاجب وهذا

جدا

قوى جدا بالنظر الى المعنى لكن بالنظر الى اللفظ لم يسمع منع الصرف
في نحو لوط ونوح مع الكثرة في الاستعمال والمختار منع نحو ماه باب
هند فوجب الخفة في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او
الحركة ووجه تبع الفصل بين نوح وهند ثم كلامه لان نوحا على الاشتراط
ليس فيه الا سبب واحد وهو العلمية بخلاف هند ووجه آخر وهو ان العجمي حيث
على غيرها مؤثرة في منع الصرف اصلا بدون العلمية والتأنيث من حيث
مؤثرة بدونها فلا يعادله الضعيف وفرق آخر وهو ان العجمة متوهمة و
التأنيث في اكثر الاحوال ملفوظ وهو يعادله المتوهم فلا يعطى له حكمه
والمص اكتفى اثر الزمخشري والشارح بينه كما قال وفيهما تمثيل بالاثنين
بعد قوله واللغة الفصيحة الى اشارة الى ان النزاع في جواز الامرين
وعدمه في نوح ولوط واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع اي من الثلاثي
الساكن الاوسط كماه وجور اسم بلدتين فان فيهما التعريف والتأنيث
المعنوي والعجمة فلم يجز فيه الا منع الانصراف لان الخفة قاومت احد
السببين فبقي اثنان هذا في التأنيث والعجمة ظ واما في التعريف
فزواله يستلزم زوالهما او لا اثر ولا حين عدم الشرط فالوجه
ان التعريف حين قاوم خفة الاوسط له باقيا وان زال تأثيرها والمعتبر
في منع الصرف ذلك لا هذا قيل لا يجوز مقاومة سكون الوسط العلمية
لقوتها وايضا يلزم من اعتبار وجود العلمية الا لا يجب في هذا الا منع
الصرف وهو خلاف الاجماع اقول انه في السكون خفة والعلمية
عندها فيتقابل لكونها قوية غير مانع واجاب البعض عن الثاني بان
قال انه موقوف على ما قاله بعض المحققين في نحو هند يجوز الامران

العرف لسقى ثابان سكون الوسط يوجب الخفة والسببين الثقل
فاذا قاوم الخفة ثقل احد السببين بقي ثقل آخر وحده وعدم العرف
فيما ان فيه علتين فقط نحو ماه وجور اذ فيهما بعد المقابلة تسبيع
وهذا ما نعما الجواب عندك انه لا يلزم من وجود العلمية مؤثرة حال تقاوم
السكون ثقل غيرها ان لا يكون في هند الا منع الصرف فضلا عن ان يلزم
حال وجودها غير مؤثرة فلا يلزم من كونها المعتبر وجودها لا تأثيرها
ذلك فافهم واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الاعجمي
في الصرف وعدمه نحو قدم اسم امرأة وذلك اى كونها جار مجرى الرباعي
لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا موقوف على تمهيد مقدمة
وهي ان الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة
منقلبة كانت او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي وملهوي ومرموي لان
ما قبل الياء مكسور والالف لا تقبل الكسرة فقلبت الثالثة
او الرابعة واوا وعن الياء كان انقلابها او عن الواو ولان الياء
هنا اثقل من الواو لما فيها من الجمع بين اليائات بخلاف ما اذا قلبت
واوا فحملها رقبة وهي ان الواو في عصوي بمنزلة الواو في رحوي
في انها منقلبة عن الالف فكانها بمنزلة الواو في ضويرب وما يدلك
الى ذلك انهم لم يعيدوا الى اصل الالف في نحو رحوي فالقياس ان يكون
الحكم في عصوي كذلك كما قبح لو قبح العدا اجل عبرات عك في
رحوي لما ذكرنا وهو معدوم في نحو عصوي فيعاد الى الاصل لكان
وجها حقيقيا بالقبول والزائدة فيها ثلثة اوجه اما الحذف فلكونها

زائدة

زائدة كالتأنيث واما القلب فلاجرائها مجرى المنقلبة والاول
احسن لان الاول جرى على سنن الاصل والثاني عمل بالتشبيه واما الفصل
بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء فقالوا دنياوي كما قالوا
حمراوي ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة فلا تجئ في الالف
يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واو الف التأنيث ويحتمل ان يكون
الف التأنيث والواو زائدة والخامسة لا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم
ففي السادسة اظهر لانها اطول لفظا كحبارى او تقديرا كجمزى لتنزل حركة
منه منزلة الحرف الرابع في الثقل واذا استثقل هذا على صحيفة خاطرك
ما يدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف وهو انهم قالوا في النسب الى حبلى
حبلي وحبلوي بالحذف والقلب لانه قد تقرر في المقدمة ان الالف الرابعة
في الاسم المنسوب تقلب واوا او تحذف ولم يجيزوا في نحو حبارى الا الحذف نحو
حباري ولم يقولوا حباروي بالقلب لوقوع الالف خامسة لانه قد تقرر
انها اذا كانت خامسة تحذف ليس الا لطولها ثم انهم جعلوا نحو جمزى
بفتح الميم وهو الناقة السريعة السير بمنزلة حبارى فلم يجيزوا الا الحذف
وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع في الثقل حتى كان
الالف خامسة فلما اجروا الحركة فلما اجروا الحركة منزلة الحرف حتى اعطي
الخامسة فكذلك هنا في المؤنث المتحرك الاوسط اجروا نحو قدم مجرى
عناق فلم يصرفوه اسم امرأة واذا سميت رجلا معرفة لان الحركة
وان نزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا تقوى قوتها اى قوة الحرف
فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تأنيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة التأنيث ولهذا اى ولتنزله منزلة الحرف

الرابع

لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تتنزل منزلة التانيث بل منزلة
الحرف الرابع النازل منزلته ولذلك ردت في التصغير في الثلاثي المتحرك
الاوسط دون الرباعي الاتراك تقول في التصغير قديمة وعنيق بتشديد
الياء والحاصل ان لنا التاء والحرف الرابع والحركة والتاء اعلى رتبة من الحرف
الرابع لكونه نازلا منزلته والحرف الرابع من الحركة فالحركة كانت منحطة
عن التاء بدرجتين وعن الحرف الرابع بدرجة والحرف الرابع متوسطة
بينهما اي ادنى بدرجة من الحركة فظهر ان هذا اي التانيث بغير الالف بغير
على ثلاث مراتب على ماذكرنا المرتبة الاولى كما فيه اي للمونث الذي
فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الاسم الصرف اذا سميت به اي بما فيه التاء
ظاهرة رجلا او امراة والمرتبة الثانية وهي المتوسطة كما زاد على
الكلمة ثلاثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الاسم الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه قبل تسمية المذكر الا يرى ان
كنابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مونث قبل التسمية
فيكون الحرف الرابع كتاء التانيث ظاهرة في امتناع الاسم الصرف
مذكرا كان او مونثا لكن شرط في الحرف الرابع ان يكون المسمى بحيث
قد جرى له التانيث قبل التسمية فيكون بهذا الشرط منحطا عن التاء
بدرجة وفايقة على الحركة بدرجة ورابعة الاسم لا يخرجها الحذف كجيل
مقتصر عن حبلى علم الضبع وهو مونث ولو سميت به رجلا
لم ينصرف وهذا بشرط ان لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل وان لا بكعب
تانيثه بتاويل فرباب اذا سمي به مذكرا انصرف لانه قبل تسمية
المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم ورجال اذا سمي به مذكرا انصرف

وان كان

وان كان مونثا لا ان تانيثه بتاويل الجماعة والمرتبة الثالثة وهي الادنى
المتحرك الاوسط من الثلاثي المونث فانه انما يمنع الصرف اذا كان
اسم امراة فقط فانك اذا سميت به رجلا انصرف البتة لنقصانه
عن التاء بدرجتين وذلك لكونه فرع الحرف الرابع المتفرع على التاء
وهو ناقص عن التاء بدرجة فيكون الحركة ناقصة عن التاء بدرجتين اذ
نقصان الفرع بدرجة مستلزم لنقصان فرعه بدرجتين قوله ونحو حذام
فيه مذهبان قال الشارح اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء جمع
نحو بمعنى النحو الدال على انواع متعددة فالاول فعال التي بمعنى الامر نحو
نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وقياس في كل فعل ثلاثي مجرد
منصرف تام عند سيبويه لكثرة الورود منه عن العرب واستمراره
بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة وما هذا شانه
فالقياس عليه جائز وانما قلنا مجرد ليخرج المزيد اذ لا يقال من انطلق
طلاق ومنصرف ليخرج نحو ذر ودع فلا يقال وذار ووداع وتام ليخرج
الافعال الناقصة لعدم جواز كوان لكن وعند غيره سماعي اي مقصور
على السماع فلا يجيء فعال من كل فعل ثلاثي لانه اسم وضعته العرب موضع
افعل وليس لاحد ان يبتدع اسما لم يتكلم به العرب هذا في الثلاثي واما في
الرباعي فعند سيبويه ايضا سماعي والفرق له بينهما ان الثلاثي قد كثر
في كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي الا اللفظان كقرقار وعرعار قال
قالت له ريح الصبا قرقار وقال به جوا ولعبهم بجاء عرعار فلكثرة الثلاثي
في كلامهم جعله اصلا وقاس عليه ولقلة الرباعي توقف عند المسموع و
لم يتجاوز منه خلافا للاخفش فانه عنده قياس وهي اي فعال هذه بمعنى

بالاتفاق اما بيانه ففيه اختلاف فانه لوقوعها موقع فعل الامر المبني
عند اصحابنا لان افعل الامر عندهم مبني فالواقع موقع المبني مبني
معناه ان فعال مبني لانه واقع موقع المبني وكل ما وقع موقع
المبني فهو مبني ففعال مبني فثبت ان هذا الدليل فليس اقترانا من الشكل
الاول مطوي كبراه ونتيجته وعند الكوفيين بناؤها لتضمنها معنى لام الامر
لان اصل انزل لتنزل بلامه فلما كان نزال بمعنى انزل تضمن
لامه فشابه الحرف فبني كما بني اين وكيف وغيرهما من الاسماء المتضمنة المبنية
قال ابن يعيش الاول غريب والثاني حق اقول الحق ان هذا الاختلاف
مبني على الاختلاف في ابناء الامر بالصيغة والاداة فمن جعل بناه السبب هنا الوقوع
المذكور ومن اراد جعله التضمن والحق في هذا المبني عليه هو الفرقة الاولى
فكيف يجوز الثاني حقا والاول غريبا وانما بنيت على الكسر دون السكون
مع اصالته في البناء فرارا من اجتماع الساكنين الالف الزائدة ولام
الكلمة وخص الكسر لان الاصل في تحريك الساكن الكسر ولانه علم التانيث
فناسب هنا بالزيادة وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من
اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر يكون العين المعنى لانت اشجع
في يوم الوغا والحرب واقرب بالقواضب في الضرب واشد تحملا للشدائد
والباس من جنس الاسد فضلا عن الناس قوله دعيت نزال
كناية عن الحرب لان اصحابه اذا التقى خصمان تنزلا عن ظهور خيلهما
والتقيا ثم اتسع فيه حتى قيل لكل متحاربين وقوله ولج اي اذا وقع
اللجاج في يوم الذعر وهو الخوف الاعراب اذ ظرف متعلق باشجع
ولج عطف على دعيت وفي الذعر متعلق باشجع ايضا الاستشهاد

التانيث

ان تانيث دعيت لاسناده الى نزال ولولا انها مؤنثة لما انث فعلها
ولكون نزال فاعل دعيت دليل على اسميتها ايضا فالفعل هنا حكاية
فلا دليل عليها وذكر عبد القاهر فيه وجها اي في وجه كون نزال مؤنثا
ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل وهو الياء في انزلي مع انه
ليس بخطاب الا مؤنث لتانيث الفعل لفائدة يذكرها ان شاء
الله تع كما انث الفعل في الا لم يكن ما حيث هو هو لا يتطرق
اليه التانيث لتانيث الفاعل في مرتبة عنده وفائدة تانيث الفعل
الذي الحق باخره الياء التاكيد والمبالغة قوله كانه اي كان القائل
قال انزل ثلاث مرات اي انزل انزل انزل جملة مستانفة
منقطعة عما قبلها كانه قيل ما معناه ح فاجاب بقوله كانه الخ
فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا والا مفعول
لجعل على قصد تكرير الفعل وجعله ثلاث مرات ونظيره ما ذكره ابو
عثمان في قوله تع حتى اذا جاء احدهم الموت قال رب ارجعون
من انه جمع الفاعل لا لكونه جمعا بل لكون الفعل جمعا وتكريرا لان
الفاعل هنا ضمير مفرد عبارة عن الرب معنى الاية لا يزال الذين يشركون
الى وقت مجيء الموت وفي الحديث اذا عاين المؤمن الملائكة قالت
نرجعك الى الدنيا فيقول الى دار الاحزان والهموم بل قدوما
الى الله تع واما الكافر فيقول رب ارجعون المعنى ردوني الى الدنيا
لعلي اعمل صالحا بان اقول لا اله الا الله فيما تركت اي ضيعت
من عمري او فيما تركت من المال كذا في الكشاف قال ان المعنى
رب ارجعني ارجعني ارجعني ثلاث مرات وقيل جمع الضمير

فقطعا لقد نع وقيل جمع الضمير على ان المعنى يارب من عم لم يرجعوا الى الدنيا
ونظيره قوله تع القيا والمعنى القا القا ثنى الفاعل لتثنية الفعل للتثنية
لكونه خطابا الى مالك وهذا على قول بعض واما على قول بعض فانما ثنى لكونه
امرا للملكين في الكوثر ويجوز ان يراد القين فابدل من النون الف
فالوجه ان يقيد بعلى وجه الحاصل انه كما جمع الفاعل وثنى في هذين النوعين
مع ان الفاعل فيهما مفرد قصدا لتكرير الفعل كذلك انث الفاعل ثم انزله
قصدا لتكريره قال عبد القاهر فلما عدل نزال عن انزل المستعمل في الكلام مؤ
فثبت انها اسم فعل ولو قيل هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر كما قيل اسم
فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة بخلاف صيغة
افعل ولا دليل على عدليته مع ان الاصل في كل معدول عن الشيء ان لا يخرج
عن نوع ذلك الشيء دل عليه استقراء كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل
ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل وظاهر من كلام عبد القاهر ان
فعال هذه معدولة وصرح بذلك صاحب اللب واطلق الشارح
هنا وفي لبابه والزمخشري في مفصله وذكر ابن الحاجب في شرحه ما يدل
على انها معدولة و فعال الثالثة ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا
عن فاعلة قال به بناء على الاغلب كحذام اسم امراة وقطام اسم امرأة
ايضا فانهما عدلا عن حاذمة علما وهو ماخوذ من الحذم بمعنى القطع
من حذمت الشيء وسبقت حذيم قاطمة ماخوذ من القطم بمعنى العقص
واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة في
بعض النسخ وحماد للمحو ودعى اى فعال المعدولة عن المصدر المعرفة ايضا
اى كفعال التي عدلت عن فاعلة علما الا ان الفرق بينهما انه من اعلام

الاجناس

الاجناس اى المصادر دون الاشخاص وذلك من الاعلام الاشخاص
دون الاجناس وفي فعال هذه سواء كان معدولة عن فاعلة او عن
المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها
اى لفعال هذه بالتي اى بفعال التي في معنى الامر علله بقوله حيث
شاركتها اى شاركت فعال المعدولة فعال التي بمعنى الامر في الصيغة
فجعلوها اى فعال هذه مشاركة لها اى لفعال التي بمعنى الامر في الحكم
وهو البناء ثانيا بالحكم مذهب الصيغة وهذا ما ذهب اليه صاحب الكتاب
وذكر البعض ان الشبه في العدل ولا دليل عليه فلذلك لم يذكره الش ح
وقيل بناؤه لتضمنه معنى التا فنجار لبنا الفجرة وحماد لتا المحمدة لانهما
في معنى كافاذا اورد عليه نحو هذا اجاب بحذف التانيث بخلاف فجار
ونحوها بان هذا معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم
الاخر وفيه تعسف اذ فيهما تقدير اسما مؤنثا لم ينطق بها وزعم ابو
العباس المبرد انه لزيادة العلة بتقدير العدل على علتي العلمية فيه
وهو اى ابن كيسان وابو اسحق ينكر هذا القول ويستضعفه بان
سيجان والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه
من العلمية والتانيث والعدل المقدر لتقديره في باب حضار
لضرورة الاحالة فتقديره في غيره طردا للباب فثبت انهم يقولون
ما آخره را من فعال هذا موافقين لاهل الحجاز الا ان بعضهم قد
منعوا الجميع من الصرف ولم يحتاجوا الى التعسف في الفرق والاولى
الا بفعال تقدير العدل لوجود سببه مع التانيث لان حذام و
حكاو لا يكون علما مؤنثا الا لكونه معدولا عن حاذمة او عن المحمدة

وهما مؤنثان فثبت الوجود والعلمية والتانيث غير مغن عن
تقدير العدل فلذلك قال الشارح لما فيه من العلمية والتانيث و
العدل اعلم ان الشارح يحتمل ان يطلع على خلاف منهم في منع الصرف
في فعال المعدولة عن المصدر المعرفة كفعال المعدولة عن فاعلة فجعلها
قسما ثالثا من اقسامها الثلاثة لا من اقسامها الاربعة كما تجري
في حكم واحد في بيان الخلاف [illegible] وعدم وجدان بعض لا يدل
على عدم وجدانه وكلامه في لبابه لا يدل على عدم خلافهم فيها نعم كلام اكثرهم
في بيان الخلاف في فعال المعدولة عن فاعلة وهو لا يدل على عدم ذلك
فاذا نكر صرف لزوال العلمية بالتنكير والتانيث المؤثرة في منع الصرف
بزوالها لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال
الفصحاء هي اللغة الاولى اي لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده
اي المصنف في المتن اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت
حذام وهو اي البيت للجيم بن صعب في امراته حذام وقيل لامرأة
من العرب واصل الاحذام امراة حذرت قومها من الغارة فاتركوها
فلما نزلت الغارة قالوا صدقت حذام فضرب به مثلا والثالثة
فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث اي يا لكعاء ويا خبيثة
اي يا لئيمة في سب المرأة يقال للمذكر يا لكع وللمؤنث يا لكعاء
وهي ايضا مبنية على الكسر لمشاكلة فعال التي في معنى الامر في الزنة
وهو مذهب سيبويه فجعلوها مشاركة لها في الحكم ثانيا بالحكم مذهب
الصيغة والعدل ايضا نسب بعضهم هذا الى سيبويه وقيل بنيت
لتضمنها تاء التانيث وعلى الكسر لاصالته في تحريك الساكن وتم محل

فعال

فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف اي ادور ما اطوف
اي مدة طوافي ثم اوي اي ارجع الى بيت قعيدته اي قاعدته لكاع
ولا يجوز في السعة جائز لكاع الان بجعل لكعاء علما للامراة ثم عدل
هذا اي من لكعاء لكاع قال عبد القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف
لا يحصل الا فيه اي تعريف فعال هذه لا يكون الا في النداء لان ما عدل
عنه ليس بعلم ولا مشار اليه ولا معرف باللام ولا بموصول لغرض
الشارح بالاول فقال الاثرك ان كوجبته ضد الطيبة وفاسقة ثم
الفاجرة واصل الخوخ من الام يقال فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها
ومنه قوله تع ففسق عن امر ربه ليس بعلم لظهور غيره وانما يعرف اشياء
هذا بالنداء فلهذا اي فلعدم تعرفها الا بالنداء اختص بالنداء في حال السعة
اقول هذا مبني على ان علة البناء انضمام العدل الى التانيث والتعريف
فدعت الضرورة الى اختصاصه بالنداء هذا من مخترعات خاطري ثم وجدته
في بعض الحواشي منقولا عنه **قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام**
انجر بالكسر قال الشارح اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
ودخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الكتاب
الى باب ما لا ينصرف هو التنوين ومنع الجر بتبعية التنوين اي باجتماع
الى التنوين قوله انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام
عن استحقاق التنوين جران واذا لم يستحقه اي الاسم التنوين
استحال تقدير سقوطه اذ هو لا يتصور الا بعد ثبوته وهو محال لكان
المنافي وهو اللام او الاضافة فلا يسقط الجر اذ ذاك اي وقت
عدم استحقاق التنوين لان سقوطه تبع لسقوط التنوين

واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلاوة وهي ما يحمل على الدابة بعد تمام الوقر ويقال لها
بالفارسية سربار بغير حمل بكسر الحاء قال ابن السكيت الحمل بالفتح ما كان
في بطن او على رأس شجرة والحمل بالكسر ما كان على ظهر او على رأس فعلى
هذا القول الجارة لكونه مفارقا عن التنوين لا لانصرافه واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع كالتنوين فالجارة اي الجار ما لا ينصرف
عينا اي في حال الاضافة واللام لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود
ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لكن يمنع الجر في بعض الاحوال وهو قبل الاضافة
ودخول اللام دون جميعها لئلا يكون اعطاء الى اعراب ما لا ينصرف بكل انواع
الفعل في تجرده عن الجر في كل حال فعلى هذا الوجه الجار ما ليس لانصرافه و
الوجه الثاني ان يقال ان الاسم انما منع من الجر لكونه مشابها بالفعل
اذا دخلت الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل لو حول ما لا يجوز
في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه اي من الاسم لاجل مشابهة الفعل يجوز
ان يعود الى الفعل ويجوز ان يعود الى الاسم فعلى الاول من باب اضافة
المصدر الى المفعول والفاعل محذوف لكن الاول اوفي الغرابة وهو الجر
فان قيل على ما ذكرت كان القياس ان يعود التنوين كالجر فلم لم يعد
اجاب بقوله واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لكان المانع لا تبطل
ان حروف الجر لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها من خصائص
الاسم كالاضافة والالف واللام فكان يجب ان يعاد معها اي مع حرف
الجر والتنوين لزوال المشابهة بدخوله ومقتضاه اعادة ما حذف لا جلها
من الاسم ومع ذلك لم يعد قوله كان يجب ان يعاد معها التنوين تشارع

النعليين ويحتمل ان يكون فيه ضمير الشأن لان اللام والاضافة انسب
للاسم من حروف الجر لانهما يحيلان النكرة معرفة فيكونان اقوى في
الابعاد من الفعل بخلاف حروف الجر فانها تحدث في معنى الاسم من جهة
النحو شيئا فلم يعتد بدخولها ولنا جواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت
لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا
الا ترى انه يجوز نصب المعطوف عليه حملا على معناه فكان الباء
من جملة الفعل من جهة المعنى كهمزة اذهبت فيصير كانه لم يتصل بالاسم
واما اللام فبخلاف اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه بحكم تعدي الفعل
منه اليه ولولا هذا لما تعدى فكان حروف الخفض كالفاعلية والمفعولية
في معنى العامل فلا بد من انضمامه الى ما ذكر من الاضافة واللام ليرتفع
المانع وينصرف الاسم فلا يؤثر منفردة هذا ما قاله بعض المحققين
وقيل ان القول باعادة الجر لزوال الشبه لا يستقيم لان زوال الشبه
بزوال ما يثبت كما اذا صغر احمد تصغير الترخيم مع التنكير وقيل
حميد فالشبه في احمد للوزن والعلمية قد زال في رب حميد وتعري الاسم
عنهما اليس لمثبت للشبه فيزول بزواله كما ان الفاعلية والمفعولية
كذلك وايضا يلزم اعراب من قبول خاصية من خواص الاسم لم يقل به احد
لان المشابهة بالنقص لا بتعريه عنها فكذا فيما نحن فيه فعلى هذا الجار
لانصرافه وهو مذهب الزجاج ومن تابعه وقال ابو علي لا اقول منصرف
لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين لم يذهب بها وهذا قول من
لا يدري ما هو المنصرف وغير المنصرف قوله والمبني نوعان لازم وعارض
قال الشارح اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة من قولهم

فلان عرضة للزوجة اي قوية عليها او من فلان عرضة للناكح لا يمل الكون
يتعدد ولا في لتوارد المعاني الموجبة للاعراب الفاعلية والمفعولية
والاضافة وانما يمنعها الاسم الاسماء ما بينه لمناسبة ما بينه وبين
ما لا تمكن له اصلا اعني الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام ولم يقبل
لعدم اطراده وجه وجو ونقص معنى غير المتمكن والشبه به والوقوع
موقعه والمشاكلة للواقع موقعه والوقوع موقع ما اشبهه الاضافة
اليه وهو ماخوذ من بنا الدار فسمي به تشبيها له به في وجوه الثبات على
حالة واحدة ثم ان الاسم المبني على ضربين لازم وعارض لانه اما ان لم يكن
له حالة بالنصب اي في حالة من الاحوال وبالرفع فالمراد بالحالة حركة
لاحد معانيه المعتورة لان جميع الاسما له حالة اعراب بهذا المعنى فعلى
الاول برفع اعراب وعلى الثاني بجر او كان له ذلك اي اعراب او حالة
اعراب والاول هو المبني اللازم والثاني هو المبني العارض وتعريف المصنف
المبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبهه
كالذي ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا اما الطرد وهو اللازم في الثبوت
اي كل ما يصدق عليه المعرف يصدق المعرف والعكس هو التلازم
في الانتفاء اي كل ما لم يصدق المعرف لم يصدق المعرف فتبين الاول
بقوله لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف وهو معنى
من الاستغراقية والغايات نحو قبل وبعد واخواتهما تشبه اي الحرف
وكذا الصدر من المركب شبه الحرف في الافتقار والعجز تضمن معناه وهو
معنى حرف العطف ومثل هذه الاشياء يصدق عليها المعرف كما ذكر مع انه
ليس بمبني بنا لازما فلا يطرد ويتبين الثاني بقوله واسما الافعال نحو صه

وشتان

وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه فلا يصدق عليها وهي من
المبني اللازم فلا ينعكس قال المص في المفتاح في جوابه هذا تعريف
رسمي لا يجب انعكاسه واما اطراده فثابت لان معنى قوله ما تضمن
معنى الحرف او ما اشبهه محمول على الدوام اي يتضمن معنى الحرف او ما
اشبهه ابدا على معنى انه حين وضع وضع على التضمن او الشبه و
اما ما ذكرت فلم يوضع اول ما وضع متضمنا للحرف ولا مشابها
لان الافتقار والتضمن في خمسة عشر مثلا وقت التركيب لا غير و
انما لم يذكر هذا الجواب هنا لعدم افادته لان التعريف كما يجب اطراده
يجب انعكاسه **قوله كاين ومتى وكيف** قال الشارح انما بني
اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام استفهامية او حرف المجازاة
شرطية وذلك لانك اذا قلت مستفهما اين زيد فكانك قلت
افي الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها فتضمن حرف
الاستفهام طلبا للاختصار في الافهام فبني لذلك واذا قلت
معلقا اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها
وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا تقول في سائر الامكنة
مثل ان تجلس في السوق اجلس فيه وان تجلس في الدكان اجلس
فيها فتضمن معنى حرف الشرط لما مر من طلب الايجاز وكذلك متى تتضمن
اما معنى حرف الاستفهام استفهامية او حرف المجازاة شرطية لانك
اذا قلت في الاستفهام متى القتال كان المعنى اليوم بحذف همزة الاول
بقرينة ام غدا ام بعد غد واذا قلت في الشرطية متى تخرج اخرج فالمعنى
ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا في باقي الاز

منة

فتضمن معناهما فبني لذلك وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف
الاستفهام وذلك لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فتضمن
معناه ولا يكون للمجازاة فيتضمن معنى حرف الشرط كما جوزه بابن و بعض
ولا الاستقراء عليه وفيه لغتان احدهما ما ذكر والاخرى كي بحذف الفا
وقيل مقتصر على كيف وليس بلغة اخرى كسو وسوف ومحله الرفع على الخبرية
ان كان الواقع بعده اسما مفردا او النصب على الحال ان كان جملة اسمية
او فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد قائم او فعل زيد على اي
حال وبه حكم الاخفش بظرفيته لانه والظرف متقاربان وهذا يجيء الحال
نحو كيف زيد ضاحكا او على اي افعلا قبيحا او حسنا فعل وشبه فالكبير
انه مبهم غير ظرف اذ لو كان ظرفا لابدل منه ظرف كما في متى القتال او على
الخبرية ان كان فعلا ناقصا نحو كيف كان او على المفعولية ان كان من
افعال القلوب نحو كيف علمت زيدا **قوله او بالمشبه كالذي والتي**
علق علمت بسبب تقديم المفعول
قال الشارح شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى الاحتياج
الى جملة توصل الموصولات بها الى تلك الجملة ولا تستقل بالفائدة وفي بعض
النسخ بالافادة بدون الصلة اذ لا يفهم معناها الا بضميمة ما بعدها اليها
فصار لذلك من عدادها فبنيت لذلك واما في ايا وكيف على الحركة و
للاصل اي والحال ان الاصل في البنا السكون لانه ضد الاعراب والاصل فيه
الحركة فكونه ضدها للهرب من التقاء الساكنين ولم يحرك اليا اما لاستثقالها
قلب اليا الفا واما لان تحرك الصحيح اولى لقوته واختير الفتحة من بين
الحركات في التحريك لخفتها **قوله والعارض نحو النساء** قال الشارح
اي بني المضاف الى يا المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه اي في المضاف الى

يا المتكلم

المتكلم يؤدي الى احد الامرين اما الى انقلاب اليا الفا او واوا في حال
النصب او الرفع وفيه لف ونشر واما الى خروج اليا عن المدة في تلك
الحالتين على تقدير عدم الانقلاب وكلاهما على خلاف الاصل فبني على
الكسر ابقا على المدة والبا اذ لا شك ان الابقا على الاصل اولى من
الازالة عنه ولا ضرورة تمس اليها هذا مذهب البعض ونسبه ابن الحاجب
الى الغلط وجعل اعرابه تقديريا فلا يلزم المحذور لان الذي يدل على ذلك
ان الاعراب يستحق بعد التركيب والكسرة موجودة قبله فلما جاء التركيب
وجد الاعراب محله مشغولا به لامتناع اجتماع الحركتين متماثلتين او متخالفتين
فتقدر لا محالة وقد مر في فصل المعرب لكن شرط فيما اعرابه بالحركة
جواز اجرائها على الاخر لكسبيل الهذا في غلام فكيف يكون معربا فيكون مبنيا
بناء عارضا على الحركة فرقا بين اللازم والعارض وعلى الكسر لما ذكرنا من
الانقلاب وخروج اليا عن المدة ولذا يلوح لي ان الحق ان يكون اعرابه
تقديريا لانه لا فرق في الحقيقة بينه وبين المقصور في انعدام الشرط
المذكور ومنهم من جعل اعرابه تقديريا في حالتي الرفع والنصب وحالة الجر
لفظيا ومعتمده وجود الكسرة اللفظية وقد عرفت انها موجودة قبل
التركيب واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
في ادعوك وهو وان كان غير مبني الاصل لكنه مشابه لكاف ذلك فكانه
مشابه له لان المشابه للمشابه وذلك الكاف حرف ولا يمنع لجواز
تغاير التشابهين لعده فيما نحن فيه اعتبارا بالوجه في احدهما
لا يقتضي التغاير لجواز الاكتفاء بذلك القدر في جواز البناء وهو اي كاف
الخطاب مبني حين ما وقع موقعه او ضميره وقوعه موقع كاف الخطاب بقوله

الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه اى الى زيد كما توجه
فى ادعوك هذا على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فانه معرب بغير
تنوين ومذهب الفراء منهم انه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول و
انما بنى على الحركة لعروض البناء فانه قيل انه بدل من قوله لعروض البناء وحذف
اللام من الثانى دون الاول لوجود شرط حذفه فيه دونه اقول يجوز ان يكون
فرقا مفعولا له لذلك المجموع لا للبناء على الحركة فقط ويجوز ان يكون اللام
فى لعروض للوقت اى وقت عروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق فى البناء وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الفتح لالتبس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمر مثلا اذا رايت جماعة كلهم
احمر فتنادى واحدا منهم فتقول يا احمر فلو بنى المنادى المفرد المعرفة على الفتح
لم يعلم ان حركته اعرابية والمراد به واحد غير مبنى او بنائية والمراد به واحد
معين وفى بعض النسخ بالدال الغير المعجمة وهو سهو لانه يقال فيه يا احد
بالتنوين كيا رجلا لانه منصرف ولا يفرق بينهما الا فى النداء لجواز حذفه
نحو يوسف اعرض ولا يجوز بناؤه ايضا على الكسر فى نحو يا غلامى فيفتح
لالتباس اى المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم
المحذوف منه الياء اجتزاء اى اكتفاء عنه بالكسر نحو يا غلام فبقى من الحركات
الثلاث الضمة فبنى عليها ولم يبن المنادى النكرة لانه وفى بعض النسخ
لانها لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد به واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدى وكاف الخطاب معين فلا يقع موقعه للبناء وفيه نظر
ولا المنادى المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علامة للتمكن لا يجتمع مع البناء فكذا ما هو بمنزلته واما النكرة المفردة

مع لا التى لنفى الجنس فى نحو لا رجل فى الدار فانما بنيت لتضمنها معنى
من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل فى الدار وانما افاد الاستغراق
لان دخولها لابتداء الجنس الى انتهائه فنفى كل ما يحل محل رجل من واحد
من هذا الجنس الى اقصاه غير انه اكتفى بذكر ما يدل على الابتداء لدلالته اى
الغاية على الاخرى ووجه تضمن النكرة المفردة اياها ما بلغنا من قولهم
لا رجل بالفتح مع لا رجل بالرفع ومع ليس رجل وما رايت الا جوف
مؤكد مثبت للاستغراق وهو من فتضمن اياه ولو استفيد من لا
لما تفاوت الكلمات الكلامان وطريقة اخرى ان النفى والاستفهام
يتشابهان فى تشبيهات بعضها الجملة لا بالاسم وحده لكن النفى فى
الحكم هو النفى المثبت بالاسم المنفى وهو النفى على معنى الاستغراق كلام
التعريف يفيده فى نفس الرجل فاحبوا ان ينصبوا دليلا عليه لتحصيل
الحالة من سائر حالاته التى لم تنزل فيها منزلة حرف يحدث فى الاسم
وحده معنى فبنوا الاسم المبنى لكون لا هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج
الحرف بالاسم وشدة الاتصال بينهما ولم يبن الرجل لان الاحتياج اليه
للتمييز وذلك مفقود هنا وانما بنى على الحركة لعروض البناء اذ العارض
يناسب العارض وانما بنى على الفتح لتناسب حركته عمل لا التى اسمها مضاف
او مشابه به وهو نصب وفى بعض النسخ لتناسب عمل لا على ان لانه
بينهما مناسبة فى النقض فروعى المناسبة فى الحركة واما المركب
المراد به كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بانه يدل على معنى واحد بلا نسبة
اسنادية او اضافية فيشمل ستة اقسام الاول ما كان ثانيه صوتا
نحو سيبويه فحكم بناء الاول على الفتح لانه بمنزلة احد من احد عشر والثانى

على الكسر تشبيهاً بحذامِ لا اخذه بعض العرب فانهم يعربونه غير منصرف
لعدم التضمن والثاني يتضمن ثانيه معنى الحرف لكن الجزء الاول يشبه المضاف
فحكم اعرابه الاول وبناء الثاني ويسمى حقيقة وان لم يتضمن ثانيه
معنى الحرف ولم يشبه الاول المضاف نحو حضرموت فحكمه ان يبنى الجزء الاول [لا]
على الفتح والى البناء اشار بقوله فانما بني الشطر الاول لتنزله من الكلمة
منزلة الصدر من عجزها فصار كالزاء من زيد فكما ان الصدر من الكلمة مبني
فكذا ما هو بمنزلته وبني الشطر الاول الثاني لتضمنه معنى الحرف في الاصل
نحو خمسة عشر فحذف الواو وركب احد الاسمين مع الآخر فصار كالاسم
الواحد الدال على مسمى واحد ليجري مجرى سائر الاعداد المفردة نحو خمسة
وستة وكون العطف في المعنى المؤذن بان الشطرين كلمتان لا ينافي
الاتحاد والامتزاج في اللفظ فلا تناقض وانما احتاجوا الى ذلك
لدفع الالتباس لانك لو قلت لصاحبك المحتاج للشراء اعطيتك
هذه السلعة بخمسة وعشرة لتوهم المخاطب انهما صفقتان والمراد
صفقة واحدة بخلاف خمسة عشر ولا احتياج اليه فيما نيف على العشرين
[اعرابه] وما فوقها من العقود لانه لا يجري هذا المجرى في الذكر السالم في اعرابهما
والتركيب لا يعرض في المثنيات والمجموعات انما هو خاصة المفردات
على انه لا التباس في تلك العقود ومع المنيف للتباين نحو في حكم ثمن
في الهما التقديم حتى يعطي تارة درهماً واخرى عشرة وبنيا على الحركة ليعرف عروض
البناء فرقاً بين اللازم والعارض وعلى الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص
متعلق بالمطلوبة او حال من ضميرها وباجتماعها الاي في المركب للثقل الناشئ
من الاجتماع فحرك بالفتح اذ الغرض ليس الا تحريكه لما ذكره وبه يحصل المقصود

ال

الا بهذا الغرض فلم يكن لنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل والرابع الا يكون
الثاني متضمناً ولا متضمناً بمعنى الحرف فحكمه فتح الاول وحده ان كان
الآخر فاصحيحاً والاسكان لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة واعراب الثاني مع
منع الصرف للعلمية والتركيب والى ما اشار بقوله واما نحو بعلبك فالاعراب
منه الآخر للعدم حيث للتعليل اي لانه لم يتضمن الثاني معنى الحرف والخامس
ما كان كذلك مع اعراب الجزئين وامتناع الثاني من الصرف والسادس
ما كان كذلك مع انصراف الثاني حيث شبهاه بالمركب الاضافي فيشبهانه
لفظياً ومعنى حيث انهما اسمان احدهما عقيب الآخر مذكوراً وقد مر تحقيق
في باب ما لا ينصرف واما ما حذف منه المضاف اليه وهو على ضربين
ظرف وغير ظرف فالاول الجهات الست واسفل ودون ومن علِ
وقبل وبعد واول كقولك جئتك من قبل وقوله تعالى لله الامر من قبل ومن
بعد اي من قبل كل شيء ومن بعده وجئتك من اسفل ودون ومن علِ
اي من اسفله ودونه ومن اعلاه فانما بني لان الاسم اذا حذف منه
المضاف اليه ونوى اي المضاف اليه فيه اي في الاسم المضاف كان معنى
الاضافة مقدراً فيه اي في ذلك الاسم والاضافة اي ومعناها
معنى من معاني الحروف ولهذا يقال حروف الاضافة فيكون متضمناً
لمعنى الحرف فيكون مبنياً فيجري مجرى امس في انه لما تضمن التعريف
من غير ظهور ما يفيده بني لتضمنه معنى الحرف واذا اظهر المضاف اليه
نحو من قبل هذا اتفقنا مفهوماً من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن
المضاف معناها اي معنى الاضافة كما يفهم معنى التعريف من اللفظ
اذا ابرزت حرف التعريف في امس فلم يبن واذا لم يكن منوياً لم يبن

ايضاً

او هو غير متخص مع معناها فيكون اسما تاما نكرة فيعرب كسائر
النكرات قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا والفرق بينهما وقوع
المجيء قبل زمان المضاف اليه في الاول ووقوعه في زمان ما من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثاني وبين المعنيين فرق وهذا مبني على كون
الاول معرفة والثاني نكرة قال ابن يعيش في شرحه للمفصل في علة بنائها
لان هذه الظروف حقها الاضافة لان معناها لا يتحقق الا بها فلما
حذف المضاف اليه اكتفاء بمعرفة المخاطب عن ذكره منويا صارت
بمنزلة البعض من الكلمة لانهما كالشيء الواحد والبعض مما مبني وقيل
لمشابهة الفعل في ان كلا منهما بنفسه منه المعنى فاذا ذكر المضاف اليه
زالت اولا ولا الا على المضاف وفيهما ما فيهما وقيل لمشابهة الحروف من حيث
الاحتياج وانما بنيت على الحركة لعروض البناء وعلى الضم جبرا للمحذوف منه
باقوى الحركات يريد ان المضاف اليه لما انقطع صار بعض الكلمة قد زال
فظهر النقصان فبنوا عليها جبرا له به وقيل بنيت على الضم لان النصب والجر قد يدخلانها
حالة الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله لا الضم فلم يبن على الفتح والكسر
ايقاعا للمخالفة بين الحركة الاعرابية والحركة البنائية فبني عليه وصارت
الغاية علما لحذف المضاف وقيل بنيت على الضم تشبيها بالمنادى المفرد المعرفة
في ان كلا منهما مبني في حال ومعرب في حال والثاني نحو حسب وغير في ليس غير
غير منصوب المحل لكونه خبر ليس واسمه مضمر وفي لا غير مرفوع المحل على الخبرية
على مذهب البصريين وعند الزجاج بخلافهما كلاهما واحد وعلى مذهب
الكوفيين لا غير بالفتح مثل لا ريب **قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللام** قال الشارح قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر

بغير اللام

بغير اللام لا يستحقان الاعراب اصلا فبناؤها حالا يكون الا لازما
واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة واذا كان مستحقا
له بسبب المضارعة فما بني منه اي من المضارع يبنى بناء عارضا وذلك
اي ما بني منه ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي
نحو فعلن من حيث ان كلا منهما فعل لحق باخره نون جماعة النساء
وهم قد اخرجوا المضارع لمشابهة الاسم من اصله فاعربوه فلان
يردوه في اصله الذي هو البناء اولى واجدر وهذا عند سيبويه وقال غيره
انه اي المضارع لما خرج عن اصله بالمضارعة اجيز بناؤه في بعض
الاحوال فنبه انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء
كما صححوا القود تنبيها على ان اصل باب يوب والوجه في تبيين حال الافعال
نون جماعة النساء للبناء انه نحو تفعلن اولى للبناء اذ المضارعة فيه للاسم
انقص اذ ليس من الاسم على هذا المثال الا يرى انه لا يكاد يوجد نحو ضاربن
بخلاف يضربان ويضربون وتضربين اذ لكل منها نظير في الاسماء كضاربان
وضاربون وضاربين فلا يلزم منه بناء ما يتصل به نون جماعة النساء
بناؤها ويمكن ان يقال الوجه فيه ان الالف والواو مقتضيا الحركة ما قبلها
اذا كانت مدة والنون سكون ما قبلها والحركة الة الاعراب والسكون الة
البناء وما يقتضي حركة ما قبلها فكانه يقتضي اعرابه وما يقتضي السكون
فكانه يقتضي بناءه فلاجل هذا بني مع النون لا معهما فبناؤه عارض
على ما ذكر سيبويه ولازم على ما ذكر غيره واختار المص مذهب سيبويه والثاني
المضارع عند لحاق النون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة لان الفعلية
مقتضية للبناء لكونه اصلا في الفعل كالاعراب في الاسم الا انهم لم يعتدوا

بجهة الفعلية واعربوا عملاً لجهة المضارعة فبني دخلت النون كان
الجهة الاولى اجدر وان اراد التاكيد جبائه في الحوادث فتقويت الفعلية بهذا
الاعتبار فعاد الى الاصل الذي هو البناء وعلى الفتح لانه لما فتح بالزيادة
اشبه نحو بعلبك في ان كلاً منهما كلمتان ركبتا فصارتا كالكلمة
الواحدة فبني على الفتح كما بني هو اي بعلبك **قوله اعلم ان هذه الكلمات**
منها ما يعمل ويعمل فيه قال الشارح اعلم ان الكلمات الثلاث يعني الاسم
والفعل والحرف ينقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانه
اما ان لا يكون عاملة ولا معمولاً فيها وهو واقع في الافعال المضارعة نحو
لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل في زيد وعامة الاسماء المتمكنة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف ذا الكلام
التام نحو لقيت زيداً راكباً غلامه او مضروباً ومررت برجل حسن وجهه
او الجيد ضرب زيداً او ابت غلام زيد وحصل لي عشرون درهماً فكل منها
عامل لشيء معمول للآخر او لا يكون عاملة ولا معمولاً فيها وهو ايضاً واقع
كالحروف الغير العاملة وهي الحروف العاطفة وحرف الاستفهام وحرف الخطاب
ونحوها والاسماء الغير المتمكنة كالمضمرات واسماء الاشارات والموصولات
قوله الا القليل منها اي من الاسماء الغير المتمكنة استثناء منها وهو ما تضمن
منها حرف الجزاء وفي بعض النسخ الا ما تضمن حرف الجزاء فانه يكون عاملاً
ولا يكون معمولاً فيه كما سيجيء عن قريب واما ان يكون عاملة ولا تكون
معمولاً فيها وهو ايضاً واقع كالفعل الماضي نحو ضرب زيد فانه عامل
في زيد وليس بمعمول والامر بغير اللام نحو اضرب زيداً واما باللام فهو
بمنزلة المضارع والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع وهي

الاسما

الاسماء المتضمنة بمعنى الاخير اي نحو من وما ومتى ومهما وحيثما و
اخواتها نقول من تضرب اضرب وما تفعل افعل وعلى هذا فانها تكون
عاملة في الفعل لا معمولاً فيها فكان المراد بالفعل الفعل الصريح والحروف
العاملة وهي الحروف المشبهة بالفعل والحروف الناصبة للمضارع
والحروف الجارة والحروف الجازمة فان كلاً منها عامل غير معمول فيه واما
ان لا يكون عاملاً ويكون معمولاً فيها وهذا القسم قد ظن المصنف انه
غير واقع متوهماً حال الاسماء من فاعل احمل او من فاعل ظن انه اي الشان
لا يتصور معمول فيه في كل حال الاخر حال ان يكون عاملاً لان المعمول
فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم
المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر او المضاف يعمل في المضاف اليه
عند الشيخ عبد القاهر والمصنف تابع له لا يقال الا ما ذكرت من القضية
الكلية في الدليل كاذب لانه يصدق بعض الاسم المتمكن لا يصح اضافته
وذلك لانه ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة كما ذكر
في الباب الثاني في بحث التمييز ان شاء الله تعالى وهو متمكن حيث تقول
عشرون في الرفع وعشرين في حالتي النصب والجر لعدم تحرك كذلك
لما كان معرباً لانا نقول حسب بمعنى احسب انه لا يعمل الجر بالاضافة
وهو قائم مقام مفعول احسب لاقتضائه اياها لانك تقول حسبت زيداً منطلقاً
لكنه غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مضارع اي ولئن سلمنا
انه غير عامل للجر بالاضافة الا انه لا يلزم ان يكون غير عامل لانه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملاً فمعنى قوله حسب اشارة الى الجواب بالمنع
اولاً اي لا نسلم ما ذكرت لجواز اضافته الى المميز على الخلاف في الاخير بالاجماع

فيعمل الجر ولئن سلمنا انه غير عامل الجر بالاضافة فهو ينصب التمييز لا يلزم
من منع الدليل منع المدلول لجواز ثبوته بدليل آخر لا يقال العلم لا يصح
اضافته لانه معرفة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه وهو متمكن
حيث تقول كم زيد او زيد لانا نقول لا نم انه لا يصح اضافته او كل
كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل كما كرر زيدا مثلا بان لا يجعل من الزيود
فيصح اضافته اوذاك اي عند التنكير لزوال المانع نحو مررت بعمركم و
بعثماننا ويقول الشاعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض
ماضي الشفرتين يمان كما يصح اضافة النكرات فهذا اي ما ذكرنا من السعي ليعا
محله الرفع على الابتداء خبره قوله الذي على المص اي جعله مجرورا من احتمال
هذا القسم ظانا انه غير واقع غير انه واقع لان من الكنايات ما لا يستعمل
مضافا البتة مثل ذلك اي كما لا يستعمل مضافا البتة نحو طرا
وقاطبة كلاهما بمعنى جميعا فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز علم
ذلك بالاستقراء وهو مفعول فيه لكونه منصوبا على الظرفية اذ الظرف لابد
مما ظروف ما فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا **قوله والاسماء
المتضمنة بمعنى ان غير اي** قال الشارح الاسماء المتضمنة بمعنى ان نحو من
الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكم اخوة
نحو ما تفعل افعل ومتى تجلس اجلس فلبنائها خرجت عن كونها معمولا
فيها الا ايا استثناء من الضمير المستكن في بنيت الراجع الى الاسماء
فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف كاخواته لوجوب احمل انه انا لم
ابدانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يتعلق ابدانا بان الاصل
في الافعال البناء وانما خص الجر به دون غيره من اخواته لانه اقوى منه

في الاسمية

في الاسمية بدليل انه ابدا بعضا اما الى الانثى او الى الجماعة وبعبير
بعض المضاف اليه ولا كذلك اخواته والثاني انهم حملوه اي ايا على ما هو
هو نظيره في المعنى في الاعراب وهو جزء او بعض وكلاهما معربان
او على ما هو ضده وهو كل فهو معرب وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه اي على نظيره **قوله والعامل عندهم ما اوجب كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص** قال الشارح قد عرفت ان المعرب بعض الاسم
المتمكن يتناول المنصرف وغيره بخلاف الاحكام والفعل المضارع وعرفت
ايضا ان الاسم هو الاكثر في الاعراب وعرفت ان الفعل المضارع قد تطفل
عليه اي على الاسم فيه اي في الاعراب بسبب المضارعة فاذا عرفتها فاعلم عنا
اي في هذا المقام ان تعلق وفي بعض النسخ ان تعليق الفعل او ما يشبهه
من الحروف المشبهة بالفعل والاسماء كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما
مما يدل على حدث وغيرها اي غير ما يشبهه انث الضمير اعتبارا لمعناه
من الابتداء وحروف الجر والاسم الجامد المضاف والناصب للتمييز ملتبسا
بوجه ما من الوجوه المعهودة بينهم بالاسم المتمكن متعلق بتعلق
قيد به بناء على ان المراد بالعامل ما يحمل العمل الصريح بقرينة اتيانه عقيب
تقسيم الكلمات العربية الى الاربعة بحسب اقتضاء العقل كما ان المراد من العمل
فيها الصريح على ما صرح قبل بسبب خبر ان في قوله ان تعلق الفعل به
يتعلق لثبوت وصف فيه اي في الاسم المتعلق به كالفاعلية او شبهها
كالاسمية لكان وما ولا المشبهتين بليس والخبرية لان او المفعولية
او ما جرى مجراها مثل الحالية والمميزية والاسمية لان والخبرية لكان
وما يحمل عليه او الاضافة ونحوها كالجار والمجرور نحو مررت بزيد وحقه

المعانی المذکورة مع ملحقاتها معان معقولة لا یدرکها الا العقل فکما یجعل
الآلة (؟) کما الحس یستدعی نصب علامة لیستدل بها ای بتلک
العلامة قوله بها قائم مقام فاعل لیستدل او المصدر ای یوجد الاستدلال
بها علیها ای علی تلک المعانی فجعلوا وجوه الاعراب الذی هو الرفع
والنصب والجر قوله الذی صفة وجوه لتوحید ما اضیف الیه والاول
بالنصب مفعول ثان لجعلوا علیها ای علی تلک المعانی المعقولة وسموا
تلک المعانی المعقولة مقتضیا للاعراب وفی بعض النسخ بالاضافة
وسموا الاشیاء التی تعلقها بها ای بالاسم سبب لحدوث هذه المعانی
المعقولة عوامل مفعول ثان لسموا وکذا ای کما استدعاها نصب
تلک العلامة مضارعة الفعل المضارع بالاسماء کما تقدم ذکرها فی بحث
المضارع یستدعی اجراء حکم الاسم علیه فی الاعراب فرفعوه ای المضارع
حیث للکلام وجوده اوفر حظا من المضارعة للاسم وذلک ای
کونه اوفر حظا من المضارعة عند وقوعه بنفسه ای لا بغیره موقع
الاسم نحو جاءنی رجل یضرب اذ الرفع علامة العوامل فرفعوه الی انا رفعوه
لان الرفع اقوی وجوه اعراب الاسم لیدل علی قوة المشابهة وانما
کان اوفر حظا عند لان وجوه المضارعة سبعة ومن جملتها وقوعه
موقعه فاذا حصل ذلک یتم به المشابهة ونصبوه حیث وجدوه
لا یقع بنفسه موقعه ای موقع الاسم لکن مع ما یجعله فی تقدیر الاسم
نحو ان او ما اشبهه کلن وکی واذن حیث للتعلیل حال النصب
اضعف وجوه اعراب الاسم لکونه علامة ما هو فضلة فی الکلام
وجزموه حیث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة بالوجوه السبعة

بالواحد وذلک الانحطاط عند وجود ما یمنعه من تقدیر الاسم و
هو ان او ما اشبهه وهو لم ولما ولام الامر ولا للنهی حیث
کان الجزم مفقودا فی الاسم لیدل علی انحطاطه عن تلک الرتبة
وسموا مقتضیا رفعه الاسم مقتضیة للاعرابه والمعنی الذی هو ای المضارع
به ای بذلک المعنی اوفر حظا من المضارعة الخ وقوعه موقع الاسم
عامل الرفع فعامله انه معنوی وسموا الحرف الذی هو معه فی تقدیر الاسم
او شبهه بالنصب عطفا علی الحرف الخ ان او اخواته عامل النصب وسموا
الحرف الذی جزمه ای منعه عن تقدیر الاسم او شبهه الخ ان او اخواته
عامل الجزم او او قف هذا الوقت معنی قوله والعامل عندهم ما اوجب
کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص فان العامل یسبب یحدث المعنی المقتضی
لکون آخر الکلمة علی وجه مخصوص فظهر منه ان المقتضی غیر العامل یعنی
فی الاسم ظاهر واما فی الفعل فلا بد من بیانه بان یقال ان وقوع
المضارع بنفسه موقع الاسم بسببه یحدث الاتمیة المشابهة المقتضیة
لکون آخره علی الرفع وان الذی یقع المضارع به موقع الاسم بسببه
یحدث النقصیة المشابهة المقتضیة لکونه علی النصب وان الذی
جزمه عن ذلک یحدث به انحطاط رتبة المضارعة المقتضی لکونه
علی الجزم وکل من الاتمیة والانقصیة والانحطاط معان لا یدرکها
الا العقل وبهذا اندفع ما قیل وفیه نظر اذ لیس من شأن ناصب
الفعل المضارع وجازمه الا ان یحدث بها المعنی المقتضی للاعراب
اذ المعنی المقتضی هو المشابهة وهی متحققة قبل وانما قال ما اوجب
ولم یقل لفظا اوجب لیتناول العامل اللفظی والعامل المعنوی

والمراد من الوجه المخصوص اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وانما لم يعرف
بما عرف به ابن الحاجب وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لانه
ذاكر عامل اي شيء كان بخلاف ابن الحاجب فانه ذاكر حد عوامل
الاسماء وعلى ما ذكرنا قيل لا فرق بين التعريفين فافهم قوله العامل
ضربان هذا غني عن الشرح قوله فان رايت اثر الاول في الثاني و
عرفت علته قال الشارح اي علة تاثيره اي تاثير الاول في الثاني
يريد اي المصنف انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر جاراً على ان
الرؤية بصرية ويجوز ان يكون مفعولاً ثانياً على انها قلبية في الثاني
وهو زيد فيجره وعرفت ان علة هذا التاثير اي تاثير الغلام في زيد
في تلك الصورة هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم هو الجر الى كل
ما هو وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت
علته اي الاول في الثاني اي عرفت ان للاول اثراً في الثاني ولعل الاول
اصوب من الثاني لانه ح يعود الضمير الى الاثر المضاف وعلى الوجه الاخير
الى الاول المضاف اليه والجاري على القاعدة الجارية بينهم هو الاول
ولانه على الاول يطرد الحكم بخلاف الثاني لانه لا يلزم من معرفة ان
للاول اثراً في الثاني في المادة المخصوصة معرفة تاثيره في الثاني في
كل مادة اذ لا يلزم من التاثير المخصوص بوضع التاثير في كل
موضع فضلاً عن لزوم المعرفة عن المعرفة اما اذا عرفت علة
التاثير امكنك اطراد الحكم في كل مادة كما عرفت ولا شك ان ما
يفيد الاطراد اصوب تم شرح الباب الاول بعون الله وحسن
توفيقه فالآن نشرع مستعيناً بالله في شرح شرح الباب

الثاني

الثاني انه ولي الاعانة الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية
قدمنا القياسية لاطرادها قال الشارح لا خفاء ان المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ
النادر اي الساقط عن القياس الخارج صفة بعد صفة للشاذ
عن الاصل والمطرد ليس كذلك فالبسر كذلك فهو اولى بالتقديم على
ما هو كذلك ولان المطرد بمثابة الكلي لانه لا اختصاص له
بشيء كالكلي اذ هو ما لا يمنع نفس تصوره مفهومه عن وقوع الشركة الا
يرى ان عمل الرفع وحده وعمل النصب والرفع لا اختصاص له بجاء
وضرب مثلاً لان علة الاول اللزوم وعلة الثاني التعدي فيتناول
كل ما وجد فيه تلك العلة وكذلك عمل الجر وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان
لا اختصاص له بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد بل يتناول كل
منهما كلا من زيد وعمرو وغيره اي غير المطرد بمثابة الجزئي
لانه مختص بشيء كاختصاص عمل الجر بما وعكسه كما ان الجزئي هو
ما يمنع نفس تصوره مفهومه عن الشركة فلا يتناول زيداً وغيره
والكلي مقدم على الجزئي لانه جزء للجزئي غالباً لان الكلي هو المنسوب
الى الكل وهو جزء والجزئي منسوب الى الجزء وهو كل فكما ان الجزء
مقدم على الكل بالطبع وكان الجزئي كلياً والكلي جزئياً قدم الكلي
على الجزئي فلزم منه ان يتقدم ما هو بمثابة الكلي على ما هو بمثابة
الجزئي لان الجنسية بين الشيئين علة الانتظام في الحكم قوله
ولان الفعل منها وهو اصل في العمل قال الشارح وانما كان
الفعل اصلاً في العمل لكونه اشد تاثيراً حيث عمل على اصالة

واكثر فائدة لدلالته على الحدث بمادته والزمان بصيغته ويجوز ان
يكون علة لهما لانه لما كانت فائدته اكثر باعتبار دلالته على الحدث
والزمان عمّ تأثيره لا باعتبار دلالته على الحدث عمل في الفاعل والمفاعيل
والمصدر باعتبار دلالته على الزمان عمل في المفعول فيه بخلاف الاسم
اذ لا دلالة عليهما وضعا وقد لا يكون متعديا وبخلاف الحرف فانه يقتضي
اما اسما او فعلا وتحوله ابدا واحدا واثنان ومعمول الفعل لا يكون
اقل من ستة بل يكون اكثر منها وايضا باعتبار كثرة الدلالة كان
التأثير في الذهن اشد ويجوز ان يكون باعتبار ان الزمان متجدد ومتصرم
بتأثير الخاطر بتغيير معناه ولهذا سمي بعضهم الفعل كلمة وفي الوجهين الأخيرين
نظر لهذا احد وجهي كونه اصلا في العمل والوجه الآخر اشار اليه بقوله والاسم والحرف
انما يعملان بعد تقويتهما به بالمشابهة في الاسم والحرف والتضمن في الحرف فيعطل
ولو لم يكن اصلا لما احتيج في العمل اليه فهو عطف من حيث المعنى على قوله لكونه
فالحمل على اللف والنشر الغير المرتب يحاياه سوق الكلام قوله واما الفعل
فانه يعمل الرفع والنصب قال الشارح يستفيد منه ان الفعل مقصور
على الرفع والنصب لا يتجاوز الى الجر لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة بحسب وضع الواضع اذ لولاه لوقع الا لتباس
والغرض التمييز وينبئ عنه معنى الاعراب وزمام هذا الامر بيده وفيه بحث لان
اخوان يحسان في بحث الاعراب الاصلي وغيره والفعل انما يقتضي الفاعل
والمفعول به او ما يضاهيهما اي اشباههما من ضاهى يضاهي كاسم
كان والتمييز والحال ولا يقتضي شيئا سوى ذلك وهذا معلوم بالضرورة
فبالحري ان لا يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب اذ العمل بحسب الاقتضاء فلا يعمل الجر لانه

لا يقتضي

لا يقتضي ما يعمل عليه الجر قوله واما الرفع فعام قال الشارح يريد ان عمله
الأعم الرفع اي العمل الذي هو الرفع فالاضافة للبيان او اضافة مصدر
يعم يشمل جميع الافعال لانها مستوية الاقدام بفتح الهمزة وكسرها
في اقتضاء الفاعل اذ كل فعل لازما او متعديا يقتضي الفاعل اعلم انهم اختلفوا
في تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة
قيامه به خرج ما اسند اليه مجهول الفعل ودخل ما ليس قائما به وبعضهم ما يجب تقديم
خبره اي عامله عليه وكونه خبرا لهذا القيد لاخراج ما تقدم ما يوجب تقديمه وبعضهم
ما ارتفع باسناد الفعل اليه خرج به المبتدأ وبعضهم ما كان المسند اليه من فعل
او شبهه مقدما عليه قال الزمخشري احترازا عن مثل زيد قام على الظاهر وقال
الفاضل الهندي ما اسند اليه ثم جاء بالاسناد اليه ليدخل ما ليس باسم صريح
ولفظ الاسم وان كان مطلقا لكنه موهم لخروجه وفاعل الالفاظ بنائها اطلقه
ليتناول الفعل والمعنى التقديري والايجابي والسلبي وجيء بقوله عامل ما فوقه
غيره لافادة المقصود على طريق الايجاز خاليا عن الوهم يخل التعريف
مقدما عليه بيان بان تقديم الفاعل من مقدماته او ما قبله لا يفيد الاحتراز
عن مثل زيد قام لانه وارد على ظاهر قول الزمخشري لا عليه وسعى شيخ
الفضل شيخنا على انه من بين التعريفات هو التعريف الحق اما الاول فلان فيه
ما ينافي حد التعريف واما الثاني فلانه قال ابن يعيش في شرحه للمفصل هذا
القول عندي ليس بمرضي لان خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لكونه
خبرا والا لوجب تقديم كل خبر والتالي باطل فالمقدم مثله بل لام ورد ذلك
وكونه عاملا ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه عاملا فيه اوجب تقديمه
كما اقول ان امل قولهم ورتبة العامل قبل رتبة المعمول الوجوب منعا والا فلا يكونه فكونه عاملا فيه اوجب

تقديمه فالحاصل اما الصغرى فممنوعة واما حذف النتيجة غير لازم والاولى
الابطال لانه يخرج منه فاعل الاثبات ويتعين بالعامل لا بوجهه الآخر 4ر
نحو الا المعدول عنه اليه اما من الثالث فلان الاسناد امر معنوي وعامل
لفظي واما من الرابع فلما مر ولما كان فيدان اعني المسند ومقدما محتاجين
الى البيان تعرض به مجملا بناء احدهما الى ما سبق حيث قال قد سبق تفسير الاسناد
في صدر الكتاب وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر على وجه الافادة التامة
فلا حاجة الى الاعادة فقال وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان تقدير
قولنا ضرب زيد صدور الضرب عن زيد ويزيد في النقصه مؤخر فكذا في المعبر
ولان الفعل علة الفاعل فعليته تقتضيه ولان الفعل هو اللفظ الدال على
معنى لشيء وهو الفاعل في زمان معين احترز باللفظ عن الدوال الاربع
وبالدال على ثبوت معنى عن المهملات وبعين زمان معين عن الاسماء والحروف
فاذا اي اذا كان الفعل كما ذكرنا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل الاسناد
امر اضافي والذهن متى تصور الاسناد لابد وان ينتقل الذهن الى المسند اليه
والا وان لم ينتقل الذهن من الاسناد الى المسند اليه حين تصوره لكان
المعنى الاضافي الذي يتوقف تعقله على تعقل غيره اعني الاسناد مستقلا
بالمفهومية وهو محال فاذا اي اذا كان ذلك محالا وهو وان لم يكن مذكورا
لكنه مراد من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو
الفاعل ولا يلزم منه ان يكون كلاما وهو ظاهر فيلزم حينئذ ذكر الفاعل الاسناد
المستبين فثبت ان الفعل في الذهن بواسطة ولا له على الاسناد مقدم
على الفاعل فاذا وجب الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ليحصل المطابقة لا يقال
[illegible]

قوله نعم يدل على ان لا فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد ولكن كما ستطلع عليه
ولا يلزم من وجوب تقديم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لانه لا ينافي الا ان يكون
اصل المبتدأ كونه مقدما وهو كاف في عدم لزومه بل انا نقول فرق بين
قولنا زيد قام وقام زيد لانك اذا قلت زيد علم بلزوم ما وقوف الذهن على
معنى الحكم بالاسناد معنى اخاليه بخلاف ما اذا قلت قام لا حقيقتا ثم الفاعل
لا يكون الا واحدا ولهذا قال اي المصنف المتن يرفع اسما واحدا او ذلك
اي ان لا يكون الفاعل الا واحدا لان معنى ضربت صدور الضرب عني وهو
الجزء لا يدخل الا على المفرد لانه شبه الاسم على المفرد وجاء به خلق وكذلك ما هو الفاعل
فيكون واحدا بالضرورة لبطل الكل ولان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه
الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا والا لجاز تعدده لجواز
احداث الشخصين الفعل بقوله لم يشترط بتعلقه قوله لانه قولهم طاب
الخبر ومات زيد ولو كان الاحداث شرطا لما جاز لان الخبر لا يحدث الطيب
وزيد لا يحدث الموت فثبت ان لا شرط الاسناد فاذا كان شرطا لا احداثا
لا الاحداث قبل هذا الكلام مقتضى معنا ان الشرط لو كان الاحداث لا الاسناد
رد لجاز نسبة الفعل الى الفاعلين وذلك غير جائز بل هو ممتنع كامتناع توارد
العلتين على معلول واحد الجواب لا يلزم من الاسناد القيام الى زيد وعمرو بشرط
الاحداث توارد هما عليه لان قيام زيد وقيام عمرو حصتان من مطلق القيام فيهما
غير انه على ان هذا السؤال لا نسلم لزوم عدم صحة الافعال التي هي خصص ما مطلق
الفعل من الفاعل حين صدرت منهم معا كالحكمية فليكن ان نسبة الفعل
مرتين لانه لما كان نسبة الى الفاعل على جهة الاسناد وفاز المسند اليه تم
الاسناد [illegible]

[illegible]

تقدير المقاييس فان قلت انا نجد الفعل يسند الى اكثر من واحد مع جوازه
بلا خلاف فبطل ما ذكره من ان الفاعل لا يكون الا واحدا اجاب بقوله وقولهم
ضرب الرجلان والرجال ليس بمناقض لان المعنى بالتشديد اي المراد انه
اي الشان لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد
متعلقا بارتفاعهما من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو فمعنى هذا الكلام ليس
بمناقض لان الرجلين ليس باسمين مختلفين بل اسم واحد وكذا الرجال
وعلى انه يجوز ارتفاعهما بغير عاطف نحو ضرب زيد اخوك وبفعلين نحو قام زيد
قام عمرو او متعددا بالعاطف نحو قام زيد وعمرو **قوله وان لم يكن مظهر فمضمر**
قال الشارح اعلم ان الفاعل على ضربين احدهما مظهر او على مظهر نحو ضرب
زيد والآخر مضمر او على مضمر وهو اما منفصل وفي الزمخشري بانه ما يجري
مجرى الظاهر في الابتداء اي في ان كلا منهما مستقل بنفسه لا يحتاج في
التلفظ الى ما يتصل به فقدم على المتصل وان اخره الزمخشري في مفصله نظرا
الى انه لا يعدل اليه عن المتصل الا في موضع الضرورة لا اصالته لا اختصاره
وسيطلع عليه لان البحث هنا بالنظر الى كونه فاعلا كالمبتدا وانما
يقتضي بذلك لانه ح بمنزلة المظهر كما وقت نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه
الفعل الا عند تعذر الوصل وذلك في ثمة مواضع موضع الابتداء وموضع
الخبر لانه لا شئ يتصل به وموضع خبر ان لان ان مرفوعه لا يتقدم على منصوبه
واذا وقع بينه وبين فعله حرف الاستثناء او حرف العطف فدل هذا على
ان المنفصل هو الاصل او متصل وسيجئ انه ما لا ينفك على انفصال
وهو اما بارز وهو ما لفظ به كحرفها المستغنى به عن تمثيل ضربنا وضربوا
وضربتما وضربت المستغني به عن تمثيل المخاطب والمخاطبة واما مستكن وهو ما نوى به سواء كان لازما كما في انا كالاثنى المستكن

في اضرب

في اضرب ويشترك فيه اضرب ونضرب وتضرب لانه لا يظهر لها اصلا
فاعل البتة او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب ويشاركه هنا ضربت لانه
قد يظهر لها احيانا فاعل كغلامه او غلامها وسيجئ بحث المضمرات مستقصى
في بحث المضمرات ان شاء الله تعالى **قوله ثم الفعل على ضربين** قال الشارح
المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف اي الفعل
المتعدي ما جاوز من الفاعل ويتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف
واللازم بخلافه وقيل ما توقف معناه على شئ يقع عليه وقيل ما وجد
الفاعل في غيره وقيل ما اذا اتصل به ضمير المفعول حسن معناه واللازم
بخلافه ومعناه اللغوي اي المجاوز من عدا طوره اي تجاوز حده ما بين
الاول نحو ضربت زيدا وهو اي الفعل المتعدي على ثلثة اضرب وهم
نزلوا الفعل منزلة الحيوان وهو ضربان قوي وضعيف والقوي على ثلثة
اضرب قوي ومتوسط واقوى وكذلك الفعل قوي وضعيف وهو اللازم
والقوي ثلثة اضرب قوي خالص وهو متعد الى مفعول واحد ان
تعلق فهو على واحد سواء كان علاجا وهو ما يقتضي في ايجاده استعمال
جارحة كضربت زيدا وقبلت بكرا او غير علاج وهو بخلافه بل يكون
مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث وتعديه الى ذلك بحسب
ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس وذكر ابو علي الفارسي ان السمع
خاصة يقتضي مفعولين لا يكون ثانيهما مما لا يسمع ويجوز الاقتصار
على احدهما لكن على ما يسمع نحو سمعت الحديث والكلام وقال ابن
يعيش لا اراه صحيحا لان الثاني قد يقع مما لا يكون مفعولا الا
في الافعال الداخلة على المبتدا والخبر والحق انه مما يتعدى الى واحد كاخواته

من المسموع والمغير بقرينة بعده من حال او غيرها دالة على انه المراد
نحو سمعت زيدا يقول قال زيد مفعوله على حذف المضاف اي قول زيد لدلالة
يقول الحال عليه لعل ابا علي جعله من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
ومتوسط وهو متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني
لا يخلو من ان يصح حمله على الاول بمعنى ان يصدق عليه نحو هو هو او كان بمنزلته
او لا يصح ذلك والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح
ان يقال زيد فاضل وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة فانه يصح فيه القول
بان ابا يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته ويجيء شرحها اي شرح افعال القلوب
في الباب الثالث ان شاء الله تعالى والثاني اما ان يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو
كسوت زيدا جبة او بالحرف نحو اعطيت زيدا درهما فانه يتعدى الى المفعول الثاني
لا يجوز ان يقال زيد جبة وزيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى
المفعول الثاني بواسطة الحرف ثم حذف منه اي عنه نحو اخترت الرجال
كذا اي من الرجال قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه
ومنه قوله استغفر الله ذنبا لست احصيه وسميته زيدا وكنيته ابا
عبد الله والاصل الباء ومن ثم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى والمتعدي
اليه الفعل بنفسه ومن ثم لم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم
للاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار ههنا اي في بابه اعطيت مثلا
على احد المفعولين بمعنى يجوز فيه ثلثة اوجه الاقتصار على الاول نحو اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيته والاقتصار على المفعول الثاني اشار اليه بقوله
ويجوز ان تسكت عنهما اي عن المفعولين جميعا نحو فلان يعطي لان
الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها ويحصل لها فائدة للذي طلب

وذكر

وذكر المفعول فائدة اخرى زائدة على الفائدة الاولى فان ذكرت المفعولين
كان تاما في الباب والفائدة ويجوز ان تسكت عن احدهما فيكون متوسطا
في الباب وحسنها جميعا لحصول الفائدة في الجملة وهي المبالغة والتاكيد وذلك
لانك انما تفعل ذلك لتفيد نوعا من المبالغة والتاكيد ابدا بانه معط
على الاطلاق الكاسر حاله من اعطى زيدا او عمرا او اعطى لا اعطى او خبز
احمر وما اعطى درهما او غلة او فرسا او غيرها وهذا مبني على ما ذكره
السكاكي ان المقام اذا كان خطابيا لا استدلاليا افاد العموم فيما افرد وكل
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع وجود الحقيقة فيهما تحكم و
تحقيقه ان معنى يعطي يفعل الاعطاء لان المراد منه صدور الفعل عن الفاعل
فقط والاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق
الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر
من غير مرجح واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
على الاشهر نحو علمت زيدا في الاقتصار على الاول او علمت منطلقا في الاقتصار
على الثاني لان وضعها اي وضع افعال القلوب على ان تعرف الشيء بصفة
ويجوز بالتشديد اي لمخاطبك الشيء فلا يجوز ذلك ان تسكت عن احدهما
لتعقد اي لتعقد ما عقدت عليه حديثك بيان عقد الحديث انك اذا قلت
حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت حديثك على ان زيدا مظنون الانطلاق
عندك فلو سكت عن ذكر المفعول الثاني فقدت ما فيه الفائدة العظمى
وضيعت معنى كلامك لانه ما وقع فيه الشك وقصدك بهذا التركيب
ان تخبر بذلك لا لاثبات زيد وانما ذكره ليترتب عليه الثاني ولو سكت
على ذكر الاول لخرج عن يدك ما يفيد الاول وهو الذي مظنون الانطلاق

عندك

ومن ههنا علم ان الاول بمنزلة المبتدأ والثاني بمنزلة الخبر فاذن لابد
من ذكرهما كليهما والسر في ذلك انها تدخل على المبتدأ والخبر المستغني
كل واحد منهما عن الآخر لكن لم يسكت عن احدهما هنا حملاً عليهما لان
مراتب الحذف ههنا اكثر مما في ذلك اذ تعلق الفعل بمفعوليه في الحقيقة يقتضي
لانها من المعقولات الذهنية امر خفي استناده الى الفعل فلو طرح احدهما تخلت
ظلمات بعضها فوق بعض وقيل لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول
في الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر الثاني مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيداً
فاضلاً علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الجملة
انما قلنا على الاشهر لان ابن اجاز ذلك لقيام القرينة كقولك في جواب من
قال ما ظننت زيداً او زيداً لمن قال من ظننت قائماً وكقوله كان لم يكن
بين اذا كان بعده ثلاثي وكن لا اخال ثلاثيا اي لا اخاله الكائن ثلاثيا
او بعد البين ثلاثياً والفرق بين الاقتصار والاختصار مر في صدر الكتاب
واما الثاني فلان معافقه جاز حذفهما منه قولهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صحيحاً مطلقاً على مذهب ابن السراج والسيرافي وقوله تعالى يوم يقول
نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم شركائي وقوله تعالى وظننتم ظن السوء فلا يقال
علمت بلا قرينة ظن السوء بالمصدر المؤكد فكانه قال وظننتم ظننتم لان
التاكيد كالتكرير وهذا قيام قرينة عند بعضهم فلا يقال علمت بلا قرينة اذ
من المعلوم بالضرورة ان العاقل لا يخلو عن علم وظن في اغلب الاحوال
فاذا قلت علمت بلا قرينة الحذف افدت بكلامك هذا الا ما كنت
الضرورة امره والصحيح انه جائز مطلقاً لانك باعتبار اخبرت واعلمت
مخاطبك ان ما عندك ظن لا يقين او يقين لا ظن افدت فيه من الفائدة

ما لاخفا

ما لا خفاء فيه وضرب آخر وهو متعد الى ثلاثة مفاعيل وهو اي هذا
فعلان منقولان بالهمزة من المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت
واريت بسكون الراء والصحيح بالتخفيف نحو اعلمت زيداً عمراً فاضلاً
واريت بكراً خالداً او عالماً فالهمزة بسببها يزيد مفعول آخر وهو الذي
كان فاعلاً قبل النقل وموضعه الاصلي قبل المفعولين لان الهمزة للتصيير
وحمل الشيء على اصل المعنى ففي المثال الاول جعلت زيداً على ان يعلم عمراً فاضلاً
ثم هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون اخواتهما وهو مسموع من العرب
فيقتصر عليهما ولا يتجاوز الى غيرهما وقد اجاز الاخفش النقل في جميع
الافعال بالهمزة الى المفعول فقال اظننت واحسبت واخلت وازعمت
زيداً عمراً قائماً اي جعلته على ان يظن عمراً قائماً وعلى هذا القياس غيرها وقد يضمن
اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت فيتعدى كل
منهما بتعديته الى ثلاثة مفاعيل يعني قد لا يكون مفعول الثالث بواسطة
الهمزة بان كان له مفعول واحد فيجري ما له واحد الى ثلاثة مفاعيل لافادة
معناه نحو هذه الافعال المذكورة فان هذه الافعال الخمسة كل منها عند سيبويه
متعد الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر نحو انبأت زيداً بكذا ثم حذف الجار
اتساعاً وقيل نيابة كما قال الله تعالى من انبأك هذا اي بهذا او عن هذا
غيراته لما كان الاخبار مشتملاً على الاعلام بحسب معناه فيتعدى بتعديته
وعند المبرد انه متعد اليهما لا على التضمين وهذا ردي وبالرد حري لان
الاعلام يتعلق بشيئين بعمرو وبحديث فالجميع من متعلقاته ولا شيء
يكون له ثالث اما الاول فبالهمزة واما الثاني والثالث فباعتبار العلم
وكذا ارى بمعنى علم بخلاف معاني تلك الافعال الخمسة فانها غير متعلقة بها

لان الاول هو المبنا والاخران هما البنا ومدلول الفعل نعم يشكل على المعدد
نحو انبأته نبأ فيكون انشل الفعل وهو لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت
زيدا عمرا قائما فذلك قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر
بيان خصوصية البنا فالفعل نصبهما باعتبار انهما سا المخصوص لا باعتبار
انهما زيد وقائم وسبب عدم جواز الحكاية كما جاز في الجملة الواقعة بعد القول
نحو قال زيد عمرو منطلق وهي منصوبة محلا على انه مفعول عند المحققين وعلى انها
مفعول بها عند الجمهور كون القول في الاكثر للحكاية فيكون المراد غير اللفظ
الدال الذي تقدم ذكره بخلاف الاسنا لان المراد منه المعنى دون اللفظ فلا يمكن
الحكاية فيه لجريانه مجرى القول النفسي الذي لا يحكى بعده الجملة كتعلك
فالان رجح
القول زيدا منطلقا قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اي نائب الفعل
اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره لوجوه مناسبة لترك الفاعل
منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى المخبر او المخاطب ومنها تطهير الفاعل عن اللسان
لتعظيمه ومنها تطهيره عن الفاعل لحقارته ومنها طلب الايجاز وغرض المتكلم
الاخبار عن المفعول ومنها وفق التطهير مثل قولهم من طابت سريرته
حمدت سيرته فانه اقيم المفعول وهو سيرته مقام الفاعل ليوافق الاول
في الاواب الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة المذكورة في علم المعاني
والبلاغة فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ويرفع
بما يرفع به ذلك ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا فلابد فيه ثلثة اشيا حذف
الفاعل واقامة المفعول وتغيير الصيغة وههنا اسئلة منها ان الفاعل
هذا المفعول فكيف يترتب عليه من احكامه لئلا يستبعد الا كشرط
الفاعل الاسنا ولا الاحداث وهما في هذا الحكم سوا ومنها ان قوله تقرير يجب

بانه ليس بفاعل وعلى هذا الا شاعف يحتمل ان يكون المراد البنا لاحد
نوعي الفاعل لاختصاصه بحكم ليس في الاخر ومنها انه لا احتياج الى
تغيير الصيغة لامكان الاقامة بدونه لو علمت انه على نوعين كما او
هذا لا احتياج الى التغيير ومنها ان يقال ما الوجه في تغيير ها الى
ضم اوله وكسر ما قبل اخره اقتضا حذف الفاعل الوجب الى كون صا فعل
مما لا يشترك ساخر من ابنية الاسما والافعال التي سمي فاعلوها
خوف الاشكال ولبس الاصل التغيير المذكور وما حكا ابو الحسن من الدليل
فحول على انه منقول من دئل في ذلك اذا اخرك فيه الخروج الى كسر اخف
من العكس ثم في قوله فيبنى له الفعل اشارة الى ان هذه الصيغة نزالة
عن محلها وسائر على اصلها عليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول انه
علها اصل بنفسه لا معدول عن غيرها والذي غيره نحو افعال لم ينطق بها
مثل جن وحم والصحيح هو الاول بدليل عدم الادغام في بويع وسوير
مع وجود قاعدة تقتضيه تشبيها على انهما من الاصل وعلامة البنا
للمفعول في الماضي ان يضم اوله متحركا لانه من علامات الفاعل فحرك بحركة
تشعر به ولان اخره مما يختص بنا الفاعل ووزنه وكسر عين الفعل من الثلاثي
المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى عطف على عين الفعل اي
بكسر اللام الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق به ما
الا بالرباعي المجرد والمزيد فيه لانه على تقدير الضم كان في الثلاثي المجرد على
مثال طنب رسل ونحوهما وتقدير الفتح كان على مثال ضرب وحرج فيكون
مشاركا له بنا اخر من ابنية الاسما وقد فرض ان لا يشاركه بنا
ثم حمل عليه غيرها قال الفرا لما دل على الفاعل والمفعول جميعا في

الموجبات كقيل ولم يقتصر على ضمه او على كسر ما قبل الآخر دفعاً للالتباس
نحو ضرب استكرم فان اول المتحركات في استكرم هو التاء اذ الالف
يحذف في الوصل لانها تسقط في الدرج وخرج وتدحرج في مثال الرباعي
والمزيد فيه وجلبب وتجلبب في مثال الملحق بهما واما علامة البناء للمفعول في المضارع
فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه او يفتح
اللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم
في مثال الثلاثي المجرد والمزيد فيه ويدحرج ويتدحرج في مثال الرباعي المجرد
والمزيد فيه ويجلبب ويتجلبب في مثال الملحق بهما فهذا الاسم اعني اسم
ما لم يسم فاعله فاعل لفظاً لكون الفعل مسنداً اليه مقدماً عليه وفي مفعول
معنى كمات زيد وطاب الخبر وهذا اشارة الى جواب التناقض المورد
قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني قال الشارح اي الاسناد الى المفعول غير
المتغايرين ايا كان اي الاول او الثاني سائغ نحو اعطي زيد درهماً في
قيام الاول واعطي درهم زيداً في قيام الثاني الا انهم قالوا ان الاسناد
الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاجل اي آخذ هذا اذا لم يكن
الاول ملتبساً بالثاني اما اذا التبس الثاني بالاول فلا يجوز اعطي خالد
زيداً في اعطيت زيداً خالداً لعدم التمييز واما في المفعولين غير المتغايرين
فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائماً ولا يجوز ان يقال
علم قائم زيداً وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب اي باب افعال
القلوب هو الخبر في الحقيقة ابداً ولا يحسن جعله مخبراً عنه بحال والا
لزم جعله خبراً او مخبراً عنه معاً وهو محال وقيل لا يلزم من عدم الحسن عدم الجواز
الجواب عنا لا يستعمل قال الشيخ عبد القاهر انهم كثيراً ما يعقلون

الحس

لا يحسن ومرادهم لا يستعمل وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى المفعول
الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم زيداً لانه لا يلتبس ان القائم
هو المظنون دون الزيد لان الجسم لا يتعلق به الظن ولم يجز ظن اخوك
زيداً في ظننت زيداً اخاك للالتباس لان ذلك يدل على ان زيداً معلوم
والاخوة مظنونة فلو اقيم الاخ مقامه لانعكس المعنى وهو غير جائز و
اما سائر المفاعيل فلم يصرح بعدم جواز الاسناد اليه لكن اشار ولم يشتغل
ببيانه قلنا انا نشتغل به فنقول لا يجوز الاسناد الى المفعول له لاستلزامه
زوال ما يشعر بالعلية ولا الى المفعول معه لانه بالواو يستلزم وجود
المعطوف بدون المعطوف عليه وبلا واو وجود المفعول معه منفكاً
عن الواو وكلاهما لا سبيل اليه ولا الى المفعول فيه الا ان كان ظرفاً
لازماً اذ لا سبيل الى ارتفاعه ولا الى التاكيد من المفعول المطلق لعدم
الفائدة اذ لذلك لم يجز ضرب ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان
هذه الاشياء معلومة قطعاً من نفس الفعل وقد نقل بعضهم جواز الاسناد
الى التاكيد منه عن سيبويه استدلالاً بقوله وقد حيل بين العير والنزوان
لان بين لازم الظرفية وقال ابن خروف شارح كتابه او عاه انه مذهب
سيبويه فاسد لانه لا يجيز اضمار التاكيد في هذا الباب لعدم الفائدة
في الاسناد اليه ملفوظاً فكيف منوياً وما اجاز سيبويه لا يمتنع احد
اضمار المصدر المقصود مثل قولك قعد لمن يتوقع القعود رأى قعد ذلك
القعود الذي يتنظرون وجوده قوله ومنصوب الفعل على ضربين قال
الشارح اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة بما يتعلق الجار
والمجرور في قوله ببعض الافعال وهو المتعدي المتعدي لان كل فعل

لا يقتضيه وانما يقتضيه الفعل المتعدي فينصبه هو لا غير لانك تقول
ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به
لانه فعل به ذلك الفعل وكذا اي كما ان المفعول به من المنصوبات الخاصة
فكذلك التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه اي التمييز رفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا يجيء التمييز الا لما فيه
الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه اي طيب زيد يحتمل طيب الاصل وطيب الرائحة
وطيب العيش وغيرها من طيب نفسه وخلقه وكذا تصبب الفرس عرقا
لانه يحتمل تصبب العرق والدم والبول فاذا جئت بالعرق ازال الابهام
والتمييز ليس بمزال عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا
تصبب الفرس عرقا لان الاصل تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة
لان كون الشيء مجملا ومبهما اولا ثم كونه مفصلا ثانيا اوقع واثبت
في النفس من ذكره اولا مفصلا وذلك [illegible] لاشتياق النفس الى معرفة
المبهم عليها وذلك لانه اذا اسند الفعل الى غير من له ذلك كان الابهام والتعميم
٤ عارضا فيكون السامع مترددا ويذهب وهمه الى كل نوع من الانواع
التي يصلح ان يسند اليها هذا وينبعث على طلب ما يورثه السكينة
والوقار ويزيل عنه القلق والانزعاج وينوفر دواعيه الى رسوم العلم
فاذا جيء بنحو نفسا في تلك الحال حل من قلبه محل وكاد تاما واستقر فيه
استقرارا لا يفيده قولك طابت نفس زيد والتوكيد فانك اذا ذكرت
الشيء مبهما ثم مفسرا فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر
مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة وهذان الوجهان يجمع قوله لما فيه من سلوك
طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى هذا اي على ما مر من المثالين

قوله

قوله واشتعل الرأس شيبا اصل الكلام في المرتبة الاولى شاب
رأسي فتركت الى ابلغ وهي الاستعارة في اشتعل شيب رأسي
ثم تركت هذه المرتبة الى تحويل الاسناد وايقاع شيبا تمييزا وقيل اشتعل
رأسي شيبا ثم تركت هذه لتوخي مزيد التقرير الى اشتعل الرأس مني شيبا
على طريقة وهن العظم مني ثم تركت لفظ مني بقرينة عطف ذلك عليه
لمزيد التقرير وهو ابهام حواله بادية مفهومة على الفعل دون اللفظ فصل
اشتعل الرأس شيبا وقد فصحت هذه الجملة اي اشتعل الرأس شيبا
لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة لانها نوع من المجاز وهو
ابلغ منها لان الانتقال فيه من الملزوم الى هذا اللازم فيكون اثبات
ر ٩ المعنى كدعوى الشيء ببينة ولا شك انها ابلغ منها بلا بينة فالاستعارة
ابلغ واسناد الاشتعال بالجر عطف على الاستعارة الى الرأس وايقاعه
شيبا بالجر بالتنوين او بغير التنوين على ان يضاف الى شيبا فيكون
محكيا تمييزا عنه اي عن الاسناد وايضا لما اي للايذان نحو مفعول له لقوله
اسناد الاشتعال الى اخره ان لما اسند الاشتعال الى الرأس واوقع شيبا
تمييزا عنه ليؤذن بشمول الاشتعال الرأس شيبا جميعه او وزان
اشتعل شيب رأسي ووزان اشتعل الرأس شيبا ووزان اشتعل
النار في بيتي ووزان اشتعل بيتي نارا والفرق بينهما اي بين الوزانين نبيز
ظاهر لان الاول لا يقتضي الا الاشتعال في زاوية من زوايا البيت
فلا يفيد الشمول والثاني يقتضيه في جميعها فيفيده هكذا فيما نحن فيه
ر ٤ وما فيها اي في هذه الجملة عطف على قوله فيما نسبها لما فيه من الاستعارة
الى اي فصحت هذه الجملة لشيئين لما ذكرتم وما فيها من سلوك الطريقة

الاجمال والتفصيل لان اسناد الاشتعال الى الرأس لما احتمل وجوهاً
كثيرة نوراً وبياضاً وبرصاً كان مجملاً ثم لما ذكر بعده ما يبينه ويرفع
الابهام عنه كان مفصلاً وهذا ضرب من المبالغة والتوكيد ولهذا كانت
فصيحة وغيرها اى غير هذين الطريقين من لطائف الاعتبارات من تنكير
شيباً لافادة المبالغة لانه اما للنوع اى شيباً مخصوصاً وهو الشمول
او للتعظيم اى شيباً اى شيب وكذا الخبر المنصوب فانه ايضاً من المنصوبات ملحقة لحقة
بالافعال الناقصة وما جرى مجراها من الاشياء التى تحمل عليها وقيل من افعال
المقاربة فانها من اخواتها لكونها لتقرير الفاعل على صفة كالافعال الناقصة
والاول اعم فان قلت كيف جعل المصنف الخبر من معمول العامل القياسية
هذا السؤال على عد الخبر من المنصوبات الخاصة لاستلزامه عده من معمول
العوامل القياسية لان المراد من الفعل فى قوله ومنصوب بالفعل الناصب
القياسى على ان اللام للعهد به لانه كون البحث فيها فاذا كيف يمكن جعله
من معمول القياسى مع عامله سماعى تنكشف بذكر الباب الثالث قلنا انه
جعل الخبر المنصوب قسماً من معمول الناصب على الاطلاق قياسياً كان
او سماعياً لان معمول الفعل الناصب القياسى على ان اللام للجنس بدلالة
بيانه بعد ذلك وجعل الافعال الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه
فالسؤال والجواب على عهدية اللام وجنسيته فيلزم التعجب بالنفى
ما ذكرتم من السؤال **قوله والعام نحو** قال الشارح اعلم ان المصدر
الذى لا يدل الا على الحدث من المنصوبات العامة بناء على معنى ان كل فعل
لازماً كان او متعدياً مبهماً كان او غير مبهم ينصب خبر ان فى قوله الا كل
فعل مصدره او ما هو فى معناه نحو ذهب ذهاباً وضرب ضرباً وطاب طيباً

العلم

العلم انه يجوز تقسيم الفعل الى المبهم وغيره اتباعاً للمصدر فالا المصدر ينقسم
الى مبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل وغير مبهم وهو ما يستفيد منه
زيادة لم تستفد من الفعل كما سيجئ فى الاستعارة التبعية فيكون المثال
الاول للازم والثانى للمتعدى والثالث للمبهم على طريق اللف والنشر
المرتب فاعتراض من قال ان المبهم وغيره من تقسيمات المصدر الى الفعل
فكيف يجرى اليهما ساقط لان فى الفعل الذى لا بد له من المحل والذى عليه
اى على المصدر وكل ما يدل على شئ عاملاً فبالاولى ان يعمل فيه بنفسه فيتنج
فبالاولى ان يعمل الفعل فيه اى فى المصدر بنفسه لا بغيره لا يقال الا فى كلامه
تساهلاً لانه ثبت ان المصدر اسم ما فعله فاعل فيكون ما دل عليه الفعل
مسمى الاسم لانا ان الشئ الواحد يجوز ان يكون مسمى واسماً باعتبارين فاعتبر
فى الحيوان الناطق الدال عليه لفظ الانسان فان قلت اذا كان الفعل
دالاً على المصدر وجب الاستغناء عن ذكره لكونه مفهوماً منه كما فى الفاعل [illegible]
فى ذكره قلنا التأكيد وازالة التكرير وحصول الخفة لان اصل ضربت ضرباً
ضربت ضربت لان التأكيد وازالة الحرج اكثر فى كلامهم فوضعوا الجملة
الثانية الاسم ليدل على الغرض ثم ان المصدر قد يكون مبهماً اذا لم يدل
على اكثر مما يدل عليه الفعل ولا يفيد الا التأكيد فحينئذ يراد منه حقيقة الفعل و
لذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث لانها من حيث هى هى ليس [illegible]
وذلك نحو ضربت ضرباً فانه يتناول ضروب اى انواع الضرب من الضرب
الشديد وغيره بمعنى الحقيقة وكذلك يتناول المرة والمرتين والمراد وقد يكون
المصدر محدوداً اذا كان دالاً على ما يدل عليه الفعل مع زيادة من الزمان و
نحو ضربت ضربة اى ضرباً واحداً او ضربتين فانهما يدلان على الضرب والوحدة

والاثنينية وحجاعتبر مستفادين منه مفهوم الفعل وقد يكون المصدر
نكرة كما ذكرنا من الامثلة والفرق بينهما وبين المبهم ان المبهم يجوز
اطلاقه على غير المحدود فقط والنكرة يجوز استعمالها في المحدود وغيرها
وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم وضرب زيد والمصدر
المعرفة لا يتناول غير المحدود في المحدود والعلم لانه قد يكون نكرة وقد مر وجملة الكلام
فيه ان ذكره اما لبيان نوعه بصيغة فعلة فان وضعها للمصدر المخصوص بصفة
من الصفات او باسم خاص نحو رجع القهقرى او بصفة مغايرة له نحو جلوسا
حسنا اولا نحو ضربت الاجبر قوله تع من عمل صالحا او بتعريف عهد مثله
الشارع او بكونه مستأصرا حالا يبين كونه بمعنى المصدر من البيانية نحو ضربته
انواعا من الضرب او اضافة افعل التفضيل او اي او بعض او كل اليه نحو ضربته خير مقدم
ولمشد الضرب وكذا غيرها او بكونه مثنى نحو ضربتين او جمعا نحو قوله تع
ويظنون بالله الظنونا اي نوعين من الضرب وانواعا من الظنون
واما لبيان العدد معينا اولا وتحال العدد مستفادا من الوضع اولا
نحو ضربتين وضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ثلث ضربات
اولا نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة موضعه نحو سوطا او سوطين
او اسواطا اذ تثنية الالة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه لقيام الالة مقامه
وقد اجتمع في هذا القسم الاخير النوع والمرة كما في نحو ضربته ضربتين او انواع فقط
اختلاف الانواع او للتاكيد نحو ضربته ضربا فالاولان تثنيان ويجمعان لجواز
ان يكون مع النوع نوع آخر او نوعان وكذا في العدد يجوز ان يكون معه عدد آخر
او اعداد بخلاف الثالث لما ذكرنا من قبل ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون
ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا من نحو ضربته ضربا

هذا مذهب

هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى ان انتصاب المصدر المؤكد على انه
مفعول الفعل يجب اضماره تقديره فعلت ضربا وقال في التسهيل انه منصوب
بضربت اخرى وانه واجب الاضمار واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر
والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق اي يوازي الفعل في الحروف الاصلية و
المراد منه تناسب اللفظي كقوله تع والله انبتكم من الارض نباتا فان
نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت الا انه اي نباتا يلاقيه اي انبت في الاشتقاق
فينتصب لاقتضائه اياه لكونه فعله مطاوعا لناصبه واما اقتضائه اياه على معنى
ان معنى انبت جعله ينبت وهذا مذهب اكثر النحويين منهم ابو العباس
المبرد والسيرافي اما على راي سيبويه فعلى تقدير انبتكم فنبتم نباتا في انتصابه
بفعل محذوف اولا يلاقيه فيه اي او لا يلاقي المصدر الفعل ولا يوازيه في الحروف
الاصلية اي لا يكون بينهما مناسبة في اللفظ بان يكون من غير لفظه مع
تقارب معناهما نحو ابغضته كراهية وقعدت جلوسا لجواز ان يعمل الفعل
في مصدر غيره متفقا معناهما نحو اعجبني النبي حبا لانه اذا اعجبك فقد
احببته هذا مذهب المازني وذهب سيبويه الى ان العامل هو المحذوف
فانتصاب ما ذكر من المصادر بفعل محذوف على معنى جلست جلوسا
وكرهت كراهية وحببت حبا ولنا ولئن على الاول ظاهر رجع القهقرى
وقعد القرفصاء واشتمل الصماء لانه لا يعامل من اللفظ هنا فقال فيه سيبويه
كما تعدى الفعل الى الجنس العام تعدى الى نوعه فينتصب كلا منهما الفعل المذكور
لذلك وقال ابو العباس تعدى الفعل المذكور اليه على قيام الصفة
مقام الموصوف فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بالواسطة
والمختار هو الاول لانه لا حاجة الى جريانها على موصوفاتها فانتصابها

لكونها مصادر لانها ذكرت بيانا لما فعل فاعل وانما الكل وهو ان لا يكون
مصدرا نحو ضربت سوطا وانما انتصب لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه كان
الاصل ضربت ضربة بسوط فالاصل فيه ضربت ضربا بالسوط فحذف ضربا للايجاز
والمبالغة واقيم الآلة مقامه ثم حذف فاعطي اعرابه حكم ما يقوم مقامه فتعدى الفعل
اليه كما تعدى الى المصدر ونصبه كما نصبه فان قيل لم لا يجوز ان لا يكون ضربت
سوطا من قبيل قعدت جلوسا على انه مصدر ساط يسوط اي ضربه بالسوط
اجاب بقوله والسوط ليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربت سوطين
واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع لانه حينئذ يكون للتاكيد والمصدر اذا كان
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع وقد عرفته وايضا ان السوط غير واضح في ضربت حيث
لا يفهم منه معنى السوط بخلاف قعدت جلوسا فعلم بهذا ان السوط ههنا
اسم الآلة وليس بمصدر لا لضربت ولا لساط وذكر بعضهم ان السوط
لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه اي السوط ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط
ومدلول ضربت ضرب مطلق فالسوط ليس مدلول ضربت بل يلزم ان لا يدل
ضربت عليه فعبر عنه بقوله فلا دلالة لضربت عليه اي على الضرب بالسوط
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سوطته ضربا لان سوطت
دال على ضربا لان الخاص يستلزم العام فتعين انه اسم لآلة الضرب به
سد وانتصب انتصابه وهذا الوجه وان كان دالا على المقصود والآلة بسببه
الضعف من وراء الاعتراض منها وجهين احدهما ان لقائل ان يقول
انما لم يجز ان ينتصب السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته عليه فيلزم ان لا ينتصب
اي بضربت حال كونه اسما بعين ما ذكرتم من عدم الاستلزام وثانيهما ان
اخرى لان السوط مصدرا اقرب الى الفهم في الجملة واما اسما فلا فعدم

كونه

كونه منصوبا اسما اولى منه مصدرا او ثانيهما قوله وايضا ما ذكر منقوض
بنحو ضربت ضربة او ضربتين يعني لو صح ما ذكرتم من الدليل لوجب ان لا يعمل
ضربت في مثلهما فان ضربت لا يدل على الضربة والضربتين لعدم دلالة العام
على الخاص باحدى الدلالات الثلاث وانما هو ضربت الدال على الضرب
مطلق **قوله المفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان** قال الشارح انما سمي
المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لانه اي المفعول فيه محل الافعال تشبيها
له مفعول له بدل من لانه او مفعول مطلق فيكون المعنى فيشبه تشبيها له
او مفعول له لكونه محلا للافعال اي كونه محلا لها لمشابهته بالاواني التي
محل الاشياء فيها الصفة مشعرة بوجه الشبه هذا على اصطلاح البصريين و
لا يسميه الكوفيون ظرفا لان العرب لم يسميه بذلك في موضع من المواضع
لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب وما يسمونه
ظرفا ليس كذلك فقول الشارح تشبيها الخ جوابه عنهم وقد سماه الكوفيون
محلا لحلول الافعال فيها اي في افراده والكسائي واصحابه يسمونها الظروف
صفات ثم ان حكم الزمان كله مبهمه بدل من الزمان وهو النكرة التي لا تدل
على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك ومحدوده نحو اليوم
والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان فالمحدود على ضربين معدود كالمثالين
الاولين ومحدود مختص كالمثالين الاخيرين فالاول ما يصلح جوابا لكم
والثاني لمتى وقد يكون الشيء يصلح جوابا لهما كالفصول الاربعة وحكم المكان
المبهم وهو ما له اسم بالاضافة الى ما ليس بداخل في مفهومه كالجهات الست
للجسم نحو قدامك وخلفك فان الاسم الاول ثابت باعتبار انك تواجه
وكذلك الخلف والثاني باعتبار انك تدابره ولا شيء مما يدخل بين الامرين داخل

فيها او قيل المكان المبهم ما ليس له نهاية ولا اقطار تحصره وغيرها من
الملحقات بها كعند ودون ولدى وسوى لابهامها لانك اذا قلت عندك
لا يختص بمكان بعينه بل يتناول الامكنة التي حواليك وقس عليه هذا الجزء
ولفظ مكان لكثرة استعماله قبلت التخفيف بحذف في وان الامكنة كثيرة
فكان في لفظ ابهام كما في الجهات الست واحد خبر ان في قوله ثم ان وذلك
وهو الانتصاب انتصابا اي الحكم الواحد الانتصاب بالفعل المذكور لفظا او تقديرا
سواء كان ذلك الفعل لازما او متعديا نحو سرت حينا في الزمان المبهم
وخرجت يوم الجمعة في الزمان المحدود وضربت زيدا امامك في المكان المبهم
واما المحدود من المكان وهو على ضربين معدود وهو ماله مقدار معلوم بالمساحة
كالفرسخ فانه مقدار من المساحة مقدر بالثني عشر الف خطوة وكذلك
البريد او هو مقدار مقدر باثني عشر ميلا ونحوها وهو ماله اسم بالنسبة
الى ما يدخل في مسماه كالدار والبيت والبلد فانها موضوعة لتلك المواضع
بسبب اشياء داخلة فيها كدخول الدور في الثالث والبيت في الاول والجدران
والسقف في الثاني وقيل ماله حد ونهاية كالسوق والدار والمسجد والجامع
وغيرها فلا بد فيه من في بما الزم من كلامه سؤال هو ان يقال
لانم ان المكان اذا كان محدودا لا يتعدى الفعل اليه الا بواسطة في لمجيء
مجرد انه في بعض المواضع نحو عسل الطريق الثعلب اجاب بقوله ونحو كما عسل
الطريق الثعلب شاذ فلا يعتد به يقال عسل الثعلب في احيث عدا واي اسرع
ان هذه فيه الطريق وهو مكان محدود انتصب بغير في قالوا في تعليل
هذا الحكم انما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان اي
انواعها بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل مطلقا

يدل بصيغته على الزمان المخصوص هو اما ماض او حاضر او مستقبل فيدل
على الزمان المبهم اذ ما هو يدل على الخاص يدل على العام لاستلزامه اياه فالوجود
فيه فكل يوم جمعة زمان بدون العكس الكلي كذا قال ابن يعيش في شرحه
للمفصل كما يدل على المصدر باعتبار وجوده فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب
المصادر مبهمة كانت او محدودا فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان
مبهما كان او محدودا واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته ولا باعتباره عليه
اي على المكان فصار الفعل اللازم اي قربه على طريق التعدي منه اي من المكان
بمنزلته اي بمنزلة قربه على ذلك الطريق من زيد وعمر ويعني كما لا يتعدى
الفعل اللازم اليهما بلا واسطة الحرف فان قيل فعلى هذا كان مقتضى العكس
الا يجري هذا الحكم في جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه لكنه يخالف
في المكان المبهم حيث يتعدى اليه فما الوجه فيه اجاب بقوله وانما حمل الفعل
اللازم في المكان المبهم بنفسه وان لم يدل عليه الا بالالتزام لانه اشبه بالزمان
معا وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله اي مثل الزمان فاذا قلت جلست خلفك
كان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك ومستغرقا الى ان ينقطع
الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون هذا اللفظ مشتملا على كل زمان
ماض من خلق الله نحو العالم الى من وقت ابتداء خلق الله اياه الى وقت
حديثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان هذا اللفظ مشتملا على كل
زمان مستقبل والوجه الثاني ان هذه الظروف لا يتقرر على وجه واحد
لان الفوق يصير تحتا كما اذا صعدت فوق البيت واليمين يتحول
شمالا عند تحول القدام والخلف كما ان الزمان المستقبل يصير حالا
والحال يصير ماضيا لان الزمان لتجدده وتغيره يكون افراد المنقرضة

مستقرا او غير مستقر فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من جهتين
الوجهين سلك به مسلكه اي سلك بالمكان المبهم مسلك الزمان في
الانتصاب على ان في كلها اشياء لا بد من تقديرها منها تعريف المفعول فيه
فتعريف المصنف ما يتقيد عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه وعرف
ابن الحاجب بما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فيرد عليه شابه الاجر
وانه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة و الجهالة وصاحب اللب بمكان
او زمان حصل فيها او في بعضها فعل مذكور وهذا غير سالم عما الثاني
الاول والشارح بما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصلح فيه
تقدير في وهذا سالم عن الفساد بن كليهما لكنه دون الاول فلذلك
وصفناه بالصحة ومنها ان ما وقع في الزمان من الحدث اما مستغرق له
بجميعه او اكثره او لا ففي الاول جاز جريان كل من وجوه الاعراب وفي الثاني
كذلك لكن الغلبة لغير الرفع وفي الجر اشهر علوما على حذف المضاف او لقصد
المبالغة كما في الاول ومنها جواز حمل كلام الشارح على مذهب من فسر المبهم
بما ذكرنا وعلى هذا مذهب من فسره بالجهالة فعلى الاول بينا وغير جار على
المبهمات وعلى الثاني من الملحقات بها ومنها ان شرط انتصابه بتقدير في لانه
على خلافه يلزم اما امتناع النصب او كونه غير مفعول فيه على تقديره فيما
يقلبه يعقل وهو المظهر دون المضمر لتعين فيجب بناؤه كما وكم بجواز اظهار
لا فيهما فافترقا ومنها جواز الاتساع فلا يقدر في بل يجعل كالمفعول به
خلافا للاخفش لانه عنده كما كان قبل الاتساع لشدة الملابسة بينهما
وكذلك الفعل بالازم فالمتعدي الى واحد اما متعد الى اثنين والى واحد فالمتعدي
الى مفعول ليس خلاف وجه المنع في المتعدي الى الثلاثة واما غرضه فالمنع فيه اتفاقا لعدم المتعدي

او اكثر منها فشبه به ومنها جعل المصادر زمانا نادرا للاختصار وهو في المصدر
لا غير لاقتضائه كثرة زمان وعدم ثبوته كما يثبت للاعيان قال سيبويه جواب لمن
قال متى ولد له مستولد اي الاولاد في ستين عاما ومنها الاول فيما فتح
نعتا فالمختار نصبه ان يكون ظرفا غير متصرف مجازا والانزال مما يدل على الظرفية
وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد اجاز البعض كونه مصدرا مجازا نحو
سرت طويلا على الوجهين ومنها جواز اضمار عامله نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت ومنها جواز اضمار عامله على شريطة التفسير كالمفعول
على وجوهه ومنها كون جانب وجهة ووجه وخارج الدار وداخل البيت
وجوف الصندوق مستثنا من المكان المبهم وان كانت لا يتعدى الفعل
لانتصابها بغير واسطة الحرف وكذلك الظروف المشتقة مما حدث
لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب مثلا لانه لا ينصبها
بنفسه **فوقه وعند** قال الشارح وهو ايضا من الظروف المكانية و
قد يستعار للزمان اذا اضيف اليه نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات
ثلث عند بفتح العين وضمها وكسرها ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك
واسع بالرفع على الابتداء وقد يدخل عليها اي عند قياس الضمير على ناد
اللفظة او الكلمة من حروف الجر من والمراد لفظه في محل الرفع على انه فاعل
لا يدخل وعدوه تفسيرا للحال منه اي لا يدخل عليه من حروف الجر الا من
فان قلت بين فوق ولا يستعمل الا ظرفا وفوق وقد يدخل عليها من
حروف الجر من فما فاتت قلنا ان اعوزهن لا تخرجه عن عدم التصرف لكثرة
زيادتها فلم يعتد بدخولها على غير المتصرف فان قيل لا نعلم انه لا يدخل عليه الا
المجي ودخول الى عليها نحو الى عنده اجابه بقوله وقول العامة ذهبت الى عنده

بل

كلمه غيب ونسه عنده ناظرف ويسين نى نص
نه غير حرف ان وارد مياں
كره ود

النعف

من

خطأ والا كذلك اي لكن كذلك اما ثم وخلف لانهما يستعملان ظرفا وقدام
ويستعملان اسما لانك تقول امامك خير من ورائك بالرفع على انه مبتدا
والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو
عند وسواء بالمد والفتح وسوى بالقصر وضم السين وكسرها وبدل بمعنى
ذلك ودونه مطلقا صلة للموصول ولزوم الظرفية مذهب سيبويه وعند
الكوفيين بمعنى غير وسيجي الحقيقة في بحث الاستثناء الا ان الله تع
من ظروف المكان وذات مرة وذا صباح من ظروف الزمان وقد مر
تحقيقه في صدر الكتاب بكون ذا من الاسماء الستة فاذا اضيف الى المؤنث
يكون كذات مرة والى المذكر فذكر كذا صباح في الاغلب وجه لزوم الظرفية
انه كثر في استعمالهم ولم يجئ الا منصوبا فلو كان مما يقع غير ظرف لوقع
في كلامهم كذلك وهذا استدلال بالاستقراء وقيل فيه انه قد استعمل من ظروف
الزمان ولبثت سحرا ولا من اسما ساعة عاتمة والمرة في الاصل مصدر
فلما استعمل في الزمان بالبسه منها لم يتمكن المصدر فيه تمكن اسمائه وساعاته
ولا يلزم من عدم لزوم ظرفية النجم للظرف عدم لزومه حيث استعير
للزمان على حذف المضاف فهو مراد فيتصرف كتصرفه وفيه نظر لان
وذات مرة هذا واحد غاية ما في الباب ان المحذوف هنا موصوف
وهو لا يرجح وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان
واليوم والوقت ونحوها من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال
الشارح قال جار الله العلامة الغزنوي وسط بالسكون ووسط بالتحريك
الا ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان
الوسط بالتسكين اسم مبهم كداخل الدائرة والوسط بالتحريك اسم

لغيرها

لمعين ما بين طرفي الشيء واطرافه فلذلك كان الاول ظرفا يتعدى الفعل
اليه بلا حرف ولا يقع فاعلا ولا مبتدا ولا مفعولا به والثاني لا يتعدى
اليه الا بها ويقع فاعلا او مبتدا او مفعولا به الا يرى انك لو قلت
ضربت وسط راسه اي اوجدت الاعضاء وسط راسه وجاب لوجود فعل
الى المكان معنا يدل عليه الفعل انما فسره باوجدت تبيينا للظرفية لان
ايجاد الشيء في المكان دليل على ظرفيته ولو قلت ضربت وسط راسه بالتحريك
اي ضربت جرم راسه لان الوسط الجرم وهو عبارة هنا عن جميع
الراس فيكون المعنى جثة راسه والوسط اي وسط الدار بالتسكين
كونه في ذلك الجرم كونه بمعنى وجوده مبتدا خبره الجار والمجرور وهو مع خبره
خبر لان لان خبره مفرد لفساد المعنى يعرف بالتامل في الاغلب الوسط
بالسكون لا يصلح الا لمكان يقع فيه الفعل نحو حفرت وسط الدار
بئرا او اذا اردت ان توقع الفعل على جميع المكان الذي يتوسط بين طرفي
صحن الدار حتى كانك قسمت الصحن ثلثة اقسام متساوية ثم اردت
ان تخبر انك اوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط قلت وسط الدار بالتحريك
فهو مفعول به لانه فيبنى على التسكين مفعول فيه وعلى التحريك حالا وقال
الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك
وقال الجوهري كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط [...] فلهذا
اضيف الى القوم لصلاحية فيه وان كان موضع لم يصلح فيه بين فهو و
سط بالتحريك فلهذا اضيف الى الدار لعدم صلاحيتها لذلك فهو في الاول
مبهم يتعدى اليه الفعل بلا حرف وفي الثاني معين لا يتعدى اليه الا بواسطة
فلاجل هذا السر قال جلست وسط القوم بغير في وفي وسط الدار بفي

والفرق بين القولين ان الوسط في القول الاول متعدل به وفي الثاني
مكان مبهم والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان
الوسط في متفرق الاجزاء نحو وسط القوم والوسط بالتحريك في غير متفرق
الاجزاء نحو وسط الدار قوله وانما دخلت الدار فتوسع قال الشارح وذلك
التوسع لان الدار مكان محدود وكان حقه ان يقال دخلت في الدار لان
المكان المبهم لا يتعدى اليه الفعل الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وهو مذهب الفارسي ومن وافقه
واليه ذهب المص وكذا ابن مالك والمحققون الا انه منصوب بدخل على
الظرف تشبيها للمكان المحدود بغير المحدود ويجعل هؤلاء دخل غير متعد بنفسه
واستدلوا عليه بانه لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص لتعدى الى غيره
ويشكل ذلك او يقال دخلت في الامر لا الامر وذهب الجرمي الى انه فعل متعد
لانه هو الذي لا يمكن تعقله الا بمتعلق غير الفاعل وشان الدخول هكذا فان
قلت لو كان متعديا لما جاز دخلت في الدار اجاب بانه يجيء لازما ومتعديا
كنصحت وشكرت فاذن نصب دخلت الدار كنحو نصب بنيت
الدار وقد وقعوا قوله اي قول الجرمي بان مصدره يجيء على فعول نحو
بضم الفاء وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا
فان قيل ما هذا يلزم ان يكون رجع لازما لان مصدره رجوعا على فعول
والحال انه متعد لقوله تعالى فان رجعك الله فلا ترجعوهن فارجع البصر
كرتين فاذن نعم اكثري فلا يلزم ان يكون دخل لازما لجواز عدم دخوله
تحت افراد اللازم قلت ان رجع من الافعال التي تجيء تارة متعدية واخرى
لازمة فان كان لازما فمصدره على فعول وان كان متعديا فعلى فعل ولان

مقابله

مقابله بمعنى ضده لازم وهو خرجت فيحمل عليه في اللزوم ولان نظيره و
هو غرت لازم فان قيل ان ذهب مقابله جاء مع انه متعد غير لازم قلنا
وان كان مقابله لكن له مقابل اخر لازم وهو اقام فيحمل عليه في اللزوم قال ابن
يعيش في شرح المفصل والصواب ان لا يكون متعديا لانه لو كان على تقدير حرف
الجر لاختص مكانا واحدا لكثر استعماله فيه كما كان ذهبت كذلك اذ هو
مقصور على الشام فلا يقال ذهبت مصر فلما كان دخلت شايعا في جميع
الامكنة دل على صحته وقال سيبويه الا انه شاذ قوله المفعول له هو
علة الاقدام على الفعل الاقدام هو الاخذ في ايجاد الفعل والشروع في احداثه
اي المفعول له هو المعنى الذي وقع الفعل لاجله لا بد له اي انه لولاه لما اقدم
عليه سواء كانت علة غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا
لك فوجود الاصلاح بسبب مجيء ووجود المجيء لكن تصوره سبب للاقدام عليه
فانه كان سببا باعثا غير انه كان سببا او سببا باعثا عليه متقدما
في الوجود نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث عليه لا علة غائية له
قيل كان ينبغي ان يقول هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه على تقديره
يدخل تحته كل ما كان يكون علة ومن جملة المحفوظ قلنا كلامه وان كان في
المنصوب لكن غرضه تعريف المفعول له مطلقا لان اصل ما كان منصوبا
ان يكون باللام ولهذا اشترط له شرايط قال الشارح انما عده من
من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام لان كل فعل
اقدم عليه محتاج الى علة لازما كان او متعديا فاذا قلت ذلك بوجود شرايطه
نصبه واصله كما عرفت ان يكون باللام ليدل على العلة ظاهرا فيكون مجرورا
ويجوز نصبه بتقدير اللام كنصب المفعول فيه بتقدير في لكن قد شاع النصب

الا يكون مصدرا لكونه علة وسببا لوقوع الفعل وهو لا يكون الا حدثا لان
الفعل اما ان يجتذب به فعل آخر واما ان يدفع به معنى حاصل والمصادر
معان حادثة ومتقضية فلذلك كانت على خلاف الثانية كذا قال
ابن يعيش وفعلا لفاعل الفعل المعلل لانه علة وعذر لوجوده وجه معنى
متصف بذلك الفعل في يكون كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده ولم يشترط
ذلك عند البعض واحتج لمثا لجهة في عدم اتحاد الفاعل بضربته ضربا للتأديب الامير
كما نصب الفعل المصدر رهبا وفاعلا مختلفا غير ان نصب في جئت حذر زيدا او لا اخذه
و ذلك من المبس وغيره وظاهر قول سيبويه يشعر بالجواب وبقوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا وسياق الكلام فيه ومقارنا له للفعل المعلل في الوجود و
بالا يقع في بعض زمانه اذ يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس
واما شرط ذلك لان العلة مقارنة للمعلول فلو قلت جئتك اكرامك
الزائر امس اجلت قال بعض المتأخرين هذا الشرط لم يشترطه سيبويه
وغيره من المتقدمين فيجوز جئتك امس طمعا غدا في معروفك فان قلت الا
يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا كان مضافا
او معرفا باللام اما اذا كان منكرا فاختلف فيه فقيل يجوز مع ضعف
وقيل لا يجوز لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز لانه من الباب وكونه نكرة فلا يقال
في ضربت تأديبا للتأديب بل للتأديب او لتأديبه قال ابن مالك
جر المستوفي بشرط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد بالعكس
ويستوي الامران في المضاف فاذا وجدت هذه الشروط نصب لان عندها
يصير شبيها بالمفعول المطلق بسبب دخوله في ضمن الفعل فيتعدى اليه بغير الواسطة سطة
كما تعدى الى المفعول المطلق لانها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول

شئ فقد شيء واحد من ذلك اي مما ذكر من الشرائط الثلاثة فاللام واجبة
لئلا يذهب بالبدل على العلية بالكلية الا في نحو زرتك ان تكرمني اي لان تكرمني
الى فانه انتفى كونه فعلا لفاعل الفعل المتقدم ولم يذكر اللام لان حذف اللام
من ان وان قياس مستمر عندهم مثال فقدان الشرطية الاولى نحو قولك
جئتك للسمن فان السمن ليس بمصدر ومثال فقدان الشرطية الثانية
نحو قولك جئتك لاكرامك الزائر فان المجيء فعلك والاكرام فعل مخاطبك
ومثال فقدان الشرطية الثالثة نحو خرجت اليوم بتهيئي الان للمحاصرة
زيد امس فان الخروج والمحاصرة كلاهما فعل للمخاطب لكن الاول اليوم
والثاني امس ليس مقارنة في الوجود ولان المفعول له متعلق بجنس الفعل الى انما وجب
اللام لان المفعول له انما ينصب اي انما يكون منصوبا لانه ينصب اي يندرج
في ضمن الفعل الذي قبله المعنى بوجه من الوجوه من العلية والسببية
والغرض الا ترى انه يصح ان يقال تأديبه ضربه وضربا تأديبا واذا
ضربته فقد ادبته ولن يتصف المفعول له بهذه الصفة اي بكونه مشعبا
في ضمن الفعل المعلل الا بعد وجود هذه الشرائط الثلاث وعند فقد احدها
فقد خرج المفعول له عن هذا الوصف اي وصف الاندراج وذلك لانه
اذا كان المفعول له غير مصدر لم يكن من جنس الفعل المعلل فيتعذر بالنصب
على تقدير ان جوابا لقوله لم يكن دخوله اي دخول المفعول له فيه اي في ضمن
الفعل المعلل واذا كان فعلا لغير فاعل الفعل الاول فكذلك لا يتصور دخوله في ضمنه
لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك اي فعلا لغير لا يدخل تحت فعل من له الفعل
الاول وكذا لا يتصور دخوله اذا لم يقارن اي المفعول له الفعل الاول في الوجود
لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب

في الصور الثلاث لعدم قصد الفعل اياه اى المفعول له فيها فان قلت
الا في هذا المقام اسولة منها ان يقال لا يجوز ان يكون التأديب في ضربت زيدا
تأديبا علة للفعل المعلل لانه نفسه في الوجود ومنها ان الحد غير جامع لخروج مثل
قولك ما ضربته تأديبا له ويريكم البرق خوفا وطمعا قلت العلة الحقيقية اثر
التأديب وقيل في الجواب عنه بوجه آخر والمثال لان اولهما علة الاقدام على الفعل
وهو ايقاع الضرب او نفيه الدال عليه حرف النفي فافهم وثانيهما محمول على الحال والنفي
سلم فعلى تقدير حذف المضاف او على تنزيل الثلاثة منزلة مصدريه او على انه علة
لرايتموه الدال عليه يريكم او لجعلكم رائين **قوله** وخرجت مخافة الشر قال الشارح
ايراد هذا المثال يؤذن اى يعلم الفوائد و ح ان المفعول له كما ينصبه المتعدي
ينصبه غير المتعدي ولذلك كان من المنصوبات العامة وان المفعول له يجب
ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه اى كون المفعول له
عذرا له اى للفعل الاول سواء كان اى المفعول له غرضا او غير غرض والا
نفي لقول الجنس الا يكون غرضا فيكون اثباتا له لو وجب لما جاز خرجت مخافة الشر لان
المخافة لا يكون غرضا للفعل بقصد وكذا قعدت عن الحرب جبنا لان الجبن لا يكون
غرضا له وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج فهو مذهب
الجرمي فهو عنده نكرة ومخافة الشر ونحوه مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد
غدا في نية الانفصال وانما وجب تنكيره عندهم لشبهه الحال والتمييز فيه من
البيان وقد جعلها قوله مركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من
تهول الهبور اعلم ان المفعول له يجوز اضماره ويلزم اللام نحو التأديب
ضربت زيدا له ويجوز تقديمه على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقدمه كما
في المفعول معه **قوله** المفعول معه هو المذكور بعد الواو الكائنة بمعنى مع

قال

قال الشارح وتحديده اى المفعول معه من المنصوبات العامة انما يستقيم
على مذهب الاخفش فان الباب اى باب المفعول معه قياسي عنده لكثرة مجيه
منه وهو ايضا رأى ابي علي وتكراره عند سيبويه مقصور على السماع لانه شيء وضع
في موضع غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب يوقف عنده والمراد
من كون الشيء من المنصوبات العامة ان يستوي اقدام كل فعل من افراد الفعل
مطلقا في نصبه انه يعمل فيه فعل اللازم والمتعدي فيكون المفعول معه على هذا
من المنصوبات العامة على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فانه قيد النصب بانه ينصبه
فعل لازم ومتعد والرأي الثاني فيكون منها على الثاني واي عمل في غير المتعدي
لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه كما تعدى اليه بالهمزة وغيرها من حروف الجر
الا ان الابلغ لكن حينئذ الدفع توجه قوله من كلام ابن لان قوله غيرها
موهم لان يكون الواو عاملا كحرف الجر فدفع ذلك الوهم بقوله الا ان الواو
لا يعمل كحرف الجر لانها في الاصل من حروف العطف وانها اى واو حروف
العطف لا تعمل يدل عليه عدم جواز تقديمه على الفعل كما يجوز في غيره من الفاعيل
ولا على معمول اي معمول الفعل الناصب فلا يقال كستوى والخشبة الماء الا في
اتفاقه وفي الكافي خلافا لابن جني والشرح ان لا تعمل العوامل لعدم اختصاصها
بنوع واحد فان الواو لا يعمل في هذه الحالة لئلا يلزم العدول عن طريقها
الاصلية قيل الدليل مع ذلك كونها فيها غير عارية عن معنى العطف من غيره
يستوي في استوى الماء والخشبة اذ المعنى في الرفع والنصب واحد
لكن يشعر باجتماع الفعلين المتعلقين في وقت واحد والاستبعاد في كون الشيء
مفعولا وهو فاعل في المعنى فاعتبر في الفاعلية وهذا مذهب سيبويه ونقل عنه
انه لا يجوز انتصاب المفعول معه بالعامل المعنوي لكون الشيء والظرف

والجار والمجرور واسم الاشارة واجازه ابو علي فاجاز قوله هذا رد
الى مطوياً وسرباً الا ان يكون هذا عاملاً في وسرباً الا وهو خلاف ظاهر
قول سيبويه فالعامل فيه مطوياً وقال الزجاج انما انتصابه بمحذوف فالتقدير
في ما صنعت وزيداً ما صنعت ولابست زيداً لان الفعل لا يعمل في المفعول
وبينهما الواو وقال الكوفيون على الخلاف لانه لا يحسن التكرير لان
الخشبة ليست معوجة فيستوي بل هي معها فيعرف بها مقدار ارتفاع
الماء وقت الزيادة فلما خالفته نصب على الخلاف فان الواو وهذه قاعدة
في الظروف وكان ابو الحسن الاخفش قال انتصب ما بعد الواو انتصاب
مع بمعنى قال انه منصوب على الظرفية كانتصاب مع لو قوله موقعه فلما
حذف مع المنتصب عليها واقيمت هي مقامه انتصب ما بعدها على حد انتصابه
فلا يكون الواو موصلة واذا تحررت هذه المذاهب فنقول ان الصواب
مذهب سيبويه لان الواو العاطفة لها معنيان العطف والجمع فلما اقيمت
هنا مقام مع تجردت عن معنى العطف للجمع كفاءه في جواب الشرط وما ذهب
اليه الزجاج ضعيف قوله الفعل لا يعمل في مفعوله وبينهما الواو فاسد
لان عمله فيه على الوجه الذي تعلق به فان افتقر الى توسط الحرف عمل
عنده وجوده والا عمل عند عدمه وقد ثبت ان المفعول معه قد تعلق بالفعل
من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي ان يعمل مع وجودها كما في ضربت
زيداً وعمراً ولان الواو اذا بقي على معنى العطف غير مانع فكيف
يمنع على عدم بقائه وما ذهب اليه الكوفيون ايضاً ضعيف لانه
يستلزم جواز نصب الاول على الخلاف بل هو بطل بالعطف الذي يخالف
فيه الثاني نحو قولك قام زيد لا عمرو ولو صح ما ذكره لم يجز فيه الا النصب

وما ذهب

وما ذهب اليه ابو الحسن ضعيف اشار اليه الشارح الرضي بقوله وقد رد قوله
بان مع منصوب على الظرفية لانه ظرف فيكون انتصاب ما عليها والخشبة
في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف فلا يجوز الا مع ليس بالخشبة مراداً منه
ان حكم مع ليس بحكم الخشبة اذ المغايرة بين ذاتيهما ظاهرة بالبداهة
فلا يحتاج الى البيان فلا يجوز تلبيس الحركة الغير الظرفية على الحركة الظرفية ثم
اجاب عنه بقوله الا انه لاي كيس للاخفش ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع والحال انه قد كان حرفاً لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع
كما انهم لما وضعوا الا موضع غير وكان حرفاً لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده
اعراب غير هاهنا وهو ان الواجب ان يعمل الواو الجر لكونها بعد الفعل موصلة
الى الاسم كحرف الجر والنيابة عن مع وهو خافض الجواب لولا مخافة الواو
مع لمن ما ذكرتم وذلك ان الواو كما عرفت سمعت مذهبه العطف
بدليل انهم لم يستعملوه قطعاً بمعنى مع الا في موضع جاز استعمالها عاطفة
بدليل انهم لم يجيزوا انتظرتك وطلوع الشمس **قوله** ح والحال ما يبين هيئة المنصوب
العامة الحال قال الشارح حقيقة الحال في الهيئة جنس يدخل الصفة و
فصل يخرج به التمييز ولا بعد وقد ذكرنا وجهه في صدر الكتاب التي عليها اصحاب
الحال عند ملابسة الفعل اي تعلق الفعل لصاحب الحال حال كونه واقعاً
صادراً منه او واقعاً عليه فصل يخرج به الصفة فانها انما تبين هيئة الذات
على غير تقييدها بفاعلية ولا مفعولية بخلاف الحال في جاء رجل قائماً فانها
موضوعة للدلالة على هيئة فاعلاً او مفعولاً لا يبين في ذلك جاز زيد
رجل عالم دون زيد اخوك قائماً او لفظاً والخلو لا يمنع الجمع فيدخل تحته
الاقسام الثلاثة وحنيفاً في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفاً حال من ابراهيم

لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتاً لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتاً حالاً عنه
ثم علم من قوله او عليه ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة بالنسبة
نحو جئت انا وزيداً راكبين على ان وزيداً فاعل معنى لا على انه مفعول معه لفظاً
قال الشارح رح في لبابه عما يبين هيئة الفاعل او المفعول فقال بعض شارحيه
اطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديداً وفيه نظر
نحو جاء زيد راكباً فان ركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيداً
قائماً فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه وقول لقيت زيداً راكباً
وقول الشاعر مبيناً للمتبقي فرداً بين ترجف رانف اليك وتستطارا
ومن هذا التقرير تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه اي
صاحب الحال اما ان يكون فاعلاً او مفعولاً لفظاً وذلك عند ما يكون العامل
فعلاً صريحاً تاماً او شبهه من الصفات كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد ضارب عمراً قائماً وعليه هذا ويدخل في قوله
فعلاً صريحاً المصدر واسماء الافعال او يكون فاعلاً او مفعولاً معنى وذلك
عند ما يكون العامل معنى فعل مالي كلا الموضعين مصدرية هذا على قول ومن
الى كاستدعائه الفعل الاشبه والاحرف المشبهة بالفعل والاستفهام واسم
الاشارة وحرف التنبيه نحو شانك قائماً ومالك واقفاً فان استفهام
في موضع الرفع على الابتداء او على الخبر وكذلك ما في مالك على اختلاف الرأيين
وقائماً حال فذو الحال هنا ليس بفاعل لفظاً الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع
او ما تلابس قائماً كان الشارح شرع في ذكر المتكلم من السؤال الذي هو كاف
الخطاب فسئل عن شانه في هذه الحال وقد يكون فيه انكار وسالك الذي

او كالبيه فكانه قال لم قمت فيجيء قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين كانه
انكر اعراضهم فوبخهم على السبب الذي اداهم الى الاعراض فاخرجه مخرج الاستفهام
في اللفظ وكذلك قولك هذا زيد قائماً فان زيداً مفعول معنى لا لفظاً او
العامل فيه احد الشيئين اما حرف التنبيه او اسم الاشارة فان كان الاول
يكون المعنى انبه على زيد او انظر اليه وان كان الثاني يكون المعنى اشير اليه
فالعامل على هذا في الحال وصاحبها واحد واليه ذهب جار الله العلامة
حيث سئل لكنه من عامل الحال في هذا بعلي شيخاً وهو رفعه الرفع من اوجه
على البدل من زيد او على الخبرية اما لهذا فرفعه اما بدل او خبر او عطف بيان
او لمحذوف وكذا قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً حذف النعل بالنعل لما في حا
من معنى التنبيه وفي ذا معنى الاشارة قوله كما علم لقوله مفعول معنى و
قيل نزاعة على قراءة عاصم في قوله تعالى كلا انها لظى نزاعة حال من لظى لما
من معنى التلظي فظهر منه ان الفاعل والمفعول المطلوبين في صحة تقييد
فعل كل منهما حال كالفاعل والمفعول اللفظيين وانما قال المص في العبارة
وقع جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فيالحري كان ان يكون
الحال مقولاً في جوابه فاذا قلت جاءني زيد فكان سائلاً سئل فقال
كيف جاء فاجبت قائماً وانما سمي حالاً لانه ماخوذ من الحول بمعنى التغيير
والهيئة بهذه المثابة لكونها متغيرة ومنتقلة من شيء الى شيء و
كان من المنصوبات العامة لكونه الافعال في نصبه تقوية الاقدام
لاقتضائها اياه على التمام فكان داعياً لحملها من غير انطلام والحال
في التبيك والجيش كالاسم بيان للازم الفاعل وهو بيان اللفا فكانه
بيان للفاعل وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم باللازم

فيه هذا لا يكون معقولاً في جواب كيف تقول المتصلين بحار على الاطلاق وقد

نار اي ان الاول اكثر والثاني بالنسبة اليه قليل لم يتعرض له فاطلق كلا

قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة

قال الشارح وانما وجب ان تخالفا اي الحال وصاحبها في التعريف

والتنكير لانهما لو انطبقا تعريفاً وتنكيراً ابياً اي امتنعا عن الا يتغايرا

اعرابا بل يقتضيان ان يتحد اعرابا لان فيهما نزاعا اي ميلا ونزاعا

يقال نزع فلان الى اهله ينزع نزاعا اي اشتاق اشتياقاً الى ... اي

اي اصلها في الوصفية فيلتبسان بالموصوف والصفة ولا شك الا

في الموافقة والجواب عن المخالفة دخولاً في حد المناسبة ولذلك وجب

تقديمها عند تنكير صاحبها في كل وجه اوكونها مع الواو ووجه اختصاص

الحال بالتنكير جواب عما قيل ان الالتباس يندفع بتنكير صاحبها فما وجه

اختصاصها فاجاب بان الحال انما اختصت بالتنكير لان فيها شبها يقتضي

ذلك وهو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل لانك اذا قلت جائني زيد

راكباً فكانك قلت جاء زيد متصف لكونه في حال الركوب ولذلك اي لكونها

جارية مجرى الصفة للفعل سماه سيبويه نعتاً للفعل واراد سيبويه

بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف

للفعل والفعل نكرة لان مدلول الفعل في الحقيقة هو المصدر النكرة لزم تنكيرها

لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف ووجه آخر ان الحال كالتمييز في

في البيان الا ان اصلها ان تكون صفة لان الغالب فيها الاشتقاق ولا

لان بيان الهيئة واصل التمييز كونه اسماً لانه لبيان الجنس حتى لو جئت بصفة

كان على الابهام فوجب تنكيره كما وجب تنكيره ووجه آخر ان الحال حكم كالخبر و

صحة

وصحة الاحكام لكونها نكرات في المعنى لان التعريف بالمعروف هدر و

لذلك قالوا الخبر في الحقيقة في زيد المنطلق محكوم عليه بالمنطلق المقدر

وقيل انها ملازمة للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير وفيه

ما فيه هذا مذهب الجمهور واجازه يونس والبغداديون ان يأتي معرفة

مطلقاً والكوفيون اذا كان فيها معنى الشرط لكن لا يجوز عندهم في نحو

المخاطب والمتكلم واصحابنا يجيبون عن كل ما وقع بوجه مناسب يخرج عن وقوع

الحال نكرة فيجعلون انتصاب الراكب في جائني زيد الراكب والحسن في عبد الله

فضل الحسن افضل منه المسيء وزيداً في انت زيداً اشهر علم ابجاء المقدر

وبالفعل المقدر وكذا في ارسلها العراك ومذهب سيبويه انه وان كان معرفة

لفظاً فهو نكرة معنى ولا يبعد لان التعريف باعتبار الذهن والتنكير باعتبار

الوجود كما في اسامة وكذا في مررت به وحده فان قلت فما هذه الهاء

ملتصقة بمصدر يجد قلت الاصل يجد وحده الى ان حذف جعلوا في الثاني

عنه ضمير المجرور به كما في كتاب الله قوله فان اردت الحال عن النكرة فقدمها

قال الشارح اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح لكنه جائز

كذا قال ابن يعيش وابن مالك لم يقبحه بل جعل الحال عن النكرة قليلاً

حيث قال لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا بمسوغ وسيبويه جعله

كثيراً قياساً مع غير اعتبار مسوغ وذلك لان صاحب الحال المخبر عنه بالحال في

في المعنى فجاز كونه نكرة كما جاز في كونه فاعلاً وهو هنا مسوغ لا وجه كذا لك

مسوغ آخر وهذا اسم الطلح عليه سيبويه وخفى من غيره تقدم على المبتدأ

الا اذا كان النكرة موصوفة او مقيدة اي مقيد بغير المعرفة نحو

النبي المهي الي خاف بها او مصدرة بالاستفهام ومقصورا بينها عربي

ذي الحال بالانتقضا للتنفي مثال الاول كما في قولك من الحال المتأخرة
عن النكرة الموصوفة جاءني رجل من بني تميم فارسٌ فانه حال من رجل
وهو موصوف بالظرف ومثال الثاني قوله لا يركنن اي لا يميلن احد الى الاحجام
الى الاتأخر عن القتال يوماً وهو المقصود بالاستشهاد بالبيت اذ هو حال
عن احد وهو نكرة وصح جعله الحال لكونه مفيداً فائدة التعريف حيث
لا يتناول غير مدلول المعنى لانه عام مستغرق لوقوعه في سياق النفي
المشابه بالنفي وسيجيء تحقيقه في بحث المبتدا ان شاء الله تعالى يوم الوغى
وحي الحرب متخوفاً للموت متعلق بقوله لا يركنن هذا تشجيع للنفس
على الحرب ونهي عن الجبن وبعده ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي
ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام واجاز
سيبويه مررت بماء قعدة رجل العدم كل وقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امراً من عندنا وهذه الحال تسمى حالاً موطئة كما في قوله تعالى كتاب فصلت
اياته قرآناً عربياً ويجوز ان يكون من الضمير المستكن في حكيم فح لا يكون ما نحن
بصدده ومثال الثالث قولك هل اتاك رجل راكباً اي اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيداً بالركوب يعني ان انتصابه على الحال في ذلك
الوقت متعين حيث لا يفيده الرفع على النعت ايضاً انما صح لان
الاستفهام والنفي من واد واحد ومثال الرابع ما جاءني رجل الا راكباً
وهذا مبني على ان وقوع مثل الرجل بعد النفي ليس بمخصص لان افادة العموم
كاحد مخصص تنكير مبني على ان الا يقطع ما بعده عما قبله فلا يصح ان يكون
وصفاً فتعين الحال ونقول في غيرها اي في غير هذه الصور المذكورة

مطلب

جائني

جائني راكباً رجلٌ بتقديم الحال وقبيح جائني رجلٌ راكباً بتأخيره وقيل لانه لو اخر
لالتبس بالصفة في حالة النصب وقدم في غيرها طرداً للباب وهذا صحيح
لو لم يصح ما ضربت احداً راكباً وهل ضربت رجلاً راكباً على التوصيف فان
قلت جائني رجل وعلى كتفه سيف جائني غلام رجل راكباً وغيرهما اجازهما
ابن مالك وكذا هذا خاتم حديداً او عندي راقود خلاً على ظاهر كلام سيبويه
قلت بنى كلامه في الاول على مذهب الزمخشري لانه على مذهبه يحمل الالتباس
بالصفة حيث جوز توسط الواو بينهما للتأكيد لتجردها المعنى الجمع من معنى
العطف كما في الحال والثاني في حل المنع وقد قال بعض النحاة لا يسوغ في غير
الموصوف الا سماعاً ما لم يتقدم لوجود الالتباس لكن الصحيح جوازه لوروده
في التنزيل كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين والثالث المشهور فيه
الانتصاب على التمييز فبنى الشارح كلامه عليه ولم يتعرض للمعنى كما ذكرنا من القصور
ثم لما وقف حلاً واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله
لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم لعزة اسم امرأة وموحشاً
اسم فاعل من الايحاش وهو ان يجعل خرباً والطلل اثر الديار وعفاه بمعنى
طمسه ودرّسه يجيء متعدياً ولازماً كما جاء كقوله عفت المنزل المحال عفا من بعد
احوال عفاه كل هتان مسوح الوبل هطال والاسحم بمعنى الاسود اي سحاب
اسود فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ومستديم بمعنى دائم والغرض
تعريف الديار واندراسها انما يصح خبر لقوله والاستشهاد اي استشهاده
الحاصل في هذا البيت انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش لان
الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية عندهم واما على مذهب سيبويه
فلو جعلنا موحشاً حالاً من طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها اما

ان العامل عنده في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ
عنده لعدم الاعتماد وهو وهم لان اتحاد العامل فيهما واجب لانها بمنزلة
الصفة في الحقيقة فكما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف كذلك
العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذهب البعض الى جواز الاختلاف
نظرا الى ان الحال وصاحبها بمنزلة التمييز وممن ذهب اليه ابن مالك لقوله تع
ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال والعامل اسم الاشارة فيها و
في صاحبها ان والصواب على مذهب من ذهب اليه بعض قوم وهو ان يجعل موحشا
حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال
وتقديمها في شيء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة ويمكن ان يوجه
قولهم انه حال من طلل على مذهبه بانه تسامح في اللفظ كما تسامحوا في قوله تع
ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا بان قالوا المستثنى منه الانسان لانه اسم
جنس وهو في الحقيقة ضمير المستكن في لفي خسر لكن لما كان كناية عنه تسامحوا
فكذا هنا قال ابن مالك والصحيح انه حال من المظهر لان جعلها للاظهر
الاسماء اولى من جعلها للاخفى وزعم بعضهم ان هذا على مذهب سيبويه صحيح
لان الخبر اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا لا ضمير فيه الا اذا تأخر عنده بناء
على عدم التأكيد والعطف عليه والبدل منه كما في المتأخر وكره ابن حروف
واما عند الاخفش والكوفيين فلما كان ارتفاع طلل بالظرف صح
جعله اي جعل موحشا حالا منه الا من طلل اذ العامل ح متحد وحسن تنكير
ذي الحال وهو طلل نكرة لوجهين لتقدم الحال عليه لانه من مسوغاته لانه
حكم وتقدمه يورث تخصيصا وكونه موصوفا بقديم وموحشا وقديم في الاصل
وصفان لطلل تعلق الاول للحال بالتقديم والثاني بالوصف بالتأخير والحال

ان

ان تقديم الحال على صاحبها فيكون لازما لما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل
وفيما الا الانسان وقد يكون جائزا اذا كان صاحب الحال معرفة كما جاءني راكبا
زيد وضربت راكبا زيدا مظهرا كان كالمثالين او مضمرا خلافا للكوفيين
في المنصوب الظاهر مطلقا في قول بعض وللمسماة في قول بعض وفي المضمر في قول الظاهر
المؤخر عن الحال او مطلقا واما في المضمر فوفق فهم يوافقون البصريين
في جواز تقديم حاله عليه نحو خشعا ابصارهم يخرجون من الاجداث وقد يكون
ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا اي تقديم الحال
على صاحبها اذا كان صاحبها مجرورا ممتنع عند جميع النحويين كسيبويه وابي
السراج ومن تابعهما الا ابن كيسان وابن برهان وابا علي فانهم
جوزوا ذلك اذا كان المجرور بحرف الجر والكوفيين فانهم فصلوا وقالوا
جائز ان كان ذو الحال مضمرا او مظهرا ان كان الحال فعلا وحكى ابن
الانباري الاتفاق على منع ذلك وان التقديم خطأ وذلك لان الحال صفة
في الاصل لصاحبها في المعنى بحيث الا انهم نصبوه للفضل بين الحال
والصفة من التوابع
واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف
يتقدم الى الجار ما هو تابع له اذ هو في جواز تقديم التابع المجرور مع اشتغاله
فيه رفع مرتبة الادنى على مرتبة الاعلى ولان العامل ضعيف وان كان الفعل
لكن لما لم يتعد الى ذي الحال الا بواسطة حرف جر لم يجز ان يعمل في حاله قبل
ذكره الحرف وقد اجازه اي تقديم الحال على صاحبها ابن كيسان اذا كان
المجرور بحرف الجر ثابتا مستشهدا بقوله تع وما ارسلناك الا
كافة للناس فان كافة حال من الناس مع تقدمها اي وما ارسلناك
الا للناس كافة الا اخيفا وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك

والتاء فيه للمبالغة كما في علامة وراوية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك
الا كافا للناس وانما قال الشارح والمعنى وما ارسلناك الا لتكف
الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر لانه انما ارسل الله تع الى الناس
حال كونه كافا لهم لان سبب الارسال ان يكف الناس عنهما وعندي
الاظهر فتح المقام قال ابن مالك ما ذكره الزجاج مردود لان الحاق التاء
للمبالغة مقصور على السماع لا يقاس وذلك غاية الاول احدا بنية المبالغة وان
حمل على راوية حمل على الشاذ وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر
اي على انه صفة مصدر محذوف اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس
اي عامة شاملة لهم ورده ابن مالك بان كافة لا يستعملها العرب
الا منصوبة على الحال وفيه بحث ويحتمل ان يكون مصدرا كالعافية قد يجيء
بمعنى المصدر كالعاقبة والكاذبة فيكون مصدرا للفعل المحذوف اي وما ارسلناك
الا لتكف الناس كفا فيه اذا كان المجرور ضميرا يجب الجر واما اذا كان المجرور ظاهرا فله
فالمنع اتفاقي فيه فرقوا بينهما بان حرف الجر كالعوض والتضعيف من تمام
الفعل قال ابن مالك اذا كان الاضافة غير محضة فكالمجرور بحرف الجر لان الاتصال
في نية الانفصال وايضا قال ينبغي ان يكون الخلاف في غير الزائدة فان كان
زائدا جاز التقديم نحو جاءني راكبا من احد كما جاز في الاضافة الغير المحضة
قال الشهيد انعام ما لا بد منه معرفته وهو انه يتعلق الحكم من كون العامل
في الحال لفظيا وكونه فيها معنويا حكم غير حكم يتعلق بالآخر وهو جواز تقديم
الحال على الاول الا اذا كان مانع وهو في الفعل كونه مصدرا بان وما بمعنى المصدر
وفيما يشبهه المصدرية والالف واللام والحصنة في العمل وعدم جوازه
في الثاني لانه ليس له قوة اللفظي وهو قد يضعف في العمل باعتباره فيكون

اضعف

اضعف لكن قال الاخفش يجوز اذا كان ظرفا بشرط تقدم المبتدأ على الحال
فاذا تأخر يكون موافقا لسيبويه في المنع هذا اذا كان الحال بغير واو واما
اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل الظرفي مطلقا نظرا الى ان الاصل الواو
كما روعي في المفعول معه واعلم انهم اختلفوا في جواز وقوع الحال غير مشتق
فذهب كثير من النحويين الى عدم جوازه وذهب ابن الحاجب الى جوازه
وكذا ابن مالك وههنا كلام طويل لم نورده خوفا عن تطويل الكتاب
قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل قال الشارح اسم
الفاعل اسم اشتق لذات من فعل طرح لفظ كل لانها لا تجعل في التعريف
لانها للاحاطة الافراد والتعريف يكون بالحقيقة لا بالافراد لا من حيث
هي تلك الذات اي لا باعتبار مجرد ذاته بل من حيث هو فاعل في الجملة قبل
سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين او مرارا او قبل سواء احدث شيئا
او لم يحدث وهو المناسب لما نحن فيه واحترز بالمشتق عن الفاعل
المسند اليه الفعل كزيد في جاءني زيد واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم
المفعول فانه مشتق لكن اشتقاقه لذات من وقع عليه الفعل واحترز
بقوله ويجري على الفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا تجري على الفعل من فعل نحو كريم واما قال المص
بعده من فعل احترازا من جالس بالنسبة الى جليس لان كلا
منهما اسم فاعل جار على الفعل وليس باسم فاعل منه ولم يبين المشتق
منه اخذا بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قول من قال انه مشتق من
الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما من اكثر النحويين وقول
من قال انه مشتق من المصدر وهو ممكن لان اسم الفاعل كما

مشتقا من الفعل والفعل من المصدر كان المصدر اصلا فان قيل
الا يقال انه مشتق من الفعل نظرا الى قربه ومن المصدر نظرا الى الاصل
وهذا اولى من قول الزمخشري هو ما يجري على يفعل من فعله لانه الاير اد
الواقع موقعه باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل بمعنى الماضي جعلا ان
اراد انه على حركاته وسكناته ورد عليه اسماء الزمان والمكان منه
لا يقال حاصل السوال ان يقال ان قيد الجريان احتراز عن الصفة
المشبهة مستدرك لحصول الغنية عنه بقوله فعل لان الصفة المشبهة
من افعال الطبايع اي من الافعال الجبلية فلا يقال للمتصف بها انه
فعل شيئا اي احدثه واوجده لانا نقول لا نم انها خارجة بفعل اولا
نعني بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه اي المتصف بحيث يصح
الا يسند اليه المشتق منه وهو الفعل الحقيقي يعني المصدر بصيغة
فعل اي بصيغة الفعل الاصطلاحي نحو كرم زيد مثلا فان الكريم وهو المشتق
منه كريم مسند الى زيد بصيغة كرم فاحتاج الى الجريان احترازا عنها
وانما فسر اي المصنف المتن الجريان بالموازنة للفعل في الحركات والسكنات
حيث قال في اخر التعريف اي بموازنة في الحركات والسكنات لان الجريان
اذا اطلق مبهما يحتاج الى البيان بالتفسير للابهام ربما قالوا صفة جارية
للموافقة اي للصفة الواقعة بعد شيء صفة اي نعتا او خبرا او حالا
نحو رايت رجلا ضاربا وزيد ضارب او رايت زيدا راكبا فهذه الصفة
يشاركها في الجريان والمراد غير هذا الجريان بل المراد الجريان الذي يحتاج
الموازنة في الحركات والسكنات فاحتاج الى تفسير الجريان هنا اي
في التعريف وهذا اعتذار من الشارح للمصنف في تفسيره وان كان

لا يحتاج

لا يحتاج اليه نظرا الى ما قال على يفعل لان احسن حال المؤمن حمل الكلام على
الصلاح على قدر الطاقة فلو تركه لكان فائدة فيه السوال لذلك وعدل
الى ابهام الجريان من حيث انه يحتمل ان يحمل عليه في العمل او في معنى الحال و
او في الموازنة في الحركات والسكنات فلا احتمل المراد وغيره فسر بما ذكره ليتعين
المراد والمراد من قوله ويجري على يفعل انه يجري على مضارعه اذ لا يمكن جريان
كل اسم على يفعل ثم ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله متقدما ومتاخرا ملفوظا به
ومقدرا اعني ان كان فعله يرفع فاعلا يرفعه ايضا وان كان ينصب مفعولا
ينصب مفعولا ايضا واحدا فواحد او اثنين فاثنين وثلاثة فثلاثة فالمقابل
اظهر وانما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي لعله
الاستقرار واما حكمة فاشار اليها بقوله وذلك اي كونه عاملا مخصوص اعني
اراده الحال والاستقبال منه لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو
اي الاسم مستحقه بكسر الحاء اي الاعراب او الاعراب مستحقه بفتح الحاء اي الاسم
في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له اي للفعل في الاصل قوله دخل
الاسم جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية لان وكما في قوله كما دخل في معنى
المصدر بما المصدرية والكاف بمعنى المثل في محل النصب على انه مفعول مطلق لدخل
الثاني والتقدير على الفعل دخل وضع الظاهر موضع المضمر فتقدير لان الفعل
دخل الاسم عليه في العمل دخولا مثل دخوله على الاسم في الاعراب فيقال زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا كما يقال زيد يضرب غلامه عمرا واسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا ولا يجوز اعماله اصلا نحو هذا ضارب
زيد امس لا يقال ضارب زيدا امس لان الافعال دخلت على الاسماء
في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم

لم يعمل الاسم اذا كان بمعناه اي بمعنى الماضي عملا بالنصب اي عمل الفعل الماضي
الحاصل انه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يتم المشابهة بينهما حيث
يكون صورة ومعنى فاخذ كل واحد منهما حكم الآخر معاوضة اما اذا كان
المضارع
بمعنى الماضي فلا اذ لا مشابهة بينهما تلك المشابهة لانه حينئذ لا يوافق
في المعنى والماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمال اسم ما قوي شبهه بالفعل اعمال اسم
الفاعل
ما ضعف شبهه به هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين فهو غير
سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي لان المشابهة
يكفي في رفع الفاعل لعدم اختصاص الرفع بالفعل الظرف لانه يكفي
رائحة الفعل والمصدر لانه ليس باجنبي منه اذا تجرد عن الالف واللام لانه
ح يعمل وان اريد منه الماضي لانه فعل في الحقيقة عدل عنه الى لفظ الاسم
صونا لصورته [illegible] يدل عليه امتناع تقديم معموله عليه وكانوا فيه معنى الذي احد بيرو
محمول الماضي الالف واللام ليس بموصول او على انه ان فيه متعلق المحذوف
قال الشارح في الباب الاول اولى وقد اجاز ذلك الى الكسائي اسم الفاعل
مرادا منه معنى الماضي الكسائي مستشهدا بقوله تع وجاعل الليل سكنا
والشمس وباجماعهم على جواز الضارب زيدا امس وهذا معطي زيد درهما
امس وبقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه فانه باسط عامل في ذراعيه
مع انه بمعنى الماضي واصحابنا ذكروا في جوابه ان مثل ضارب زيدا امس
لم يوجد في لغة العرب مع كثرة التفتيش عنها ولو كان جائزا لوقع
فلا يقال على ما استشهد به اما الاول فلكونه بمعنى الماضي ممنوع ولئن سلم
فجاز انتصابه بفعل مقدر دل عليه ما قبل فانه اسم يجعله منصوبا
بجاعل لان [illegible] اثبات [illegible] انها [illegible] بالمجعولات واما الثالث فكالاول

في الجواز

جواز
على مذهب ابي علي الفارسي وابن الحاجب ويلزم على مذهبهما حذف احد
المفعولين باب علمت وقال السيرافي والاجود ان يقال علمه في الثاني وجب
بالضرورة حيث لم يكن الاضافة الى حيث انقطع منها ما الاضافة [illegible]
فاكتفي في الاول بما فيه من معنى الفعل واما الرابع فبينه الشارح بان ما سقطا
وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال لانه واشتغال انما يجوز
في مواضع الاحوال [illegible] تعتقد بها التعبير عن ذلك الفعل حتى كانه واقع
بدليل انك لو قلت او فتحت المضارع ويجيء يبسط موقعه اي موقع
باسط نحو وكلبهم يبسط ذراعيه لصح وذلك اي كونه حكاية الحال لان
الحال الماضية يحكى على صورة الحاضرة بان يقدر المتكلم نفسه كانه موجود جود
في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وليس المراد
ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به لجواز ان لا يلفظ
في ذلك الوقت بلفظ نحو كان زيد يضرب عمرا امس فكذلك
مررت رجلا امس يقرأ آية الكرسي ونظيره قوله تع ودخل المدينة
على حين غفلة فوجد فيها رجلين يقتتلان ثم قال هذا من شيعته
وهذا من عدوه والاشارة بهذا انما يقع الى حاضر ولم يكن ذلك حاضرا
وقت الخبر عنه واعلم ان شرط عمله ايضا اعتماده على احد الاشياء الستة
التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب
وهي المبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام
وحرف النفي والمراد من الحرف الكلمة لان المقصود الاستفهام و
النفي مستفيدا من الحرف او لا لان طلبه المعمول على خلاف وضعه
للذات المتصفة بالمصدر فالذات من حيث [illegible] لا يقتضي

معمولا فقط وانما اقتضيته باعتبار ذلك المصدر ثم اشترط في عمله ان يكون واقعا
موقع هو بالفعل اولى نحو الاربعة الاول الا يجوز ان يكون مخبرا عنه
فصار كالفعل والاخيران كذا لان النفي والاستفهام يرجعان الى
الاحداث لا الى الذوات فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين
فانهم لا يشترطون الاعتماد وجوزوه فان قلت في هذا المقام سؤال من وجوه
الاول انه لا بد من ذكره ان لا يكون موصوفا بصفة وان لا يكون مصغرا لخروجه جه
عن شبهه الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف واما بالتصغير
فلكونه وصفا في المعنى والثاني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة يعمل عمل
فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث انه لا بد من ذكر
مثناه ومجموعه لانهما قد يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات
وضراب وضرب مع انهما كالمفرد في العمل والشروط المذكورة قلت
الجواب عن الكل مبني على حرف واحد وهو ان الكلام في اسم الفاعل الباقية
بينه وبين الفعل مشابهة لفظية وفي الاخيرين وان انتفت لكن
في الاول ما يقوم مقامها وهو المبالغة هذا على مذهب سيبويه والخليل
واكثر المتاخرين وعند بعض الكوفيين صيغة المبالغة لا يعمل لجهة الاول لبى
السماع ان الموضوع لغيرها في طرف آخر ولا بعد فان يحمل احد الطرفين
على الآخر والثاني حمل عليه طردا للباب فان قلت فلم يحمل ما يوصف ويصغر
عليه قلت فيما يوصف ويصغر مانع من حدوث معنى غير لايق بالفعل
وهو الموصوفية بخلاف ما المعنى الحادث فيه مجموعه معنى الجمع فانه معنى
العطف وهو لايق به ويجوز حذف النون في تثنية اسم الفاعل وجمعه

الى تمام التعريف مع السالم المعرفي تحقيقا واستظهارا بالاصل لكون الاسم يعني الموصول بكسر الكتاب للحفظ عن الغير الا انهم ثم نطف ويثني ان علم الاسم

الفاعل

الفاعل ينحط مرتبته عن مرتبة الفعل من وجوه ما مر وانه اذا اجرى على غير من
هو له ابرز الضمير بخلاف الفعل وانه اذا ثني وجمع لا يجوز في الضمير البارز بخلاف فه
قوله اسم المفعول قال الشارح لما كان اسم الفاعل مشتقا لذات من
وقع منه الفعل احمل على صيغة المجهول على الفعل المبني للفاعل كذلك اسم
المفعول لما كان مشتقا لذات من وقع عليه الفعل احمل على الفعل المبني للمفعول
فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الا انه ينتقص عنه ايضا بالمرتبة فان
تعدى الى واحد لم يتعد اليه والى اثنين الى واحد والى ثلثة الى اثنين ويجري
بمنزلة الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين الحال او الاستقبال
والاعتماد على احد الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد وعليها تقول
مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا
بيضرب فان قلت هل فيه جريان على فعله كاسم الفاعل اجاب بعضهم لو
مضروب حاصل نعم فيه جريان كما في اسم الفاعل الا ان الفرق بينهما ان
اسم المفعول جار في التقدير فان مضروبا مثلا جار في التقدير على يضرب
لان اصله مضرب بفتح الميم وفتح الراء وعندي ان الفرق ذلك بعد حمل
لكان اليه لان اصله على الحقيقة مضرب بضم الميم وفتح الراء فغير لا بفتح
الميم وحدها ولا بضم الراء وحدها للالتباس في كليهما بل بفتح الميم وضم الراء
فطعا لمادة الالتباس راسا وكان اولى بالتغيير لثقل حروفه في التقدير
بخلاف الرباعي فاشبع ضمة الراء فنشا منها الواو وكانت من اشباع
الطائي قوله واتني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنوا
فانظور واما فعل ذلك الاشباع لرفضهم بنا مفعول في ابنيتهم الا مع
التاء مكرم في قوله يوم روع او فعال مكرم جمع مكرمة كذا في الغرا

واما نحو يكرم ومعطي فجار على الفعل لفظا تقول زيد يكرم اصحابه ومعطي غلامه
درهما كما تقول يكرم ويعطي قال المص في تعريفه اسم المفعول كل اسم مشتق
لذات من وقع عليه الفعل لفظ كل غير واقع موقعها عامرة في تعريف اسم الفاعل
والاسم جنس يتناول غيره والمشتق فصل يخرج غير المشتق كمفعول ضربت
زيدا ولذات من وقع عليه فصل اخر يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة واسماء
الزمان والمكان والآلة فان قلت فما تقول في اسم التفضيل بمعنى المفعول
قلت اشتقاقه باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان وقع عليه الفعل
قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل قال الشارح رح اعلم ان
نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك شديد ليس بجار على
يشد وقوي على يقوى وصعب على يصعب وبالشبه وكذلك بقية الصفات
المشبهة ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي اي هذه
الصفات مشبهة بها اي باسماء الفاعلين من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول
ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل بينهما هذه
الوجوه الشبه بينهما فاجريت مجراها في العمل الا في ان شرط عمل اعمالها
وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه شرفه جده
الكسائي بالصفة المشبهة كانه شبهها بالفعل في قولك مررت برجل حسن وجهه
وكريم اباؤه وشرف حسبه كما قيل زيد منطلق غلامه ويدل على ذلك ان افعل
التفضيل مع كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فلم يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والمراد من المشابهة في ذلك
الاول كان بجهة مطلقا لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة اذ لا يقال

في ابيض ابيضون ابيضة وانما قال اي المص كريم اباؤه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء
نحو كريم ابوه لان الصفة متى طابقت مفردا جاز فيه الامران وبهذا اندفع
ما قيل من ان فيه نظرا اذ هو ان ذلك لا يجوز الا بكون ابوه مبتدأ لعدم تعريه
عن العوامل اللفظية اذ كريم معتمد على المبتدأ فيكون عاملا في ابوه بخلاف الجمع
فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ يطابق
الخبر اي على وفقه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير اذا كان هو هو
اي اذا كان المبتدأ عين الخبر فان قلت كيف عملت هذه الصفات في نحو
نحو كريم ابوه بمعنى كرم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وليست بمعنى الحال صار اباؤه
كريم في الحال وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قد انكر
السائل شيئين احدهما اعمال هذه الصفات حال كونها بمعنى الماضي والثاني
زيادة الفرع على الاصل وانما انكر ذلك لان اعمالها مع تعلق معناها بالماضي
ركوب الشطط والعدول عن الصواب الى الغلط قلنا ان هذه الصفات لم تخرج
عن حكم اسم الفاعل مع كون معناها متعلقا بالماضي بل في حكم اسم الفاعل
في انها في معنى الحال وحكمها موجود ان فيها لانها هو المعنى الحاضر موجودا
في زمان الاخبار كقولك زيد يقوم تريد انه في حال حديثك ملتبس بالقيام اي قائم الان
وزمانه واحد الابدي انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما
في اسم الفاعل الكاين بمعنى الماضي وسيأتي عن قريب وكون هذه الفعل اي
الحسن موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح
في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان العلم قد وجد قديما من قبل وهو لا يقدح
في كونه حالا وعلى هذا اي على عدم القدح اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال

من القيام والقيام اى والحال ان القيام قد كان مع ذلك اى مع اراد بالحال
قبل حالك بزمان الحاصل ان الموجود في وقت الاخبار اما ان يكون شيئا لم يكن
قبل هذه الحال واما ان يكون موجودا قبل الآن امتد حتى اتصل بزمانك هذه
بعد موجود فلما برح الخفاء وانكشف الغطاء عن المراد بالحال وضح لك ان الصفة
المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى الحال وهذا كما في اسم الفاعل
مزية الفرع على الاصل ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك قلت زيد حسن ابوه
امس قبيح البعض لم يجز حتى تدخل كان عليه ليدل على ان الحال التي دل عليها حسن
حال محكية وليست بحاضرة كما تدخلها في الفعل واسم الفاعل لحكاية الحال نحو كان
زيد يقوم امس او كان زيد قائما علامة ولهذا اى لعدم جواز قولك زيد حسن امس
قبيح البعض حتى تدخل كان الدالة على الحكاية قالوا ان هذه الصفات اى الصفات
المشبهة ليست بمعنى الماضي والآن كما علمت ولا بمعنى المستقبل لعدم وجود حاجة
فلا تقول زيد حسن غدا او سيحسن او حسنا قد انقطع وان اردت ذلك قلت
حاسن او كارم فوضح ان الصفة المشبهة تعمل عملها بمعنى الحال وهذا هو
المفهوم من كلام الامام عبد القاهر **قوله** المصدر وهو الاسم الذي يشتق
منه الفعل قال انه اى وانما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر
في الاصل هو الموضع يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل
اى من المصدر لان الاسم مستقل بنفسه مستغن عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر
على شيء واحد فقط وهو الحدث اذ لا اختلاف بين الناس الا في الاشتراك
الواحد قبل الاثنين والاصل قيل فيه نظر لان دلالة عليهما لا بصيغته بل
بمادته الحدث بمادته الجواب انه بصيغته حال من الضمير المستكن في يدل والمعنى

فيكون المعنى يدل ملتبسا بالصيغة ولان المصدر له مثال واحد والفعل امثلة
كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة يعني كما ان الاشياء المختلفة
يتخذ منها الذهب وهو واحد كذلك الامثلة يتشعب ويتخذ من المصدر وهو اصل
واحد ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله الى
الفعل فيكون في الفعل ما دل عليه المصدر وزيادة والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة
فيكون المصدر اصلا والفعل فرعا واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال
الفعل وصحته اى صحة المصدر بصحته اى بصحة الفعل نحو قام قياما قاوم قواما
اصل قياما قواما قلب الواو ياء لاعلال فعله يقلب الواو الفا وقاوم قواما فان قواما لم يعل
لصحة قاوم ومن وقوعه تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا ومن انه انما سمي
مصدرا وهو بمعنى المصدر لكونه مصدورا من الفعل كما يقال مشرب عذب ومركب
فاره اى مشروب ومركوب فذلك اشارة الى ما تمسك وفذلك جواب لا يدل
على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه اى من الفعل وان ولى ما تمسك
به الكوفيون فانما يدل على اصالته اى اصالة الفعل في التصريف اى في الاعلال وفي حال
كونه موكدا للفعل فلا يلزم من ثبوتها حالة في حالتين المذكورتين ثبوتها مطلقا
او لا يلزم من الفرعية في كل شيء ولا كلام لنا فيه اى في كونه اصلا في التصريف
بل الكلام في انه اصل مطلقا ام لا ولو كان هذا القدر يقتضي الاصالة مطلقا
لزم ان يكون يعد بالباء واكرم متكلما اصلا وباقي الامثلة فرعا عليه ولا قائل به
كما لا كلام في انه اى الفعل الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا اى ولكون
الفعل اصلا في العمل قال اى المصنف في المتن يعمل عمل الفعله اذا كان منونا نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا فكل فعل له رفع فقط او رفع ونصب واحد او نصب
اثنين او ثلاثة او عمل في المفعول الثاني بحرف الجر كان المصدر مثله تقول

اعجبني قيام زيد او اعطاء زيد عمرا درهما واعلامك زيدا عمرا فاضلا او اخذ
زيد المال من عمرو لكونه مأولا بأن مع الفعل وقيل انما عمل عمل الفعل لمشابهته حروف
فعله والالتة على الحدث فشابه بها الفعل وعمل عمله فعلى الوجه الاول يعمل المصدر
اذا لم يكن مؤكدا لفعله او عاملا فيه الفعل الذي اخذ منه على وجه من الوجوه
او مصغرا او موصوفا او مقترنا بالحال لانه يمكن ان يكون مقدرا في هذه الوجوه
بأن والفعل اما الاول فلانه لا يحسن قولك في ضربت زيدا ضربا او الضرب
الشديد ضربت زيدا ان ضربت واما الثاني فلان الفعل لا يوصف ولا يصغر
واما الخامس فلان الفعل الذي مع أن ان كان ماضيا يدل على المضي فقط
لان أن فيه لمجرد المصدرية وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان أن فيه
لما مع الدلالة عليه ولا يكون المضارع الذي في اوله أن للحال فلا يكون المصدر
مقترنا بها بتقدير أن مع الفعل فلا يعمل اذا كان مقترنا بها واما قولهم
في الامر ضربا زيدا على رفع السوط اي اضرب ضربا زيدا وان كان بدلا
من الفعل بأن يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فاكثر النحاة يقولون العامل
في زيدا ضربا وما عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل الذي نصب المصدر وتقديره
اضرب ضربا زيدا قال ابن جني في شرحه للمفصل ولا يبعد عندي ان يعمل
هذا المصدر في زيدا لنيابته عن الفعل لا لانه مصدر مضاف كقولك في الدار
فانها تكون فيه ضمير فاعل نقل اليه كما نقل الى الظرف ويؤيده قول سيبويه انه يجوز
استتار الضمير فيه الخ يعمل مصغرا او موصوفا ومؤكدا او معمولا للفعل
قياسا لكنه لم يستعمل عاملا وانما قال اي المص كما تقول من ان ضرب
لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيد في كونه فاعلا واردت ان يخرج زيد في كونه مفعولا

وبلغني

وبلغني خبر ان يخرج زيد في الاضافة وان يخرج خير له في كونه مبتدأ فلما
كان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في الاعراب وفي هذه المعاني يعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة كان المصدر ايضا بمنزلته اي بمنزلة الفعل
في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل اي المصدر فيه عليه الضمير الاول له والثاني
للمصدر الضمير المصدر فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا
ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة أن وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز اذا
كان معموله ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل الا ترى انه يعمل فيه ما هو بعيد
من العمل كحرف النفي في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون فان بنعمة ربك
متعلق بمعنى النفي اذ لا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى والحق انه يجوز اذا كان
ظرفا كيف وقد وقع في التنزيل كقوله ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله فلما بلغ
معه السعي والاصل عدم التقدير وهذا لم يجز ذهب اليه الكل ان المصدر
العامل على ثلاثة اضرب ما يعمل منونا وما يعمل مضافا وما يعمل معرفا بالالف
واللام والاول اقيسها في العمل لان التنوين قد يدل على التنكير فيكون مناسبا
من الفعل وان كان في الاصل من خواص الاسماء والثاني لان الاضافة
وان كانت منها وبابها التعريف او التخصيص لكن هذه الاضافة في تقدير
الانفصال فيكون المصدر المضاف مشاكلا للفعل في المعنى فيعمل عمله ولا يلزم
منه التسوية بينه وبين ما هو اقوى منه وهو المنون اذ هو مشاكل للفعل
من حيث اللفظ لكونه عاريا من اسباب التعريف ومن حيث المعنى
لانه ليس باسم علم يراد منه شيء بعينه كزيد وعمرو لثبوت الفرق بينهما
من جهة اخرى وهي ان لك اثبات حكم المنون في المضاف بدون العكس

كما جاز العطف بالمرفوع على ما اضيف اليه المصدر بتقدير الانفصال ولا يجوز
العطف بالمجرور على ما وقع بعد المصدر المنون مرفوعا على تقدير الاضافة وقيل
قبيح لان الالف واللام لا يكونان في اسماء الاجناس التي هي الاصول
الا معرفة وفي المثال المذكور في الشرح يجوز لك ان تقدم المفعول على
الفاعل لكنه قليل في الاستعمال **قوله** ويضاف الى الفاعل لما فرغ من بيان
القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني فقال ويضاف قال الشارح
اعلم ان المصدر المتعدي على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل
ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل اي
القصار مجرور لفظا لاضافته اليه ومرفوع معنى لكونه فاعلا له ولهذا
اي ولكونه مرفوعا معنى يحمل المعطوف عليه او الصفة اي جاز حملهما على الموضع
الا على موضعه نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا اي من دق
القصار الحاذق بالرفع والضرب الثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر
المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والضرب الثالث
ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضُرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه
وهي نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس
بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا اي في الوجه الثالث مرفوع معنى
لانه مفعول ما لم يسم فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع
والضرب الرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد والضرب الخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير

والمضاف

والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين اي في الوجه الرابع والخامس منصوب
معنى وان كان مجرورا لفظا لانه مفعول به ويجوز الحمل اي حمل المعطوف
والصفة عليه كما جاز في الفاعل فثبت ان اضافة المصدر الى كل من الفاعل
والمفعول جائز لتعلقه بكل واحد منهما لكن اضافته الى الفاعل احسن من اضافته
الى المفعول لانه له واضافته اليه حسنة لانه به اتصل وبه حصل وايضا
الاضافة الى الفاعل اولى من رفعه منونا لانه محتاج الى ما يقوم به فجعل معه كلفظ
واحد ولم يجز ذلك في اسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه لامتناع
اضافة الشيء الى نفسه ومن غير هذا الوجه بينهما فرق من وجوه اخر منها ان الالف
واللام في المصدر للتعريف وفي الفاعل بمعنى الذي ومنها جواز تحمل اسم الفاعل
الضمير دون المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف اسم الفاعل ومنها جواز تقديم معموله عليه
بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب بكر وقال قلت انه اي المصدر الفعل اللازم
يجوز ايضا اي كما جاز اضافته الى الفاعل ان يضاف الى الظرف ويترك ذكر
الفاعل او مرفوعا نحو اعجبني ذهاب اليوم عمرو او على العكس يعني يجوز ان يضاف
الى الفاعل ويترك الظرف منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم او يترك
ذكر الفاعل كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار اي بل مكركم في الليل والنهار فيكون
مصدر الفعل اللازم المضاف على اربعة اوجه لا وجها واحدا قلت لا يجوز
اضافته اي اضافة المصدر الى الظرف الا بعد الاتساع فيه فيجري الظرف
مجرى المفعول به في المصدر اذ ذاك الا في وقت الاتساع فيه بمنزلة المصدر
المتعدي ولا كلام لنا فيه اي في المتنزل منزلته بل الكلام في غيره وهو ضرب
واحد فلا يلزم علينا ما ذكرتم واشار الشارح الى القسم الثالث من اقسام

المضاف بقوله وقد يجئ المصدر المعرف بالالف واللام كقوله لقد علمت
اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل
من اغار واولى بمعنى مقدمها تانيث الاول النكول بمعنى الرجوع عن مبارزة
والجبن خوفا وجبنا ومسمعا اسم رجل والمعنى والله لقد علمت اوائل الخيل
من المغيرين اني صرفتهم عنا ووجههم حازما لهم ولحقت عميدهم فلم انكل
عن ضربه وانجو ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقهم
باهلي وهزمهم اعلم ان بعضهم رواه في شعر مالك ابن الباهلي والرواية
في الكتاب لحقت مكان كررت ففي الرواية الاولى وجهان احدهما ما ذكره الناظم رح
من ان الناصب المصدر المعرف وثانيهما الا يكون [illegible] اصل مسمعا على
مسمع تعدى الفعل بعد حذف على ونصبه كما عدى اختار ونصب قومه بعد حذف من
في قوله تع واختار موسى قومه اى من قومه لكن الاول [illegible] هو الوجه لان حذف
على قليل ليس للقياس فيه سعة وجاز تعدية بعليه اعجاب بسلطان وفي
التنزيل وحتى في الخطاب كغلبة وغلب غلبه وعلاه وعلا عليه واما كررت
زيدا فلم يجئ مثله في الاستعمال فلا يجوز الحمل على الوجه الثاني حسنا وعلى الرواية
الثانية لا حجة في البيت اذ نصب مسمعا ح بلحقت لا بالضرب وهو اى
اعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل وفي قوله وقد يعمل اشارة الى
لا فاوما قد في جزئية الحكم ولم يجئ في التنزيل ولم يذكره المص لقلته وندرته و
الاعتراض على الشارح رح بقوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء اذ بالسوء متعلق
بالجهر وهو مصدر معرف باللام غير وارد لان المراد ما لا يكون بواسطة
الحرف قال الشيخ عبد القاهر لا تكاد توجد المصدر عاملا وفيه الالف
واللام لكن تعدى بحرف الى نحو الضرب بزيد **قوله** ويشرك ذكر احدهما

كما في قوله تع

كما في قوله تع او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما قال الشارح رح اطعام مصدر
منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف تقديره او اطعام احدكم يتيما وانما
حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس كرجل ودابة ولا شئ من اسماء
الاجناس يحمل الضمير فالمصدر لا يحمل الضمير ولانه لو اضمر فيه لاضمر المثنى والمجموع
قياسا على الواحد لكنه لا سبيل الى اضماره لادائه الى اجتماع التثنيتين و
الجمعين وبيانه انه لا بد من تثنية المصدر وجمعه في محلهما وتثنية الفاعل
وجمعه لانه غير المصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه جمعه
فلو اضمر المثنى والمجموع لوجب استتاره لامتناع الضمير البارز المرفوع فيهما
فيجب علامة التثنية والجمع لان كل ضمير مستتر لمثنى او مجموع لا بد له من
علامة دالة عليه فادى الى تثنيتين وجمعين ولا يلزم هذا في الفعل لانه
لا يلحقهما وفي اسم الفاعل لانه ليس غير الفاعل فتثنيته تثنيته وجمعه جمعه
قيل فيه نظر لجواز ان يحمل الضمير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل
وحالا باعتبار مدلوله كاسم الفعل والظرف فانهما يحملان الضمير فيهما
مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين باعتبار تثنية المصدر والجمع فالاولى ان يقال ان الواضع نظر
في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا به
وطلبه باعتبار الفعل والوضع اول حكمه فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال
بخلاف الفعل لانه نظر فيه الى كونه مسندا الى شئ واحد فجاز ان يتصل به ذلك
الاتصال فاضمر فيه لا في ذلك واما اضمر في اسمى الفاعل والمفعول لقوة
شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني
هذا الامر ظهور كلا لانه لا ضمير في ظهور فيجيء كلا تاكيدا له كما تقول ان

ظاهر كما يعني لو اضمر الفاعل في المصدر كما في الفعل لجاز التأكيد بكل كما جاز ذلك
في الفعل وانما جاز خلوه كما اي خلو المصدر عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل
لان الفعل ابداً خبر كالفعل الماضي والمضارع او في وصف جار مجرى الخبر في اقتضائه
ما يسند اليه كالامر والنهي وسائر الانشاءات فانها ليست باخبار لكنها
في معنى الخبر في اقتضائه فان قدرت خلوه اي خلو الفعل عن المسند اليه فقد
احلت اي اتيت بالمحال بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم
ان يكون مسند الى شيء الحاصل ان ذكر الفاعل لازم مع الفعل لكونه احد
جزئي الجملة فاحتيج اليه لتمامها وما هو في المصدر ليس باحد جزئيها فلا يلزم
لا محال فعلى هذا يلزم جواز حذف الفاعل في اسم الفاعل وغيره اذ هو ليس شانه كذا
بدليل انه لا يحسن السكوت عليه كما في الفعل لانه اقرب منزلة منه بدليل قيامه
مقامه بلا تأويل واما المصدر فلا يقوم الا بتأويل فيضمر فيه كما يضمر في الفعل
واما قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
لمن قرا بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل المعنى
سيغلبون الروم
ان الله غلبت الفارس الروم في ادنى الارض اي في قربها وهم الروم
الله
من بعد غلبهم ان غلبوا على بناء المفعول سيغلبون الفارس فالكلام
في الفقرات الثلاثة كلها للروم ومن قرا سيغلبون بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا اي على قراءة الجمهور
فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل اي غلبت الفارس الروم
وقد قرئ به اي بالبناء للفاعل ويحمل بالنصب عطفاً على يقرأ المصدر ليكون
الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم وفي بعض النسخ او مكان
الواو وليس بوجه اولى بوجهين بل وجهاً واحداً فعلى هذا الضماير ثلاثة

والضمير

والضمير المستتر للفارس ومجال الكلام اسم موضع من قولهم جال الفرس
في الميدان جولاً انا في الاية متعلق بالكلام فسيح اي واسع غير انه اي مجال
الكلام في الاية بغاية يفضي الى الاطناب الممل اي الممل قيل في توجيه حسنه لانه
يجوز على القراءة الاولى وهي البناء للمفعول في الفعل الاول والبناء للفاعل
في الثاني اضافة المصدر الى الفاعل اي من بعد ان غلبوا اي المجوس على الروم
الا ان الاضافة الى المفعول اظهر لان الضمير المضاف اليه المصدر الظاهر
انه للروم اذ هم المغلوبون وعلى قراءة البناء للمفعول في غلبت يجوز ان يقرأ
سيغلبون ايضاً بالبناء للمفعول ثم يكون الضمير المضاف اليه وكذا
الاخوان للفارس والمصدر مضاف الى المفاعل وعلى قراءة سيغلبون
بالبناء للفاعل يجوز ان يقرأ غلبت للفاعل ايضاً فالضمير المستتر في غلبت للفارس
والثلاثة الاخيرة للروم فاضافة المصدر الى المفعول ويجوز ان يقرأ غلبت
بالبناء للفاعل وان يكون الروم مع فاعله وسيغلبون بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف
الى الفاعل وفي شرح المفصل المظهر هذه القراءة شاذة والمعنى الم غلبت الروم
اولا الملك على الفارس بعد ان غلبوا عليهم سيغلبون الكرة سيغلبون على الروم
وقيل فيه يريد ان في الاية ايجازاً لان هذه الاية لو ذكرت على مقتضى الاصل
لادى الى الاطناب الممل بيانه ان الاصل غلبت الفارس الروم وهم من بعد
غلبهم اياهم سيغلبونهم فطوى الكلام ايجازاً واختصاراً والاول اولى
اذ سوق الكلام يدل عليه وسبب النزول ان المسلمين كانوا يحبون ظهور
الروم لانهم اصحاب كتاب مثلهم على فارس والمشركون يحبون ظهور فارس
لانهم كانوا مجوساً لا كتاب لهم كالمشركين على الروم فالتقى جيشا
كسرى وقيصر باذرعات من ارض الشام فانهزم جيش قيصر فعير المشركون المسلمين

مبحث المجرورات

وسر وابذلك فنزل الم غلبت الروم الاية الكاب **قوله** المضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني قال الشارح اعلم ان الاسم غير اصيل
في العمل وانما العمل للافعال والحروف العاملة فان قلت العمل هنا اما للاسم
الذي المضاف او للحرف الجر المقدر كما ذهب اليه بعضهم او معنى حرف الجر وقد ذهب
اليه بعضهم والاول لا سبيل اليه لانه اسم محض ولا عمل له وعلى التقدير كلاهما
سواء فيلزم التحكم وكذا الثاني لا سبيل اليه اذ اضمار حرف الجار بعيد لا يصار
اليه وكذا الثالث لان المعتبر اليه عند فقدان اللفظي ومن ههنا حصل الجواب
على وجه الاخير بيانه ان جعل العمل لحرف الجر المقدر اولى لكون الباب منحصرا
واثر على انه لكون الاسم والحرف على ما يلي وجب ان يكون المعنى عاملا قلت
العمل للاسم المضاف فلا يلزم التحكم لانه انما عمل الجر هنا اي في حال الاضافة
لان في الكلام معنى حرف الجر وكان مقدما على المضاف اليه مرتبة عامل الشيء
قبل مرتبته فقوى بذلك المعنى الثابت على العمل وترجح على الثاني المضاف اليه
قوله والاضافة على ضربين قال الشارح اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة
في الاضافة المعنوية احترز بها عن الاضافة اللفظية لانها لا تعرف وان كان
معرفة كما سيجيء يعرف المضاف الا الاسماء المتوغلة في الابهام وقل اذا اشتهر
المضاف بمغايرة المضاف اليه وبمخالفته نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان
شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه
وهو زيد ويكتسي المضاف منه اي من المضاف اليه تعريفه فان قلت هذا
اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة
المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وقضيته ان يكون المضاف معرفة وان
كان الاكثر من احد وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال

غلام

غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام وذلك اي اكتساء التعريف انما اي لان قدر المعنى على قدر
اللفظ بمعنى اذا كان في اللفظ اتصال ينبغي ان يكون في المعنى على قدره فحيثما
بينهما اتصال في اللفظ فيكون في المعنى ايضا اشار اليه بقوله فكما ينزل المضاف
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال عن الاسم
حال ثبوته فيه يراد ان بينهما اتصالا بحيث لا يجوز ان يقع الشيء فاصلا
بينهما كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني المضاف اليه بالاول المضاف ليكون
مرتبة اللفظ اي لفظ المضاف على قدر مرتبة المعنى تحقيقه فقصد تعريف
الا المضاف بالاضافة معهود معين فوجب ان يكون لفظ الدال عليه معرفة
على قدره لان الالفاظ قوالب المعنى ولهذا حكموا بان تعريف المضاف
على قدر تعريف المضاف اليه لا يقال على ما ذكره الشارح يلزم ان يكون المضاف
في كل اضافة معرفة لانا نقول لما راينا جريان احكام التعريف على المضاف
في المعنوية وعدم جريانه عليه في اللفظية احتجنا الى اثبات العذر في اكتساء
التعريف في الاول لا في الثانية اذ المحتاج الى العلة هو الاثبات دون
النفي كما يجيء في غير هذا العلم اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص
اي تقليل الشيوع نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس
ما يركب فاذا قلت راكب فرس فقد خصصته لمصداقه صدق الموجبة
الكلية في المضاف وصدق السالبة الجزئية في غير اي كل راكب فرس راكب
وليس كل راكب براكب فرس فثبت ان الراكب خص بالفرس بالاضافة
وزال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا الا ان يكون مركوبه حمارا وان
لم يتعرف ان الاصل لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه

التعريف

قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من قال الشارح وانما قال الكائنة
في المتن في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر بفتح الغين المعجمة والدال
المهملة اي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال للرجل اذا كان في موضع الزلل
والخصومة ثبت لسانه ابن السكيت ما اثبت غدره يعني الفرس اي ما اثبته
في الغدر وهي ارض ذات احافير ويكثر شقوق الارض وحروفها والمواضع الخفية
ذات الحجارة يقال للرجل الثابت في الشدائد والجدال وثابت الراسخ في الامور
وقتيل وهي جمع قتيل الطف اسم موضع بناحية الكوفة قال الا ان قتيل الطف
من آل هاشم اذلت رقاب المسلمين فذلت وقد قيل وفي بعض النسخ بالقاف بعجاله
بدون قد ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتيل في الطف فثبت
فيهما بمعنى في وهي وان جاءت بمعناه لكن الغالب فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي من فضة وان كانت هذه الاضافة بمعنى
لان الغرض فيها تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو يعني نوع
حديد او نوع فضة او نوع غير هما فاذا اضفت الخاتم الى الفضة بينت انه
نوع فضة وذلك يكون من التبيينية فتحقق انها بمعنى من والجنسية والنسبة
بين المضاف والمضاف اليه انما هما بعدها والاقتصار على قبلها عموم وخصوص
من وجه والتحقيق في هذا المقام ان الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام وان لم يذكر
اكثرها وبعضها اذ تقدير معناها حاصل لكن قد يكون للشاخص لا يحصل بيان اللام
فعبر عنها بانها بمعنى من او بمعنى في فكونها بمعناهما لا يفيد معنى الاختصاص
المراد من اللام وفي قوله وقد قيل اشارة الى الاختلاف فيه فانها قال بعض المحققين
ان الاضافة فيهما بمعنى اللام وقوله وهي في الغالب يجوز ان ترجع الى الاضافة
المعنوية فيكون هذه الثلاثة المذكورة من اقسام مطلقا فعلى هذا لا يكون اضافة

اسم

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بمعنى اللام ويجوز ان يعود
الى الاضافة في صدر الكلام فعلى هذا يكون اضافتها بمعنى اللام ولا مانع
لما ذكرنا وقوله لان الغرض منها تبيين النوع مشعر بان الاضافة
بمعنى من انما تقدر فيها معنى من التبيينية دون من التبعيضية وانه
لا يكفي صحة الاطلاق عليه بل يصح ان يصح عليه وعلى غيره ولهذا كان
الاضافة في غير زيد وصغير القوم ويوم زيد بمعنى اللام وقولهم يد من الله
وبعض من العصم يدل على ان الاضافة فيها بمعنى من وما ذكره الشارح
خلاف ما ذكره صاحب الاقليد من ان هذا الحكم لا يسعهم في الاضافة
بمعنى من اذا كان بمعنى من التبعيضية نحو صغير القوم او يدل على ان الاضافة
بمعنى على ضربين متضمنة بمعنى من التبعيضية ومتضمنة بمعنى من البيانية
والحق في يد الشارح والفرق بينهما اي بين الاضافة بمعنى اللام وبين الاضافة
بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على
المضاف اذ لا يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافة التي بمعنى
جاز ذلك اي اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ يقال في خاتم فضة الخاتم
فضة قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضاحا للمعنى لان اللام مقدرة هنا كيف يكون اللام مقدرة
والمضاف اليه والحال ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون اي ان يقع الفصل بين التنوين
ولفظ وتجوز ان يكون في بنا الفاعل فيكون الباء زائدة في بئس كذلك
لا يجوز ان يكون اللام فاصلة بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كان
اللام مقدرة حقيقة يكون الجر بها اي باللام لوجب الا لا يجد في

فينبغي مالك ... بمعنى في على الى بمعنى اللام ... خرج اختصاص باليوم ... ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ... بان بمعنى اللام لوقوع الاختصاص ... وفيه

التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام ويمكن ان يقال يجوز ان يجعل الكاف جنسية
لحذف اللام وايضا لو كانت اللام مقدرة لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد
واعلم ان النحويين اوردوا هنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه
معنى حرف الجر لفظا او محذوفا حذفا يجب معه ان يكون في حكم المذكور او يكون
في عداد المحضر ولهذا ذهب بعضهم الى ان العامل هو الحرف الجار واذا كان
كذلك واذا كان المضاف اليه قائما فيه معنى الجر فلم لم يجب بنائه لتضمنه
معنى الحرف والقياس ان يبنى اذ هو متضمن معنى الحرف وكل اسم متضمن
معنى الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني وهو باطل ثم اجابوا اي اجاب
النحويون عنه اي عن السؤال او روده هنا بان بناء الاسم لتضمنه معنى
الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى
حرف الجزاء وفي بعض النسخ لتضمنه توجيهه الا يقال انا نحمل المحذوف
تقديره والاستفهام ايا بدل على ما ذكر لتضمنه اذ لو كان من الواجب لبني
هو كما بني ايان ومتى والقياس ان يكون مبنيا لتضمنه فلما لم يبنوه دل
على انه من الجائز دون الواجب ويمكن ان يمنع هذا السؤال اولا بان يقال
لا نسلم انه متضمن او معنى التضمن ان يكون مشتملا على معنى الحرف معنى الاسم
كما انه معنى اين ومتى مشتمل على معنى حرف الاستفهام وحرف الشرط واحدهما
واصل في معناهما بالوضع والمضاف اليه ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة
لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة امر خارج عن الطرفين
وذكر عبد القاهر في جوابه ان في بناء الاسم هنا اي في الاضافة نقضا للغرض
اذ الحرف المتضمن معناه الاسم المتضمن صلة نسبته للحرف ومعناه مفعول له
والاسم فاعل والوضع الحرف مبتداء خبره حقيقة عامل في محله الجار والمحل

بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم المتضمن معنى
الحرف نظيره اي نظير ذلك الحرف العامل في كونه عاملا يحدث بها اي العا
وانما انث الضمير بتأويل العلة وبدل عليه ما وقع في بعض النسخ العلة
مقام العامل هذا الحكم يعني عمل الجر بتبا اي المضاف اليه مقصود
ذلك اي كون الاسم عاملا يحدث به هذا الحكم على ما استوفاه اي اخذه
واقره عبد القاهر وافيا في مقتصده وهو اسم شرح للايضاح
ومحصله ان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف انما يكون اذا الحرف المتضمن
عاملا واما اذا كان عاملا فلا ما لا يكون نقضا للغرض واري
بضم الهمزة وفتح الراء اي اظن ان ايراد هذا السؤال في المضاف
اولا منه الى من ايراده في المضاف اليه اذ المتضمن معنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه وذلك لوجوه منها قوله لانه
اي المضاف الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي
على العمل منها قوله ولان تضمن غيره يعني المضاف اليه الضمير
المجرور عائد الى المضاف للحرف لا يكون موجبا للعمل وهذا
دليل بالقياس الاستثنائي اذ هو في قوة قولنا ولانه لو تضمن
غيره معناه لما كان عاملا لكن هو تضمن غيره فلا يكون عاملا
لان تضمن غيره لا يكون موجبا لعمله ومنها قوله ولان المعنى التضمن
الا يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته
كان معناهما مشتملا على معنى حرف الشرط بثبت والتضمن
ايا ها اي معنى الشرط عمل الجزم والمتضمن على هذا التفسير اي
تفسيرا بالاشتمال هنا اي في الاضافة وهو المضاف دون المضاف اليه

لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف
اياه دون غيره ومنها قوله ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه ذلك اى كون الشئ
عاملا في نفسه محال وهو ظ بيان الملازمة ان المراد من التضمن
اشتمال معنى المتضمن على المتضمن فان كان عاملا يجب ان يكون عاملا
فلو كان المتضمن للمضاف اليه لزم بالضرورة عمله في نفسه وبدل
على ذلك اى على ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في
المضاف اليه قول الشيخ عبد القاهر ولن يتم لنا هذا التضمن
الا بان نعطى الاسم حكمه ونجعله مثل الضمير الاول والاخير للحرف والمتوسط
للاسم في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذى اعطيناه
حكمه وجعلناه نظيره في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف
دون المضاف اليه واذا دل هذا الدليل المذكور على ان المتضمن
المضاف دون المضاف اليه فالتضمن للحرف هو اى المضاف ليس الا
اى ليس المتضمن الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف
دون المضاف اليه فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل
فعلى ما ذكرت فالمضاف الفاء فيه للدلالة على الشرط المحذوف اى اذا لم يكن
المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف على ما ذكروا فالمضاف متضمن لمعناه
على ما ذكرت لكن لما قدم الجار والمجرور على المتعلق به وهو متضمن
الحرف ليفيد القصر ادخل الفاء ليدل في اول الامر على الشرط المحذوف
واذا كان المضاف متضمنا لمعناه فهلا بني فالجواب ان الاضافة
تمنع البناء في الاعم الاغلب احترز به عن نحو الاضافة في حينئذ واذا

واذا في مثل قوله تع من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن
قراه بالفتح وانما منعت البناء اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف و
الاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا تكون
في النص والحرف اذ لو كانت فيهما لما كانت منطا الا ترى انهم لم يبنوا
المضاف من المنادى نحو يا عبد الله والمنفي بلا التي لنفي الجنس نحو
لا غلام رجل في الدار مع ان العلة التي اوجبت لهما البناء في مفرديهما
قائمة اى حال كونها مع قيام العلة الموجبة للبناء وهي وقوعه
موقع كاف الخطاب لامشابهته بالمضمر فاندفع بهما ما قيل من ان
العلة غير قائمة لان المضمر مفرد والمنادى المضاف ليس بمفرد وقد لبس
هذا المستوى على ان الاضافة مانعة فيها بخرجها او نقول البناء لان نقول
الاضافة تمنع البناء الا المضاف اليه لشدة امتزاجه واتصاله بالمضاف
ومعاقبة التنوين اياه بمنزلة منزلة التنوين الذي هو علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما يقوم مقامه قوله ولفظية قال
الشارح اعلم ان الاضافة هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد
تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة هذا هو تعريف الاضافة
اللفظية بحكمها وتعريفها الحدي كما ذكره المص هي اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها فبقوله اسم الفاعل والصفة
احترز عما ليس اياهما وبقوله الى مفعوله عن نحو مضارب مصر والى فاعلها
عن نحو حسن اليوم والمراد من قوله الاضافة الى المعمول يجب كونه
على المضاف اليه لنصبه او رفعه لكن عدل الى هذه العبارة تحرجا بقصر الشيخ
والى ما ذكرنا اشار الشارح بتعريفها اولا بما ذكر ثم نقضها ثانيا و

عب في مفرد المضاف في المنادى والمفرد المضاف في المنع لا قوة البناء في نحو ... المفرد وحد

او المعنى قال معنوية اى مفيدة معنى في المضاف تعريفاً او تخصيصاً بل
تخفيفاً في اللفظ ولم يفسر بل قال ابتداء وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
الى آخره وكذا قال صاحب اللب فقال البعض اضافة اسم المفعول الى فاعله
او ما يقوم مقامه على اختلاف الرأيين لفظية وعلى الله كان الواجب ان يذكر
وقال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لان اسم الفاعل ان كان فعله متعدياً
لا يجوز اضافته الى الفاعل وان كان لازماً جازت وهذا القسم داخل في قوله
او الصفة المشبهة الى فاعلها فيبقى القسم الاول فكانه اراد به ان اضافة
اسم الفاعل الى فاعله غير اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مفعوله فلا بد من التعرض
لهما لكن لما كانت الاولى داخلة في حكم الصفة المشبهة دون الثانية تعرض
لها دون الاولى والعجب منه انه قال الواجب على الله ان يذكر اضافة اسم
المفعول مع دخولها في حكم اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لانه مفعول معنى
على كلا المذهبين او في حكم اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها على الى
وذكر في عدم ذكر اضافة اسم الفاعل اللازم انها داخلة في حكم اضافة الصفة
المشبهة فكونه فيلزمه احد الامرين اما ان يقول الواجب ذكرهما او
الفائدة الاكور [illegible] شاملة لهما فالوجه في هذا المقام ان يقال انما
قال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لان المراد منه ما فعله متعد فاضافته
الى الفاعل غير جائزة امتناعاً ودفعاً للالتباس فاحاط التقسيم بشعبتين
وبقي شعبتان خارج احدهما تحت القسم الاول والثاني تحت الآخر كما ذكرنا
فلا يلزم زيادة فلا تم الكلام وحسن الوجه لان الفاعل الضمير المنتقل اليهما
كما سيأتي اعلم انهم اختلفوا في اضافة المصدر فبعضهم الى انها لفظية
وبعضهم الى انها حقيقية وقول الشارح انما منفصلة حقيقية او مانعة الجمع

فعلى

ففي الاول لا يكون اضافة المصدر لفظية وفي الثاني يجوز اما القسم الاول
وهو اضافة اسم الفاعل الى مفعوله نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غداً
ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانما هي في تقدير الانفصال انك تصف
النكرة بالمضاف كهذا المثال وتوقعه الحال نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال
لا يكون الا نكرة وكذا صفة النكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثاني فنحو مررت
برجل حسن الوجه وانما كان اضافة لفظية لان التقدير فيه الانفصال نحو
حسن وجهه فهو وحسن الوجه سواء بدليل انهما لا يقعان صفتين الا للنكرة
الا اذا دخل اللام وان كان المضاف اليه معرفة الا انك نقلت ضمير صاحب
الوجه الى حسن فكان الحسن قد شاع في جميع الموصوف به اى بالحسن
فاذا ارتفع به اى بالحسن الضمير المنتقل اليه لم يكن ان يرتفع به الوجه الفاعل
واحد لفعل [illegible] احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت اليه اى الوجه
الذي هو موضع الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار الاصل ثم صار مجروراً و
يدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها اى تذكير الصفة في هند جائل وشاحها
وتأنيثها في هند جائلة الوشاح فهند مبتدأ وجائل خبرها ووشاحها
فاعله وهو مذكر لانه مسند الى المذكر وفي الصورة الثانية الخبر يعني جائلة
مؤنث مع ان المعنى في كلتا الصورتين على واحد فلولا ان الانتقال
الضمير المؤنث المضاف اليه الى الوشاح [illegible] الى الجائل ولولا ذلك
لوجب التذكير في الصورتين معاً اذ الخبر جار فيهما على غير من هو له الجائل
هو الحول لان والوشاح شيء [illegible] مرصع باللآلي تعلقه بالعنق ويبلغ
هو الازار قوله والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع قال
الشارح انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه

يتنزل من المضاف منزلة التنوين منه فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
الزيادتين في اخر الكلمة ولانه يبقى لا اثر بينهما تنافيا وهو يستلزم
تنافي ملزوميهما **قوله** ولابد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف
قال الشارح انما اشترط ذلك اي تجرد المضاف عن حرف التعريف في الاضافة
المعنوية لانه لو لم يجرد منه لكان المضاف معرفة واذا كان معرفة استغنى
عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة
او للتخصيص اذا كان نكرة لان تعريف المعرف محال هذا في الاضافة الى
المعرفة واما في الاضافة الى النكرة فبيانه ان التخصيص بمنزلة التعريف
في حكم الا ترى انهم جوزوا رفع النكرة المخصصة على الابتداء فيثبت منافاة
لو لم يجرد منه لكان مستغنيا عن الاضافة المعرفة او المخصصة فيكون الشيء
معه كالشيء لا معه وهو محال ولانهم كرهوا ان يجمعوا بين امرين احدهما
مغن عن الاخر بيانه ان وضع الاضافة لما افاده اشبه لا تعدد وفيها وحدها
اذا تعذر اعتبار الخصوصية لا بحرف المضاف والتعريف باللام راجع
الى ذلك ولانه في الاضافة الى النكرة يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى
وقيل لانه يلزم كون الاسم معرفة ونكرة في حالة واحدة لانه يوجد مقتضيا
للتعريف والتنكير معا وقيل لانه اذا كان معرفا كان مخصصا فانه استدلال
من الشكل الثالث وفيه ما فيه واما الاستدلال بانه كلما كان المضاف معرفا
كان مخصصا لان مزيل كل الشيء مزيل لبعضه وممتنع دخول حرف التعريف
على المخصص الا يلزم لبس النية اذا كان المضاف معرفا مخصصا بمثلها
من الشكل الثاني وهو ايضا وكلما كان المضاف معرفا كان مخصصا فان
قلت نحن ندعي قد لا يكون اذا كان المضاف مخصصا امتنع دخول حرف التعريف

عليه وهو لا يصح لكبروية الشكل الثالث قلت بالضرورة لا لازم عليك اما ترك الاولى
اصلا واما الدعوى الكلية لان المضاف اذا دخل حرف التعريف عليه في الاضافة
الى النكرة اما ان يكون مخصصا او لا لا سبيل الى الاول لانه لا يلزم تحصيل الادنى
مع حصول الاقوى ولا الى الثاني لانه يكون الشيء معه كالشيء لا معه وكلاهما محال
وقد ذهب بعضهم في اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع تعريفين اذا اختلفا
كما في يا زيد وكلام المص على هذا المذهب يمكن حمله على مذهب من منع مطلقا لان
الاستغناء عن الضعيف بالقوي اجدر والتعريف الندائي ليس بالعلمية وانه
بالقصد والاقبال ولهذا يبقى نكرة اذا لم يقصد فلم يعتد بدخوله اعتدادا ابساير
التعريفات فاعتبر دخوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف لا يخبر الا على مذهب
الكوفيين في الاعداد خاصة وهو ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء
قوله ويقول في اللفظية الحسن الوجه قال الشارح اعلم انك تقول مررت برجل
حسن الوجه فتصف النكرة اذ هو ليس بمعرفة لان الاضافة فيه ليست محضة
فكانه في تقدير الانفصال فان اردت وصف المعرفة به بالحسن ادخلت عليه حرف
التعريف اذ تعريفه لا يكون الا به نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيعرف بغير
اذا دخلت عليه حرف التعريف فهو حينئذ معرف فلا يقتضي هذا اي ادخال حرف
التعريف لا تعريف المعرف اذ تعريفه انما هو به لا يقال ان نحو الحسن الوجه
ينبغي ان يكون غير جائز لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقود
هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور
مع اللام فيتصور بالنصب جوابا للنفي على تقدير ان سقوطه بالاضافة
فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين لا يتصور مع اللام لانا نقول ان التخفيف
الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه حصل فيه التخفيف

اخوی الا یری انک اذا قلت مررت بزید الحسن الوجه کان المعنی بزید الحسن
وجهه فلما اضیف افادت ای الاضافة التخفیف من وجهین وهی سقوط
الکنایة وهو الضمیر المضاف الیه من المضاف الیه وانتقال القوة منه الی الکثر
التی هی اخف منها توجه الجواب علی طریق التفصیل ان یقال لا نم ان التخفیف
بسقوط التنوین لا یتصور ههنا اذ الاضافة سابقة علی وجود الالف واللام
ولئن سلمنا ذلک لکن لا نم ان التخفیف المط من الاضافة اللفظیة فی الواقع
انما هو بسقوط التنوین بل المط منها حصول التخفیف مطلقا سواء کان
فی لفظ المضاف او فی لفظ المضاف الیه او فی لفظهما والیه اشار فی کلام
الشارح فیما سبق من انها انما یفید تخفیفا فی اللفظ حیث لم یجعله فی المضاف
وقد استشکل هذا جلال الدین الدوانی وانما یحمل علی انه من باب اخذ الحکم بالشبه
تعالی فان الاصل الخفة المجوزة للاضافة ان یکون بحذف التنوین او النون الا ان
هذه الخفة مما اشترکت تلک فی اصل معناها اخذت حکمها وکم لها نظائر لا یخ
بعبارة لا یقال ان الکنایة ای الضمیر ان سقطت ان للوصل من المضاف الیه
عوض عنها ای عن الکنایة اللام متعلق بقوله لا یقال قوله لان اللام لا یوازی
الکنایة فی الثقل لثقلها ای لثقل الکنایة وخفته ای خفة اللام اما الاول فلانها
ضمیر مضموم موصول بالواو التی هی مدة واما الثانی فلان اللام ساکنة ولا اعتبار
بهمزة الوصل لسقوطها فی الدرج **قوله** والضاربا زید قال الشارح انما جاز
هذا ای قولک الضاربا زید لان هناک نونا یسقط للاضافة ویعاقبه
المضاف الیه فیکون فی الاضافة فائدة لفظیة وهی سقوط النون کما یکون
تلک الفائدة اللفظیة فی قولک ضاربا زید وضاربوا زید وجاز الضارب زید
مع انه لا تفید فیه خفة لفظیة اذ لا تنوین ولا نون ولا کنایة فیسقط

بالاضافة فقضیة الدلیل لا یصح اضافته کما لا یصح فی الضارب زید لانه شبه
الحسن الوجه من حیث اللفظ هو اذ الضارب صفة کالحسن والرجل اسم جنس
محلی باللام التعریف کالوجه فاجیز فیه الجر تشبیها به کما اجیز النصب فی الحسن الوجه
تشبیها بالضارب الرجل ولا یجوز الضارب زید اذ لا تفید بالاضافة خفة لفظیة
کما افادها فی المثنی والمجموع بسقوط النون فیهما والمضاف الیه لیس باسم جنس حتی یشبه
بالنصب جوابا للنفی بذلک ای بکونه اسم جنس بالحسن الوجه خلافا للفراء فانه
عنده جائز بناء علی ان الاضافة سابقة وحصلت الخفة بها ثم تطرأ الالف واللام
سابقة وزوال التنوین لاجلها حکم یمنع الاضافة لفوات الشرط وهو التخفیف
ولعدم جواز الضارب ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها لان عبدها
معطوف علی المائة المضاف الیها للواهب والمعطوف فی حکم المعطوف علیه
فکانه قال الواهب عبدها فیکون مثل الضارب زید فی الاضافة مع اللام
المعرفة وجاز مع ضعفه لان هذه الاضافة لیست بمعرکة حسنا بل مقدرة
وقد لا یتحمل فی التعدیات کما رب شاة وسخلتها وبازید والحارث فان قلت
ان علة امتناع الاضافة موجودة فی الضاربک کما فی الضارب زید فیقتضی ان
الا لا یجوز هذه الاضافة کما لم یجز ثم اجاب بقوله واما الضاربک والضاربه
والضاربه فسائغ کالقیه ای فی کل واحد من الامثلة المذکورة من استبدال الضمیر
المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب ایاک والضارب ایای والضارب
ایاه فلما اضیف ای الضارب الی هذه الضمائر المتصلة حصل بالاضافة التخفیف
اللفظی جدا لان المتصل اخصر من المنفصل وفیه ما لا یخفی من الخفة فان قیل
لم لا یجوز ان یکون الضمیر فی مثل هذا فی محل النصب کما ذهب الیه بعضهم فلا ورود
له علی ما ذکرنا اجاب بقوله وانما لم یجز ان یکون الضمیر فی مثل هذا ضمیر المنصوب

يكا في الفعل لا يجتمعان رفضوا اي تركوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان ٣٠
يجمعوا في محل النصب لانه مفعول رفضوا بينه وبين الضمير المنفصل نحو ضاربك
وضاربانك وضاربونك كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الاسم الكلمة جعلوا
جواب لما اي لما لا يوجد فيه اي التنوين او النون تبعا له اي لما يوجد فيه اجراء
للباب على وتيرة الاطراد تقرير كلام الشارح ان اصل ضاربك وضاربوك
ضاربٌ اياك وضاربانِ اياك وضاربون اياك فلما اوصلوا اسم الفاعل
الى مفعوله طلبا للتخفيف وكان المنفصل منفصلا التزموا الاضافة وان لم يحصل
التخفيف بها لانه يفضي الى الاتصال اذ لا يجتمع الضمير المتصل مع التنوين او النون
لان علامة المضمر غير منفصل عن الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها
وهي زائدة او محلها اخر الكلمة كما ان التنوين والنون كذلك فكرهوا ان يجمعوا بين الزيادتين
في اخر الكلمة ثم لما لم يجيزوا التخفيف بالاضافة فيها وجوزوها بدونه ولم يجعلوا
الضمير منصوبا حملوا ما لا يوجد فيه التنوين او النون عليهما [illegible] وصيانة
على اثبات المشاكلة والذي يدل على ان سقوط التنوين او النون بفضل اتصال الضمير
دون الاضافة انه لا يقصد ضاربك اولا ثم يضاف كما يقصد ضارب زيدا ثم يضاف
فاذا قلت الضاربك مثلا فلا يكون الياء الا منصوبا [illegible] اختاره الزمخشري
وهو رأي سيبويه مثل الامام عبد القاهر الا انه ضمير المنصوب بمنزلة في نظيره فعلا
الاشكال اعلم ان المشهور مما نذهب سيبويه انه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب
فيقول الكاف في ضاربوك في موضع جر لا غير لانه لا يقال في الاضافة الى المظهر
الا ضاربو زيد لا غير وفي الضاربك يجوز ان يكون في موضع جر وهو الاختيار وان يكون
في موضع نصب بجواز ان يقال الضارب زيدا على ما قال [illegible] العشيرة
بالنصب واذا قلت الضاربك كان في موضع نصب لا غير لانك لو وضعت موضعه

مظهرا

مظهرا لم يكن الا منصوبا نحو الضارب زيدا وكان ابو الحسن الاخفش وهشام يقول
ابو عثمان يجعل الضمير المتصل باسم الفاعل كالمظهر منصوبا على كل حال ويقول ان
اتصال الكناية قد عاقب النون او التنوين اذ لا يقال ضاربنك بالتنوين وعلى
هذا كما تقول ضارب زيدا فلما زال لاتصالها صار بمنزلة اسم الفاعل المنصوب
وهو يجعل من غير تنوين نحو [illegible] ضاربٍ زيدا والجامع حذف التنوين لا للاضافة
وان كان في احدهما لاتصال الضمير وفي الاخر لمنع الصرف واما قوله هم الامرون
الخير والفاعلونه فجعل الهاء كناية على رأي سيبويه زعما ان ذلك من ضرورة الشعر
وابو العباس المبرد الى انها هاء السكت وكان حقها ان يسقط في الوصل فاضطر
الشاعر فاجراها في الوصل مجرى الوقف وحركها لانها لما لم تثبت في الوصل اشبهت
هاء الاضمار نحو غلامه **قوله** الاسم التام قال الشارح انما نصب الاسم التام
التمييز هذا يشتمل على دعويين احدهما اقتضاؤه التمييز والثانية نصبه اياه
فلا بد من اثباتهما فقوله لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويميزه الابهام حث لاثبات
اقتضائه التمييز لا لاثبات نصبه في اقتضائه التمييز لا يقتضي علاوة اشارة الى
اثبات الدعوى الثانية قال وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه تمامه
اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر واى صرح بما اشتمل عليه قوله
وانما نصب الاسم التام التمييز الخ لانه لو لم يصرح فلا يخفى ان يقول ولانه بالواو
او لا بد [illegible] كلامه [illegible] اشار الى وجه الشبه بينه وبين
اسماء الفاعلين والمصدر قال الا ترى انك اذا قلت في قولك راقود خلا انما
[illegible] اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم يحتمل بكسر الميم
لا بفتحها لان المحتمل بالكسر هو الذي ينصب التمييز كعشرون خلا فانه يحتمل
[illegible] من الدراهم والدنانير وغير مكيلات بالفتح لاجناس المكيلات فنصب

خلا مثلا لاقتضائه اي الراقود اياه اي خلا وشابهه بضارب بالتنوين فانه ايضا
يقتضي مفعولا وقد استغنى عن الاضافة بالتنوين فيكون عاملا للنصب في الاسم التام
اعني راقود في هذا المثال كما ان العامل في زيد في هذا ضارب زيدا هو ضارب الا ان العامل
هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي هنا شبهه بالمفعول
والذي يتقوم به الاسم التام فالمعنى انه لابهامه يقتضي التمييز وكذلك منوان وقفيزان
في منوان سمنا وقفيزان برا اسما قد تما اي استغنيا عن الاضافة بنون التثنية
فاشتملا لكل جنس من اجناس الموزونات والمكيلات اي منوان محتمل لاجناس
الموزونات وقفيزان لاجناس المكيلات فاشبها من حيث ان كل واحد منهما
مقتض لما انتصب عنه وتم عن الاضافة ضاربا فنصبا ما بعدهما وهو سمنا وبرا
كما نصب ضاربا ما بعده وهو زيد في قولك هذا ضارب زيدا وكذلك عشرون درهما لانه
اسم قد تم اي انقطع عن الاضافة بنون الجمع فتأتى ذلك على طريق الشبه وهو محتمل لكل
جنس من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون فنصب ما بعده كما نصب وعلى هذا
ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك اي كل واحد من المثل والملء مبهم كقفيزان الا ان
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا حطبه ورفعا لان الاضافة المعطى الى المضمير
يمنع اياه من جره وقيل انما نصب لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده
فهذا اي ما ذكر من راقود والامثلة هو الاسم التام فظهر منه ان المراد بالتمام ان يكون
على حال يمتنع الاضافة معها وان المتمم احد اربعة اشياء التنوين لفظا او تقديرا
كما في المبني وغير المنصرف ونون التثنية ونون الجمع والمراد به ما ذكرناه وقد عد
صاحب اللب منها نحو الزيدون حسنون وجوها والحق انه ليس من هذا القبيل و
الاضافة ثم الاسم التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو الاسم التام
ذو تمام الاسم التام
بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل اذا اردت

بملاءه

بملاءه وان اردت صالحا له فلا يجوز الا الاضافة وتقول في منوان سمنا منوا سمن
وفي قفيزان برا قفيزا بر اذا اردت برا بملاءه حالا وكذا الحال في منوا سمن وانما جاز لان
في الاضافة تخفيفا فلا مانع منها فيضاف هذا في التنوين لفظا واما تقديرا فكما
انه لازم ان كان مبنيا وان كان معربا فان كان افعل تفضيل لا يجوز الا الاضافة
والا فالاضافة واما الثاني وهو اللازم فهو الاسم التام بنون الجمع والاضافة اذ
ليس لك ان تقول في عشرون درهما بعينه ان ما فيه نون الجمع كعشرين وثلثين
مثلا لا يجوز اضافته لانه لو اضيف فاما مع النون او لا معها وكل منهما
لا سبيل اليه اما الاول فلانه مثل نون الجمع واما الثاني فلانه ليس نون الجمع وذلك
لان عشرون اسم موضوع لعقد خاص وليس بجمع على حد مسلمين
اي ليس بجمع عشرة لانه عشرة ثلاث مرات كما ان مسلمين جمع مسلم على انه
مسلم ثلاث مرات اذ لو كان كذلك اي لو كان جمعا لعشرة على حد مسلم ومسلمين
لوجب ان يقع عشرون على ثلثون لانه عشرة ثلاث مرات وثلثون على ثلثين
ثلاث مرات فيقع على تسعة كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما خص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلثة مرات عشرة علمنا انه اي عشرون او ثلثون
اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فاذا كان عشرون
موضوعا مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فيمتنع ان يوجد بدون
النون الا فيما حكاه الكسائي عن بعض العرب من قولهم عشرو درهم
وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في بقية العقود وهذا دليل على ما ذكرنا
من قبل فلهذا الدليل المذكور قيل انه اي التام بنون الجمع لازم ولا يورد عليه
حسنون وجوها فانه يجوز حسنو وجوه لانه ليس مما نحن فيه في شيء وكذلك
الاضافة اي وكذلك الاسم التام بالاضافة لازم لانك لا تقول في ملؤه عسلا

ملؤه عسل

يضاف

لانه يضاف الى الضمير ويمتنع ان الشيء مرتين لانه لو جاز فاما مع بقاء المضاف اليه
فهو يستلزم كون المضاف اليه هما بقاء ان حصل الغرض بالاضافة مع المضاف اليه
الثاني والا فيضيع الثاني وان حصل بكل منهما لزم الاستغناء بكل منهما عن الآخر والا
فكان غير مشرف وقد فرض كذلك حيث فيمتنع ان يضاف الاسم التام بالاضافة
ولانه لو اضيف فلا يخلو اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما فالاول
فاسد من جهة اللفظ لما حصل او من جهة المعنى لفساد الغرض في ملء التمرة
مثلها زبدا مثلا والثاني ايضا فاسد اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد في تلك
الصورة وانما المراد تبيين مثلها بالزبد والثالث ايضا فاسد لما مر من الوجهين
المذكورين لما مر من الوجهين هذا واما الاسم التام بالتنوين المقدر فحكمه حكم الاسم
التام بالاضافة وبنون الجمع فلا يقال في خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجل لامتناع
جعل ثلثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى وكم اما كم الخبرية فللغوي ولم الاستفهامية
في بعض الصور فللتنبيه اذ وقفت هذا فاعلم ان تمثيله اي تمثيل المص في المتن الاسم التام
بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه
التنوين هنا اي في هذا المثال اعني كف لا ابهام فيه فيرتفع بالنصب سحابا
للنفي وضمير فاعله راجع الابهام واما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف
اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته
اليها تمنع الجر فوجب النصب كما يمتنع اضافة الملء في قولك ملؤه عسلا فان
قلنا الموضع وحده اي من غير اضافة لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله
من المساحة اذ لا ابهام فيه كما لا ابهام في الكف وحدها انما يحصل ذلك المعنى
المذكور منه بعد ان تضيفه الى الكف وهذا غير كاف في اقتضاء التمييز لانه يشترط ما تم
بالاضافة في ذلك كون الابهام في نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين

والنون

والنون فلا يصح التمثيل به ايضا قلت كذلك الملؤ يعني لانهم ان شرط ما تم بالاضافة
في اقتضاء التمييز ان يكون الابهام في نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين
والنون لا يكون كذلك لما اقتضى الملؤ في ملؤه عسلا التمييز فيجب لانه مثل جلد
النعل بالنعل الا يرى ان الملأ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص
كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره كما انه لا يتم معنى المساحة
في الموضع الذي يقتضي لاجله التمييز حتى يضاف الى كف ونحوها فما هو شرط في التام
بالتنوين والنون ليس بشرط في التام بالاضافة فاذا ابدا في تمثيل الاضافة
او لا حد في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم
التام بالتنوين لان الحال الاسم التام النصب مشروط باقتضاء التمييز ولا شك
ان المقتضي للتمييز هنا اي في موضع كف سحابا هو الموضع مضافا الى الكف
لا الكف اذ لا ابهام فيها اي في الكف وفي بعض النسخ اذ لا ابهام في الكف فيها
اي في الاضافة دون المضاف اليه وفي بعض النسخ فيه اي في الموضع مضافا
الى الكف دون الكف يدلك على هذا اي على ان لا ابهام في الكف انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف الى شيء لفظا او تقديرا نحو ما في الاناء كف مثلا
لم يقتض التمييز البتة ويدلك ايضا على هذا انهم شبهوا موضع كف سحابا
بضرب زيد عمرا في ان موضع مضاف الى الكف هما ناصب للسحاب كما ان الضرب
مضاف الى زيد ناصب لعمرو فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه هو المشبه بضرب
لا المضاف اليه وهو الكف قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا اي
في قولك ما في السماء قدر راحة سحابا من وجهين احدهما ثبوت التنوين في راحة
والثاني الاضافة اي اضافة قدر الى راحة فاورد عليه الشارح اشكالا ومنعا
فقال في الوجه الاول وهذا ايضا عجيب يعني ان هذا الكلام ركاكته ظاهرة

يقتضي

وحل بيّن فكيف صدر هذا الكلام من هذا العالم النحرير وهذا مما يقتضي منه
التعجب وذلك لانه ان اراد بهذا القول ان العامل في التمييز هو الاسم التام بالتنوين
والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد
وهذا مع انه غير معقول لانه يلزم اتّا الاعراب باعتبارين مختلفين في بعض المواضع
او عدم استقلال كل من العاملين والمفروض خلافه معطوف على انعقد الاجماع ٤
منهم اي من ائمة النحويين على رفضه وتركه ثم قال توضيحا للغرض الابري انه
اي الشأن لو ازدحم اي غلب عاملان والمراد توجههما على شامل معمول واحد
حيث يمكن اعمال كل منهما فيه وهو وهو في مكانه لو لم يعمل فيه الآخر فقال عاملان
ليشمل كل عامله من والمراد بالمعمول المظهر والمراد بالعاملان المختلفان مطلقا
فالعمل بالاتفاق منهم لواحد منهما الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما للثاني
عند البصرية مع جواز اعمال الاخر لانه اقرب الطالبين الى اللفظ وللاول عند الكوفيين
كذلك لانه اول الطالبين واحتياجه الى اللفظ اقدم من احتياج الثاني اقول
الفراء يترك العاملين في المرفوع فاذا على هذا الحمل ان يشترك لما عبد القاهر
في المنصوب وقال في الوجه الثاني على ان المنون هنا اي في المثال المذكور لا يصح
لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان لا يكون مقتضيا للتمييز
لابهامه وقد افتقد اي عدم هذا الشرط ههنا اي في المنون ولعل كلام الشيخ
عبد القاهر هو الذي خالفه في جعل العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ
ما جوز ههنا النصب من وجهين جعل المص الاقرب عاملا على ما هو المذهب
الصحيح في ذات المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد للعمل لاخرهما اي الى
المقتضيين وجودا اي ثبوتا في الموضع المتنازع فيه الا انه لما لم يجعل
الاقرب هنا عاملا حبط هنا اي من المص ليظهر بادنى تامل فيما ذكرنا من ان

سنه لا

شرط اعمال الاسم التام اقتضاؤه التمييز لابهامه فاذا لا سبيل الى جعل الاقرب
هذا عاملا فلا يزدحم العاملان فلا يصح عده من هذا الباب فود ويقال للثلثة
الاول مقادير جمع مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه قال الشارح
فان قلت كيف قال المص في المتن ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر
في بياننا بان جميع التمييز اربعة اشياء حيث قال وهي اي الثلثة التي يقال
لها مقادير المساحة وهي ما يعرف به قدر الموزون الممسوح من مسحت
الارض مساحة اذا ذرعتها والكيل وهو ما يعرف به قدر المكيل والوزن وهو
ما يعرف به الموزون والعدد وهو ما يعرف به قدر المعدود وحمل هذا الا حمل
شيء على شيء لا يصلح حمله عليه مثل الانسان فرس قلنا انه اي المص قسم الاسم
التام الذي ينصب التمييز اربعة اقسام وهي المنون الذي تمامه بالتنوين وما فيه
نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف الذي تمامه بالاضافة ثم قال
ويقال للثلثة الاول مقادير اي ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
وللاخير مقاييس اي يقال للمضاف فيما ذكر من المثال مقاييس ما ذكر
بعد ذلك اربعة اشياء لا ينافي كون مرجع اليه ضمير الفصل الموضوع ثلثة
اذ الوزن والكيل مثال واحد وهو ما تم بنون التثنية اعلم ان المص
جعل العدد من اقسام المقادير اقتداء لصاحب الكشاف وابن الصائغ
والآمدي وصاحب اللب وقسم المقدار حيث قسم المفرد الى مقداره مساحة
ح وعدد اتباعا لابن مالك وابن علي وابن عصفور وانما سمي الاخير مقياسا
لانك اذا قلت في ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بملء هذا
الاناء وكذلك مثل رجلا من المقياس لانك قد قست ما عندك من الرجل
بزيد مثلا بخلاف في منوان سمنا فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين وتم التقسيم سنه

قوله والتمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر رفع
الابهام عن المفرد كهذا اي كما ذكرنا من امثلة المقادير والمقياس قال الشارح
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر اما مفرد او جملة
وعلى هذا المعنى فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم المجموع من قبيل المفرد
وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف مثل ان يقال المنادى اما مفرد او مضاف
فعلى هذا الخبر المنصرف من اقسام المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى و
المجموع كما يقال الاسم اما مفرد او مثنى او مجموع فعلى هذا يكون خبر معنى
ملاقاتها والمراد هنا اي من المفرد ههنا اي في قوله والتمييز رفع الابهام
عن المفرد المعنى الاول من معانيه وهو ما يقابل الجملة لكونه مذكورا في مقابلة
الجملة اذا تقرر هذا الاصل فاعلم ان التمييز رفع الابهام وهذا معنى جامع
لقسميه فالمشترك بينهما اشتراك معنوي ثم فصل وبينه ان هذا على قسمين
فقال ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه اي المسند و
المسند اليه فالتمييز الاول وهو يسمى تمييزا عن الجملة سواء كان في جملة
حقيقية او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام اي بعد استغنائه اركانه
نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا اي في طاب زيد نفسا في اسناد الطيب
الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد فيه تسامح وتساهل
لان اصل النسبة معلوم محقق لا ابهام فيه كما لا ابهام في طرفيها وانما المبهم
امر يتعلق به النسبة فان معنى طاب زيد نفسا طاب امر من اموره ثم يفسر
ذلك الامر بنفسا او غيره فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب المنسوب
اليه لا النسبة فان كلا من المفسرات بعده تفسير للمنسوب اليه المجهول لا
لا لنفس النسبة ومراده من هذا القول هذا ومن ههنا قيل التمييز اما عن ذات

مذكورة

مذكورة او ذات مقدرة وخصصوا الاخير بهذا الاسم لكونه بعد تمام الكلام
بخلاف القسم الاول فانه رفع الابهام المستقر عن الاسناد ولان في
في التقسيم بذكر امر جامع وامر مميز فباعتبار اجتماعهما يحصل التعريف
والتمييز الثاني اعني ما يكون في احد طرفي الاسناد وذلك يسمى تمييزا عن
عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم باحد اربعة اشياء مذكورة نحو عندي قفيز
خلا فالابهام ههنا في المقدار لا غير فارتفع بقولك خلا ما يرفع الابهام
عن احد طرفي النسبة ثم شرح الباب الثاني بحسن عناية الله تعالى
قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة عن يد العبد
الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف مصطفى بن ابراهيم قليل العمل
كثير الحسنات غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما
واليه ولاقربائه ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات برحمتك
يا ارحم الراحمين وصلى
الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه
اجمعين والحمد لله
رب العالمين
تاريخ سنة
١٠٦٤
تم

انچه از ملا علی گرفته ام بنحو حوالت

ربع	نقلس	ربع	روس ربال
ربع	تقلیب نیم	زوس کتان سه قروش نیم	نیم قروش عباس بال

٣٤١

[redacted]

[redacted]

٣٤٠

انچه دادایم

[redacted]

[redacted]

٣٤٢

لكأنها الجوزى ... كرام قبلكم سلفوا

ببجيه تلك فيكم لا زوال لها اذ ينتمي ... فيهم يقتدى الخلف

انوا مقيل السهى بل فوقها صعدوا اغر اميامين ...